

الجمهورية التونسية
جامعة الزيتونة
المعهد الأعلى للشريعة



ولاية المظالم في الإسلام

إشراف

الدكتور / محمد الشريف الرحوني

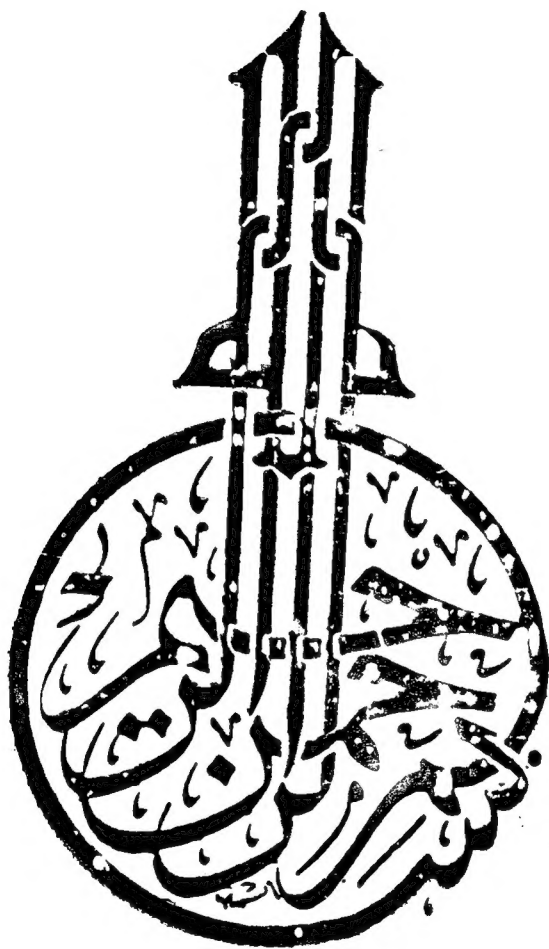
إعداد الطالب

سليمان بن محمد بن عبد الله الداود

إختصاص الفقه والسياسة الشرعية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه المرحلة الثالثة

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م



شَرَاهُ الْحَرْجِ الْحَبْرِي

المقدمة

- تحديد موضوع الرسالة وأسباب إختياره
- المصادر والمراجع ونقدها
- أبواب الرسالة وخطوطها العامة
- الصعوبات وحلها

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، على ما وهب ، وما قدر وقضى ، وأنعم به وارتنى ، أنزل كتابه تبياناً لكل شيء ، وحرّم على نفسه الظلم ، وجعله من ظلمات يوم القيامة وجعله بين الناس محرماً إلى أن يرث الأرض ومن عليها ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين الذى أرسله الله بشيراً بكل خير ونذيراً من كل شر ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وكشف الغمة .

تحرير موضوع الرسالة وأسباب اختياره

لا جدال في أن من أكبر ما أنعم الله به على عباده نعمة الإسلام وشريعته التي نزلت تعاليمها على رسوله الكريم صلوات الله وسلامه عليه ورسمت له طريقه الصحيح ووضعت له نظامه القضائي وتراثه الفقهي الضخم فقال تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^١ ، وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾^٢ فبالعدل تنعم المجتمعات بالأمن والأمان ، فإذا انتشر أصبح الناس اخواناً وعكس العدل الظلم قال تعالى ﴿ وَوَجِدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾^٣ ، وجعل لعنته على من ظلم فقال تعالى ﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى

١ سورة النحل - الآية ٤٤

٢ سورة النحل - الآية ٩٠

٣ سورة الكهف - الآية ٤٩

الظَّالِمِينَ^١ ، وتوعد الله سبحانه الظالمين بسوء المصير فقال تعالى ﴿فَقَوْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ آيَمٍ^٢﴾ وقد بلغ الرسول ﷺ الرسالة خير بلاغ فما من خير الا ودل عليه ، وما من حكم من أحكام الدين الا بينه قولاً وعملاً فعن ابن عمر^٣ ؓ انه قال : قال رسول الله ﷺ [ان الظلم ظلمات يوم القيامة]^٤ ، وعن سالم^٥ عن ابيه أن رسول الله ﷺ قال : [المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلّمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة]^٦

والى جانب التحذير من الظلم جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية نصوص تبين ان النفس البشرية لا تخلو من نزعه تسلطيه ومن ميل إلى

^١ سورة الأعراف الآية ٤٤

^٢ سورة الزخرف الآية ٦٥

^٣ هو عبدالله بن عمر ، ابو عبد الرحمن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ ق هـ - ٧٣ هـ) صحابي من أعز بيوت قريش في الجاهلية كان جريئاً جهورياً ، نشأ في الاسلام وشهد فتح مكة ، ومولده ووفاته فيها غزا الفريقين مرتين وله في الصحيحين ٢٦٣٠ حديثاً كان آخر من توفي بمكة من الصحابة الفتي الناس في الاسلام ستين سنة .

الاصابه في تمييز الصحابة لابن حجر : حروف العين القسم الاول ترجمة رقم ٤٨٣٤

الأعلام : ٣٤٧/٢ ، مداخل المؤلفين والأعلام العرب ص ٣٤٨

^٤ صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٣٢ باب تحريم الظلم الحديث الرابع

^٥ سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي " روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي رافع وغيرهم . من فقهاء المدينة توفي سنة ١٠٦ هـ

(تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٣٨/٣)

^٦ صحيح مسلم = باب تحريم الظلم = الحديث الخامس

الاعتداء على الحقوق وسعي إلى كسب بعض المنافع الآتية حتى ولو كان ذلك فيه اعتداء على ما نزل الله تعالى وعلى السير الطبيعي للقضاء بين الناس .

قال تعالى : ﴿ وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾^١ ، وقال ﷺ : وقد سمع خصومة بباب حجرته [انما أنا بشر وانه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب انه صادق فأقضي له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها]^٢ . فالنصان يفيدان أن الأحكام التي يصدرها الإنسان وخاصة أولئك الذين يتولون القضاء بين الناس قد تكون عرضه لبعض النقائص ، فأحد المتخاصمين قد يكون أفصح بحجته من غيره وأقدر على جمع البراهين المدعمة لما يدعيه من حق وبعض الشهود قد يضلل القاضى عن قصد أو عن غير قصد . وبعض القضايا قد يكون فيها من الغموض والتشعب ما يرهق القاضي الذى من الله عليه بالتقفة في الدين والفتنة والفراسة . لهذه الاسباب وغيرها كان الحكم الذى يصدره هذا القاضي أو ذاك عرضة لعبوب لا يتنزه عنها إلا احكام المعصوم . فما موقف

١ المائدة / آية ٤٩

٢ البخارى = صحيح كتاب الاحكام الباب ٢٦ من قضى له بحق أخيه فلا يأخذها فان قضاء الحاكم لا يحمل حراما ولا يحرم حلالا .

الإسلام من أخطاء القضاء ؟ وهل يستطيع المظلوم ان يطالب بحقوقه التي يرى أن حكما من الأحكام لم يحمها أو أن قوة من القوى قد سعت إلى طمسها .

إن التقاضي في اغلب الانظمة المعاصرة يقوم على التعدد في درجاته حيث يمكن لاحد الخصمين أو لكليهما أن يطعن في قرار المحكمة الدنيا لدى المحكمة العليا قصد تدارك الخطأ أو التأكد من سلامة الحكم ليرفع ما رآه من تقصير قضائي . فهل يوجد في الإسلام مثل هذا النوع ؟ وهل يستطيع صاحب الحق أن يتظلم إلى سلطة أعلى من التي يرى أن حقه غاب عنها لسبب من الأسباب ؟ ان الثوابت التي جاءت في النصوص المقدمة وفي توجيهات الدين الإسلامي تجيب على السؤال المتقدم بنعم . ولكن هذا الجواب الجملي في حاجة إلى تفصيل وبيان . لذلك وجد مني هوى بحكم حياتي العملية كمحام ومستشار بالملكة العربية السعودية وكطالب بالمعهد الأعلى للشرعة بالجامعة الزيتونية وكمسلم يريد ان يظهر ما في ديننا الخفيف وفي حضارتنا وتاريخنا من قوانين ومؤسسات تصلح لكل زمان ومكان . وقد اخترت ان يكون عنوان بحثي هذا " ولاية المظالم في الإسلام " .

وبعد اجتيازي امتحان السنة الأولى في المعهد بدأت أقرأ ما كتب عنه في أمهات الكتب لأن الكتابة في هذا الموضوع تستوجب اطلاعا موسعا على المصادر القديمة والحديثة .

وبعد الاستعانة بالله والتوكل عليه استشرت أستاذي الفاضل سعادة الدكتور محمد الشريف الرحوني الأستاذ بالمعهد الأعلى للحضارة الإسلامية بجامعة الزيتونة والذي سبق أن كان المشرف على بحثي الدراسي في السنة الأولى من سنوات الدراسات العليا .

فوجدت في أستاذي العالم المتحمس لمثل هذه القضايا، فهو الذي تناول بالبحث قضية الشرطة في الإسلام . لقد رغبت في الاطلاع على جملة من الكتب والتدبر في بعض القضايا قبل البت في اختياري الموضوع لوجود علاقه بين صاحب الشرطة وصاحب المظالم تمثل هذه العلاقه (في كون الأول معينا للثاني ومروؤسا له من الناحية القضائية وبعبارة أخرى ان احكام صاحب الشرطة يمكن أن تعقب إلى والي المظالم لاقرارها أو نقضها كما تعقب أحكام قاضي الجنايات اليوم إلى محكمه التعقيب)^١ .

وقد تشجعت كثيرا بعد قراءة بعض المصادر والمراجع وخاصة كتاب أستاذي المذكور سابقا وعقدت العزم في اختياري لهذا الموضوع ، وقد تفضل مشكورا على ان يكون فضيلته المشرف على رسالتي هذه فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل ذلك في ميزان حسناته .

وبعد تسجيل موضوعي رسميا في الجامعة تفضلت لجنة الأطاريح بالموافقه عليه . ثم بدأت في جمع المادة العلمية من كتب كانت تحت يدي

١ د. محمد الشريف الرحوني - نظام الشرطة في الاسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري ص ١٥٤

ولاحظت ان اغلب الذين تناولوا هذه القضية بالدرس قد رجعوا إلى مصدرين اساسيين هما:

(١) الاحكام السلطانية للماوردي^١.

(٢) الاحكام السلطانية لابي يعلى الفراء^٢.

وهذا الأمر وان يبدو في صالح الطالب، إلا انه متعب لمن يبحث على الطرافة والحداثة لذلك صممت على تنوع مصادر البحث والمراجع ومن هذا المنطلق بدأت رحلتي من أجل البحث على مؤلفات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الموضوع سواء كانت قديمة أو حديثة في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها .

وقد شاء الله أن تكون لي صداقات في المملكة وفي تونس وفي مصر وفي غيرها من البلدان الأخرى. لم يدخر أصدقائي وسعا في مساعدتي في الحصول على الكتب المخطوطة وعلى البحوث المنشورة في الدوريات وعلى الرسائل العلمية والتي تناولت هذا الموضوع وأجازتها الجامعات في الدول

١ هو : ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادى ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ أقضى قضاة عصره من العلماء والباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة وولى القضاء في بلدان كثيرة ، ثم جعل أقضى القضاة في أيام الفاتح بامر الله العباسي ، ومن كتبه أدب الدنيا والدين ، والعيون والنكت، والحاوي - الأسنوي: طبقات الشافعية ٣٨٧/٢

٢ هو : أبو يعلى محمد بن الحسن بن محمد بن خلف بن الفراء (٣٨٠ - ٤٦١ هـ) من الطبقة الخامسة عالم عصره في الاصول والفروع وأنواع الفنون من أهل بغداد له تصانيف كثيرة منها : الايمان ، والكفاية في اصول الفقه ، واحكام القرآن طبقات الحنابلة للقاضي ابي الحسين محمد بن ابي يعلى : ط مصر بدون تاريخ ص ١٩٣ إلى ٢٣٢ - الاعلام ٣٣١/٦ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٦٢٩

العربية ، واني بمشيئة الله تعالى سوف أعرض لبعض الأفكار التي تناولتها هذه المصادر من خلال عرضي وتقدي لأهم ما استعنت به منها .

ووضعت لنفسى جدولاً زمنياً وزعته على المكتبات الكثيرة والمنشرة في المملكة منذ البداية ، حتى انجزت مهمة جمع المادة العلمية من المصادر الموثقة ليكون مجشي خلاصة طيبة يمكن الاستفادة منها وأن يكون جهدي باذن الله مشمراً .

كما قمت بزيارة الكثير من المكتبات في جمهورية مصر العربية ، مثل مكتبة جامعة الأزهر ذات التاريخ العريق ، ومكتبة جامعة القاهرة ورجعت بهذه الزيارة بعدد لا بأس به من المصادر وكان لي هناك عدة لقاءات مع المتخصصين في هذا المجال استفدت منهم الكثير حول هذا الموضوع .

واني وعلى الرغم من تلك الجهود أسجل اعترافي التام بالتقصير في الاطلاع على ما كتب حول الموضوع ولكن العهد الذي قطعته على نفسي والتزمت به انني اطلع على أكبر قدر ممكن مما يسره لي الله عز وجل من جملة المصادر والمراجع والكتب التي تناولت هذا الموضوع أو عالجت جزئياته .

ومما ألتمس به العذر لنفسى - ان كان لي عذر - هو أنني لأزال طالبا أحاول بهذا الجهد اليسير أن أستفيد من تجارب علماء كبار سبقوني إلى

هذا المجال وتقويمه، ولقد كان هدي في بعد المطالعة الكافية والاطلاع أن أبدل كل ما استطيع من جهد راجيا من الله العون والتوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل .

ولا أنسى في هذه العجالة أن أسدي الفضل لأهله فأشكر كل من فتح لي قلبه قبل بيته من العلماء الكرام والباحثين والأصدقاء الأعزاء الذين كانت لديهم مكتبات خاصة استقدت منها كثيرا ولم يخلوا عليّ بشيء وساعدوني كثيرا للحصول على ما أريد . فجزاهم الله عني خير الجزاء .

(المصادر والسر جمع ونقدها)

لا أدعي أنني أول من تناول هذه القضية بالبحث كما لا أدعي أنني أول من استخدم هذا العنوان ، فالعلماء في القديم قد ضمنوا كتبهم بابا أو فصلا يتحدث عن صاحب المظالم أو ما شابهه من التسميات . فالكتب التي اهتم اصحابها بالقضاء والقضاة وبالأحكام السلطانية وما شابهها من قضايا لم تخل من حديث عن صاحب المظالم وكذلك الشأن بالنسبة للمصادر التي ارخت للخلفاء والأمراء والوزراء والولاة فانها اشارت عن قصد أو عن غير قصد إلى مواقف قريبة من ولاية المظالم .

اما المعاصرون الذين التزموا بأصول الحكم في الإسلام وبالتشريع ومصادره وبالتنظيم القضائي والقضاء المقارن والقضاء الإداري، فانهم ضمنوا دراساتهم فصولا خصصوها لولاية المظالم في الإسلام .

والى جانب هذه الفصول والايواب التي جاءت في كتب هؤلاء، نجد

دراسات جامعيه فخصما أصحابها لولاية المظالم واذكر منها :

(١) ولاية المظالم دراسه مقارنه :

وهى رسالة (ماجستير) مقدمه من الطالب / مصطفى يحيى مصطفى بأشراف الدكتور / عبدالفتاح مصطفى الصيفي استاذ مادة (الحسبه) السابق بالمعهد العالى للدعوه الاسلاميه بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلاميه بالرياض - المملكة العربية السعودية ، وقد ركز الطالب في رسالته على الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وتعرض لولاية المظالم (تاريخها) ، ثم دراسة مقارنة بين ولاية المظالم وولايي القضاء والحسبة ، ثم انهى رسالته بعرض وتطبيق حديث لولاية المظالم في المملكة العربية السعودية ، ثم اختصاصات ديوان المظالم مقارنا باختصاصات مجلس الدولة ثم عرض لبعض قضايا ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية مع نماذج لبعض الاحكام الصادرة في قضايا الرشوة ، ونماذج لبعض الاحكام الصادرة في قضايا التزوير .

(٢) ولاية قضاء المظالم في الإسلام وتطبيقاتها بالملكة العربية

السعودية :

وهو بحث مقدم من الدارس / عبد الكريم بن يحيى الحمد العثمان لنيل درجة الماجستير بإشراف الدكتور / عبدالعال عطوة الاستاذ بالمعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في المملكة العربية السعودية .

ونظرا لأن الدارس صاحب الرسالة أحد اعضاء ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية وبحكم ممارسته العديد من أعماله فقد كانت الرسالة تحتوي في معظمها ما له صلة بقاضي المظالم والشروط التي يجب ان تتوفر فيه وفي غيره من القضاة الآخرين ، والفروق بين ولاية المظالم وبين غيرها من الولايات ، وفي كيفية مباشرة قاضي المظالم لأعمال ولايته ، ثم اختتم رسالته بتطبيقات ولاية قضاء المظالم بالملكة العربية السعودية على ما هو مقرر في ولاية قضاء المظالم في الإسلام .

(٣) ولاية المظالم في الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة في

المملكة العربية السعودية :

وهذه الرسالة كتبها الطالب / مسعد عواد حمدان البرقاني الجهني وهو يعمل مستشارا شرعيا بأمانة المدينة المنورة وبحكم عمله فقد كانت لديه

الخلفية عن القضاء حيث كان عرضه في بداية رسالته عن مشروعية الامامة وأحكامها ، وعن أحكام القضاء وموجباته .

وركز على حقيقة المظالم وأنواعها ، ثم التعريف بحقيقة الظلم ودوافعه وأنواعه ، وبعد ذلك استعرض أحكام ولاية المظالم في الشريعة الإسلامية مع مقارنة بين أحكامها وأحكام كل من القضاء والحسبة ، ثم نبذه تاريخه عن ديوان ولاية المظالم في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين ، ثم في عهد الدولة الأموية ، وفي عهد الدولة العباسية ، وما بعدها وفي نهاية بحثه تكلم عن التطبيقات المعاصرة لولاية المظالم في المملكة العربية السعودية وعن سلطة ديوان المظالم في المملكة مع مقارنة بين أحكام ولاية المظالم في الإسلام والتطبيقات المعاصرة في المملكة .

لقد استقدت من تلك الرسائل الثلاث آفة الذكر فقد أضاعت لي الطريق . فمن خلال اطلاعي عليها تكونت لدى خلفية علمية طيبة نظرا لما احتوت عليه من معلومات جمعها اخواني من شتات الكتب ، وهذا بطبيعة الحال يفيد الباحث فقد تكونت لدي قناعة بأن أتوسع في الأبواب التي رأيت أنها لم تعط حقها وأختصر الكلام فيما كتب فيه بإسهاب حتى أتخلص من التكرار لتحصل الفائدة التي أشدها من مجثى هذا ، كما انني قد استقدت من تلك الرسائل بأن أعاتنى كثيرا في الحصول على أهم المصادر والمراجع من أمهات الكتب التي تناولت هذا الموضوع . وفلا فقد وقفت وأنا أجمع

مادة بحشي على مصادر ومراجع وإن لم يكن موضوعها ولاية المظالم إلا أن ما فيها من أخبار وأحداث له علاقة وثيقة بالموضوع الذي أنا بصددده ويمكن تصنيفها إلى أصناف منها :

١- كتب التاريخ والتراجم العامة ويأتي على رأس هذا الصنف تاريخ الامم والملوك لابن جرير الطبري والذيل التي ألحقت به وقد أفدت من هذا الصنف أخبارا لها صلة وثيقة بولاية المظالم فالأخباريون يسعون في مؤلفاتهم إلى الإلمام بأخبار المترجم لهم خاصة إذا كان الواحد منهم خليفة أو أميرا أو واليا أو قائدا . وما أن بعض هؤلاء كانت لهم مواقف من الظلم والظالمين وأسهموا في ارجاع الحق إلى أصحابه . وإن الدوافع التي كانت تحركهم يطول شرحها إلا أن الأخباريين ما كانوا يسمروا على هذه الاحداث دون وصفها ، لذلك وجدت في هذه الكتب مادة علمية احتجت أحيانا إلى نقدها وعرضها على جملة من القواعد أسسها عرضها على المصادر الأخرى .

٢- كتب التراجم الخاصة كالتي خصصها أصحابها لنقل أخبار الوزراء أو القضاة ومن أهم الكتب التي الفت في النوع الأول اذكر كتاب الوزراء والكتاب للجھشياري (ت=٣٣١) فقد وُصف صاحبه بأنه أشهر مؤلف في تاريخ الوزراء في الاسلام . وقفت وأنا اجمع مادة بحشي على جملة من المعلومات التي لها علاقة بمقاومة الظلم والظالمين عند بعض

الأمم القديمة وعند بعض الوزراء وأصحاب الجاه الذين ترجم لهم وتبع أخبارهم . اما النوع الثاني اى تراجم القضاة فالعناوين فيه كثيرة ولكي أقف هنا عند كتابين الاول هو كتاب اخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦) والثاني كتاب تاريخ قضاة الاندلس لابي الحسن بن عبدالله بن الحسن النباهي المالقي الاندلسي (ولد سنة ٧١٣، لم تعرف سنة وفاته بالضبط ، وقد اثبت محقق كتابه ليفي بروفنسان أنه كان على قيد الحياة سنة ٧٩٣ وأنه توفي قبل نهاية القرن الثامن) فهذان الكتابان كغيرهما من الكتب التي ترجمت للقضاة يجد فيها الباحث في المظالم أخبار بعض القضاة الذين لا تعد ولاية المظالم بالنسبة اليهم خارجة عن دائرة عملهم. فهذه الرسالة ستين من خلال أبوابها وفصولها العلاقة المتينة القائمة بين ولاية المظالم والقضاء بصفة عامة لذلك كان هذا النوع من الكتب من أهم مصادرني . وقد تعمدت ذكر هذين العنوانين دون سواهما لقيمتهما، ولكونهما كانا مصدرا لكثير من المؤلفات المتأخرة ولأن أحدهما كان مهتما بقضاة عاش أغلبهم بالمشرق، والثاني ترجم لأولئك الذين كانت حياتهم بالأندلس أو المغرب العربي . ومن المعلوم إن ولاية المظالم بالمغرب كانت لها إضافات إلى تلك التي كانت بالمشرق . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

٣- كتب الخطط وفنون القول فمن كتب النوع الاول أي الخطط رجعت بالدرجة الأولى إلى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرزية لتقي الدين ابي العباس احمد بن علي المقرزي - ت = ٨٤٥ فال مؤلف اهتم بتخطيط المدن عمرانيا ولكنه لم يهمل الخطط الوظيفية التي كانت معروفة في عصره والتي كثيرا ما كان التخطيط العمراني يهتم بها وبأصحابها ولذلك وجدنا المقرزي يتحدث عن ولاية المظالم كما يتحدث عن الوزراء وقادة الجند . والبحث في الخطط السياسية والعلمية والقضائية يستمد المعلومات من امهات الكتب كمقدمة ابن خلدون وكتاب التراتيب الادارية . أما الكتب التي اهتمت بفنون القول وأدب الانشاء فكانت استفادتي بالدرجة الأولى من كتاب صبح الاعشى للقلقشندي .

إن أطلاعي على هذه المصادر والمراجع القديم منها والحديث الخاص بولاية المظالم والذي درست فيه هذه الخطة بصفة جزئية أو غير مباشرة، جعلني أقف على قيمتها العلمية وعلى وفرة الأخبار التي جاءت فيها والتي نقلت وصورت العناية الذي تحمله ولاية المظالم وبسطت القضايا التي أسهموا في حلها والطرق المنهجية التي ساروا عليها والاساليب التي مارسوها والوسائل التي استعانوا بها . وإلى جانب عناصر القوة التي يجدها الباحث في هذه المصادر فإنه يقف بدون شك على سلبيات أكتفي هنا بذكرها في

شكل ملاحظات قد تجد من بينها فيحقق بذلك القاعدة الذهبية التي سار عليها بعض علمائنا والمتمثلة في أن نهاية المتقدم تكون بداية للمتأخر : واهم الملاحظات التي يمكن الوقوف عندها هي :-

(١) ان المتقدمين كما ذكرت سابقا كثيرا ما رددوا ماجاء في كتابي الماوردي والفراء وهم يتناولون الجانب النظري لولاية المظالم .

(٢) ان المتقدمين كانوا يسردون مايتصل بولاية المظالم اثناء سردهم لسيرة هذا الخليفة أو ذاك الامير أو من جمع بين سلطة سياسية أو قضائية أو هما معا . فلا تظهر في هذا السرد الطرق المنهجية المتبعة لرد الحقوق إلى أهلها بقدر ما يظهر تمجيد المترجم له .

(٣) اغلب الذين تناولوا ولاية المظالم بالدرس في القديم خلطوا بينها وبين وظيفة القضاء بصفة عامة .

(٤) ان البحوث السابقة اهملت أو تكاد قضيتين مهمتين : الأولى : تطور ولاية المظالم وأسبابه .

الثانية : المقاصد الشرعية التي يمكن لولاية المظالم ان تحققها .

وذلك ما سأسعى إلى تحقيقه ضمن رسالتي هذه التي جعلتها في ثلاثة ابواب بعد هذه المقدمة وانتهيتها بخاتمة وذيلتها بفهارس .

ابواب الرسالة

فالباب الاول تتبعت فيه أخبار ولاية المظالم عبر العصور وذلك في محاولة لبيان نشأة هذه الخطة ومكاتها عند الشعوب والامم وعبر المراحل التي مر بها المجتمع الإسلامي . وقسمت هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

(١) ولاية المظالم في اللغة والمصطلح وجذورها الدينية والانسانية

(٢) ولاية المظالم في عصر النبوة وفي عهد الخلفاء الراشدين .

(٣) ولاية المظالم بعد الخلافة الراشدة والى عصرنا الحاضر .

لم يكن هدي في هنا التاريخ للتاريخ وانما تتبع التطور الذي شهدته هذه الخطة .

أما الباب الثاني فتبعت فيه التراتيب الادارية والاساليب العلمية التي سارت عليها ولاية المظالم وقسمت هذا الباب أيضا إلى ثلاثة فصول:

(١) القائمون على ولاية المظالم وأعاونهم .

(٢) مراسيم تولية والى المظالم ووصف مجلسه .

(٣) اختصاص والى المظالم .

وخصصت الباب الثالث إلى علاقة ولاية المظالم بالخطط الاسلامية وقسمته أيضا إلى ثلاثة فصول :

- (١) علاقة ولاية المظالم بالولاية العظمى .
- (٢) علاقة ولاية المظالم بالخطط التنفيذية .

(٣) علاقة ولاية المظالم بالخطط القضائية .

ولخصت في الخاتمة النتائج التي توصلت إليها وسعيت فيها إلى الإشارة إلى بعض القضايا التي قد تكون مجالاً لمواصلة البحث. وانتهيت عملي بجملة من الفهارس التي قد تعين الباحث على الرجوع إلى جزئياتها ومصطلحاتها والرجال الذين ذكروا أثناء أبوابها وفصولها وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأماكن والبلدان وإلى الموضوعات.

وأشير في خاتمة عرضي لتخطيط رسالتي إلى أن تغييراً قد أدخلته على تخطيطي الأول وذلك عملاً بتوجيهات التقرير الذي امتدني به الجامعة الزيتونية مشكورة والذي أعده استاذ فاضل من أساتذة المعهد الأعلى للشريعة فكان نبراساً أضاء لي الطريق وجعلني أعيد ترتيب رسالتي هذه ترتيباً يتناسب مع الدرجة العلمية التي أطمح إليها من خلال إعدادي لهذه الرسالة فاجتهدت وعملت ليلاً ونهاراً عسى أن أوفق في تحقيق بعض أمالي وطموحاتي التي أهدف إليها وهي بالدرجة الأولى إثراء المكتبة العربية بعلوم قد تفيد طلاب العلم أمثالي مما هو موجود في شتات الكتب ويحتاج جمعه وترتيبه إلى بعض الوقت الذي يعتبر ذا ثمن غال لكل باحث ومع كل هذا فإن عملي هذا يعتريه نقص كبير ولم أوف الموضوع حقه وأسجل هنا تقصيري ، وأطلب من الله عز وجل العفو والمغفرة عن كل هفوة أو خطأ والكمال له وحده ﴿رَبَّنَا لَا تَوَاجِهْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَاصْرُفْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾^١.

الصعوبات التي اعترضتني وطرق حلها :

اعترضتني وأنا اعد هذه الرسالة الصعوبات التي تعترض كل طالب فلا أرى فائدة في ذكرها، ولا في طريقة حلها ولكن اقتصر على الصعوبات الخاصة ببحثي هذا :-

الصعوبة الأولى : البعد عن المشرف وتوجيهاته وقد توصلت إلى حل هذه الصعوبة بالانتقال إلى تونس وبالمراسلة وبالمكالمات الهاتفية .

الصعوبة الثانية : وتعود إلى المادة العلمية فقد بدا لي في الاول انها لا تكفي لبناء رسالة جامعية ذلك أن اغلب ما في الكتب المتأخرة هو نقل لما في المقدمة، ولكن وبفضل توجيهات استاذي المشرف أدركت ان كتب التراجع هي مصدر مهم لجمع أخبار أصحاب ولاية المظالم ثم وبفضل التقرير المشار اليه سابقا وبفضل اهل الاختصاص الذين عدت إليهم أدركت أن هذه الاخبار يمكن ان تكون منطلقا لتتبع تطور ولاية المظالم وللبحث على المقاصد الشرعية التي تحققت بفضل ما جاء في هذه الاخبار .

الصعوبة الثالثة : ما نشر في دراسات معاصرة حول التشريع الإسلامي قد يقع الباحث في أحد أمرين :

الامر الاول : السعي إلى اظهار أن كل ما جاء به القوانين المعاصرة موجود في التشريع الإسلامي وان هذه القوانين قد سطت عليه وطمسته .

الامر الثاني : التأكيد على ان القضاء الإسلامي هو قضاء فردي ومتداخل فلا يجوز والحالة تلك ان يقارن بالقضاء المعاصر المرتكز على قواعد ثابتة والمتميز باستقلاله عن السلطة السياسية والموفر للفرد والجماعة درجات من القضاء التي تسمح بمراجعة الاحكام الصادرة والتأكد من سلامتها من العيوب .

وقد سعيت إلى ان أتبع ما له صلة بولاية المظالم بمنهج استقرائى يعتمد التحليل والمقارنه وبرفض الانطلاق من الافتراض والاحكام الصورية حتى تكون النتائج المتوصل اليها قريبة من الحقيقة. وقد تطلب منى هذا المنهج تحري الدقة والتجرد من التعصب لمذهب معين حتى تكون الفائدة أعم واشمل ، مع تقديري لكل مذهب ، واعترافي بالجميل لمن اسدى إلى نصحا يتعلق بموضوع البحث أو قدم لى علما انتفع به في رسالتي .

أكرر عرفاني بالجميل لكل من اعاننى في هذا البحث بمعلومة أو نصيحة ولكل من فتح أمامي بابا من ابواب المعرفة وأخص بالذكر استاذي المشرف وكل الاساتذة الذين كان لهم نصيب في تكويني العلمي والمعرفي ولكل العاملين بالمكبات العامة والخاصة التي ترددت عليها واقدم شكري لكل من قدم لى يد المساعدة من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وتونس وغيرهم ممن لايتسع مجال هذه المقدمة المختصره لذكرهم، ولا أملك إلا أن أدعو الله أن يهب الجميع الصحة والعافية ليستمروا في مسيرة العطاء وأن يجزيهم الله على أعمالهم الخير، إنه جواد كريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباب الأول

ولاية المظالم عبر التاريخ

موضوع ولاية المظالم في الإسلام في حاجة إلى تتبع سيره التاريخي لإظهار مكانته عند الشعوب والأمم وفي الديانات التي سبقت الإسلام حتى نستطيع بعد ذلك إظهار الأصول التي بنى عليها الإسلام هذه الخطة والدوافع التي جعلت حكام المسلمين وقضاةهم يمارسونها ويطورون مؤسساتها ويضعون لها ضوابط ومعايير ويستنبطون الأساليب والمناهج التي تريد أن ترتقي بهذه الخطة رقياً يجعلها تحقق جانباً من مقاصد الشريعة وخاصة ذلك الذي له صلة بنشر العدل والمساواة والأمن والأمان على النفس والعرض والمال. إن تتبع السير التاريخي لهذه الخطة في حاجة إلى أن يسبق بمجملتها من التعريفات اللغوية والاصطلاحية حتى يكون حدها واضحاً وجلياً وسوف يهتم هذا الباب الأول بالتعريفات وبالأصول الدينية والأنسانية لهذه الخطة ثم بعد ذلك يتناول سيرها في عصر النبوة وفي عهد الخلفاء الراشدين ليصل بعد ذلك إلى تتبع أخبارها في المجتمعات الإسلامية إلى عصرنا الحاضر.

وسوف تحمل أبوابه العناوين التالية :

الفصل الأول :

ولاية المظالم في اللغة والمصطلح وجذورها الدينية والأنسانية.

الفصل الثاني :

ولاية المظالم من البعثة إلى آخر الخلافة الراشدة .

الفصل الثالث :

ولاية المظالم بعد الخلافة الراشدة .

الفصل الأول

ولاية المظالم في اللغة والمصطلح وجذورها الدينية والانسانية

المباحث :

المبحث الأول : ولاية المظالم في اللغة .

المبحث الثاني : ولاية المظالم في المصطلح .

المبحث الثالث : ولاية المظالم في قصص الأنبياء .

المبحث الرابع : ولاية المظالم في المجتمعات القريبة من العرب .

المبحث الخامس : ولاية المظالم عند العرب قبل الإسلام .

(المبحث الأول : ولاية المظالم في اللغة)

ولاية المظالم (مصطلح) مركب لا يتضح معناه إلا بعد تعريف كل واحدة من الكلمتين اللتين تكونانه تعريفا لغويا يتبع بالتعريف الاصطلاحي ، شأنه في ذلك شأن كل المركبات الإضافية .

أولاً : الولاية : وهي مصدر ولي بفتح الواو أو كسرهما تأتي بمعنى النصرة والقربة والسلطان والخطبة والامارة كما تطلق على البلاد التي يتسلط عليها الوالي والجمع ولايات . تولى الأمر بمعنى تقلده . والمولى اسم لمن يتولى الأوقاف ويديرها وإلى كل من ولي أمرا أو قام به^١ ، والولاية بكسر الواو - تشعر بالتدبر والقدرة والعقل ، ومن لا يجتمع فيه ذلك لا يطلق عليه اسم الوالي^٢ ، فيمكن القول ان كلمة ولاية تجمع بين معاني السلطة والتدبير .

ثانياً : المظالم : جمع ومفرده مظلمة بكسر اللام وهي مصدر ظلم ، ظلما ، ومظلمة هي وضع الشيء في غير موضعه ويقال ظلم الأرض أي حفرها في غير موضعها ، وظلم فلان حقه أي غصبه أو نقصه إياه وظلم الطريق حاد عنه فهو ظالم وظلام ، وهو وهي ظلوم ، ويقال ما ظلمك أن تفعل كذا أي ما منعك أن تفعله .

وظلمه أي رماه بالظلم ونسبه إليه ، وتظالموا ظلم بعضهم بعضا ، وتظلم شكوا الظلم .

١ المصباح المنير ص ٣٥٠ - مختار الصحاح ص ٧٣٦ - المعجم الوسيط ج ٢ ص ١٠٧٠

ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٥ ص ٢٢٧ - ٢٢٨

والمظلمة بمعنى الظلامة وهي ما تظلمه الرجل ، تقول عند فلان ظلامتي والجمع مظالم^١ .

والظلامة والظليمة والمظلمة ما تطلبه عند الظالم وظلمه تظليما أي نسبة إلى الظلم والظليم الكثير الظلم^٢ .

ومظلمة بفتح الميم وكسر اللام وهي اسم لما تطلبه عند الظالم من الحقوق^٣ ، والظلمة هم المانعون أهل الحقوق حقوقهم^٤ .

ويستخلص من هذه المادة أن المظالم جمع ومفردها ظلامة ومظلمة فيقال ظلامتي ومظلمتي عند فلان . وما يهمني من هذه المعاني هو ما يتظلمه الإنسان من غيره .

ومن المفهوم اللغوي للكلمتين اللتين تكونان "ولاية المظالم" يستتج أن هذه العبارة تفيد النشاط الذي يوجد في المجتمعات لرد الحقوق إلى أهلها وإن القائم به يسمى والي المظالم أو قاضي المظالم أو صاحب المظالم أو غيرها من العبارات القريبة التي قد ترد أثناء البحث والجامع لكل هذه العبارات من حيث اللغة هو القيام على قضايا الظلمة والمتظلمين لحلها . وذلك لمن له سلطة على الجميع، إلى جانب تمتعه بقدرات معرفية وذهنية يحتاجها أمر هذا القيام . هذا هو المعنى اللغوي لعبارة ولاية المظالم . فماذا أضاف أهل الاختصاص وهم يحددون مدلول هذه العبارة؟ .

١ المعجم الوسيط ص ٥٨٣

٢ مختار الصحاح ص ٤٠٥

٣ المصباح المنير ج ٢ ص ٣٣ - ٣٤

٤ لسان العرب لابن منظور (مادة ظلم)

البحث الثاني : ولاية المظالم في المصطلح

أولا :- تعريفات المتقدمين :

لما ظهرت كتب الأحكام والدراسات السياسية والقضائية والخطط الإسلامية استخدم أصحابها مصطلح ولاية المظالم استخداما يستجيب للمعنى اللغوي لهذه العبارة مع إضافة معان تجعل هذه العبارة مشعرة بتحديد القائمين بها مع بيان الشروط الواجب توافرها فيهم والأنشطة التي يقومون بها والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها .

(أ) تعريف الماوردي

عرف الماوردي ولاية المظالم بأنها قود المظلمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة^١ .

(ب) تعريف أبي يعلي الحنبلي

عرف أبو يعلي ولاية المظالم بنفس التعريف الذي عرفه بها الماوردي ولا يختلف عنه في كلمه واحدة^٢ .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٧٧

٢ انظر أبو يعلي الحنبلي - الأحكام السلطانية ص ٥٨

(ج) تعريف ابن خلدون^١

عرفها ابن خلدون بأنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة ونصفه القضاء^٢.

تحليل هذه التعريفات

يلاحظ المتدبر تعريف الماوردي أنه قد نَحى منحى شخصيا في تحديد مفهوم ولاية المظالم. ودليل ذلك أن صفات والي المظالم الواجب تحقيقها عند اختياره آنذاك تبدو ظاهرة جلية في حين لم تتضح العناصر المهمة والموضوعية لمهامه .

وإذا نظرنا إلى تعريف أبي يعلى الحنبلي نجده يطابق مطابقة حرفية تعريف الماوردي كما ذكر سابقا. ولذلك فإن ما قيل في تعريف الماوردي يصدق تماما بالنسبة إلى تعريف أبي يعلى ، ولاشك أن هذا التطابق يرجع إلى أن أبا يعلى قد عاصر الماوردي وأخذ عنه فكانت المفاهيم السائدة آنذاك واحدة فقد وقع التأكيد على الصفات التي تكون لوالي المظالم وخاصة القدرة على الترهيب والزجر حتى تعود الحقوق إلى أصحابها .

١ : ابن خلدون ولى الدين ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد التونسي (٧٣٢ - ٨٠٨هـ) فيلسوف ومؤرخ وعالم اجتماع ، اصله من اشبيلية ، ولد ونشأ في تونس ، وآخر رحلاته إلى مصر اكتمل فيها سلطانها الظاهر برفوق ، ولي فيها قضاء المالكية ، اشتهر بكتابه العبر في ديوان المبتدأ والخير ترجم إلى الفرنسية وعدة لغات أخرى الاعلام : ١٠٦/٤ ، مداخل المؤلفين والأعلام العرب ص. ١٧٠

٢ مقدمة ابن خلدون ص. ١٩٨

أما تعريف ابن خلدون ، فقد جاء في مرحلة متأخرة عن تعريف كل من الماوردي وأبى يعلى ، وهو يستجيب مع ذلك إلى قناعة صاحبه بان العدل أساس العمران . لذلك أضافه إلى عنصر القوة مبينا أن ولاية المظالم وظيفة تحتاج إلى أمرين في نفس الوقت هما القوة والعدل ، لقد أبرز ابن خلدون الجانب القضائي والجانب التنفيذي في ولاية المظالم ، ويبدو أن السبب في ذلك هو أن ولاية المظالم كانت في زمان الماوردي وأبى يعلى مهمة برد الحقوق التي اعتدى عليها أصحاب السلطة ، لذلك بينا ان والي المظالم يتمتع بقوه قضائية إلى جانب القوة السياسية والادارية . اما في عصر ابن خلدون فأصبحت هذه الوظيفة فرعاً من فروع القضاء وتشترك معه في تحقيق العدل ولكنها تتفوق على القضاء العادي بقدرتها على التنفيذ ومع ذلك فلا يوجد في التعريفات الثلاثة تعريف جامع مانع .

وبعضها يثير إشكالاً أو أكثر فتعريف الماوردي وأبى يعلى أكد على عبارة (قود المتظلمين) ، وليس من طبيعة عمل والي المظالم أن يقود المتظلمين إلى مجلسه ، بل ان المتظلمين يسعون إليه لرفع الظلم عنهم ولعل ما قصده هو اجبار المتخاصمين على التناصف . ولم يظهر من هذه التعريفات طبيعة العمل الذي يقوم به وإلى المظالم وموقعه من سائر الولايات الأخرى ، كما يظهر من هذه التعريفات أن الاقرار بالحقوق لم يكن نتيجة استخلاصه من والي المظالم

بعد استقراء الوقائع والدلائل، بل يظهره المتخاصمون خوفا ورهبة من والي المظالم، وكأن والي المظالم لم يكن له دور سوى التخويف. أما تعريف ابن خلدون فإنه يحتاج إلى تدقيق يبرز أن ولاية المظالم مرتبة من مراتب القضاء وانها قد تكون ملجأ أخيرا لمن ضاع حقه أو ظلمه صاحب سلطة أو غيره. وهكذا يتضح ان تعريفات المتقدمين تشترك في التأكيد على ان ولاية المظالم وظيفه فيها قوة وفيها عدل وغاب في هذه التعريفات التمييز بين القضاء العادي وولاية المظالم، فهل حققت تعريفات المعاصرين هذه الغاية؟

ثانيا : تعريف المعاصرين :

(أ) تعريف الشيخ محمد أبو زهرة^١

عرف الشيخ محمد أبو زهرة ولاية المظالم بأنها جزء مما يتولاه ولي الأمر الأعظم ويقسم فيه نائبا عنه يكون فيه الكفاية والهمة لأدائه، وهو عمل قضائي تنفيذي يعالج الأمور الواضحة بالتنفيذ أو بالصلح أو بالعمل الخيري ويرد لصاحب الحق حقه^٢.

١ محمد أبو زهرة : فقيه اسلامي معاصر، مصرى الجنسية شغل نفسه بالعالم الإسلامى عامة وبالإسلام عقيدة وشريعة خاصة، وهب حياته للفقهاء الإسلامى وبحث عن اجابات منه وحلول لمشاكل المسلمين المعاصرة عمل استاذاً بكلية اصول الدين بالأزهر وكلية حقوق القاهرة وكان وكيلا لها ورئيسا لقسم الشريعة بها، ثم عمل وكيلا لمعهد الدراسات الإسلامية وهو احد مؤسسيه ثم عمل أستاذاً للدراسات بجامعة الأزهر وجامعة الاسكندرية واستاذاً زائراً بجامعة السودان وليبيا والجزائر وسوريا والعراق. مجلة الامة - العدد (٥) ١٤٠١ هـ ص. ١٧-٢١ تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر - بتصرف.

٢ محمد ابو زهرة - ولاية المظالم في الإسلام - ١٩٦٠ م

(ب) تعريف الدكتور محمد سلام مذكور^١.

عرف الدكتور محمد سلامة مذكور ولاية المظالم بأنها سلطه قضائية أعلى من سلطه القاضي والمحاسب^٢.

(ج) تعريف شفيق غربال^٣.

عرفها الدكتور شفيق غربال بأنها هيئة قضائية عرفها التاريخ الإسلامي تدريجيا بقصد حسم المنازعات التي يعجز القضاء عن نظرها أو لمراجعة الأحكام القضائية التي لا يقتنع الخصوم بعدالتها وسط سلطان القانون على الولاة من رجال الدولة^٤.

١ د. محمد سلام مذكور ، مصري الجنسية - من مواليد مدينة القاهرة عام ١٩١٥ م ، اجازة القضاء الشرعي من جامعة الأزهر ، عمل في اقامة والقضاء ويعمل حاليا رئيسا لقسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، عضو مجلس الفنون والآداب بالقاهرة وخبر بمجمع اللغة العربية ، له مؤلفات عديدة في شؤون الإسلام وقضاياه . مجلة الفيصل - العدد ١١ جمادى الاولى ١٣٩٨ هـ - ابريل ١٩٧٨ م ص. ٤

٢ د. محمد سلام مذكور - القضاء في الإسلام ص ١٤١

٣ محمد شفيق غربال (ت. اكتوبر ١٩٦١ م) من أعلام المؤرخين ، ولد بمدينة الاسكندرية بمصر حوالى عام ١٨٩٤ م عمل استاذاً بكلية الآداب جامعة القاهرة ثم وكيلا للكلية فعميدا لها كما عمل وكيلا لوزارة المعارف ثم لوزارة الشؤون الاجتماعية ولما بلغ السن القانونية اسندت اليه ادارة معهد الدراسات العربية العالية كان كتابه الاول (بداية المسألة المصرية وظهور محمد على) الذى نال به درجة الماجستير من جامعة ليفربول حدثا علميا استزعى انظار الاساتذة والدارسين على السواء وكان مثالا في البحث العلمي الرصين القائم على تحييص الحقائق والدقة في استخلاص النتائج . مجلة مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٢ - ج ١٤ - ص ١٩٦ وما بعدها بتصرف

٤ محمد شفيق غربال الموسوعة العربية الميسرة

(د) تعريف الدكتور منير العجلاني

عرفها الدكتور منير العجلاني بأنها النظر في ظلمات الناس وازالة أسبابها^١.

(هـ) تعريف الشيخ محمد بن عبد الله العجلان^٢

عرفها الشيخ محمد العجلان بأنها انصاف المتظلمين وزجر المتنازعين في سرعة لا يستطيعها القاضي العادي، وإنما يستطيعها ولي الأمر بحكم سلطانه النافذ وهيبته المعبرة وقدره الجليل^٣.

(و) تعريف الدكتور شوكت عليان^٤.

وعرف بها الدكتور شوكت عليان فأوضح انها وقف تعدي ذوي الجاه والسلطان وكبح جماحهم والأخذ على أيديهم ورد الظالم عن بغيه وانصاف المظلومين والنظر في كل حكم يعجز عنه القاضي وهو رفع للظلم عن الضعفاء الذين لا يستطيعون رفع الظلم عن أنفسهم^٥.

١ د. منير العجلاني - عقوبة الإسلام في اصول الحكم ص ٣٩٥

٢ د. محمد بن عبد الله العجلان ، سعودي الجنسية من مواليد مدينة الرياض ، شغل عدة مناصب وعمل استاذاً بكلية الشريعة فعميداً لها ثم وكيلاً لجامعة الامام فرنيسا للمجلس العلمي بها ثم صدر امر ملكي بتعيينه مديراً للجامعة في مطلع العام الهجري ١٤١٤ .

٣ الشيخ محمد بن عبد الله العجلان (مقال ولاية المظالم) - مجلة اضواء الشريعة التي تصدرها كلية الشريعة في الرياض - العدد الثامن جمادى الآخرة ١٣٩٧هـ

٤ د. شوكت محمد عرسان عليان - من مواليد فلسطين في ١٩٤١/٧/٧ م دكتوراه في الفقه المقارن، عمل عضواً بهيئة التدريس بكلية الشريعة وكلية التربية والحرس الوطني بالرياض، شارك في عدد من المؤتمرات من مؤلفاته (الإسلام والكتشفات الصحية ، العلم في الإسلام، قضاء المظالم في الإسلام) وغيرها ، نشر العديد من الابحاث في مختلف المجالات العلمية في المملكة وخارجها. مجلة

الفيصل - العدد ١٥٣ ربيع الاول ١٤١٠هـ اكتوبر ١٩٨٩م ص٥

٥ د. شوكت عليان : قضاء المظالم في الإسلام - ط ثانية ١٤٠٠ هـ

نقد تعريفات المتأخرين :

قبل نقد هذه التعريفات يجدر بنا ان نستخرج اهم ما ورد فيها ففي تعريف أبي زهرة نجد تأكيدا على أن ولي الأمر الاعظم يعني الخليفة أو الملك أو رئيس الجمهورية هو القائم بهذه الوظيفة مباشرة أو عن طريق من ينوبه. فهذا التعريف يشعر بالقوة التي تكون لواي المظالم أو لنائبه كما بين الاوصاف التي تحقق فيه. وإلى جانب ذلك نجد في التعريف ما يؤكد الجانب التنفيذي لاحكام وإلي المظالم وللغاية التي يراد تحقيقها وهى المسئلة في رد الحقوق إلى أهلها. أي التأكيد على نشر العدل بين العباد ولا يخفى على أحد أن هذا من الثوابت التي أتى الإسلام داعيا إليها وواضعا لجملة من أحكامها وضوابطها ومبيناً آثارها.

أما تعريف الدكتور مذكور فقد أكد على ان ولاية المظالم سلطة قضائية من نوع خاص ذلك أنها أعلى مرتبة من سلطة القاضي العادي وسلطة المحتسب، ويتفق تعريف شفيق غربال مع تعريف الدكتور مذكور على تفوق ولاية المظالم على القضاء العادي ويضيف إليه ما يتصل بمراجعة الاحكام التي لايقنع الخصوم بها. فهذا التعريف فيه إشارة إلى درجات القضاء وإلى قضية مراجعة الاحكام ومتى تجوز ومن يقوم بها وكيف .

وإذا انتقلنا إلى تعريف الشيخ محمد بن عبد الله العجلان نجده يؤكد على الانصاف والزجر ويضيف اليهما ماله صلة بسرعة التنفيذ أما الدكتور شوكت عليان فان تعريفه يتناول دور ولاية المظالم في الحد من تعدي ذوي

السلطان وفي رد المظالم وفي إعادة النظر في القضايا التي نظر فيها القضاء العادي وفي رفع الظلم عن الضعفاء .

وهكذا يتضح ان تعريفات المتأخرين إذا استثنينا تعريف أبي زهرة قد أكدت على ان ولاية المظالم درجة من درجات القضاء وانها تمتاز بميزات لم يذكرها تعريف الدكتور مدكور وبينتها تعريفات شفيق غريال والشيخ محمد ابن عبد الله العجلان والدكتور شوكت عليان . فولاية المظالم فيها تحقيق لما عجز عنه القضاء العادي، وفتح لآبواب مراجعة الاحكام أمام أحد المتخاصمين أوكلهم إذا رأوا أنها أهملت حقوقهم بالنسبة لأول، وفيها السرعة في تنفيذ الحكم وذلك بفضل قوة السلطان وهيته بالنسبة للآخر ، فإذا ما جمعنا بين المعاني التي ذكرها المتقدمون والمتأخرون عند حد ولاية المظالم نستطيع القول بأن ولاية المظالم وظيفه قضائية يمكن نعتها بالقضاء العالي ذلك انها تمتاز بسلطتها التنفيذية وبقدرتها على مراجعة الاحكام العادية وتعديلها متى وجب ذلك، كما تمتاز بالنظر في تجاوزات القرارات والاحكام التي تصدر عن السلطة التنفيذية . هذه هي الاضافات التي أضافها التعريف الاصطلاحي إلى التعريف اللغوي . فمتى نشأت ولاية المظالم وكيف دخلت القضاء الإسلامي ؟ وما أهم التطورات التي شهدتها ؟

(المبحث الثالث :- ولاية المظالم في قصص الانبياء)

لقد وجد الظلم على الأرض منذ أن خلقها الله سبحانه وتعالى وكانت أول صورة للظلم عرفها التاريخ هي ظلم قابيل ابن آدم لأخيه هابيل .

وقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى عن هذه القصة في القرآن الكريم حيث قال جل شأنه ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَبَّلَ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَّبِلُ اللَّهُ مَنْ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾ ١ .

إن الآيات والأحاديث التي جاءت مبينة ان هذا قد وقع عليه ظلم والآخر قد صدر منه ظلم كثيرة ولو جمعت مستقلة لاصيب الانسان بالذهول والقي بنفسه مع المتشائمين ، ولكن الوحي بنوعيه المتلو والمروي قد جاء ليعين للانسان أنه قادر على تجنب الظلم والابتعاد عنه واصلاح ماينشأ عنه إذا ما وقع فقد روى رسول الله ﷺ عن ربه انه قال "ياعبادى اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا، ياعبادى كلكم

ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم " (الحديث)^١ وجاءت قصة داود
لتنين ان الانسان يستطيع مراجعة الاحكام التي أصدرها إذا ما تبين له الخطأ
والظلم فيها قال الله تعالى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ
﴿٦٦﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا
عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ
﴿٦٧﴾ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَحِدَةٌ فَقَالَ
أَكْفُلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴿٦٨﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ
إِلَى نَعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا
الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ
فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿٦٩﴾ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا
لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّآبٍ ﴿٧٠﴾ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم
بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ
يُضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ
الْحِسَابِ ﴿٧١﴾﴾^٢

لايتسع البحث هنا إلى ذكر القصص التي رويت في سبب نزول هذه
الآيات فأغلبها من الاسرائيليات التي حذر منها التقاد وبينوا ما فيها من فرية
على الانبياء ونقلوا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله : " من

١ مسلم : كتاب البر والصلة والآداب : باب تحريم الظلم الحديث الأول

٢ سورة ص - من الآية ٢١ - ٢٦

حدث بحديث داود عليه السلام ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين وذلك حد الفرية على الانبياء^١ ولكن من المفيد نقل ما ذكره المفسرون من أن هذه الآيات لها علاقة برفع ظلامه وقعت في عهد داود عليه السلام وأنه كان طرفا فيها وأن الله تعالى علمه كيف يصل إلى الحكم العادل وكيف يرد الحقوق إلى أهلها^٢ . لقد كان عليه السلام من الذين ينشرون العدل ويقضون بين الناس فقد روي عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال " جزأ داود عليه السلام زمانه أربعة أجزاء يوما للعبادة ويوما للقضاء ويوما للاشتغال بخاصة نفسه ويوما للوعظ والتذكير"^٣ ومع ذلك فقد كان في حاجة إلى وحي يوجهه وينبئه حتى لا يجر في الحكومة ولا يتعد عن الحق وأن يزجر الباغي عما ملكه من طريق الجور^٤ . لقد كان دواود عليه السلام في حاجة إلى مراجعة حكم من أحكامه فكان بينه وبين بعض الملائكة ما كان . وعلم داود عليه السلام ان الله تعالى " ابتلاه وامتحنه ونبهه عن طريق التمثيل لانه أبلغ في التوبيخ"^٥ . فتأب إلى ربه وأتاب وذلك بأن أعيدت الحقوق إلى أهلها بفضل ما ظهر للحاكم من معطيات جديدة وما تعلمه من فقه أتابه هنا عن طريق الوحي .

١ أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١) - تفسير . المجلد الرابع ص ٢٢٢ ط لبنان بدون تاريخ

٢ م . س . ص ٢٢٠

٣ م . س . ص ٢٢٢

إن مراجعة بعض الأحكام في عهد داود عليه السلام مراجعة لها علاقة وثيقة بولاية المظالم جاءت بها أيضا الأحاديث النبوية فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: "كانت امرأتان معهما ابنتهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك فتحاكما إلى داود عليه السلام فقضى به للكبرى. فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرتهما فقال "اتنوني بالسكين أشقه بينكما" فقالت الصغرى: "لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى" ^١.

أهتم شراح الحديث بماله صلة بالاسناد وبعض المفردات كتحليل قوله فتحاكما ثم بحثوا في جملة من القضايا التي لها صلة ببحثنا والتي يمكن التأكيد على أنها تعود إلى ولاية المظالم ومنها تساؤلهم عن مشروعية نقض سليمان حكم داود عليهما السلام: واجابوا على ذلك بأجوبة منها أن مصدر الحكيم هو الوحي وأن حكم سليمان كان ناسخا لحكم داود. ومنها أن حكم سليمان كان بالإجتهد وان النقض قد جاز لدليل أقوى وأيد هؤلاء ما ذهبوا إليه بقول مقاتل: "كان سليمان أقضى من داود وكان داود أشد تعبدا من سليمان" ^٢.

١ ص ١٠ البخارى: كتاب الفرائض: باب اذا ادعت المرأة ابنا (٦٧٦٩) صحيح مسلم: كتاب الاقضية:

باب بيان اختلاف المجتهدين (١٧٢٠)

٢ العيني: عمدة القارئ شرح صحيح البخارى - ٢٣ / ٢٦٢ و ٢٦٣ (ط - المنيرة - بيروت)

وما نريد الوقوف عنده هو :

- أ (صدر حكم من داود عليه السلام .
- ب (وقع تعقب هذا الحكم ولعل التي سعت إليه هي الصغرى ولكن الكبرى وافقت على ذلك بدليل قوله فخرجتاً على سليمان
- ج (لم يلجأ سليمان إلى البحث على الشهود أو القرائن الشكلية كما أنه لم يتأثر بالحكم السابق ولم يأخذ بإقرار المرأة الصغرى وإنما سعى إلى ان يجد قرينة قوية تظهر الحق وكان له ذلك فاستطاع أن يرفع مظلمة كادت تفقد أما ولدها • فيكون بذلك قد مارس خطة ولاية المظالم .
- د (ان التراجم التي وضعها المحدثون والاستنباطات التي توصل إليها الفقهاء والقضاة وغيرهم تفيد أن العلماء قد وجدوا في هذا الحديث أدلة قوية تسمح بمراجعة الأحكام وباستخدام بعض الوسائل التي قد لا يقبلها القضاء العادي . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن سليمان قد نقض حكماً أصدره أبوه وأنه ترك إقرار إحدى المتقاضيتين وتنازلها عن حقها ليعمل بالاجتهاد . فما قام به سليمان عليه السلام توافرت فيه أهم أركان ولاية المظالم وخاصة ماله علاقة برفع ظلم كاد مرتكبه أكسابه قوة قضائية لولا فطنة صاحب المظالم واستعماله وسائل قد لا تقبلها اجراءات القضاء العادي وطرقه في سماع الدعوى والشهود والبيئة وغيرها من الأصول القضائية المعروفة ، وهكذا يتأكد القول بأن قصص

الأنبياء الواردة في القرآن والسنة جاء فيها ما له علاقة بولاية المظالم
فهذه الخطة وثيقة الصلة بسنة الله في الكون فالجتماع الانساني مفطور
على تقبلها والقيام بها . فهل وجد من يقوم عليها ويدعو لها في
المجتمعات التي لم تنعم بنور الرسالة الالهية أو التي أتاها الرسل مبشرين
ومنذرين ولكن الشياطين اجتالت أفرادها وجماعاتها فأبعدتهم عن
طريق الهدى والرشاد ؟

المبحث الرابع : ولاية المظالم في المجتمع الفارسي

لأنشك في أن الحضارات القديمة التي لم تهتد بهدي الوحي في نشأتها وقوانينها كان فيها من الظلم الشيء الكثير ومن الجبروت والاستعلاء ما لا يعلمه إلا الذين من الله عليهم فتدبروا القرآن الكريم ووقفوا على ما في آياته من الأخبار والعبر .

لقد أخبرنا الله تعالى بما صدر عن فراعنة مصر من ظلم وتجبر واستعباد للناس وتسلط على أموالهم وانفسهم والقصص القرآني قد بين مظاهر عدة للظلم والاعتداء على حقوق الناس . وإلى جانب ذلك حدثنا القرآن الكريم عن خيرية الانسان وأنها تكون في الملوك كما تكون في البشر عامة فسنن الله في الكون لا تنفي أن تستيقظ النفوس من غفلتها وأن تتحكم النفس اللوامة في الأعمال والسلوك . والتاريخ لم ينف ظهور حاكم عادل أو ملك مدافع عن الحق وناشر للفضيلة في عصور الظلام وفي مجتمعات القهر والجبروت فكسرى انوشروان لقب بالملك العادل وانتشرت القصص المجددة لعدله وحكمه وقربه من المظلومين والمحتاجين . نعم قد يكون في بعض هذه القصص مبالغة وقد يكون بعضها من نسج الخيال ولكن يبقى فيها نصيب من الحق ومقدار من الصدق . وهذا هو الذي جعل الماوردي يقول وهو يبحث على الأصول التاريخية لولاية المظالم [إن ملوك الفرس كانوا يرون أن ذلك (رد

المظالم من قواعد الملك وقوانين العدل الذى لا يعم الصلاح الا بمراعاته ولا يتم التناصف الا بمباشرته^١

فما استنتجه الماوردي لا يمكن ان يكون حكما نظريا ولا خبرا بلا أساس وانما هو ناتج عن استقراء لاحداث وقعت في المجتمع الفارسي القديم وبينت ان بعض ملوكه قد أسس جملة من الاحكام والقوانين التي ردت بها المظالم إلى أهلها واتشر بفضلها العدل بين الناس. وما القصة التي نقلها الجهشيارى في "كتاب الوزراء والكتاب" وتلك التي نقلها ابن خلدون في مقدمته الا امثلة على ذلك :

فقد جاء في الأولى أن الجور كثر في أيام الملك أنوشروان فقال له موبدان موبذ^٢ : "أيها الملك اني سمعت فقهاءنا يقولون : إنه متى لم يغمر العدل الجور في بلدة ابتلى أهلها بعدو يغزوهم وخيف تتابع الآفات عليهم وقد خفنا ذلك بشيء قد فشا من جور أسبابك^٣ . فنظر أنوشروان في ذلك فاستقر عنده أن ظلما وجورا قد جرى . فصلب ثمانين رجلا^٤ إن أمر الظلم رفع إلى كسرى من قاضى القضاة الذى لم يكن قادرا على تسليط العقاب على المتهمين فهم من العمال والكتاب وأصحاب النفوذ لذلك

١ الماوردي : الأحكام السلطانية / ٧٨

٢ عبارة فارسية تتكون حسب التركيب الفارسي من مضاف إليه موبدان : مضاف : موبذ ، وموبذ -

قاضي - وموبذان = قضاة أي (قاضي القضاة)

٣ اسبابك = عمالك ومن يلون تنفيذ أوامرك

٤ الجهشيارى = كتاب الوزراء والكتاب ص ٩

احتاجت سلطة القاضي إلى سلطة كسرى التنفيذية وتوصلت إلى أن يتعاون العدل مع القوة حتى لا يقع المجتمع في مكروه . أما قصة ابن خلدون فقد لاحظ فيها العويزان صاحب الدين عند الفرس ما كان عليه الملك من الظلم والغفلة فضرب له مثالا بين عاقبة ذلك على لسان البوم ، حين سمع الملك أصواتها ، وسأله عن فهم كلامها ، فقال له : أن بوما ذكرا يروم نكاح بوما أنثى ، وأنها اشترطت عليه عشرين قرية من الخراب في أيام بهرام ، فقبل شرطها وقال لها ان دامت أيام الملك اقطعك الفي قرية . وهذا أسهل مرام فتبه الملك من غفلته وعرف أنه لا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل وأقبل على النظر في ملكه . وانتزعت الضياع من أيدي الخاصة وردت على أصحابها وأخذوا في العمارة فعمرت الأرض وأخصبت البلاد وكثرت الأموال عند جباة الخراج ^١ .

فهذه القصة التي جاءت على لسان الحيوان والتي ضربها صاحب الدين الفارسي للملك الذي ضاعت الحقوق في أيامه واشتد بكاء المظلومين وانتشرت آهات المحرومين ، أيقظت نفس الملك اللوامة وبينت له أن الظلم والاستعلاء والأعتداء على أموال الناس ودمائهم بغير حق يجعلهم يتركزون العمل ويزهدون في البذل ويشغلون بما يشبه النعيق . ويستسلمون لليأس

والقنوط وينظرون إلى بعضهم نظرة فيها من العداوة الشيء الكثير فينتج عن ذلك الخراب والفقر فتضعف الدولة ومعها السلطان. لقد فهم الملك ما تشير إليه القصة وأدرك السنن الكونية التي قد يشترك فيها الإنسان والحيوان وعلم أن أول عمل يجب عليه القيام به يتمثل في رد المظالم إلى أهلها وإنصاف المظلومين والوقوف أمام الظالمين وذلك لا يكون إلا بالبحث على المظالم لردّها إلى أهلها، وعلى الأحكام الجائرة لتعديلها وتنقيحها، حتى لا يتبع الهوى ولا ينتصر الظلم وهذا كله من صميم ولاية المظالم. فما صدر عن العويزان فيه جانب من إثارة الدعوى القضائية العامة التي تنبه صاحب السلطة العليا إلى أن من اعوانه من ظلم الأفراد والجماعات. ورد فعل الملك كان حكما على الظلم والظالمين وردا للحقوق إلى أهلها وهذه هي أصول ولاية المظالم.

إن النصوص التي ذكرها الماوردي وغيره لا تشير إلى أن الفرس كان لهم نظام قضائي وإداري يعرف بأسم ولاية المظالم كما أن النصوص التي بين أيدينا لا تتحدث عن مؤسسات خاصة بولاية المظالم في المجتمع الفارسي ولا بتنظيمها ولا بطرق عملها كما أن هذه النصوص لا تشير إلى القائمين عليها ولا تذكر أن هذه الوظيفة كانت منتشرة في الأقاليم الفارسية. غاية ما تبينه هذه النصوص يتمثل في أن بعض ملوك فارس رد المظالم إلى أهلها وسعى إلى نشر العدل. فدل ذلك على أن جوهر ولاية المظالم من السنن الكونية التي وجدت في بعض ملوك فارس من يتبعها وينشرها ويدافع عنها ويحمل

الخاصة والعامة عليها . وإذا انتقلنا إلى المجتمعات الأخرى فإننا نجد أن هذا الملك أو ذاك القس كانت له مواقف لا تخلو في أهدافها ومقاصدها من البحث على قضايا المتظلمين والوقوف إلى جانبهم حتى يسترجعوا حقوقهم التي غصبها منهم هذا القوي أو ذاك المتجبر، فقد ذكرت الأخبار أن حاكم الرها في العصر البيزنطي سنة ٤٩٦ م كان يجلس كل يوم جمعة في الكنيسة للقضاء^١ .

فهذا الخبر إلى جانب ما ذكر من أخبار الفرس . يشير إلى أنه غير بعيد عن الجزيرة العربية وجد نوع من القضاء يمكن أن يطلق عليه رد المظالم أو ولاية المظالم فهل عرف العرب في جاهليتهم جانباً من قضاء المظالم ؟

(المبحث الخامس: ولاية الظالم في المجتمع العربي قبل الإسلام)

إذا كان المجتمع الفارسي القديم قد عرف أسس الدولة متمثلة في الملك وطبقة الحكام وغيرها من الطبقات الاجتماعية . كما عرف هذا المجتمع المؤسسات والقوانين وأصحاب السلطة والنفوذ كما كان له دين تسهر على شؤونه طبقة اجتماعية تمتاز على افراد الأمة . وإذا كانت بعض الدويلات التي أنشأها الروم والفرس على حدودهم مع الجزيرة العربية تعرف نظاما سياسيا لا يخلو من جانب قضائي . فان المجتمع العربي قبل الإسلام لم يعرف نظاما للحكم المركزي، ولم تظهر فيه المؤسسات والقوانين . فلا ملك يوحد القبائل ويحمل الافراد على الطاعة والالتزام بما يفرض عليهم، ولا شريعة محددة ومنظمة يسهر على تطبيقها رجال لهم من الخصائص ما يميزهم ومن النفوذ ما يدعو إلى طاعتهم والامتثال إلى أوامرهم . فقد كان لكل قبيلة تقاليد وعادات خاصة في الفصل بين المتنازعين . وكانت العادات والتقاليد تختلف من قبيلة إلى أخرى .

وإلى جانب هذا النظام الذي تجدد الفردية فيه قدرا كبيرا من الحرية كان بعض العرب على صلة بالفرس أو الروم أو اليهود . فتحسن نعلم أن دويلات من العرب اقامها الفرس والروم على حدودهم المشتركة مع الجزيرة العربية لتحميمهم من الكر والفر، ونحن نعلم أن الاوس والخزرج كانوا يعيشون مع

اليهود في يثرب . فلا يتصور والحالة تلك أن لا تبلغ العرب اخبار حكام فارس والروم وأخبار اليهود .

فليس من التكلف القول بأن بعض العرب كانوا على علم بأن من ملوك فارس من كان يرى ان الفصل في المظالم هو من قواعد الملك وقوانين العدل الذى لا يعم الصلاح الا بمراعاته ولا يتم التناصف الا بمباشرته . وليس من الادعاء القول بأن ما صدر من احكام في قبيلة من القبائل قد تأثر بالقانون الفارسي أو اليهودي أو الروماني فقد بينا سابقا ان جانبا من القوانين والاحكام التي اصدرها بعض ملوك فارس تنبع من سنن الله في الكون وهذه السنن لا تميز بين الاجناس ولا بين الأمم . وهذا هو الذى جعل الرجل العربي إذا نبغ في عقله تولى حكومة قبيلته وحكم في قضاياها وهذا هو الذى جعل العرب احيانا يلجأون إلى حكام يختارونهم بمحض ارادتهم ويحكمونهم في أمورهم فقد كان قضاة القبائل عقلاؤها وكبارها كما كانوا يلجأون إلى الكهان والعرافين . ويذكر المؤرخون أن بني سهم كانوا أصحاب الحكومة في قريش قبل الإسلام ، وهذه الحكومة لم تكن حكومة لحفظ الأمن أو حماية الحقوق بل اشتهر افرادها بالنظر في المنازعات بين الناس الذين يقصدونهم للفصل في خصوماتهم عن طواعيه واختيار .

فلم يكن هناك ما يلزم الناس ويجبرهم على تنفيذ ما يحكم به هؤلاء
الحكام الا ما تأصل في نفوسهم من احترام كبيرهم وتوقير زعيمهم .

ويحكى لنا ابن هشام في السيرة أن خلافا وقع بين بني عبد الدار وبني
أعمامهم وسببه أنه لما مات قصي بن كلاب أقام أمره في قومه وفي غيرهم
بنوه من بعده . فقسموا مكة وما حولها أقساما ووزعوها على قومهم
وحلفائهم وباعوا ما بقي منها ، فأقامت على ذلك قريش ليس بينهم
اختلاف ولا تنازع ، فاجتمع بنو عبد مناف بن قصي ، عبد شمس ،
وهاشم والمطلب ونوفل واتفقوا فيما بينهم على أن يأخذوا ما بأيدي عبد
الدار بن قصي مما كان قصي جعله إلى عبد الدار ، من الحجابة والسقاية
والرفادة ، ورأوا أنهم أولى بذلك منهم لشرفهم عليهم وفضلهم في قومهم ،
فتفرقت عند ذلك قريش ، فكانت طائفة مع بني عبد مناف على رأيهم
يرون أنهم أحق من بنى عبد الدار لمكانتهم في قومهم وكانت طائفة أخرى
مع بني عبد الدار يرون ألا ينزع منهم ما كان قصي جعله اليهم .

فعقد كل قوم على أمرهم حلفا مؤكدا عليهم ألا يتخاذلوا ولا يسلم
بعضهم بعضا فسموا الأحلاف ، وبينما هم كذلك وقد أجمعوا أنفسهم
للحرب اذ تداعوا إلى الصلح على أن يعطوا بني عبد مناف السقاية والرفادة
وأن تكون الحجابة واللواء والندوة لبني عبد الدار كما كانت . ففعلوا

ورضى كل واحد من الفريقين بذلك وعدل الناس عن الحرب وثبت كل قوم مع من حالفوا^١.

ان هذا النص لا يشير إلى مؤسسة عرفت عند القوم آن ذاك بولاية المظالم. ولا إلى شخص أو اشخاص يقومون بهذه الوظيفة ولكن يفهم منه أن مجموعة كانت تعتقد أن لها مكانة وسلطة اعتدت على حقوق مجموعة ثانية فما قبلت الاخيرة الظلم وما سلمت للظالم بما أدعاه وما تركته ينعم بما استولى عليه بل عملت على أن تعاد اليها حقوقها. فتحالفت مع غيرها وكادت الحرب تنشب بين الفئتين الا أنه وجد من يحكم بالعدل بين المتنازعين فتداعوا إلى الصلح ووجدوا طريقة تعيد الحقوق إلى اصحابها وتوقف الحرب.

فهذه الواقعة تصور جانباً من العلاقات التي كانت قائمة بين الافخاذ والقبائل العربية كما تصور طريقة حل الخلافات.

لا يمكن القول بأن واحدة من هذه الطرق هي التي ستطور فتتحول إلى "ولاية للمظالم" ولكن يجوز التأكيد على أن جانباً من وظائف ولاية المظالم قد تحققت واحدة من هذه الطرق. كما يجوز التأكيد على ما ذكر سابقاً من أن ما وجد في الأمم المتقدمة فيه مظهر من مظاهر ولاية المظالم يعود بالدرجة الأولى إلى سنن الله في الكون والتي من ضمنها البحث على العدل

١ ابن هشام - سيرة النبي صلى الله عليه وسلم - تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد -

والدفاع عن الحق والوقوف إلى جانب المظلوم خاصة إذا ما طالب بحقه بالطرق المشروعة والوسائل التي لا تخرج هي أيضا عن السنن الكونية . فرد المظالم بهذا المفهوم من الثوابت العزيزة على الانسان التي جاء الإسلام ليدعمها ويقويها ويضع لها المناهج والوسائل ويبين للقائمين عليها طرق البحث والاجتهاد حتى يحققوا المقاصد الشرعية التي تسمو بالانسانية وتحميها من الظلم والعدوان . فلا عجب إذا افترضنا أن ولاية المظالم سوف تشهد تطورا في عهد النبوة والخلافة الراشدة .

وليعني هذا الافتراض الذي سيقم الفصل الموالي من هذا الباب أدلته وبراهينه أن الأمة الإسلامية أخذت ولاية المظالم وطرق عملها وبناء مؤسساتها عن هذه الحضارة القديمة أو تلك . إنه يشير فقط إلى ان الأمة الإسلامية تشترك مع غيرها من الأمم في السنن الكونية وفي الاصول التي تقوم عليها ولاية المظالم أو ما كان مثيلا لها في المجتمعات المتقدمة أو المتأخرة .

الفصل الثاني

ولاية المظالم من البعثة إلى آخر الخلافة الراشدة

المبحث الأول : ولاية المظالم في عصر النبوة.

المبحث الثاني : ولاية المظالم في عهد الخلفاء الراشدين.

(المبحث الأول) : ولاية المظالم في عصر النبوة

كثيرا ما يبحث الدارسون على مصادر التشريع الإسلامي وعلى الأصول التي قامت عليها مؤسساته : فمنهم من يسعى إلى ارجاع كل ما جاء به الإسلام إلى الحضارات المتقدمة ومنهم من يرفض رفضا قاطعا أن تكون للأحكام الإسلامية والمؤسسات القضائية أية علاقة بما هو خارج عن الأصليين الكتاب والسنة. فمن الباحثين من ذهب إلى أن ولاية المظالم في الإسلام لها جذور فارسية واستدلوا على ذلك بما جاء في كتابي الامامين الماوردي وابي يعلي من أن ملوك فارس كانوا يرون أن رد المظالم من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعم الصلاح إلا بمراعاته ولا يتم التناصف إلا بمباشرة .

ولعل هؤلاء قد استدلوا بالقصص التي ذكر بعضها في الفصل الأول من هذا الباب ^١ لقد انطلق هؤلاء من جملة هذه النصوص ليستتجوا أن قضاء المظالم من تقاليد ملوك الفرس وأن الفكر القانوني الإسلامي استعار من العادات الفارسية هذا النظام . ولم يكف بعض الكتاب بهذا الأصل الفارسي فأضافوا إليه أصلا جاهليا فقالوا ان العرب في جاهليتهم كان عندهم نظام رد المظالم . وأستدل هؤلاء على ماذهبوا إليه بحلف الفضول الذي عقدته قريش في الجاهلية وكان عمر النبي وقتها خمسا وعشرين

سنة. أما الذين رفضوا أن يكون لقضاء المظالم في الإسلام صلة بالحضارات السابقة وبالعوادات والتقاليد العربية الجاهلية، فقد أكدوا على أن هذا النظام نشأ عندما حرم القرآن الكريم والسنة النبوية الظلم وأمر بالعدل والانصاف. فعملوا بالأوامر المنزلة، وحتى يحارب الظلم والظالمون انشأ المسلمون ولاية المظالم حتى تكامل في وظيفتها مع القضاء العادي.

لقد تناول بعض المحدثين هذه الاتجاهات بالتحليل والنقد^١ لذلك نفضل الامساك عن جدل قد ينظر إلى الأمور بعين واحدة ونحيل على ما جاء في هذه الرسالة من أن كل ماله صلة بالبحث على العدل والحفاظة على الحقوق، هو من السنن الكونية التي يكون ظهورها وانتشارها في المجتمعات مرتبطاً بجملة من القوانين والدوافع التي تجعل هذه الأمة تسبق تلك في ممارسة هذه السنن والدفاع عنها وإنشاء المؤسسات والقوانين التي تحفظها وتحميها.

ونضيف هنا التنبيه إلى ما هو معروف عند الخاص والعام من أن الإسلام لم يأت ليحجب كل ما قبله ولا يلغي كل القوانين السابقة بل إنه في ثوابه وأصوله يبحث على الحكمة يأخذها من هذه الأمة أو تلك ويبحث على أسباب التقدم والتطور والحدثة التي لا تعدي على ما هو ثابت بطريق الوحي ينشرها في المجتمعات ويحولها إلى سلوك فردي وجماعي. فلا عجب

١ الدكتور محمد سليم العوا مقال قضاء المظالم في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية - مجلة إدارة قضايا الحكومة = العدد - ٦ - ٤ لسنة ١٣ أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٤ ص ٧٧ وما بعدها .

بعد ذلك اذا قلنا إن ولاية المظالم من الوظائف التي دعت اليها الشريعة الاسلاميه وأكسبتها جملة من المدعومات والأسس والقوانين التي لم تزلها عهود الازدهار الاقوة ونماء وتقدما وهذا ما سوف نسعى إلى بيانه من خلال تتبع وقائع يمكن ربطها بولاية المظالم وحدثت في عصر النبوة وستكون من سنته عليه الصلاة والسلام .

(١) حلف الفضول

ذكرت كتب السيرة والتاريخ عن الزبير بن بكار^١ أن رجلا من اليمن من بني زبيد قدم مكة معتمرا ببضاعه فاشتراها منه رجل من بني سهم قيل إنه العاصي بن وائل، فلوى الرجل بحقه فساله ماله أو متاعه فامتنع عليه فقام على الحجر وأنشد بأعلى صوته من البسيط ::

بآل قصى لمظلوم بضاعته ببطن مكة نائي الدار والنفر
واشعث محرم لم تقض عمرته بين المقام وبين الحجر والحجر
أقائم من بني سهم بذمتهم أو ذاهب في ضلال مال معتمر
والسبب الثاني أن قيس بن شيبه السلمي باع متاعا على ابي بن خلف فلواه وذهب بحقه فاستجار برجل من بني حجاج فلم يحجره فقال قيس من الرجز :

بآل قصى كيف هذا في الحرم وحرمة البيت واحلاف الكرم

اظلم لا يمنع عني من ظلم

١ الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الاسدي المدني قاضي مكة (ت ٢٥٦ هـ) . (ابن حجر : تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٢)

فأجابه العباس بن مرادس السلمي من البسيط :

ان كان جارك لم تنفعه ذمته وقد شربت بكأس الذل انقاسا
فأت البيوت وكن من أهلها صدرا لا تلق تأديبهم فحشا ولا باسا
ومن يكن بفناء البيت معصما يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا
قومي قريش بأخلاق مكملة بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا
ساقى الحبيج وهذا ناشر فلج والمجد يورث اخماسا واسداسا^١
وبعد ذلك قام ابو سفيان^٢ ، والعباس بن عبد المطلب^٣ ، فردا
عليه ماله واجتمعت بطون قريش فتحالفوا في دار عبدالله بن جدعان^٤
على رد المظالم بمكة وان لا يظلم أحد الا منعهوا واخذوا للمظلوم حقه .

١ اورد هذه الأبيات الماوردي - الأحكام ص ٧٨ و ٧٩

٢ أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبدشمس بن عبدمناف (٥٧ ق هـ - ٣٩ هـ) ، من سادات قريش في الجاهلية ، والد معاوية رأسا لدولة الاموية ، قاد قريشا وكنانة يوم أحد والخندق لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسلم يوم فتح مكة (سنة ٨ هـ) ، شهد حنيئا وفقنت عنه يوم الطائف وفقنت الأخرى يوم اليرموك ، كان من الشجعان والأبطال . (ابن حجر : الإصابة : حرف الصاد . القسم الأول ترجمة ٤٠٥٠)

٣ العباس بن عبدالمطلب ، ابو الفضل العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف (ولد قبل الرسول صلى الله عليه وسلم ، بستين - ٣٢ هـ) ، من أكابر قريش في الجاهلية والاسلام وجد الخلفاء العباسيين عم الرسول صلى الله عليه وسلم ، قال عنه :اجود قريش كفا وأوصلها هذا بقية آبائي كان محسنا لقومه سديد الرأي مولعا بأعتاق العبيد وكانت له سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام شهد وقعة حنين وكان ممن ثبت حين انهزم الناس وشهد فتح مكة له في الصحيحين ٣٥ حديث الإصابة : حرف العين القسم الأول ترجمة ٤٥٢٠ الاعلام ٣٥/٤ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٢٣٧

٤ عبدالله بن جدعان بن عمر بن كعب بن سعد سيد بني قميم وهو أبن عم والد ابى بكر الصديق ، وقد عقد حلف الفضول بداره لشرفه وكبر سنه (ابن كثير البداية والنهاية ج ٢ ص ٢٣٧) سيرة ابن هشام ج ١ ص ١٢٣

وكان رسول الله ﷺ يومئذ معهم قبل النبوة وهو ابن خمس وعشرين سنة فعقدوا حلف الفضول ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاكرا الحال: "لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلف الفضول ما لو دعيت إليه لاجبت وما أحب أن لي به حمر النعم"^١ .

ويذكر المؤرخون في سبب تسمية هذا الحلف بهذا الاسم أن قبيلة جرهم في الزمن الأول قد سبقت قريشا إلى مثل هذا الحلف فتحالف منهم ثلاثة ومن تبعهم أحد هؤلاء الثلاثة هو الفضل بن فضالة والثاني الفضل بن وداعة . والثالث فضيل بن الحارث . وقيل انهم الفضيل بن شراعة والفضل بن وداعة والفضل بن فضاة . فسمي حلفهم ذلك بحلف الفضول تبعا لاسمائهم .

فلما اشبه حلف قريش هذا حلف هؤلاء الجرهميين سمي حلف الفضول وقيل بل سمي كذلك لانهم تحالفوا ان ترد الفضول على اهلها والا يغزو ظالم مظلوما . وقد كان حلف الفضول هذا قبل البعثة بنحو عشرين سنة^٢ . وأخبار هذا الحلف تسمح بالوصول إلى النتائج التالية :-

١- ان اسباب تسمية الحلف بهذا الاسم لانهم بقدر ما يهم تأكيد أمر وقوعه وتحديد زمانه ومكانه فقد وقع قبل البعثة النبوية بنحو خمس عشرة سنة^٣ وذلك بمكة المكرمة بدار عبدالله بن جدعان .

١ أحمد بن حنبل - المسند ١/ ١٩٠ - ١٩٣ ، الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٧٨ - ٧٩

٢ د. شوكت عليان السلطة القضائية في الإسلام ص ٢٥

٣ اذا جمعنا بين عمر الرسول ﷺ زمن حلف الفضول وعمره عند البعثة استنتجنا ان حلف الفضول وقع قبل البعثة بنحو خمس عشرة سنة لا بنحو عشرين كما ذهب إلى ذلك دكتور شوكت عليان

٢- ان منطلق هذا الحلف والدافع إليه هو رفع مظلمة وقعت على رجل ضعيف تعامل مع أحد اعيان مكة فاعتدى هذا الاخير على حقوقه . فلم يسكت الضعيف ولم يقبل بالامر الواقع بل لجأ إلى الشعر والانشاد ينشر في الملا مظلمته ويدعو إلى انصافه ، فهو يعلم ان رد المظالم ممكن ، وان المطالب بحقه قد يجد من ينصفه . نعم إن من استجار به قيس ابن شعبة السلمى لم يكن عند حسن الظن ، ولكن ما المانع من مخاطبة أعيان مكة وسادتها فقد يوجد من يقدر على انصافه . وفعلا وقع ذلك بل كان سببا في اجتماع سادة قريش لتدارس سبل ارجاع الحقوق إلى أهلها وخاصة اذا كان الظالم ممن لا يقدر عليه الافراد العاديون .

٣- ان هذه الحادثة تدخل ضمن مصطلح ولاية المظالم لامرين : الأول : ان المظلوم لم يستسلم لما أصابه من ظلم واعتداء على حقه من قبل من هو أعلى منه مكانة وأرفع منه في السلم الاجتماعي . الثاني : ان طرفا ثالثا له سلطة أقوى من سلطة الظالم قد تدخل ورد الحق إلى اهله ورفع الظلم وانشأ سلطة تعاقدية لحل القضايا المماثلة .

٤- ان حلف الفضول الذي يمكن قبوله على انه شكل من اشكال ولاية المظالم وقع في الجاهلية ولاسباب وثيقة الارتباط بالمجتمع المكي قبل البعثة ولكنه صار بحضور رسول الله ﷺ وما قاله في تأكيد أمره حكما شرعيا وفعلا نبويا ، ونوعا من أنواع السنة التقريرية بمصطلح

أخذ ثين الذين أجمعوا على ان ماصدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل قبل البعثة يدخل في السنة .

(ب) قصة خالد بن الوليد مع قبيلة جذيمة

جاءت هذه القصة في صحيح البخارى في أبواب متفرقة^١ وأفادت ان خالد بن الوليد قد أعمل السيف والاسر في بنى جذيمة لانهم لم يقولوا "أسلمنا" وقالوا "صبأنا" ، وكان عمل خالد ﷺ هو عمل القائد الحربي الذي يهيمه الانتصار وتحقيق الاهداف بأيسر السبل ، فموقفه ذلك لم يطمئن إليه بعض الصحابة فقد قال عبدالله بن عمر ﷺ : والله ل لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من اصحابي أسيره . ثم رفع الأمر إلى الرسول ﷺ فتبرأ من احكام خالد وتقدها لانها جانبت العدل وأرسل عليه الصلاة والسلام علي بن أبي طالب ﷺ لرد الحقوق إلى اهلها فقد جاء في رواية الامام الباقر : ثم دعا رسول الله ﷺ عليا فقال : (اخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمرا جاهلية تحت قدميك فخرج حتى جاءهم ومعه مال فلم يبق احد الا ودأه)^٢ .

فهذا الواقع لها علاقة وثيقة بولاية المظالم وقبل بيان ذلك يجدر بالباحث ان يثبت الملاحظة التالية وهى : ان تبرؤ الرسول ﷺ مما صنع

١ البخارى كتاب الاحكام الباب ٣١ : اذا قضى الحاكم بغير أو خلاف اهل العلم فهو رد - كتاب

المغازى : الباب ٥٨ بعث خالد إلى بنى جذيمة

٢ ابن حجر : فتح الباري ٤٧/٨

خالد بن الوليد لا ينقص من ايمان هذا الصحابي الجليل . فإيمان خالد لاشك فيه ولا مجال للتقيص منه . فقد كان في هذه القضية قائدا بالدرجة الاولى قبل ان يكون عالما أو قاضيا أما علاقة هذه القضية بولاية المظالم فيتمثل فيمايلي:

١- ان متدبر العنوان الذي وضعه البخاري للحديث في كتاب الاحكام يلاحظ ان الفكر الاسلامي لم يقل بعصمة القاضي كما انه لم يسلم بجمية قبول الاحكام التي يصدرها البشر مهما كانت مكاتهم العلمية ومهما كانت درجة فهمهم للشريعة وللقوانين والأحكام . فالحكم في الشريعة الاسلامية قابل للنقض وقابل للاصلاح بل يجب أحيانا أن يعمل المرء على اظهار ما في حكم من الأحكام من خلل أو من بعد عن أحكام الشريعة أو مقاصدها وهذا هو محور الأمر الثاني الذي يستنتج من هذه القصة .

٢- لقد أدرك عبدالله بن عمر رضي الله عنه أن فعل خالد بن الوليد فيه اعتداء على الحقوق، ورأى انه من الأنسب والأحسن أن لاتثار فتنة والجيش الاسلامي يؤدي مأمورية بقيادة خالد بن الوليد فخير أن يكون اصلاح الخطأ بأمر من له السلطة العليا أو القضاء الاعلى والقائم به هنا هو الرسول صلى الله عليه وسلم . وهذا السلوك من صميم ولاية المظالم التي تحتاج إلى الحسم مع توفير أسباب عدالة الاحكام وتطبيقها دون الوقوع في الفتن والاختلاف والشقاق .

٣- بحث الشراح وهم يتناولون هذا الحديث مسألة تبرؤ الرسول صلى الله عليه وسلم من فعل خالد دون أن يعاقبه ، قال الخطابي : الحكمة في تبرئه ﷺ من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لكونه مجتهدا ، أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد انه كان يأذنه ولينزجر غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله .

وقال ابن بطال : الاثم اذا كان ساقطا عن المجتهد في الحكم اذا تبين انه بخلاف جماعة أهل العلم لكن الضمان لازم للمخطيء عند الأكثر مع الاختلاف هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أو بيت المال .^١

٤- يمكن ان نضيف إلى هذين الرأيين ما يفهم من القصة من أن الاحكام الاجتهادية درجات وأن تنوعها قد يكون راجعا إلى مكانة الحاكم فحكم يصدره الرسول ﷺ يكون أقوى وأنفذ من حكم يصدره خالد بن الوليد ، أو غيره من الصحابة ولا يعني هذا أن نقض الحكم الذي أصدره صاحب الدرجة الدنيا هو علامة على نقص في دينه أو إيمانه . فالحكم الذي أصدره خالد بن الوليد يستوجب النقض ولا يחדش ذلك في ايمان هذا الصحابي أو في تقواه .

٥- إن هذه الحادثة تتوافر فيها أركان ولاية المظالم : ففيها خطأ قضائي . وفيها اقامة القضية من جديد وأمام من له سلطة أعلى من تلك التي

كانت للحاكم الأول ، وفيها رد للمظالم . فقد كلف الرسول ﷺ علي بن أبي طالب بأن يرد الحقوق إلى أهلها ويصلح الأخطاء التي جاءت في حكم خالد بن الوليد رضي الله عنه ، جاء في الخبر :

وأرسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى هذه القبيلة ليرفع عنها هذه المظلمة فدفع دية قتلاها على اعتبار أن القتل خطأ . ورفع الرسول ﷺ وجهه إلى السماء قائلاً : "اللهم أبرأ إليك مما فعل خالد " وقد أودى علي رضي الله عنه لهم الدماء ، وما أصيب لهم من الأموال حتى أنه أدى لهم مبلغ الكلب وهي الوعاء الخشبي الذي يبلغ فيه الكلب ، حتى إذا لم يبق من دم ولا مال إلا وأداه ، ثم بقيت بقية من مال فقال لهم علي رضي الله عنه حين فرغ منهم هل بقي لكم بقية من دم أو مال لم يؤد لكم ؟ فقالوا : لا قال : فاني أعطيتكم هذه البقية من هذا المال احتياطاً لرسول الله ﷺ بما يعلم ولا تعلمون ففعل ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره الخبر فقال رضي الله عنه أصبت وأحسنست^١ .

(ج) قصة العسيف:

خرج البخاري في أكثر من كتاب حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قالا : جاء أعرابي فقال: يا رسول الله . اقض بيننا بكتاب الله . فقام خصمه فقال صدق فاقض بيننا بكتاب الله فقال الأعرابي ان ابني كان

عسيفا على هذا فزنى بامرأته فقالوا لي على ابنك الرجم . فقديت ابني بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم . فقالوا انما على ابنك جلد مائة وتقريب عام .

فقال النبي ﷺ لأقضي بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغنم فرد عليك . وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام واما انت يا أنيس، لرجل، فاغد على امرأة هذا فارجمها . فغدا عليها انيس فرجمها .

اهتم الشراح وهم يدرسون هذا الحديث بقضايا لغويه وفقهية واصطلاحية فقد بحثوا في وظيفة انيس الذي قال له الرسول ﷺ أغد على امرأة هذا أهو حاكم أو مستخبر؟ وبحثوا في الخلاف الذي كان بين محمد ابن الحسن الذي قال لا يجوز للقاضي أن يقول أقر عندي فلان بكذا لشيء يقتضى به عليه من قتل أو مال أو عتق أو طلاق حتى يشهد معه على ذلك غيره . وبين غيره من الفقهاء الذين اجازوا ذلك وانطلقوا من هذا الحديث ليدعموا ما ذهب إليه الامام مالك من جواز انفاذ الحاكم رجلا واحدا . والذي توقف عنده قضايان راها مرتبطه بولاية المظالم وهي :

أولا :- ان القاضي قد وقع ثلاث مرات في هذه القضية : ففي المرة الأولى كان الحكم على العسيف بالرجم . ففداه ابوه بمائة من الغنم ووليدة . وفي الثانية، وكان القاضي فيها عند أهل العلم الذين حكموا بجلد الزاني مائة

جلدة وتغريبه عاما . وفي الثالثة كان الحكم النافذ الذي أصدره الرسول ﷺ والذي ردت فيه الوليدة والغنم على صاحبها وأقر الجلد والتغريب وأضيف رجم الزانية .

ثانياً : ان طرفي النزاع في هذه القضية لم يكونا مرتاحين إلى الحكمين الاولين وذهبا إلى الرسول وطلبا منه أن يصدر الحكم النافذ الذي لا يمكن نقضه ولا رده قال الاعرابي: يا رسول الله : اقض بيننا بكتاب الله، وقال خصمه صدق فاقض بيننا بكتاب الله. فإثارة القضية من جديد قد وقع من الخصمين . فلا نشعر ان أحدهما أقوى من الآخر أو صاحب سلطة وهكذا يتضح ان الرسول ﷺ عدل احكاما كانت قد صدرت عن غيره وأنه ﷺ انفذ حكمه . وكل هذا داخل في ولاية المظالم .

(د) قصة الزبير مع جاره

ومن الأمثلة على قضاء رسول الله ﷺ والذي جاء فيه ضابط من ضوابط ولاية المظالم ما ساقه الماوردي^١ وخرجه المحدثون من قصة الزبير بن العوام رضي الله عنه وجاره . فقد روي عن عبدالله بن الزبير^٢ عن أبيه أن رجلا

١ الماوردي الأحكام السلطانية ص ٧٧

٢ عبدالله بن الزبير ، ابوبكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي (١ - ٧٣ هـ) اول مولود في الإسلام

امه أسماء بنت ابي بكر الصديق (ابن حبان البستي ترجمة رقم ١٥٤ ص ٥٥٠ ، الاعلام ٢١٨/٤

، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٢٤٧)

من الانصار خاصم الزبير^١ عند رسول الله ﷺ في شراج^٢ من الحرة التي يسقون بها النخل .

فقال الأنصاري سرح الماء يمر . فأبى عليه فاخصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام : اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك فغضب الأنصاري وقال انه لابن عمك يا رسول الله فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال " اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجذر ثم ارسل الماء إلى جارك " فقال الزبير والله لاحسب ان هذه الآية نزلت الا في ذلك ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيْ - أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^٣ .

فاستوفي النبي ﷺ للزبير حقه في صريح قول النبي ﷺ اسق يا زبير ثم احبس حتى يرجع إلى الجذر وكان ذلك إلى الكعين^٤ . فهذا القضاء النبوي فيه جانب من ولاية المظالم فالانصاري أثار الدعوى أكثر من مرة رغم أن الذي حكم فيها هو الرسول ﷺ . والرسول عليه الصلاة والسلام أكد على

١ الزبير بن العوام ، ابو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد الاسدي (٢٨ ق.هـ - ٢٦ هـ) الاصابة = حرف الراي = القسم الأول ترجمة ٧٣٦ - ١٦٥/١ ، الاعلام ٧٤/٣ ، مداخل المؤلفين والاعلام

العرب ص ٢١٧

٢ الشراج : جمع شرج بالفتح وهو مسيل الماء إلى السهل

٣ سورة النساء - آية ٦٥

٤ البخاري كتابه المساقاة حديث رقم ٢٣٦٠ واخرجه مسلم في كتابه الفضائل حديث رقم ١٢٩

واخرجه الترمذي حديث رقم ١٣٦٣ واخرجه النسائي حديث رقم ٥٤٠٩ واخرجه ابن ماجه

حديث رقم ٢٤٨٠ وابوداود في كتابه الاقضية حديث رقم ٣٦٧

وجوب تنفيذ الحكم الأول لانه عادل. وقد تكرر مثل هذا الحزم في إصدار الأحكام التي ترفع المضار وتجبر من يوصف بالتعنت على تنفيذ الحكم. فقد جاء في الحديث أن:

سمرة بن جندب^١ كانت له عضد^٢ من نخل في حائط رجل من الأنصار. قال ومع الرجل أهله. قال فكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به ويشق عليه. فطلب إليه أن يبيعه. فأبى فطلب إليه أن ينقله فأبى. فأتى النبي ﷺ فذكر (ذلك) له فطلب إليه ﷺ أن يبيعه فأبى. فطلب إليه أن ينقله فأبى. قال: فهبه له ولك كذا وكذا أمر، رغبة فيه فأبى. فقال: أنت مضار فقال رسول الله ﷺ للانصاري: اذهب فاقلع نخله^٣.

(هـ) محاسبة الرسول ﷺ عماله ومنعهم من قبول الهدايا :

استعمل النبي ﷺ رجلا من بني أسد يقال له ابن الأتبية^٤ على صدقة فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي. فقام النبي ﷺ فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول هذا لك وهذا لي. فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدي له أم لا ؟ والذي

١ سمرة بن جندب = توفي بين سنتي ٥٨ ، ٦٠ هـ = الاصابة = حرف السين القسم الأول ٧٨/٢ -

٧٩

٢ جاء عن محقق سنن أبي داود أن كلمة عضد هي في الاصل عضد يعني نخلا لم تسق ولم تطل .

٣ سنن أبي داود : كتاب الاقضية : الباب ٣١ : ابواب من القضاء رقم الحديث ٣٦٣٦

٤ هو عبد الله بن الأتبية وقيل اللثبية نسبة إلى أمه وقيل أنها من الأزد من بني أسد بن شريك بن مالك بن عمر بن فهم وبني فهم من الأزد (فتح الباري ج ١٣ ص ١٦٤) .

نفسى بيده لا يأتى بشيء الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان
 بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر^١ ثم رفع يديه إلى السماء
 حتى راينا عفرتي^٢ ابطينه : ألا هل بلغت ثلاثا^٣ . فهذا الحديث الذي
 استخرج منه ابن حجر مجموعة من الفوائد^٤ . منها محاسبة المؤمن ومنع
 العمال من قبول الهدية ممن لهم عليه حكم، يبين ان الرسول ﷺ وضع
 للمسلمين أصلا من الأصول التي تمنع العمال وأصحاب السلطة من ان يتبعوا
 الهوى ويستغلوا ما منحوه من سلطة وجاه للاعتداء على الحقوق ظانين انهم
 لا يحاسبون على ما يفعلون ولا يمكن مطالبتهم بارجاع ما اغتصبوه أو ما
 أخذوه بطرق فيها مظنة استخدام النفوذ للحصول على اموال الناس أو
 متاعهم . ان ما وضعه الرسول ﷺ هو من المبادئ التي تخضع أصحاب
 السلطة إلى قضاء عام أو خاص وهذا الاخير يدخل تحت نظام ولاية المظالم
 وهو الكفيل بتجنب الفضائح المالية والاخلاقية التي نراها قد انتشرت في
 كثير من الاوساط الحاكمة في بعض الانظمة المنسوبة إلى الديمقراطية .

١ تيعر = لها يعار وهو صوت الشاة الشديد (م.س.ج. ١٣ ص ١٤١)

٢ العفرة - البياض

٣ البخارى : كتاب الاحكام باب هدايا العمال (٧١٧٤) . مسلم : باب تحريم هدايا العمال ج ٢
 ص ١٢٧ . احمد بن حنبل : المسند ج ٥ ص ٤٢٣ . ابو داود : في باب هدايا العمال ج ٣ ص
 ٣٥٤ (٢٩٤٦)

٤ انظر فتح البارى (ط الثانية ١٤٠٢) دار احياء التراث العربى بيروت ج ١٣ ص ١٤٢

النتائج :

و من الامثلة المتقدمة نستطيع القول بأن ولاية المظالم أصبحت بينة
 المعالم في عصر الرسول ﷺ حتى وان لم يستعمل هذا المصطلح في الحديث
 النبوي فالرسول ﷺ وهو المنزل للنص القرآني إلى الواقع العملي ، وهو الذي
 لا ينطق عن الهوى، قد مارس مراجعة بعض الاحكام وتقضها أحيانا وأعاد
 الحقوق إلى أصحابها ومارس مراقبة أصحاب السلطة واتخذ الوسائل التي
 تمنعهم من ظلم الناس كما انه لم يتردد في التبرؤ من بعثه إلى قبيلة من القبائل
 فاتحا ومعلما وحاكما فارتكب وهو يؤدي وظيفته أعمالا وصفت بأن فيها
 ظلما وفيها اعتداء على حقوق الآخرين ودمائهم. وعمل الرسول الكريم ﷺ
 سيكون له الاثر العظيم في عهد الخلفاء الراشدين .

المبحث الثاني والاربعون (الظالم في عهد الخلفاء الراشدين)

١- في عهد ابي بكر الصديق رضي الله عنه :-

استمر الأمر على ماكان عليه في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد كان الخليفة الراشد أبوبكر الصديق حريصا على اقتفاء أثر النبي صلى الله عليه وسلم والسير على منهجه، والأخبار الدالة على ذلك منتشرة في كتب التاريخ والسير وغيرها ونشير هنا إلى ماقاله رضي الله عنه من انه سوف يسير في الناس وفي الحكم بتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : " أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم . فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني . الصدق أمانة والكذب خيانة . الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ... " ١ .

لقد رسم رضي الله عنه الاصول التي تبنى عليها سياسته في السهر على شؤون الامة الاسلامية فإذا هي أصول القرآن والسنة النبوية مصدرها والسيرة العطرة منهجها . ومن أهم أهدافها نشر العدل والمساواة ومقاومة الظلم فلن تمنع قوة الظالم أبا بكر من أن يأخذ الحق منه ، ولن يزهد ضعيف المظلوم في انصافه ورد حقه .

وهذا يطابق أهداف ولاية المظالم وأسباب نشأتها . فلما قدم ﷺ إلى مكة بعد بيعته بالخلافة خرج الظهر فطاف بالبيت ثم جلس قريبا من دار الندوة وقال "هل من أحد يشتكي من ظلامة أو يطلب حقا"، فلم يأت أحد، وأثنى الناس على واليهم^١ . فهذا الخبر فيه حث على ان لا يسكت المظلوم على من ظلمه . فقد شجعه الخليفة على المطالبة بحقه واللجوء إلى صاحب السلطة الذي يمكن ان يكون الخليفة نفسه . إن ما صدر عن ابي بكر الصديق في دار الندوة وهي الدار التي كانت قريش تجتمع فيها لتسيير شؤون مكة وأهلها له هدفان :

الأول : التأكيد على أن العدل هو من الأهداف التي يرضاها خليفة رسول الله ﷺ

الثاني : دعوة المظلوم إلى مراجعة الدوائر المختصة حتى ينال حقوقه . وهذا يعني أن أعمال الولاة وما يصدره القضاة والحكام من أحكام يمكن تقضها عن طريق خليفة رسول الله ﷺ فما على المظلوم إلا التظلم واقامة الدليل والبرهان .

ان ما صدر عن ابي بكر الصديق في دار الندوة يعد دعوة عامة إلى المسلمين حتى يمارسوا حقا من حقوقهم وهو التمثيل في قدرتهم على التظلم إلى خليفة رسول الله ﷺ وصاحب السلطة العليا في المجتمع الإسلامي

ونجد إلى جانب هذه الدعوة ما يبين أن خليفة رسول الله ﷺ قد وضع للولاة ولأصحاب الأمر ولكل من يتحمل مسؤولية في الدولة الإسلامية أنهم يخضعون إلى سلطان العدل كغيرهم من الناس وأنهم يحاسبون على أعمالهم وعلى ما يصدر عنهم من تجاوز ومن ظلم . لقد علم الرسول ﷺ المسلمين في قصة خالد بن الوليد أن ظلم الحاكم إذا مارفَع إلى صاحب السلطة العليا . ورفع معه الدليل الشرعي فإنه لن يسكت عنه بل إن الحقوق ترد إلى أصحابها وهكذا فتح الإسلام باب مراجعة الأحكام الصادرة وحث على ذلك فقد أكد أبو بكر الصديق جانباً من هذه المعاني - وخاصة ما يتصل بتنبيه الحكام إلى أنهم يحاسبون كغيرهم - في قصته مع معاذ بن جبل^١ عندما قدم من اليمن بعد وفاة رسول الله ﷺ وتوجه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال له : " ادفع حسابك " فقال له معاذ بن جبل رضي الله عنه " حسابان حساب من الله وحساب منكم ! والله لا ألي لكم عملاً أبداً " ^٢ ، لقد ظن معاذ بن جبل أن الذي يحاسب صاحب الأمر هو الله وحده وأن ذلك الحساب مما يخافه ويهابه ويدعوه إلى ترك الإمارة فإذا

١ معاذ بن جبل ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي الإمام المقدم في علم الحلال والحرام وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن الكريم على عهد النبي ﷺ أسلم وهو فتى آخى الرسول بينه وبين جعفر بن أبي طالب شهد العقبة مع الأنصار السبعين وشهد مواقع بدر وأحد والخندق والمشاهد كلها بعد غزوة تبوك عين قاضي ومرشداً لأهل اليمن ، قال فيه عمر لولا معاذ لهلك عمر وكانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٨ هـ ترجمته في كتاب الإصابة ج ٦ ص ١٠٦ - ١٠٧ ط لبنان .
٢ عبد الحلي الكنتاني : الترتيب الإداري . الجزء الأول ص ٢٣٧ طبع سنة ١٣٤٦ هـ المطبعة الأهلية - درب القاسي الرباط .

أضيف إليه حساب آخر دنيوي اشتد الأمر . لذلك قرر ان لا يلي عملا .
لقد كان ابوبكر الصديق وهو يوجه كلامه إلى معاذ بن جبل صاحب
السلطة العليا في الدولة وهذه الوظيفة تحتم عليه الاستعانة بالولاة والقضاة
فأراد ان يعلم الجميع انه إلى جانب حساب الآخرة فإن محاسبة من يلي
عملا أمر مشروع في الإسلام، بل هو واجب حتى لا يظن أن ما ارتكبه
أصحاب الأمر من اخطاء أو من مظالم يبقى خارجا عن الشرع ، وعلى
الرغم من اعلان الخليفة الراشد أبي بكر الصديق توليه قضاء المظالم بنفسه،
وعلى الرغم من اتساع الدولة الاسلامية في عهده الزاهر الا أن الظلم لم يكثر
فالقلوب كانت عامرة بالايان ، فمنهم من يقوده التناصف بالحق أو يمنعه
الوعظ عن الظلم . ولم يكن هناك ظلم إلا فيما يستشكل على المسلمين عن
غير قصد ، فلم تكن هناك حاجة إلى والي المظالم للفصل بين الناس فكان
يفصل في مثل هذه الأمور القاضي العادي أو من اكتسب علما وفقه الله في
الدين فاشتهر بالحكمة وسداد الرأي ووثق فيه المتخاصمان فقد أخرج
مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله ﷺ : اشترى
رجل من رجل عقارا له فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة
فيها ذهب، فقال له الذي اشترى العقار: خذ ذهبك مني إنما اشتريت
منك الأرض ولم ابع منك الذهب . فقال الذي اشترى الأرض: إنما بعك
الأرض وما فيها . قال فتحاكما إلى رجل . فقال الذي تحاكما إليه الكما ولد ؟

فقال أحدهما: لي غلام وقال الآخر: لي جارية قال: انكحوا الغلام الجارية وانفقوا على أنفسكما منه وتصدقاً^١.

لايتسع الباب إلى دراسة هذا الحديث دراسة تحليلية تعمق في منته وسنده. فذلك من اختصاص علوم الحديث وشرحه، ولكن التوقف في مثل مبحثنا هذا يخصص إلى علاقة هذا الخبر بولاية المظالم وإلى بيان أن القائم بها لم يشترط فيه في العصور الأولى أن يكون معيناً لها من طرف الخليفة أو من ينوبه.

إن الخلاف الذي جاء في الخبر يعد طريقاً ذلك أن العادة جرت أن يشكو أحد طرفي عملية البيع الآخر ويتهمة بأنه أخل بشرط من الشروط التي تعاقد عليها، أما أن يكون أصل الخلاف متمثلاً في متاع أو ذهب أو كنز وجد داخل العقار المباع ورفض كل طرف أخذه والانتفاع به، فهذا هو الطريف والذي قد لايقدر القضاء العادي بأصوله وشروطه ووسائله حله، في حين أن قضاء المظالم يستطيع ذلك، لقد بين الخبر أن المتخاصمين رفعاً أمرهما إلى رجل لم يذكر الرسول ﷺ أنه كان حاكماً أو عالماً أو فقيهاً أو قاضياً فهو رجل قبل المتخاصمان بحكمه لانهما يعرفان صفاته الحميدة وقدرته على حل القضايا فدل اقرار الرسول ﷺ هذا النوع من القضاء

على أن الفصل بين المتخاصمين يجوز أن يقوم به أهل الفضل والفقہ في بعض أنواع القضاء ، وهذا ما كان عليه الأمر في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

٢- في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه :-

كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب كأبي بكر الصديق يحمي الأفراد والجماعات من الظلم مهما كان مصدره، بل كان يتشدد مع كبار المسؤولين ويأبى على أي فرد أن يسكت على الظلم ولا يرفعه لولي الأمر، ولا يرى الساكت على الظلم أهلاً لحق الدخول عليه ، وكان رضي الله عنه يقول: من ظلمه عامله بمظلمة فلا آذن له علي إلا أن يرفعها الي حتى أقصّه منه .
ف قيل له : أ رأيت إن أدب أمير رجلا من رعيته أتقصّه منه ؟
قال : وما لي لا أقصّه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصّه من نفسه ^١.

لقد رسم عمر بن الخطاب بقوله هذا هدفين من أهم أهداف ولاية المظالم الأول : وهو المتمثل في التأكيد على أن ظلم الحاكم إذا ما رفع إلى صاحب السلطة العليا فإنه يلقى منه العناية والبحث لافرق في ذلك بين ظلم الشخص العادي وظلم صاحب الأمر بل لقد كان عمر رضي الله عنه أكثر تشددا مع ظلم الحكام والولاة .

الثاني : ويتمثل في حث المظلومين على عدم السكوت والرضاء بالأمر الواقع والخوف من العمال والولاة والقضاة وغيرهم إذا كان الأمر متصلاً باعتداء على الدماء أو الاموال أو الاعراض . فقد أكد الخبر على وجوب رفع المظالم التي لم تجد الحل العادل لسبب من الأسباب إلى صاحب السلطة العليا وهو الخليفة فهو أقدر الناس على التثبت والانصاف .

لقد طبق عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه السياسة ونزلها إلى الواقع العملي وأخبره في هذا الامر كثيرة نختار منها الوقائع التالية .:

١ - محاسبته لعمر بن العاص^١

ذكرت الاخبار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف أحد ثقاته وهو محمد بن مسلمة^٢ بتحقيق كل شكوى ترفع ضد وال من الولاة وكان يأمر عماله في الخارج بأن يحضروا إليه في الموسم ، فإذا حضروا وتم عددهم نادى في الناس بحضور هؤلاء العمال وخطب فيهم ، وروي عنه انه قال في خطبة:

١ عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم . ابن كعب بن لؤي القرشي السهلي - اسلم قبل الفتح وقبل بين الحديبية وخيبر - ولي امرة مصر في زمن عمر بن الخطاب وهو الذي افتتحها وابقاه عثمان قليلاً ثم عزله - لحق بمعاوية - توفي سنة ٤٣ هـ (الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج ٥ ص ٢ - ٣)

٢ هو محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي الأنصاري الأوسى ويكنى أبا عبد الله ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة ، صحابي جليل شهد بدرًا وأحد أو المشاهد كلها إلا تبوك حيث استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة ، كما استعمله عمر بن الخطاب لتتبع الولاة والتحقيق معهم وكشف سيرتهم ومشاطرتهم أموالهم، توفي في المدينة سنة ٤٧ هـ وعمره سبعة وسبعون سنة (ابن سعد الطبقات الكبرى ج ٥ ص ٦٢)

"أيها الناس إني والله ما أرسل إليكم عمالا ليضربوا أبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم وإنما أرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إلي فوالله الذي نفس عمر بيده لأقصه منه فوثب عمرو بن العاص، فقال: يا امير المؤمنين، أرايتك إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعية فأدب بعض رعيته أنك لتقصه منه قال: أي والذي نفس عمر بيده أذن لأقصه منه وكيف لا أقصه منه وقد رأيت النبي ﷺ يقص من نفسه ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ولا تحمدوهم فتفتنوهم ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم^١ .

فالتوجيهات الصادرة في هذه الخطبة والحوار الذي دار بين الخليفة عمر بن الخطاب والوالي عمرو بن العاص يدخل جميعها في ولاية المظالم وفي مقاصدها .

فالخليفة ﷺ قد بين الوظائف التي من أجلها أرسل ولاته إلى الأمصار كما بين الأعمال التي لا يجوز لهم أن يمارسوها وهم يتعاملون مع الأفراد والجماعات . ومن خلال هذه الوظائف وتلك النواهي تظهر مكانة العدل وضرورة المحافظة عليه من الوالي وأفراد الأمة . لقد ظن عمرو بن العاص أن الوالي يجوز له أن يؤدب الرعية بالضرب أو الحبس أو ما شابههما حتى وإن لم يكن هناك حد من الحدود أو إثم من الآثام . إن ما صدر عن

عمرو بن العاص قد يدخل في الوسائل التي يستنبطها هذا الوالي أو ذاك حتى يكتسب هيبة وحتى تكون لديه وسائل ردعية . ولكن الخليفة أعلمه أن التأديب إذا لم يكن حسب الأحكام التي أتت بها الشريعة فإنه يعرض الوالي إلى العقاب ، وفعلنا حصل ذلك لعمرو بن العاص الذي اشتكى منه أحد المسلمين لعمرو فقال : " ان عاملك فلانا ضربني مائة صوت . فقال عمرو لعمرو بن العاص : فيم ضربه ؟ وقال للشاكي : قم فاقتص منه . فقال عمرو ابن العاص رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين إنك ان فعلت هذا يكثر عليك ويكون سنة يؤخذ بها بعدك . فقال رضي الله عنه : لم لا أقيد وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه . فقال عمرو بن العاص دعنا فلنرضه . قال عمرو رضي الله عنه دونكم فأرضوه . فافتمى منه بمائتي دينار كل سوط بدینارین ^١ .

قد يكون الخبر الثاني جزء من الأول وقد يكون مستقلا عنه فذلك أمر ثانوي بالنسبة إلى ما نحن بصدده فالذي يهم بحثنا هو أن ما صدر عن عمرو رضي الله عنه يدخل إلى حد بعيد في قضايا حقوق الانسان التي وجدت لها في عصرنا منظمات تدافع عنها وتسعى إلى حمايتها من تجاوزات هذا أو ذاك . وما صدر عن عمرو بن العاص يمثل ما يشعر به هذا الحاكم أو ذاك من ضرورة تمتعه بسلطات تتيح له أن يستخدم وسائل قد تكون ردعية وقد

^١ عبد الحي الكتاني : التراتيب الإدارية ١ / ط الرباط ١٤٣٦

تبدو مذلة للإنسان أو معتدية على حقوقه ولكنها ضرورية لمن يتعامل مع عامة الناس .

لقد وقف عمر إلى جانب حقوق الإنسان فوفر له وسيلة شرعية يحمي بها نفسه من المذلة والاعتداء على إنسانيته ، وتمثل في أنه يستطيع أن يرفع شكواه بمن ظلمه إلى صاحب السلطة العليا . وفعلا لم يتردد عمر في محاكمة عمرو بن العاص لما ثبت عنده أنه ضرب أحد المسلمين لتأديبه لا لإقامة حد من الحدود عليه . لقد سمح عمر للمتخاصمين بأن يتقفا على التناصف بينهما . فالأساس عنده هو أن يبين للناس أن صاحب السلطة العليا ينصف الأفراد والجماعات اذا ما ظلمهم هذا الوالي أو ذاك وبشرط ان يرفعوا إليه أمرهم بطرق مشروعة .

٢- محاسن لابي موسى الأشعري :

حكى ابن سعد وابن الجوزي أن رجلا كان مع أبي موسى الأشعري وكان ذا صوت ونكاية في العدو فغنموا مغنما ، فأعطاه أبو موسى بعض سهمه فأبى أن يقبله إلا جميعا فجلده أبو موسى عشرين سوطا وحلق رأسه ، فجمع شعره وأشكى إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر إلى أبي موسى قائلا (سلام عليكم .. أما بعد فان فلانا أخبرني بكذا وكذا . فإن كنت فعلت ذلك في ملأ من الناس ، فاقعد له في ملأ من الناس حتى يقتص منك ، وان كنت فعلت في خلاء من الناس فاقعد له في خلاء من الناس حتى يقتص

منك) ^١ . ، لقد ظلم أبو موسى الأشعري أحد الجنود فمنعه حقه كاملا من الغنيمة وأضاف إلى ذلك جلده وحلق رأسه وحمل المظلوم قضيته وادلته إلى الخليفة العادل ولم يحضر أبو موسى المجلس ولم يمنع ذلك عمر بن الخطاب من ان يبت في القضية ويرفع الحكم إلى أبي موسى عن طريق الكتاب ، فهذا الخبر يضيف إلى الأمثلة المتقدمة صفة من صفات ولاية المظالم بصفة خاصة والعدل في الإسلام بصفة عامة وهذه الصفة هي سرعة القضاء والتنفيذ حتى لا يطول العهد ولا تنزع الحقوق بعامل الزمن أو ما شابهه من العوامل المختلفة ، كما يبين الخبر أن ولاية المظالم قد لا تنقيد بضوابط القضاء العادي وذلك ما سيظهره الباب الثالث من هذه الرسالة .

٣- محاكمته لابن عمرو بن العاص

لم يقتصر عدل عمر رضي الله عنه على منع الولاة والعمال من ظلم الرعية ولكنه منع أيضا أقارب العمال من الظلم ، فقصه ابن عمرو بن العاص الذي ضرب مصريا ، وكيف أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه المصري بأن يقتص من ابن عمرو وأرسل له رسالته التي جاء فيها عبارته المشهورة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" .

٤ - انصافه المخزومي من أبي سفيان

روى ابن عبد البر عن عروة ومجاهد أنهما رويَا إن رجلا من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على أبي سفيان بن حرب أنه ظلمه حدا في موضع كذا وكذا ، قال عمر إني لأعلم الناس بذلك وربما لعبت أنا وأنت فيه ونحن غلمان فاتني بأبي سفيان فأثابه به فقال له عمر: يا أباسفيان انهض بنا إلى موضع كذا وكذا . فنهضوا ونظر عمر فقال يا أباسفيان خذ هذا الحجر من ههنا فضعه ههنا ، فقال: والله لا أفعل . فقال والله لتفعلن . فقال: والله لا أفعل . فعلاه بالدرة وقال خذه لا أم لك فضعه ههنا فإنك ما علمت قديم الظلم . فأخذ أبوسفيان الحجر ووضعه حيث قال عمر^١ . لقد ذكر الفقهاء هذا الخبر وهم يدرسون قضية يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه دون الرجوع إلى الشهود فهذه القضية منتشرة في كتب الفقه وشرح الحديث ولكننا توقف هنا عند قضايا لها صلة بولاية المظالم .

فالمخزومي قد طلب من عمر بن الخطاب أن يرفع عنه ظلما صدره أبوسفيان . لم يبين لنا الخبر طبيعة هذا الظلم . كل ما نعرفه ان هذا الظلم يدخل تحت التعزيز . لقد قدم هذا الرجل جملة من الأدلة والبراهين وتحقق عمر ابن الخطاب من صدقه فلم يطالبه بالشهود واكتفى بدعوة الظالم . واقتص منه وأرجع الحق إلى أهله قال عمر في آخر الخبر " اللهم لك الحمد حيث لم تنتهني

١ ابن سعد الطبقات الكبرى ج ٣ ص ١١١ ، ابن الجوزي تاريخ عمر بن الخطاب ص ١١٥ ، الشيخ علي الطنطاوي اخبار عمر بن الخطاب ص ١٤٢

حتى غلبت أباسفيان على رأيه وأذلتته بالإسلام وأخيرا قبل أبوسفيان الحكم وتغلب على القوى الجاهلية " قال أبوسفيان " اللهم لك الحمد اذ لم تمنني حتى جعلت في قلبي من الإسلام ما أذل به لعمر) .

٥- وقاية الولاة من الظلم بمحاسبتهم :

والى جانب رد المظالم التي كانت بين الولاة وافراد الامة نجد عمر رضي الله عنه يتخذ الوسائل الوقائية حتى لا تقع ولاته في الظلم ولذلك نجده يحاسب الذين ولاهم أمرا من الأمور حسابا قد يوصف بالشدة ولكن يمكن ان يقال انه للوقاية . فكان إذا قدم عليه الوفد سأهم عن حالهم وأسفارهم . وعمن يعرف من أهل البلاد وعن أميرهم هل يدخل عليه الضعيف ، وهل يعود المرضى ؟ فان قالوا نعم حمد الله وإن قالوا لا قال: لأكتب إليه أن أقيل ، أي يعزله .

وكان رضي الله عنه حريصا على أن يكون هو وأهله قدوة لعماله وللمسلمين ، وكان يزود عماله والولاة والحكام عند تقليدهم وظائفهم بنصائحه حتى يتجنبوا الظلم ويتوخوا العدل في الرعية ، وكان يحصر أموالهم ويحظر عليهم الشفاعة والوساطة والمحاباة .

ومن حرصه على رد المظالم ، مهما بلغت منزلة الظالم : أن عامله على الشام خالد بن الوليد أجاز الأشعث بن قيس بعشرة آلاف درهم

فكتب لأبي عبيدة بن الجراح^١ يأمره أن يقيم خالدا ، ويكشف عمامته وينزع عنه قلنسوته ، ويقيده بعمامته ، ويسأله عن العشرة الآف ، فان كان أجازها الأشعث من ماله ، فهو سرف ، وإن كان من مال الضائعة فهي خيانه ، ثم يعزله عن عمله . وفعل أبو عبيده ما أمره به أمير المؤمنين ، فطلب خالدا وصعد المنبر وأقيم خالد ابن الوليد بين يدي المنبر وقام إليه بلال^٢ ففعل ما أمر به عمر بن الخطاب . وقدم خالد بعد ذلك على عمر بالمدينة فسأله عمر عن الأموال التي يجيز منها ، فقال من الأنفال ، ثم قوم عمر أمواله وعروضه وأخذ منه عشرين ألفا ثم قال له والله انك علي لكريم وانك الي لحبيب ولن تعمل لي بعد اليوم على شيء^٣ .

وقد بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن سعد بن أبي وقاص^٤ عامله على الكوفة صنع بابا من خشب لقصره ، وأحاطه بنخص واحتجب فيه عن الناس بعض أوقاته ، فأرسل محمد بن مسلمة إليه وأمره باحراق الباب

١ أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال الفهري (٤٠ ق.هـ - ١٨ هـ) صحابي جليل أحد العشرة السابقين إلى الإسلام مات في طاعون عمواس بالشام سنة ١٨ له مواقف خالدة في الإسلام قال فيه رضي الله عنه " لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح " الاصابة حروف العين القسم الأول ترجمة ٤٤٠ ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ الاعلام ٢١/٤ مدخل المؤلفين والاعلام العرب ج ٢ ص ٩٦٩

٢ ابو عبد الله بلال بن رباح الحبشي (٢٠ هـ) ، الاصابة حروف الباء القسم الأول ترجمة ٧٣٦ - ١٦٥/١

٣ ابن سعد الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٩٣

٤ سعد بن مالك بن ابي وقاص أحد العشرة وآخروهم موتا ٠٠٠ اول من رمى يسهم في سبيل الله وهو احد الستة من اهل الشورى ٠٠٠ ولى الكوفة لعمر وهو الذي بناها ٠٠ عزله عمر ثم وليها لعثمان مات سنة ٥١ هـ الاصابة = حروف السين = القسم الأول ترجمة ٣١٩٤ - ٣٣/٢

والخص وأمره أن يقيم سعدا لأهل الكوفة في مساجدهم ويسألهم عن سيرته فيهم فنفذ محمد بن مسلمة أوامر عمر فأحرق باب القصر والخص وأقام سعدا في المساجد يسألهم عنه فلم يقل أحد فيه إلا خيرا .

وتبع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبار عماله المتصلة بعدلهم وسيرتهم وطريقة معاملتهم الناس ومصادر ثروتهم منتشرة في كتب التراجم والتاريخ .
جاء في الاخبار : عن عبد الملك بن نوفل قال (استعمل عمر عتبة بن أبي سفيان^١ على كنانة ، فقدم معه بمال ، فقال : ما هذا يا عتبة ؟ قال : مال خرجت به معي وتاجرت فيه . قال : ومالك تخرج المال معك في هذا الوجه فصيروه في بيت المال)^٢ .

فقصص عمر بن الخطاب مع خالد بن الوليد وسعد بن أبي وقاص وعتبة ابن أبي سفيان وإن لم يكن فيها تظلم خاص أو شكوى من هذا أو ذاك ، ألا إن عمر رضي الله عنه أصدر فيها أحكاما كانت رادعة لأصحاب السلطة وواقية إياهم حتى لا يظلموا أنفسهم ولا يعتدوا على الأموال العامة ، إنها مبينة أن صاحب الأمر يحاسب على ماله من أين جمعه ، وعن سلطته فيم استخدمها حتى لا يظن أنه لا يوجد من البشر من يراقبه ويحاسبه فالسلطة العليا قادرة على أن تقتص منه وإن ترد الحقوق إلى أصحابها

١ عتبة بن أبي سفيان = اخو معاوية لابويه - قيل ولد في عهد رسول الله ﷺ ، وقيل غير ذلك =

الاصابة حرف العين - القسم الثاني ترجمة ٦٢٤٣ - ٧٨/٣

٢ ابن سعد - الطبقات الكبرى ج ٣ ص ١١٢

افرادا كانوا أو جماعات . لقد كان عمر رضي الله عنه يقضي في المظالم بنفسه ولم يكن اهتمامه بالمظالم يقتصر على ما يصله منها بل كان يبحث عنها ويتحرى ويكشف أصحابها عن طريق محمد بن مسلمة وغيره ممن كان يسألهم رضي الله عنه عن ولائهم وعماله عليهم . وهذا يدل دلالة واضحة على اهتمامه بالمظالم على الرغم من اتساع الدولة الاسلامية ، وكان رضي الله عنه يقضي في المظالم ويأمر بتطبيق ما قضى به ، أي إن نظره في المظالم كان مزيجا من القضاء والتنفيذ . وإذا أضفنا إلى هذه الاخبار ما كتبه إلى أبي موسى الأشعري : لا يمنعك قضاء قضيت به بالامر ثم راجعت نفسك فيه اليوم فهديت لرشدك ان تراجع فيه الحق فان الرجوع إلى الحق خير من التماهي في الباطل ^١ .

اتضح لنا ان ولاية المظالم في عهد عمر توافرت لها الأمور التالية :

- (أ) حث اصحاب الحق على المطالبة بحقوقهم التي يظن انها ضاعت .
- (ب) محاسبة أصحاب السلطة على أخطائهم وما صدر عنهم من ظلم حتى ترد الحقوق إلى أصحابها أفرادا كانوا أو جماعات .
- (ج) حماية اصحاب السلطة من الوقوع في الذنوب وذلك باشعارهم ان الخليفة يتبع أخبارهم ويستقصيها .
- (د) الحث على مراجعة الاحكام وتعديلها إذا ما ظهر أنها جانبت العدل والصواب .

١ سنن الدارقطني ٢٠٦/٤ - ٢٠٧ كتاب الاقضية والاحكام باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري

(هـ) السرعة في تنفيذ الأحكام ومحكمة المخطيء حتى وإن كان غائباً وبدون شهود اذا كانت الأدلة واضحة وقوية .

٢- في عهد عثمان رضي الله عنه :

حافظ عثمان رضي الله عنه على الأوضاع التي كانت في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وعلى القواعد التي أسسها ، فقد كتب إلى الولاة " قد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا . بل كان على ملائمتنا ، ولا يلغني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل فيغير الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم " ^١ .

ومن الأمثلة الدالة على حرصه رضي الله عنه على رفع المظالم أنه كان له عبد فعرك أذنه ، ومرت الأيام فجاء إلى عبده . وقال اني كنت عركت أذنك فاقص مني فأخذ العبد بأذن عثمان رضي الله عنه ليعرکہا فقال له عثمان رضي الله عنه : أشدد ، يا حبذا قصاص في الدنيا لا قصاص في الآخرة ^٢ .

كما كتب في الأمصار أن يأتيه العمال في كل موسم ومن يشكوهم . وسار على نهج الخليفة عمر رضي الله عنه خلال النصف الأول من خلافته ، أما في النصف الثاني من خلافته رضي الله عنه فقد ضعف لكبر سنه فلم يكن يستطيع أن ينظر في جميع المسائل ، وقد استغل ذلك بعض كبار العمال بأطماعهم في الولايات وخاصة أقاربه من بني أمية ، وكان في بعض الأحيان يصر على

١ د. حمدي عبد النعم - ديوان المظالم الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ مطبوعات دار الشروق

ص ٦٤، ٦٣

٢ أحمد شوحان - الخلفاء الراشدون - منشورات مكتبته التراث دير الزور ص ٥٨

تنفيذ أوامر عماله ولا يبالي بالشكاوي ضدهم لعلمه بأنها صادرة عن أغراض شخصية في الغالب فيها^١.

وقد أثار هذا العمل مشاعر الناس لأنهم أحسوا بأختلال التنظيم الذي وضعه لهم عمر بن الخطاب ، فكانت الفتنة الكبرى التي أودت بحياة عثمان بن عفان رضي الله عنه ظلما وجورا وفتحت على المسلمين بابا عسر سده.

٤ - في عهد علي رضي الله عنه :

احتاج الخليفة علي رضي الله عنه أن يسلك سبيلا لم يحتج غيره من الخلفاء أن يسلكه من قبل لكي يتوصل إلى كف الظلم وتحقيق العدل حين زاد جور الناس لبعضهم البعض لتأخر خلافته بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وفي هذا المعنى يقول العلامة الماوردي "احتاج علي رضي الله عنه حين تأخرت إمامته ، واختلط الناس فيها وتجهجروا إلى فصل صرامة في السياسة ، وزيادة تيقظ في الوصول إلى غوامض الأحكام ، فكان أول من سلك هذه الطريقه واستقل بها^٢.

ان هذا النص إلى جانب مقولة علي رضي الله عنه لما سأله رجل : لم خرج الناس عليك ولم يخرجوا على أبي بكر وعمر؟ اجاب رضي الله عنه : لانهم ولوا على من هم مثلي ووليت على من هم مثلك . بين لنا التطور الذي وقع في المجتمع

١ د. حمدي عبد المنعم - ديوان المظالم الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ مطبوعات دار الشروق ص ٦٤

٢ الماوردي الأحكام السلطانية ص ٧٨ - أبو يعلى الأحكام السلطانية ص ٥٩

الإسلامي وكان من بعض نتائجه امتداد الدولة الإسلامية ونشأة بعض الآراء والمذاهب التي كان ينشرها من دخلوا الإسلام دون أن يتخلصوا من عاداتهم وتقاليدهم القديمة ، لقد كان المجتمع في حاجة إلى أن تنشأ فيه مؤسسات متخصصة ، ولكن ذلك لم يقع لان الخليفة قد شغل بقضايا هددت اركان الدولة الإسلامية .

فلم يعين علي كرم الله وجهه للمظالم رجلا يختص بها ولم ينشئ لها نظاما ، بل استخدم فطنته وذكاءه في معرفة الحق واستغل صرامته في اعادة الحق إلى صاحبه ، وكان يكلف بعض عماله بالتفتيش على أعمال عمال آخرين من أجزاء الدولة ، كما كان يفتش عليهم بنفسه .

لكنه يعتبر أول من جلس بانتظام للمظالم بالنسبة للخلفاء الراشدين ﷺ أجمعين^١ وكان يحذر ولاته من المظالم ويحثهم على انصاف المظلوم ، وفي رسالته المطولة التي وجهها إلى مالك بن الحارث الأشتر^٢ ، فيما عهد إليه حين ولاه مصر: " هذا ما أمر به عبدالله علي أمير المؤمنين إلى مالك ..أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيك ، فانك لا تفعل تظلم ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون

١ الدكتور سليمان الطماوي - السياسة والادارة الحديثه الطبعه الثانيه ١٩٧٦ ص ٢٤٤

٢ هو : الاشتر النخعي ، مالك بن الحارث بن عديغوث (٣٧ هـ) أمير من كبار الشجعان كان رئيس قومه ، ادرك الجاهلية شهد اليرموك وذهبت عنه فيها شهد يوم الجمل وأيام صفين مع علي كرم الله وجهه الذي ولاه على مصر فمات في الطريق اليها قال عنه علي : رحم الله مالك فلقد كان لي كما كنت لرسول الله ، الاعلام ١٣١/٦ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٢٣ .

عباده ومن خاصمه الله أدحض حجة ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً ، ولا تولهم محابة وأثرة. ثم تفقد أعمالهم ، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم ، وإياك بالاستئثار بما الناس فيه أسوة فانه مأخوذ منك لغيرك ، وعما قليل تكشف عنك أغطية الأمور ويتصف منك المظلوم" ^١.

إن ما جاء في هذه التوجيهات ينبع من خشية الله تعالى ومن التربية النبوية ومن الحرص على أن يسود العدل المجتمع الاسلامي بفضل ما يتحلى به القائمون على شؤونهم من نزاهة ونفس لوامة ومراقبة ذاتية وحرص على فهم النصوص المنزلة فهما دقيقا وإقدام على مراجعة الأحكام إذا ما تبين للقائم عليها أنها جانبت الحقيقة أو العدل، أو أنها قامت على فهم جزئي حجب عنها مقاصد الشريعة . ويمكن القول بأن عليا عليه السلام كان من الذين وهبهم الله فهما ودراية وفراصة استطاع بفضلها أن يكون من أفضى الصحابة عليهم السلام وأقدرهم على حل المشكلات ورد الظلمات وتقد الأحكام وتقضها إذا ما رأى أن غيرها أقرب إلى العدل وإلى الانصاف وإلى المحافظة على الحقوق . فقد روي أن شريفاً ^٢حكم في ابني عم أحدهما أخ لأم من ميراث بأنه للأخ فرفع ذلك إلى علي عليه السلام فقال : " علي بالعبد " فجاء به فقال : " في أي

١ نهج البلاغة للإمام على رضي الله عنه ج ٣ ص ٨٢ .

(٢) عليه السلام ترجمته ص ٤٧

كتاب وجدت ذلك " فقال : قال الله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^١ فقال له علي : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾^٢ ونقض حكمه^٣ . فهذا الخبر يقدم موقفين من ميراث ابني عم : أحدهما يعد أقرب إلى الموروث من الآخر لذلك ذهب شريح إلى تفضيل الأقرب عملاً بالآية الكريمة ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ ﴾ أما علي رضي الله عنه فرأى أن هذا الفهم يقع ضرراً بابن العم من الأم فخير أن يكون الحكم في هذه الحالة مبني على آية الكلاله فنقض حكم شريح القاضي فكان بذلك والياً للمظالم .

وهكذا نجد أن ولاية المظالم في عهد الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين كانت موجودة وواضحة لكنها كانت داخلية في الولاية العامة التي كان يتولاها رسول الله ﷺ وخلفاؤه من بعده ، حيث كان الرسول وخلفاؤه يقضون في المظالم بأنفسهم ولا يعينون أحد أعوانهم لهذا الغرض إلا في المساعدة على كشف الحقائق والبحث على الأحكام التي جانبت الحقيقة أو اعتدت على الحقوق .

لقد بدأ التنظيم لولاية المظالم في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولم يكن لمباشرة المظالم في هذا العصر مكان محدد وإن كان غالباً ما أن يتم الفصل في

١ سورة الأنفال - الآية ٧٥

٢ سورة النساء - الآية ١٢

٣ البيهقي : السنن الكبرى : كتاب الفرائض - باب ميراث ابني عم ٢٣٩/٦ - ٢٤١

المظالم في دار الخلافة وهو المكان الذي كان يقصده أصحاب التظلمات وهو مسجد رسول الله ﷺ الذي كانت تدار فيه كل شؤون الدولة: والذي يطمئن إليه الباحث هو أن ولاية المظالم في عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة كانت سلوكاً يومياً يمارسه صاحب السلطة العليا فيعمل على ان يرد الحقوق إلى أصحابها ويبحث هؤلاء على رفع أمرهم والمطالبة بحقوقهم مهما كانت مكانة الذي اعتدى عليهم، ومهما ظن ان الأمر قد قضي وأن ما نالهم من ظلم لا يمكن رده، لقد مارس الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده مراجعة الاحكام والنظر فيها من جديد واذا اضفنا إلى كل هذا ما وقع من قضاء استعجالي وتنفيذ فوري للاحكام ومحكمة لبعض الولاة واصحاب السلطة وتنبيههم إلى أن العدل يطولهم وأنهم يحملون أمانة تفرض عليهم التعفف، اتضح لنا ان ولاية المظالم وان لم يكن لها مؤسساتها الخاصة واحكامها المميزة وحكامها الذين تكونوا خصيصاً لها الا انها كانت موجودة وشهدت تطوراً عما كان عليه الأمر في الجاهلية وعند بعض الأمم ذات الحضارة العريقة كالامه الفارسية. بقي ان نشير إلى ان ما وقع في عهد النبوة وفي عهد الخلافة الراشدة قد هياً لتطور هذا النوع من القضاء خاصة بعد توافر بعض الظروف وهذا ما ستيينه هذه الدراسة في الفصل القادم .

الفصل الثالث

ولاية المظالم بعد الخلافة الراشدة إلى العصر الحديث

المبحث الأول : في عهد الدولة الأموية

المبحث الثاني : في عهد الدول العباسية

المبحث الثالث : في أهم الأقطار العربية

المبحث الرابع : في العصر الحديث

البحث الأول : ولاية المظالم في عهد الدولة الأموية

منذ مقتل الإمام علي كرم الله وجهه أطلت الفتق برأسها وظهر الفساد وتعتمد بعض الناس الظلم والاعتداء وبدأ الخلفاء يتعدون عن عامة الناس .
وقد نصح أبو مريم عمرو بن مرة الجهيني رضي الله عنه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه فقال له : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عنهم دون حاجتهم وخلتهم وقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وقره يوم القيامة " ^١ وبعد أن سمع معاوية رضي الله عنه هذا الحديث جعل رجلاً على حوائج المسلمين ، أي يختص بالنظر فيما يقدم من شكاي وظلامات ، ومع ذلك لم نجد في الكتب ما يدل على أن معاوية رضي الله عنه قد خصص مكاناً معيناً يقصده المظلومون ، كما لم نجد ما يفيد أنه خصص زماناً للنظر في المظالم ، ولكنه رضي الله عنه جعل للولاة حصانة ، كما حدث في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وقد روي أن عبد الله بن عبلان أحد ولاة معاوية خطب على منبر البصرة ، فحصبه رجل من بني ضبة يدعى جبير بن الغمأك أحد بني ضرارة ، فأمر به فقطعت يده ، فأتت بنو ضبة إلى الأمير ، وقالوا إن صاحبنا جنى عليه ما جنى على نفسه ، وقد بالغ الأمير في عقوبته ونحن لا نأمن أن يبلغ

١ رواه أبو داود في كتابه الاماره رقم الحديث ٢٩٤١ ورواه الترمذى في كتاب الأحكام باب ماجاء في امام الرعية حديث رقم ١٣٢٢ ورواه المنذري في الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣١٢ .

خبره أمير المؤمنين فيأتي من قبله عقوبة تخص أو تعم ، فإن رأى الأمير أن يكتب لنا كتابا يخرج به أحدنا إلى أمير المؤمنين يخبره أنه قطع على شبهة وأمر لم يتضح، فكتب لهم بعد ذلك إلى معاوية، ووافاه الضبيون فقالوا: يا أمير المؤمنين انه قطع صاحبنا ظلما ، وهذا كتابه إليك فقرأ الكتاب وقال : أما العود من عمالي فلا يصح ولا سبيل إليه ولكن ان شئت دايت صاحبكم^١.

يبين هذا الخبر التحول الذي طرأ على المجتمع الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الأفراد والجماعات بأصحاب السلطة والسلطان. لاشك أحد في ان هذا الضبي قد ارتكب ذنبا وانه عرض نفسه إلى العقاب وهو ما حصل فعلا فأهله لا ينكرون الذنب، ولكنهم كانوا يرون أن قطع يده عقوبة شديدة ومبالغ فيها . إنهم يريدون رفع أمر هذه المبالغة إلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان فهم يعلمون ان مراجعة الأحكام جائز في الإسلام كما يعلمون ان أخطاء الولاة يمكن إصلاحها من أمير المؤمنين فهم في حاجة إلى ان يرفعوا الأمر إليه ولكنهم يخشون ان هم فعلوا ذلك أن يتفوق طغيان الوالي وجبروته على سير القضية فتال بعضهم أو جميعهم عقوبة أخرى لذلك أرادوا ان يرفع الأمر إلى أمير المؤمنين دون ذكر أمر الاعتداء وكان لهم ما أرادوا وعلم معاوية بما كان من وإليه فكان له موقفان:

الأول : هو التأكيد على انه لا سبيل إلى خلع العمال لأنهم ظلموا هذا أو عاقبوا ذاك فذاك أمر يضعف الولاة والدولة ويشجع الخارجين عليها فيعم الاضطراب .

الثاني : هو رد جانب من الحقوق وذلك عن طريق الدية . فما صدر عن معاوية يخدم الظرف السياسي الذي تعيشه الأمة الإسلامية وهو بين ان الأحكام يمكن ان تنقض واعمال الولاة يمكن ان يصلح ما صاحبها من خطأ ولكن ذلك لا يؤثر على مكاتهم القيادية ولعل ما صدر عن معاوية ستظهر الأيام أنه أصل من أصول اختلاف درجات القضاء فالحاكم الابتدائي اذا ما اصدر حكما ثم نقضته المحاكم الاعلى درجة لا يعزل، ولا يعاقب، وانما يواصل عمله ويتعلم وتكثر تجاربه وصاحب السلطة اذا أخطأ وهو ينجز عمله لا يعزل ولا يعاقب وانما تعوز الدولة للمتضرر تعويضا ماديا . اننا لانجد اخبارا كثيرة حول ولاية المظالم في أيام خلفاء معاوية رضي الله عنه ولعل ذلك يرجع إلى الظروف التي مرت بها الدولة الأموية ولكننا سنجد الخليفة الأموي عبد الملك ابن مروان يهتم بالمظالم ويفرد لها يوما معلوما من كل اسبوع وكان يتصفح المظالم التي تقع من الولاة وأصحاب النفوذ على من دونهم فيجلس لسماع

١ أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ولد سنة ٦٢ تولى الخلافة بعهد من أبيه لم يستتب يستتب له الأمر إلا بعد مقتل ابن الزبير ، مات في شوال سنة ٨٦ هـ (السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٢١٤ وما بعدها

المظالم بنفسه ومعه قاضيه أبو إدريس الأزدي^١ ، فإذا ما وقع على مظلمة أو احتاج إلى إصدار حكم رده إلى قاضيه ليحكم فيه وبذلك كان أبو إدريس هو المباشر والحاكم في القضية وعبد الملك هو الأمر وهو الساهر على التنفيذ واحترام ما يصدر من احكام .

وهكذا سارت ولاية المظالم في أيام بني أمية سيرا عاديا ولم تشهد أحداثا اهتم بها المؤرخون إلى أن وصلت الخلافة إلى الخليفة الراشد الخامس حفيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز الذي أعاد عهد الخلافة الراشدة وأرسى قواعد العدل وازدهرت في عهده ولاية المظالم.

كان عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه أول من ندب نفسه للنظر في المظالم في العصر الأموي ، وكان أول مابداً به مظالم بني أمية فردّها على أهلها حتى قيل له حين شدّد على بني أمية برد مظالمهم على أهلها " اننا نخاف عليك من ردها العواقب ، فقال عمر قوله المشهورة " كل يوم أتقيه وأخافه دون يوم القيامة لا وقيته " ^٢.

١ القاضي أبو إدريس الأزدي = قيل انه الاودي وهو أبو إدريس عائذ بن عبد الله الخولاني : جالس أبا الدرداء وعبادة بن الصامت وشداد بن اوس وولي القضاء من قبل عبد الملك بن مروان وقال الزهري : أبو إدريس كان من فقهاء أهل الشام ، وقال مكحول : ما أدركت مثل أبي إدريس الخولاني ولد يوم حنين وتوفي سنة ثمانين . طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ط بغداد

وقد كان ﷺ قدوة في ذلك فنظر إلى ما في يده من أرض أو متاع فأخرجه لبيت المال حتى نظر إلى فصّ في خاتم كان في يده ، فقال هذا أعطانيه الوليد من غير حق مما جاء به من أرض المغرب فردّه .

وحينما عزم على رد ما لديه أمر المنادي فنأدى في الناس : الصلاة جامعة . ثم صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم - يعني بني أمية - قد كانوا أعطونا عطايا ما كان ينبغي لهم أن يعطونا . وأن ذلك صار إليّ ليس علي فيه دون الله محاسب ، ألا واني قد رددتها وبدأت بنفسي وأهل بيتي . وكان معه خادمه مزاحم وقد جاء بكيس فيه تلك الكعب فقال : اقرأ يا مزاحم الكعب كتابا كتابا ، فيأخذه عمر ويقصه بمقص كان في يده حتى لم يبق فيه شيء إلا شقه أو قصه .

كما خير عمر بن عبدالعزيز ﷺ زوجته بن أن تبقى معه وترد جميع مآلديها من المجوهرات ، أو تبقى له ولها وتفارقه . فاختارت أن تبقى معه . فرد جميع المجوهرات التي كانت لديها خشية أن تكون فيها شبهة مظلمة ، وكان لديها جواهر كثيرة لم ير مثلاً ، قد أمر لها أبوها عبد الملك بها .

إن أخبار عمر بن عبدالعزيز حول رد الحقوق التي اغتصبها بنو أمية إلى أصحابها منتشرة في كتب التراجم والتاريخ ونريد أن نتوقف عندها لنبين أن لها علاقة بولاية المظالم ذلك أنّ صاحب السلطة العليا فيها هو الذي أثار

القضية من جديد ، وهو الذى بحث علي المظلومين وعلي أسباب الظلم فكان أغلبها متصلا بالحقوق المادية أي بالأرض والمال والمتاع .

لم تكن أحكام عمر بن عبد العزيز اعتبارية وإنما كانت مادية واحتمالية :
 مادية لانه كان يعلم ان الأموال الكثيرة التي أصبحت لبني أمية والأرض الشاسعة التي حازوها ليست من كسبهم . واحتمالية لانه كان يخشى ان تكون ملكية الذهب والجواهر التي تملكها زوجته او غيرها من نساء بني أمية فيها شبهة ، وهكذا قام الخليفة الصالح بالنظر من جديد في قضايا ظن أن الزمن أنهاها وأن الحقوق التي ضاعت لا يمكن أن تعود إلى أصحابها .
 وإلى جانب هذه الأخبار ، نجد ما يفيد أنه عليه السلام كان يمثل للقضاء فيحضر إلى مجالسه مع خصومه . فقد ادعى رجل من حلوان بمصر أن والد عمر عليه السلام لما كان واليا على مصر أقطعه عبد الملك بن مروان أرض حلوان ، فورثها عمر وأخوته فقال عمر : إن لي فيها شركاء أخوة وأخوات ، لا يرضون أن اقضي فيها بغير قضاء خاص ، وقام معه إلى القاضي فقعد الخصمان عمر بن عبد العزيز وهو الخليفة وصاحبه المصري بين يدي القاضي ، فتكلم كل بحجته ففضي القاضي للمصري . فقال عمر : "إن والدي عبد العزيز أنفق عليها ألف ألف درهم" قال القاضي قد أكلتم من غلتها بقدر ذلك ، ففرح عمر ، وطابت نفسه بحكم القاضي ثم قال : وهل القضاء الا هذا !! تالله لو قضيت لي ما ولت لي عملا وأعطى الرجل حقه .

ان هذا الخبر يبين بوضوح ان ولاية المظالم لم تعد وقفا على الخليفة .
فهذا الأخير قد يكلف من يقوم بها . فالقضية التي أثارها المصري لا يمكن
للخليفة أن يكون فيها قاضيا . فالدعوى الماثرة ، الخليفة طرف فيها فهو يمثل
المدعى عليه واجتمع مجلس القضاء وقدم كل طرف حججه وبراهينه .
وأخيرا صدر الحكم الذي كان إلى جانب المصري . فحتى ما أنفق والد
عمر بن عبدالعزيز لا يمكن استرجاعه لعللة ذكرها القاضي واستحسنها
الخليفة . وكان ﷺ يتعهد عماله وولاته على الأمصار ، ويحسن اختيارهم
ويعزل من يرى عدم صلاحيته لهذا العمل ولا يستعين به بعد ذلك ، وقد
كتب إلى أحد عماله يقول له :

إذا دعيتك قدرتك على ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك ^١ .

وظهر موقفه من الظلم وخاصة ما يصدر منه من الولاة والأمراء في أول
خطبة له فقد بين فيها موقفه الواضح الجلي وهو موقف المعبر من الماضي
الخائف من عواقب الظلم الداعي إلى إحياء السنة فقد جاء في هذه الخطبة
قوله : " قد كان قوم من الولاة منعوا الحق حتى اشترى فيهم شراء وبدلوا
الباطل حتى أفتدى منهم فداء ، والله لولا سنة من الحق أميتت فأحييتها
وسنة من الباطل أحييت فأمتها ما باليت أن أعيش وقتا واحدا " ^٢ ، وقد

١ ابن الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز - طبعة ١٩٦٧ - ص ١٠١

٢ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٧٨ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٥٩ ، د . محمد

سليم العوا مقال (قضاء المظالم) في مجلة قضايا الحكومة المصرية العدد الرابع السنة ١٨

حكى عنه عليه السلام أنه خرج إلى الصلاة فصادفه رجل جاء من اليمن متظلماً وهو يقول :

تدعون حيران مظلوماً ببابكم فقد أتاك بعيد الدار مظلوم .
فقال : عمر بن عبد العزيز عليه السلام : ما ظلامك ؟

فقال الرجل : غصبنى الوليد بن عبد الملك ضيعتى . ، فقال عمر بن عبد العزيز عليه السلام : يا مزاحم (يعنى خادمه) ائتنى بدفتر الصوافي ، فوجد فيه " أصفي عبد الله بن الوليد بن عبد الملك ضيعة فلان " فقال عمر بن عبد العزيز عليه السلام : أخرجها من الدفتر، وليكتب برد ضيعته إليه ويطلق له ضعف نفقته ^١ . فهذا الخبر يوقفنا على جانب من ترتيب الإدارة في العهد الأموي . فالغصب التي يمكن ودفعها بالسلطانية أى تلك التي تغلب عليها ولاية الجور تقيد في دفاتر تحمل اسماً خاصاً هو (دفتر الصوافي) وهو من الدفاتر التي يحتفظ بها على ملك الدولة حتى تقع العودة إليه متى استوجب الأمر ذلك وفعلاً عاد إليه الخليفة عمر بن عبد العزيز في هذه القضية ووقف بفضلته على أن الظلم قد وقع، وأن الوليد بن عبد الملك قد غصب أرض اليمنى واصطفأها لنفسه . فالظلم قد وقع قبل ولاية عمر بن عبد العزيز ولم يمنع ذلك صاحب الحق من السفر من اليمن والانتقال إلى عاصمة الدولة الإسلامية ورفع قضيته إلى أمير المؤمنين الذي عاد إلى السجلات والدفاتر

وأرجع الحق إلى صاحبه. فهذه الواقعة: فيها كل مقومات ولاية المظالم فالناظر فيها صاحب السلطة العليا والظالم كان من خلفاء الدولة الأموية والمظلم رجل من عامة المسلمين لم يقبل بأن تسلب ضيعة. ولعله بقي يتربص الوقت المناسب ليثير الدعوى ويحصل على حقه وهذا ما وقع .

وقد تتابع الناس في رفع مظالمهم إلى عمر بن عبدالعزيز والاخبار الدالة على ذلك كثيرة ومنثرة في كتب التاريخ والسير نورد نماذج منها من كتاب الحاسن والمساوي^١:

١- التظلم من عامل أذربيجان

دخل رجل على أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يذكر ظلامه له على عمر ، فقال يا أمير المؤمنين اذكر مقامي هذا، فإنه مقام لا يشغل الله عز وجل عنه كثرة من تحاصم إليه من الخلائق يوم تلقاه بلا ثقة من العمل ولا براءة من الذنوب ، فقال عمر ويحك أردد كلامك فردّه عليه ، فجعل يبكي وينتحب حتى اذا أفاق قال : ما حاجتك ؟ قال : عاملك على أذربيجان ظلمني وأخذ مني عشرة آلاف درهم ، فكُتب إليه برد ذلك عليه وبعزل عامله ، وقال: انظروا هل أخلوق له ثوب أو تقطع له حذاء ، فحسب ذلك بمبلغ عشرين ديناراً فأمر بدفعها إليه .

١ إبراهيم بن محمد البيهقي - الحاسن والمساوي - ص ٤٩٢ : ص ٤٩٤

٢- تظلم الحضرمي

بينما عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يسير على بغلته اذ جاء رجل فتعلق بلجامها فقال : أتيك بعيد الدار مظلوما . فقال له : من أين أتيت ؟ قال : من حضرموت أرضي وأرض أبائي أخذها الوليد وسليمان فأكلوها ، فنزل عمر عن بغلته يبكي حتى جلس على الأرض ، ثم قال : من يعلم ذلك ؟ قال : أهل البلد قاطبة ، قال : يكفيني من ذلك شاهدا عدل ، أكتبوا له إلى بلاده ان أقام شاهدي عدل أن الأرض له ولأبائه فادفعوها إليه ، فلما ولي الرجل قال : انظروا هل هلكت له راحلة أو فقد له زاد أو تحرق له من حذاء فحسبوا ذلك بمبلغ ثلاثين دينارا فأتى بها فعدت عليه في يده .

٣- التظلم من عدي بن أرطاة

خرج عمر بن عبد العزيز يرحمه الله ذات يوم من منزله على بغلة له وعليه قميص وملاءة إذ جاء رجل على راحلة حتى أتاها وسأل عن خروج عمر . فقيل له خرج وهو راجع الآن . فأقبل عمر ومعه رجل يسايره . فقيل للرجل : هذا عمر أمير المؤمنين ، فقام وشكى إليه عدي بن أرطاة في أرض له فقال عمر : قاتله الله أما . والله ما غرنا إلا بعمامة السوداء ، أما اني قد كتبت إليه فضلا عن وصيتي أن من أتاك بينة على حق له فسلمه إليه ، ثم قد عناك إلي . فكذب إلى عدي برد أرضه وقال للرجل : كم أنفقت ، قال : تسألني عن نفقتي وقد رددت علي أرضا هي خير من مائة

ألف درهم ، قال : إنما ردها عليك حَقُّك ، أخبرني كم أنفقت ؟ قال : ما أدري قال : إحزره فإذا هي ستون درهما فأمر بها من بيت المال . فلما ولي صاح به فرجع ، فقال : وهذه خمسة دراهم من مالي فكل بها لحما حتى تبلغ .

٤- تظلم الذهبي

جاء عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رجل ذمي يدعى مهرزاد دهقان السيلحين يشكو سعيد بن مالك بأنه كان له ضيعة بجانبه فأتاه فقال: له أعدني على نفسك فأمر به فوجيء في عنقه فقال لأرحلن إلى عمر، فلما بلغ عمر كتب لسعيد بن مالك كتابا قال فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، من عبد الله عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين إلى سعيد بن مالك ، سلام عليك ، أما بعد ، فإن مهرزاد دهقان السيلحين ذكر أن له ضيعة إلى جانبك وأنه أتاك يستعديك على نفسك فأمرت به فوجئت عنقه ، فاذا جاءك كتابي هذا فأرضه من حقه والا فأقبل إلي راحلاً . والسلام .

فلما بلغ سعيد الكتاب قرأه وأرعدت فرائضه حتى سقط الكتاب من يده وقال للذمي : ويلك ما صنعت ، اذهب فالأرض لك .

فهذه الاخبار تظهر ورع الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز وحرصه على أن يكون ولاته عادلين بعيدين عن الشبهات وعن أكل أموال الناس لذلك

قال الذين دونوا سيرته : وما رفعت إليه مظلمة إلا ردها سواء كانت في يده أو يد غيره حتى اخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلما وانفذ بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليه من الشام ^١ .

كما روي عنه عليه السلام انه كان يرد المظالم الى اهلها بغير البينة القاطعة وكان يكتفي باليسير فاذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها إليه ولم يكلفه تحقيق البينة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس ^٢ .

فالنصوص المقدمة تشير إلى كثرة القضايا التي رفعت إلى الخليفة عمر بن عبدالعزيز وطالب اصحابها برفع ظلم كان قد تسلط عليهم في عهود بني امية المتقدمين وهذا العمل لا يمكن ان يقوم به الخليفة بمفرده فقد استعان على ذلك بولاته ورجاله فقد ذكرت سيرته أنه كتب إلى عماله كتابا يأمرهم فيه برد المظالم قال فيه " أما بعد فاني كتبت إليكم برد المظالم ثم كتبت إليكم أن تحبسوها ثم كتبت إليكم بردها فأطلعت من بعض أهلها على خيانات وشهود زور حتى قبضت اموال قد كنت رددتها ثم رأيت أن أردّها على سوء ظن بأهلها ، أحب الي من أن احبسها حتى يتجلى الأمر ، فاذا جاءك كتابي هذا فردّها على أهلها والسلام عليكم " ^٣ ، وهذا يشعرا بأهمية رد المظالم زمن عمر بن عبدالعزيز وما اثاره في نفس الخليفة من خشية وما

١ ابن الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز - طبعة ١٩٦٧ ص ١٠٦ وما بعدها المطبعة الرحمانية .

٢ ابن الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز - ص ١٢٩

٣ ابن الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز - ص ١٦٣

تج عنه من مكاتبات إلى ولاته. إن هذه الخشية والهيبية من حقوق الناس مستمدة من تعاليم الإسلام ومن توجيهاته وأحكامه. ووعده ووعيده ، لقد وجدت في نفس عمر بن عبدالعزيز اللومة باعثاً ومحركاً جعلها تقف على ما وقع في عهد بعض خلفاء بني أمية من ظلم وتجبر واعتداء على الحقوق. إن الوقوف على ما وقع وتقدمه والخوف من عواقبه كان في حاجة إلى وسيلة تقوم ما اعوج وتصلح ما فسد، وتردع الظالمين وتبعث الأمل والأمن والأمان في نفوس المظلومين. وكانت هذه الوسيلة هي ولاية المظالم ، لقد مارس الرسول ﷺ هذه الخطة كما مارسها الخلفاء الراشدون فليس من البدعة أن تنقض الأحكام السابقة وليس من البدعة إثارة القضايا من جديد ، فالحقوق لا تنزع في الإسلام. وتقادم الزمن ليس علة يتخذها الظالم وسيلة للدفاع عن ظلمه وتحويله إلى حق من حقوقه أو حقوق ورثته ، لقد أدرك عمر بن عبدالعزيز هذه المعاني الإسلامية كما أدركها غيره ، ولكنه امتاز على هذا الغير بأن مكّنه الله تعالى من أن يكون خليفة يخشى الله تعالى ويهتدي بالقرآن الكريم والسنة النبوية وبسيرة الخلفاء الراشدين وخاصة عمر ابن الخطاب . لقد استمد من هذه الأصول مشروعية محاسبة الولاة وغيرهم وضرورة إيقاف الظلم ومنع أصحابه من التمتع بما ظنوا أنه أصبح حقاً من حقوقهم. فحق للمؤرخين أن يعدوا عهد عمر بن عبدالعزيز متمماً لعهد الخلفاء الراشدين . وحق لمؤرخي القضاء أن يعتبروا عمر بن عبدالعزيز من

اشهر الذين جلسوا للمظالم ومارسوا هذه الخطة بعد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين .

إن هذه الفترة الذهبية لولاية المظالم لم تدم طويلاً ذلك أن بعد عهد عمر ابن عبدالعزيز . عادت الأمور إلى ما كانت عليه في عهد خلفاء بني أمية المتقدمين . وهذا يشعرنا بأن ولاية المظالم . وإن كانت ذات صلة وثيقة بالعدل والقضاء إلا إنها تحتاج إلى أمر إضافي وهو السلطة المنفذة ، وهكذا نستطيع القول بأن ولاية المظالم في عهد الدولة الأموية وإن مارسها بعض الخلفاء بطريقة فردية أو بواسطة هذا القاضي أو ذاك ، إلا إنها بقيت مقتصرة إلى المؤسسات والقوانين التي تسمح لها بالتواصل والتطور ، فما الجديد الذي أضافه بنو العباس إلى هذه الخطة وإلى هذا النوع من القضاء ؟

المبحث الثاني : ولاية المظالم في عهد الدولة العباسية

بدأ عصر الدولة العباسية يحمل القوة والنشاط فأراد الخلفاء العباسيون في أول عهد الدولة وفي فترات من تاريخها استمالة الناس إليهم، فأقاموا العدل فيهم وأحيوا سنة النظر في المظالم التي ضعفت بعد الخليفة العادل عمر ابن عبدالعزيز، وساروا على النهج الذي سار عليه وكان مقتدياً بأئمة الهدى ومتبعة الشريعة ومقاصدها . قال الماوردي بعد أن ذكر المراحل التي مرت بها ولاية المظالم حتى عهد عمر بن عبدالعزيز " ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة فكان أول من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون . فآخر من جلس لها المهدي حتى عادت الأملاك إلى مستحقيها^١ ، ونقل آدم متر عن الماوردي قال " وأول من جلس من الخلفاء المهدي وآخرهم المهدي^٢ ، وواضح أن المقصود من الخلفاء عند "متر" هم خلفاء بني العباس . وإلا فكل الذين أروخوا لولاية المظالم على اتفاق من أن أول من أفرد للظلمات يوماً تصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان . وأول من ندب نفسه للنظر في المظالم فردها وراعى السنن العادلة هو عمر بن عبدالعزيز^٣ . وحرى بهذا البحث أن يتبع أخبار ولاية المظالم في العصر العباسي على يقف على التطور الذي عرفته هذه

١ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٧٨

٢ آدام متر - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٤٣١/١

٣ الأحكام السلطانية للماوردي - ص ٧٨

الخطبة الوثيقة الصلة بالقضاء الاسلامي والناבע من مقاصد الشريعة والتي مارسها الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون وبعض الصحابة الذين ولوا القضاء او لم يولوه وبعض أصحاب الولاية العظمى في هذه الدولة أو تلك وفي هذا النظام أو ذاك .

* الخليفة المهدي^١ :

كان يجلس للنظر في المظالم وتدخل عليه الشكاوى ، وقد ارتشى بعض عماله وقدما بعض الشكاوى على بعض فعلم المهدي بذلك فاتخذ بيتاً له شباك من حديد على الطريق تطرح فيه الشكاوى ، وكان يدخله وحده ولا يدخله غيره ، وكان يأخذ ما يجده من الشكاوى أولاً بأول وينظر فيه ولا يقدم بعض الشكاوى على بعض وكان يقول اذا جلس للمظالم أدخلوا علي القضاة ، وهذا يجعله يهتم بالمظالم حياء منهم^٢ .

* الخليفة الهادي^٣ :

كان يختلط برعيته ويسأل عن أحوالهم وكان يرى أن الناس لا يصلحون إذا حجب عنهم خليفتهم ، وقيل عنه أنه كان يدعو الناس جميعاً وينظر في مظالمهم حتى الليل .

١ المهدي العباسي محمد بن المنصور ولد سنة ١٢٧ هـ تولى الخلافة سنة ١٥٨ هـ ، ومات سنة ١٦٩ هـ ، السيوطي تاريخ الخلفاء - ص ٢٧٣
٢ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٧٨ ، الخطط المقيزية - ج ٣ - ص ٢٠٧
٣ هو الهادي العباسي أبو محمد موسى بن المهدي بن أبي جعفر المنصور ولد ١٤٧ هـ تولى الخلافة سنة ١٦٦ هـ مات سنة ١٧٠ هـ ، السيوطي تاريخ الخلفاء ص ٢٧٩

* هارون الرشيد^١ :

اهتم بالمظالم وكان يجلس لها في كثير من الأحيان، وذلك تنفيذاً
لنصيحة رئيس قضاته أبي يوسف^٢ ، وكان يكلف جعفر البرمكي بالنظر
في المظالم .

وكان يمثل للقضاء مع خصومه كما فعل عمر بن عبدالعزيز رحمته الله ،
ومن الأدلة على ذلك ما حكى من أن نصرانيا ادعى أمام أبي يوسف أن
هارون الرشيد قد ظلمه بأن غصب ضيعة له فدعاه أبو يوسف فدخل .
فقرأ أبو يوسف الشكوى على أمير المؤمنين هارون الرشيد فقال هذه الضيعة
لنا ورثناها عن المنصور^٣ . فقال أبو يوسف للنصراني : قد سمعت الذي
قال أفلك بينة على ماتدعي ؟ قال : لا . ولكن خذني يمينه ، فقال أبو

١ أبو جعفر هارون بن محمد بن المنصور العباسي (١٤٩ - ١٩٣ هـ) تولى الخلافة بعد موت أخيه

الهادي بعهد من أبيه ، السيوطي = تاريخ الخلفاء ٢٨٣

٢ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المولود سنة ١١٣ هـ وينتهي نسبه إلى سعيد بن حنبل
الأنصاري أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نشأ فقيراً معدماً ، اشتغل برواية
الحديث بعد أن سمعه من الطبقة المشهورة بالحفظ مثل أبي اسحق الشيباني ، ثم تفقه على ابن أبي
ليلى ثم انتقل إلى أبي حنيفة فكان أكبر تلاميذه وأكبر معين له وهو أول من صنف الكتب في
مذهب الإمام أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وهو أول من لقب بقاضي القضاة توفي سنة ١٨٣ هـ
(محمود بن محمد عرونس القاضي بمحاكم مصر الشرعية - تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٧٨ ،
١٧٩ مكتبتي الكليات الأزهرية) .

٣ المنصور العباسي أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن العباس (٩٥ - ١٥٨ هـ) ، تاريخ
الخلفاء للسيوطي ٢٥٩ وما بعدها

يوسف للخليفة : أتخلف يا أمير المؤمنين ؟ قال نعم فحلف ، وانصرف
النصراني .

* المأمون بن هارون الرشيد^١ :

كان يجلس للمظالم يوم الأحد من كل أسبوع ، وقد اشتهر بالعفو والحلم
وكراهية الانتقام ، وكان يقضي في المظالم بنفسه في عظام الأمور أو بواسطة
قاضيه يحيى بن أكثم^٢ .
فقد حكى أنه قام من مجلسه ذات يوم فلقية امرأة في ثياب رثة فقالت
من البسيط^٣ .

ياخير منتصف يهدي له الرشيد ويا إماما به قد أشرقت البلد
تشكو إليك عميد الملك أرملة عدا عليها فما تقوى به أسد
فابتز منها ضياعا بعد منعها لما تفرق عنها الأهل والولد
فأطرق المأمون يسيرا ثم رفع رأسه وقال : من البسيط :

١ عبد الله بن هارون الرشيد ولد سنة ١٧٠ هـ تولى الخلافة سنة ١٩٨ هـ وتوفي سنة ٢١٨ هـ أمه
فارسية تدعى مراجل ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٣٠٦ وما بعدها
٢ يحيى بن أكثم قاضي قضاة المأمون ينتهي نسبه إلى أكثم بن صفى حكيم العرب وخطيبها ولد سنة
١٦٠ هـ ونشأ ببغداد وأخذ الحديث عن العلماء وولى القضاء صغيرا ، ولى قضاء البصرة بعد
إسماعيل بن حماد ابن أبي حنيفة وسنه بضع وعشرون سنة ، يده العلماء من علماء الحديث والفقه
والأصول ، وقد روى عنه البخاري والترمذي ويده الدارقطني من أصحاب الشافعي ، وقد أثنى
عليه أحمد بن حنبل وتوفي سنة ٢٤٣ هـ (محمود بن محمد عرنوس القاضي بمحاكم مصر الشرعية -
تاريخ القضاء في الإسلام ص ١٧٩ مكتبة الكليات الأزهرية
٣ المارودي - ص ٨٤ ، ص ٨٥

من دون ما قلت عيل الصبر والجلد
وأقرح القلب هذا الحزن والكد
هذا أوان صلاة الظهر فأنصرفني
وأحضري الخصم في اليوم الذي أعد
المجلس السبت ان يتقضي الجلوس لنا
انصفك منه والا المجلس الاحد^١

فهذا الحوار الشعري الذي دار بين امرأة متظلمة وخليفة المسلمين تبج عنه مجلس قضائي كان المدعى عليه العباس ابن أمير المؤمنين المأمون وصاحبة الدعوى امرأة ضعيفة تفرق عنها الأهل والولد ، أما صاحب المظالم والباحث في الشكوى فكان القاضي يحيى بن أكثم وذلك بحضور المأمون ووزيره أحمد بن أبي خالد ، فهذا المجلس ما كان ليعقد في شكله وموضوعه لو لم يوجد في الاسلام نظام قضائي يطول الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة وغيرهم من أصحاب السلطة كما يطول غيرهم من الأفراد والجماعات . إن هذا النظام القضائي يسهر عليه في الأصل قضاة تعمقوا في آيات وأحاديث الأحكام وفي القواعد الفقهية وفي مصادر الأحكام ومقاصدها وغيرها من الأصول والفروع . إن عمل هؤلاء القضاة يتمثل في الفصل بين المتخاصمين بما أتى به الشرع ، ولكن واقع المجتمعات كثيرا ما

جعل عمل هؤلاء عرضة للنقص والعجز ، وحتى يقوم ما في هذا الواقع من اعوجاج ، وحتى تكون كلمة العدل والحق العليا كان بعض الخلفاء وهم يتأسون بالرسول ﷺ وبالخلفاء الراشدين وعن سبقتهم من خلفاء اتصفوا بالعدل يفتحون قصورهم وقلوبهم للمتظلمين وخاصة اولئك الذين عجز القضاء العادي عن انصافهم ، وكان المأمون من هؤلاء وما هذا المجلس الا مظهر من مظاهر عدله وحلمه ، ويجدر بالبحث أن يتوقف عنده ليرز الملاحظات التالية:

- ١- بلاغة التعبير في تظلم هذه المرأة ومحاطبتها أمير المؤمنين بطريقة مباشرة، فجاءها الجواب مماثلاً لتظلمها في بلاغته وفي رقة الفاظه وحدد لها مواعدين لرفع قضيتها أحدهما مؤكد والآخر يخضع للظروف.
- ٢- كان تظلم المرأة من العباس بن المأمون لذلك كلف القاضي للبت في القضية.
- ٣- كانت المرأة جريئة في الدفاع عن حقها مما جعل أحد الحراس يتدخل لزجرها وتلطيف موقفها، إلا أن أمير المؤمنين طلب منه تركها تدافع عن حقها الذي انطقها واطلق لسانها في حين ان الباطل اخرس ابنه.
- ٤- جاء حكم القاضي لصالح هذه المرأة ونفذ الحكم دون معارضة .

فولاية المظالم هنا كانت لحمل واحد من أصحاب السلطة على رد الحقوق إلى أهلها ، وكان ذلك بحضور أمير المؤمنين وبعد أن رفعت صاحبة الحق أمرها إليه .

إن الحد من تسلط أصحاب السلطة وردع المخالفين منهم بقي من أهم وظائف ولاية المظالم في أغلب القضايا التي عرضت على المأمون كغيره من الخلفاء والولاة فقد كتب أحد ولاة أرمينيا إلى المأمون :

إن الجند شغبوا ونهبوا فكتب إليه المأمون : لو عدلت لم يشغبوا ولو وفيت لم ينهبوا ، وعزله عنهم وأدر عليهم أرزاقهم ^١ .

إن اخبار المأمون في رد المظالم تذكر بتلك التي نقلت عن عمر ابن عبدالعزيز رضي الله عنه فقد تتبعها مدونو السير لذلك يجدر بهذا البحث أن يذكر بعضها ^٢ :

(١) إرجاع الزيادة إلى زوجها

خرج الخليفة المأمون يوما من باب البستان ببغداد فصاح به رجل بصري يا أمير المؤمنين إني تزوجت بامرأة من آل زياد ، وإن أبا الرازي فرق بيننا وقال هي امرأة من قرش ، قال : فأمر عمر بن مسعودي فكتب إلى أبي الرازي : أنه قد بلغ أمير المؤمنين ما كان من الزيادة وخلعك إياها إذ

١ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٢ - الثعالبي - تحفة الوزراء - ص ١٤٧

٢ انظر بالنسبة للأخبار المذكورة - الخاسن والمساوي للبيهقي - ص ٥٠١ وما بعدها

كانت من قريش ، فمتى تحاكت إليك العرب لا أم لك في أنسابها ومتى
كلفتك قريش يا ابن اللخفاء بأن تلصق بها من ليس منها ؟ فخل بين الرجل
وامراته ، فلئن كان زياد من قريش انه لابن سمية بغية عاهرة لا يفتخر
بقرباتها ولا يتناول بولادتها ، ولئن كان ابن عبيد لقد باء بأمر عظيم إذ
ادعى إلى غير أبيه لحظ تعجله وملك قهره .

(٢) حمل أحمد بن هشام على رد حق الفارسي

وركب المأمون يوما بالشماسية وخلف ظهره أحمد بن هشام فصاح به
رجل من أهل فارس : الله الله يا أمير المؤمنين ، فإن أحمد بن هشام ظلمني
واعدى علي ، فقال : كن بالباب حتى أرجع . فأنظر في أمرك . فلما مضى
التفت إلى أحمد بن هشام : ما يؤمنك من أن نوقفك وصاحبك هذا على
رؤوس هذه الجماعة وتقع مع خصمك حيث يقعد . ثم تكون محقا وتكون
مبطلا فكيف ان كنت في صفته وكان في صفك ؟ فوجه إليه من من يحوله
عن بابنا إلى رحلك وانصفه من نفسك وأعطه ما أنفق في طريقه إلينا . ولا
تجعل لنا ذريعة إلى لائمتك فوالله لو ظلمت العباس ابني كان أهون علي من
ظلمك ضعيفا لا يجديني في كل وقت ، ولا يخلوله وجهي ، ولا سيما من
كان يتجشم السفر البعيد ويكابد حرّ الهواجر ، وطول المسافة أكفني أمر
هذا الرجل ولا كهفته أمرك ، فرجع إليه أحمد بن هشام فحوله إلى مضربه
وكتب إلى عامله برد ما أخذ منه ووصل الرجل بأربعة آلاف درهم .

(٣) انصاف الفامي

تنازع رجلان بباب الجسر أحدهما من العظماء والآخر من السوقه
فقتنه الرجل فصاح السوقى وا عمره ذهب الإسلام ! فأخذ الرجل وكب
بخبه إلى المأمون ، فدعاه وقال له : ما كانت حالك ؟ فأخبه وأحضر
خصمه وقال له : لم قتعت هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين، هذا رجل
معاملى، وكان سىء المعاملة، وكنت صبورا على ذلك منه ، فلما كان فى
هذا اليوم مررت بباب الجسر فأخذ بلجام دابتي وقال : لا أفارقك حتى
تخرج إلى من حقى . فقلت له : إننى أبادر إلى باب اسحق بن إبراهيم .
فقال : والله لو جاء اسحاق وولى اسحاق ما فارقتك . فما صبرت حين
عرض بالخلافة أن قتنته فصاح : وا عمره ذهب الإسلام منذ ذهب عمر :
فقال للرجل : ما تقول ؟ قال : كذب على وقال الباطل . فقال الرجل : لى
جماعة يشهدون على مقالته يا أمير المؤمنين فان أذنت لى أحضرتهم فقال
المأمون للرجل من أين أنت ؟ قال من أهل فامية . فقال : أما عمر بن
الخطاب ؓ فقد كان يقول : من كان جاره نبطيا واحتاج إلى ثمنه فليبعه .
فان كنت انما طلبت سيرته فهذا حكمه فى أهل فامية ثم أمر له بألف
درهم وأمر صاحبه أن ينصفه .

لأجل التوثيق مانسبه المأمون إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإذا لم تكن له مناسبة تبرره وتجعله بعيدا عن الأحكام الجماعية التي تقدر في هذه المجموعة أو تلك فهو قياسا على قاعدة من قواعد معرفة الحديث الموضوع وهي المتمثلة في عرض الحديث المروي على الأصول التي جاء بها القرآن وماصح من حديث ، ولذلك ردت الأحاديث التي فيها ذم جماعي لهذه الأمة أو تلك ، وهذه المجموعة أو تلك ، وهكذا نستطيع القول بأن النقد الموضوعي لما نسب إلى عمر من أنه ذم أهل فامية أو غيرهم أو أنه سمح للمسلم بأن يبيع جاره النبطي يحكم برد مثل هذه الأحكام . فهذا الجزء من الخبر في حاجة إلى توثيق وقد ، أما آخر الخبر ففيه برهان على أن المأمون كغيره من الخلفاء الذين جلسوا للمظالم كانوا ينصفون المظلومين مهما كانت طبقتهم الاجتماعية وقدراهم الجسمية والعلمية إذا تأكدوا من صحة تظلمهم فالقاضي ، وهو الرجل الضعيف وقف وهو قوي بحقه فرد أقوال خصمه ذي المكانة الرفيعة وحصل على حقه إلى جانب تعويض مناسب لاتباعه .

* المهدي بالله محمد بن المواتق ^١ :

قيل إن المهدي هو آخر ملوك بني العباس الذين جلسوا للمظالم فقد ذكر أنه بنى قبة لها أربعة أبواب كان يجلس فيها وسماها "قبة المظالم" ، وكان

١ المهدي بالله الخليفة الصالح ولد سنة بضعة عشرة ومائتين وبويع بالخلافة سنة ٢٥٥ هـ ، توفي سنة

٢٥٦ هـ ، كانت خلافته سنة إلا خمسة عشر يوما ، السيوطي تاريخ الخلفاء : ٣٦٣

إذا جلس للمظالم أمر بأن توضع كواين الفحم في الاروقة والمنازل عند تحرك البرد فإذا جلس المظالم أمر بأن يدفأ . ويجلس ليسكن ويثوب إلى عقله ويتذكر حجة ثم يدينه ويسمع منه ويقول "متى يلحن المظالم بحجته إذا لم يفعل به هذا . وقد تداخلته رهبة الخلافة والم البرد"^١ .

فهذا النص يوقفنا على جملة من الأمور التي اتخذها هذا الخليفة حتى يستطيع المظالم الذي كثيرا ما يكون ضعيفا من حيث السلطة والمرتبة الاجتماعية بالنسبة إلى من ظلمه . من التعبير عن قضيته والدفاع عن حقه وهذا جانب من التطور الذي شهدته ولاية المظالم ويتمثل في تهيئة الظروف المادية والنفسية للمظالمين حتى يستطيع كل واحد منهم الدفاع عن قضيته في ظروف مناسبة ماديا ونفسيا .

* المقتدر :

رفع إليه أن الحوانيت والمستغلات التي بناها المكتفي في رحبة باب الطاق أضرت بالضعفاء . إذ كانوا يقعدون فيها لتجارتهم بلا أجر لأنها أفنية واسعة ، فسأل عن غلتها . فقيل له تغل الف دينار في كل شهر . فقال : وما قدر هذا في صلاح المسلمين ، واستجلاب حسن دعائهم . فأمر بهدمها ،

١ المسعودي : مروج الذهب - ٤٦١/٨ ، البيهقي - الخاسن والمساوي، ص ٥٧٧ - ٥٧٨
٢ المقتدر بالله : أبو الفضل جعفر بن المعتضد ولد سنة ٢٨٢ هـ تولى الخلافة سنة ٢٩٥ هـ ، توفي سنة ٣٢٠ هـ - السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٣٧٨ وما بعدها

وإعادتها إلى ما كانت عليه^١، لقد تظلم جمع من التجار إلى الخليفة ذلك أن الذى سبقه في الخلافة قد أضربهم وبجارتهم عندما بنى مجموعة من الحوانيت والمستغلات في المكان الذى كانوا يجلسون فيه لنوع من التجارة يمكن أن يطلق عليه التجارة الشعبية. لقد كان عمل المكثفي تنظيميا. ولكنه حمل هؤلاء التجار ما لا يطيقونه وما لا يساير تجارتهم، لقد مضى عهد المكثفي وجاء عهد المقتدر. فتظلم إليه هؤلاء الضعفاء، لم يرفعوا أمرهم إلى القاضي ولا إلى الحاكم. ولا إلى قاضي القضاة وإنما رفعوه إلى الخليفة فهو القادر على نقض ما قرره سلفه فيرفع بذلك ما أصابهم من ظلم وسمع الخليفة شكواهم ووازن بين المدخول المادي للحوانيت والمستغلات وبين دعاء المسلمين له ورضاهم عنه ورجح عنده الأمر الثانى فضحى بالأول.

* الظاهر بأمر الله^٢ :

وهو أبو النصر محمد بن الناصر من أشهر خلفاء الدولة العباسية الذين عنوا بالمظالم وأقاموا العدل في الرعية فأحيى سنة العمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه فأعاد الأموال المغصوبة إلى أهلها وأطلق المكوس في

١ عريب بن سعد القرطبي = صلة تاريخ الطبري ضمن كتاب ذبول الطبرى ص ٨٢
٢ الظاهر بأمر الله، محمد بن أحمد الظاهر بن الناصر بن المستنصر العباسي (٥٧١ - ٦٢٣ هـ)،
الاعلام ٦/٢١٥، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٣٢٩

جميع أنحاء الدولة العباسية وأمر بإعادة الخراج القديم في العراق ، كما أحسن إلى الرعية ، ولم يدم طويلا فقد مات قبل مضي سنة على خلافته^١ ونُحِثَم أخبار ولاية المظالم في الدولة العباسية بثلاثة أخبار :

يفيد الأول ان الخليفة القاهر وعد وهو يطلب الخلافة بأن يقعد للنظر في المظالم بنفسه^٢ .

وفيد الثاني ان امرأة اسمها "ثمل" كانت قهرمانة "وصيفة" لأم المقدر جلست للمظالم سنة ٣٠٦ هـ^٣ ، أما الثالث فيفيد أن الوزير علي ابن عيسى^٤ جلس سنة اثنتين وثلاثائه للمظالم في كل يوم ثلاثاء فجيء برجل يزعم أنه نبي فناظره فقال : أنا أحمد النبي وعلامتي أن خاتم النبوة في ظهري ثم كشف عن ظهره . فإذا هي سلعة صغيرة^٥ فقال له " هذه سلعة الحماقه وليست بجاتم النبوة " ثم أمر بصفعه وتقييده وحبسه في المطبق (السجن)^٦ ، فالوزير علي بن عيسى لم يرفع إليه تظلم . ولم تكن أمامه حالة من حالات الاعتداء على النفس أو المال أو العرض . وإنما كانت أمامه قضية لها علاقة بجتم النبوة ، فهذا الدعي قد يفسد على الناس عقيدتهم . وقد يوقع بعض

١ محمد الحضري بك - محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية - ص ٢٩١

٢ ابن الأثير - ١٩٣/٨

٣ عريب القرطبي - صلة الطبري - ج ١١ ص ٦٧ ، ص ٦٨

٤ هو علي بن عيسى بن داود بن الجراح قدم من مكة إلى بغداد سنة ٣٠٢ هـ وقلد الوزارة عزل

سنة ٣٠٤ هـ صلة تاريخ الطبري ص ٣٤

٥ سلعة : نتوء في الجسد كالغدة

٦ عريب - صلة تاريخ الطبري - ص ٤٩

السذج في ترهاته ، لم يعقد له الوزير مجلسا للجدل أو الحوار فهو ليس أهلاً لذلك . ولم يوقفه أمام هذا القاضي أو ذاك المفتي . وإنما حاكمه بوصفه وال للمظالم . وقائم على حماية المجتمع من الزيف والضلال وأصدر حكمه النافذ . ومما تقدم يتضح إن ولاية المظالم انتشرت في الامصار ايام الدولة العباسية وانها شهدت تطورات يعود بعضها إلى إتساع رقعة الدولة ويعود البعض الآخر إلى جملة من العوامل ، ويجدر بالبحث أن ينتقل إلى الامصار الاسلامية ليقف على أخبار ولاية المظالم هناك ذلك أن اغلب الاخبار السابقة كان ميدانها عواصم الدولة الاسلامية المدينة المنورة ودمشق وبغداد .

المبحث الثالث : ولاية الظالم في الأحبار الإسلامية

١ - في مصر

٢ - في القيروان

٣ - في الأندلس

١- في مصر

بعد أن استقل أبو العباس أحمد بن طولون^١ بحكم مصر عام ٢٥٧هـ ، كان يجلس للنظر في المظالم يومين في الاسبوع ، فلما مات تولى بعده ابنه أبو الجيش خمارويه^٢ فجعل على المظالم محمد بن عبيدة بن حرب في شعبان عام ٢٧٣هـ .

وبعد أن فتح الفاطميون^٣ مصر وبنوا مدينة القاهرة اهتموا في أول الأمر بالمظالم ، وجلس لها القائد جوهر الصقلی^٤ ، فكان يوقع على قصص المتظلمين بنفسه ، ثم صار الخلفاء بعده يعهدون بذلك إلى قاضي القضاة أو إلى بعض عظماء الدولة .

١ هو: أبو العباس محمد بن طولون (٢٢٠ - ٢٧٠ هـ) الأمير صاحب الديار المصرية والشامية والثغور ، تركى مستعرب تولى امرة مصر سنة ٢٥٤ هـ بنى الجامع المنسوب اليه في القاهرة ومن آثاره قلعة يافا بفلسطين كان شجاعا جوادا حسن السيرة موصوفا بالشدة على خصومه كثير الفتك بمن يعصاه ، الاعلام ١٣٧/١ ، وفيات الاعيان ٥٥/١

٢ هو: ابو الجيش خمارويه أحمد بن طولون (٢٥٠ - ٢٨٢ هـ) من ملوك الدولة الطولونية بمصر وليها بعد وفاة أبيه سنة ٢٧٠ هـ وله من العمر عشرين عاما ، تزوج المعتضد العباسي ابنته قطر الندى اتسع الملك في أيامه ، الاعلام ٣٧٠/٢ ، وفيات الاعيان ١٧٤/١ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ١٧٢

٣ كانت بداية الدولة الفاطمية في تونس حينما استولت عليها من الأغالية عام ٢٩٦ هـ ثم توسعت في الشمال الأفريقي واستولت على مصر في سنة ٣٥٨ هـ حينما اطاحت بالدولة الأجيديدية وضمت الشام والحجاز ، وقد زالت ب وفاة آخر خلفائها عام ٥٦٧ هـ .

٤ هو: أبو الحسن جوهر بن عبدالله الرومى (٣٨١ هـ) ، الاعلام ١٤٦/٢ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ١١٣

ففي سنة ٣٩٨ هـ ولي القضاء مالك بن سعيد بن مالك الفارقي من قبل الخليفة الفاطمي الحاكم ونظرا لمكاته من الخليفة أراد منع أصحاب الشرطة من النظر في الأحكام الشرعية لكن الخليفة أنهى النزاع بأن اضاف للقاضي النظر في المظالم^١ . إن هذا الخبر يظهر جانباً من التداخل الذي سيخصص له مكان من هذه الرسالة عند بيان العلاقة بين القضاء والسلطة التنفيذية من جهة وولاية التظالم من جهة ثانية وعند البحث على حاجة ولاية المظالم إلى هذا وإلى تلك وتؤكد هنا على ان ولاية المظالم أصبحت خطة يعين لها أصحابها وقد يستقلون بها استقلالاً تاماً أو يستعينون بالقضاة وغيرهم ، ولما قامت الدولة الأيوبية^٢ في مصر بنوا داراً للعدل وكانوا يجلسون فيها للنظر في المظالم ، فكان صلاح الدين الأيوبي^٣ يتولى بنفسه ولاية المظالم . وبعد الأيوبيين تولى الماليك^٤ ولاية المظالم في مصر^٥ . إن القائمين على هذه الدويلات قد اعتنوا بولاية المظالم، وعملوا على ان يظهروا بواسطتها قيمين على العدل والانصاف . فأسسوا بعض المؤسسات وسنوا

١ الكندي (ابوعمر محمد بن يوسف) كتاب الولاة وكتاب القضاة ص ٦٠٤ مطبعة الآباء اليسوعيين

بيروت ط ١٩٠٨

٢ الدولة الأيوبية نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي الذي أعلن زوال الدولة الفاطمية بوفاة آخر خلفائها العاضد واستولى على مصر ثم استولى على الشام بعد وفاة نور الدين زنكي واسترد القدس من الصليبيين في معركة حطين سنة ٥٨٣ هـ ، وضمت الدولة الأيوبية أجزاء من اليمن سنة ٥٦٩ هـ حتى ظهور دولة بني رسول سنة ٦٢٨ هـ .

٣ هو : ابوالمظفر يوسف بن أيوب بن شاذى (٥٣٢ - ٥٨٩ هـ) الاعلام ٢٩١/٩ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٣٠٦

٤ دولة الماليك الجراكسة قامت في مصر بعد مقتل توران شاه الأيوبي سنة ٦٤٨ هـ وشملت الشام والحجاز إلى جانب مصر وقد بقيت دولة الماليك حتى انتهت على يد الأتراك سنة ٩٢٢ هـ .

٥ د. شوكت عليان - السلطة القضائية في الاسلام ص ٤٠٦ ، ٤٠٧

بعض السنن وهم يارسون هذه الوظيفة. فأحمد بن طولون أمير مصر كان يجلس بانتظام للنظر في المظالم حتى استغنى الناس عن القاضي إذ قلت المشكلات مخافة ان ترفع للأمير، وكان يجلس يومين في الاسبوع. وجلس الإخشيد كذلك للمظالم بمصر. وكانت جلسته كل يوم اربعاء ، وفي عهد الإخشيد^١ كان ينظر في المظالم قاضيه الذي ولي القضاء سنة ٣٢٤هـ وفي سنة ٣٣١هـ أفرد للنظر في المظالم قاض مستقل^٢. ولما آلت الولاية إلى كافور جلس للمظالم يوم السبت من كل اسبوع وكان يحضر مجالسه الوزير وسائر الفقهاء والقضاة ووجوه البلد^٣ ، وفي عهد الظاهر بيبرس^٤ ازدهرت ولاية المظالم في مصر ، فقد ذكر المقرئ أن بيبرس حرص على اقامة العدل بين رعاياه ومعاملتهم بالمساواة ، وتولى بنفسه النظر في المظالم ، وأقام لذلك دار العدل التي تولى رئاستها ، وكان يجلس بها للفصل في قضايا رعاياه يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع وحوله القضاة الأربعة الذين كانوا يمثلون أئمة الاجتهاد ، وكذلك كبار موظفيه المالين والاداريين وصاحب ديوان الإنشاء .

١ هو: ابو بكر محمد بن طنج بن جف (٢٦٨ - ٣٣٤ هـ) مؤسس الدولة الاخشيدية بمصر والشام والدعوه فيها للخلفاء من بني العباس من ابناء المالك تركي الاصل مستعرب ولي امرة مصر سنة ٣٢٣ هـ بعد حروب وفتن ، الاعلام ٤/٧ ، مدخل المؤلفين والاعلام العرب ص ١٠
٢ محمد بن عبد الله العجلان - مجلة أضواء الشريعة التي تصدرها كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية العدد الثامن جماد الآخرة عام ١٣٩٧هـ ، ص ١٩ ، ٢١ .

٣ المقرئ - الخطط - ج ٢ ص ٢٧

٤ هو : الظاهر بيبرس ركن الدين بيبرس العلاني البندقاري الصالحي (٦٢٥-٦٧٦هـ) الاعلام ٨٥/٢ ، مدخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٣٢٩

٢- القيروان

أحدثت خطة المظالم لأول مرة في القيروان من طرف الامام سحنون^١ أيام ولايته قضاء أفريقية وهى عبارة عن محكمة مستعجلة تنصب في الأسواق وتحكم في دائرة محدودة لتطبيق أحكام السوق ، وهى غير ولاية المظالم التي انتشرت في المشرق والتي كانت سلطة صاحبها كانت أقوى من سلطة القاضي ، وقد قال فيها ابن خلدون هى وظيفة متميزة من سطوة السلطنة ونصفة القضاء وكان يتولاها غالبا الخلفاء والوزراء^٢ . لقد تعددت مهمة صاحب السوق وشملت زيادة على مراقبة الأسعار والمعاش والفصل في القضايا المدنية لحدود مبلغ معين . وكان له النظر في قسم من المادة الجنائية مثل الشتم والضرب والجرح الخفيفين وفوق ذلك له النظر في كل شأن يهم المصلحة العامة بالنسبة لسكان المدينة فهذه الخطة كانت إدارية وقضائية في آن واحد . ولذلك تداول التولية فيها كل من الأمير والقاضي ، فسحنون ذو الشخصية القوية وصاحب هذا التنظيم تولى بنفسه تولية والي المظالم وكانت

١ سحنون أبو سعيد عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التبوخي الفقيه المالكي (١٦٠ - ٢٤٠ هـ) ، قاض وفقه انتهت اليه رئاسة العلم في المغرب ، كان زاهدا لايهاب سلطانا في حق يقوله ، اصله شامي من حمص ومولده في القيروان ، ولى القضاء فيها سنة ٢٣٤ هـ ، واستمر إلى ان مات ، كان غفيرا رفيع القدر أبي النفس ، ابو العرب محمد بن احمد بن تميم = كتاب طبقات علماء افريقية ص ١٠١ - الاعلام ١٢٩/٤ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٢٣٧

٢ الدكتور محمد الشريف الرحوني - نظام الشرطة في الاسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري - الدار العربية للكتاب ١٩٨٣ ص ٩٤

له شؤون السوق ثم بعده كانت تسمية وإلي المظالم من القاضي أحيانا ومن الأمير أخرى .

قد أحدث الامام سحنون ولاية المظالم في العاصمة وعين لها حبيب ابن نصر التميمي أول صاحب مظالم وذلك سنة ٢٣٦هـ^١ وحدد له وظيفة بالحكم بين الناس فيما يحدث لهم في الأسواق وجعل له النظر مدنيا لمبلغ عشرين دينارا . فصاحب السوق هو اذن وإلي المظالم في هذا التنظيم ، ولما ولي عيسى بن مسكين القضاء عين أبا الربيع بن سالم الكندي واليا على المظالم وأذن له أن ينظر في ١٠٠ دينار . وكان سحنون يرى أن أمر تسمية وإلي المظالم يرجع إلى القاضي المحتسب كما رأى ذلك في تعيين أئمة المساجد ، ولكن بعد سحنون تجاذب تسمية وإلي المظالم كل من الأمير والقاضي فقد تخلل عهد سحنون وابن مسكين عهد رجعت فيه ولاية المظالم بالنظر للوالي ، فقد عين الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب^٢ محمد بن محمد بن خالد القيسي المعروف بالطرزي واليا للمظالم . وراجع هذا الأخير بأن فيه حياء ولين جانب وقلة فقه ، فأجابه أما الحياء واللين فاذا أمرت ونهيت زالا عنك ،

١ حبيب بن نصر التميمي :صاحب مظالم سحنون ، كان معدودا من اصحاب سحنون وكان نبيلاً في نفسه قد ادخل له ابن سحنون سؤالاته سحنونا ومطالعته له في احكامه في الكتاب الذى الفه في

ادب القاضي = طبقات علماء افریقیه ص ١٤١

٢ تولي الخلافة من سنة ١٨٤ هـ إلى سنة ١٩٦ هـ ، انظر تراجم أغلبية - ص ٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ،

وأما قلة الفقه فشاور الفقهاء في أحكامك، وقد استشار بالفعل في قضية حمد يس القطان، وكان ذلك بمحضر القصرى .

وهكذا يتضح أن عناية الامام سحنون بالاسواق كانت وراء بعث وظيفة داخلية في الجهاز الحكومي تابعة للسلطة القضائية وأطلق عليها اسم "ولاية المظالم" وسمى نفسه بصاحبها ، فولاية المظالم بالقيروان لها ميزات تختص بها وتجعلها متميزة بأمور لانجدها في ولاية المظالم في المشرق. فهذه الاخيره لم تعرض إلى قضايا السوق كما انها لم تخصص في قضايا معينه فأغلب ما رفع إلى الولاة بالمشرق هو من الظلم الذى يصدر عن اصحاب السلطة والنفوذ فيرفع الامر إلى صاحب السلطة العليا او من ينوبه ليحسم الأمر فما هي القضايا التي رفعت إلى ولاية المظالم بالاندلس ؟

٢- في الأندلس

لم أجد فيما قرأت من كتب أو رسائل عنوانا مستقلا عن ولاية المظالم في الأندلس ، وذلك على الرغم وجود كتابات كثيرة عن القضاء في الأندلس وأهميته ، ومع ذلك فإن النظر في المظالم كان موجودا في الأندلس بياشره الحاكم. وكانت خطة صاحب المظالم ضمن الست خطط التي كانت تجرى على أيدي الحكام فقد ذكر القاضي ابن سهل وهو قاضي جماعة قرطبة أن القضاء هو اول هذه الخطط وأن أجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى

والشرطة الوسطى والشرطة الصغرى وصاحب المظالم وصاحب رد^١ فما نقله الونشريسي عن القاضي ابن سهل يفيد أن ولاية المظالم تأتي في المرتبة بعد القضاء والشرطة فهل يعني ذلك أن الذين تحملوا أمر ولاية المظالم في الاندلس كانوا دون الذين قاموا بهذه الوظيفة في المشرق. لانستطيع الاجابة على ذلك الا بعد الوقوف على قضايا نظر فيها صاحب هذه الخطة او تلك ان استقراء النصوص والاحداث يوقف الباحث على ما يلي :

(١) مباشرة الحكام لولاية المظالم :

جاء في مقدمة ابن خلدون : " وأما دولة بني أمية بالاندلس فألفوا اسم الوزير في مدلوله أول الدولة ، ثم قسموا خطه أصنافا وأفردوا لكل صنف وزيرا فجعلوا لحسان المال وزيرا وللترسل وزيرا وللنظر في حوائج المتظلمين وزيرا وللنظر في احوال أهل الثغور وزيرا^٢ .

فهذه الفقرة وبصريح عبارة ابن خلدون تفيد أن الدولة الأموية بالاندلس خصصت وزارة للنظر في حوائج الناس أي ان هذه الخطة أصبحت سياسية وادارية ومن مشاغل صاحب السلطة العليا . ولكن بعض الباحثين انطلاقا من بعض النصوص والملاحظات أثبت أن وزير حوائج المتظلمين في الاندلس لم تكن وظيفته تتجاوز الجانب الاداري فهو يتسلم

١ الونشريسي : المعيار العرب ١٠/٧٧

٢ المقدمة - ط دار الشعب - ص ٢١٣

شكاوى الرعية كظلم رئاسي لتكون محلا لاجراء أو تصرف اداري لا لحكم قضائي^١ ، ودعم صاحب هذا القول ما ذهب إليه بنصوص أخذ أغلبها عن ابن بشكوال مركزا على أن القاضي كان كثيرا ما يستدعي صاحب خطط المظالم ليجلس إلى جواره كمجرد مساعد له أو مستشار . وأن الانتقال من خطة ولاية المظالم إلى خطة القضاء تعد ترقية لصاحبها^٢ . ان هذا القول يكون صحيحا اذا قصد بولاية المظالم الخطة المماثلة لتلك التي أوجدها الامام سحنون بالقيروان وحدد لصاحبها الحكم بين الناس فيما يحدث لهم في الاسواق على ألا يتجاوز مقدار ما يحكم فيه مبلغ عشرين دينارا .

أما ولاية المظالم بالمعنى الاصطلاحي، فانها وكما ذكر ابن خلدون وغيره تتطلب قوة السلطان ونصفه القضاء ، وقد وجدت هذه الخطة من يمارسها في بلاد الاندلس وكان من بين هؤلاء بعض الخلفاء الذين لم يشتهر أمرهم كما كان الشأن بالنسبة لبعض خلفاء الدولتين الأموية والعباسية وذلك لاسباب موضوعية ليس هذا البحث مخصصا لها .

(١) Tyan (Emile) - histoire de l'organisation judiciaire en pays d' Islam - ٢e ed (١٩٦٠) pages - ٥٢٣-٥٢٤

(٢) انظر المرجع السابق - ص ٥٢٤

فمن الخلفاء الذين نظروا في المظالم في الاندلس الخليفة الحكم بن هشام^١، فقد اشتكى إليه سكان اقليم جيان^٢ من قاضيهم. كما تظلم إليه حمدون ابن فطيس، وإلى جانب ممارسته النظر في المظالم فقد قبل هذا الخليفة حكم القضاء لما تظلم بعض الافراد منه فقبل ان يرد الغصوب إلى أهلها وأن يرضيهم. قال هذا الأمير بعد ذلك: "رحم الله محمد بن بشير^٣ فقد أحسن فيما فعل بنا كان في أيدينا شيء مشتبّه فصححه وصار حلّالا طيبا"^٤.

ومن الخلفاء الذين ردوا المظالم إلى أهلها بالاندلس هشام بن عبدالرحمن الداخل والد الحكم فقد كان هذا الخليفة متحرّيا للعدل، يبعث بقوم من ثقافته إلى الكور يسألون الناس عن سير عماله ويخبرونه بحقائقها فإذا انتهى إليه حيف من أحدهم أوقع به وأسقطه وأنصف منه ولم يستعمله بعد^٥.

١ هو الحكم بن هشام بن عبدالرحمن الداخل الرضي (١٥٤ - ٢٠٦)، انظر تاريخ علماء الاندلس لابن الفرضي ص ٥ وما بعدها

٢ جيان = بالفتح ثم بالتشديد = مدينة لها كورة واسعة بالاندلس (ياقوت الحموي: تاريخ البلدان ١٩٥/٣ ط بيروت ١٩٥٦)

٣ محمد بن بشير بن شراحيل الماعفري أصله من جند باجة من عرب مصر تولى قضاء قرطبة للحكم بن هشام (انظر تاريخ قضاة الاندلس للنباهي ٤٧ - ٥١)

٤ الخشني - كتاب قضاة قرطبة - ٤٩ وما بعدها

٥ كرد علي - الإسلام والحضارة العربية - ٢٦٨/٢

ولا يختلف أمر الخليفة السابع من خلفاء بني أمية بالأندلس عبدالله ابن محمد بن عبدالرحمن^١ على أمر الخلفيتين المتقدمين. فقد نقلت الأخبار أنه كان يعقد جلسة عامة كل يوم جمعة بعد الصلاة على أبواب قصره الذي سمي "باب العدل" وكان يستمع فيها إلى شكاوى الرعية مما أدى إلى حصول صغار القوم وضحايا التعدي والظلم على العدالة وامتناع عليه القوم على المظالم لكي لا يحضروا مشكويين أمام الحاكم^٢.

(٢) مباشرة القضاة لولاية المظالم :

ماذهب إليه القائلون بأن خطة ولاية المظالم بالأندلس كانت دون مثيلتها بالشرق كان قائما على أنهم لم يجدوا أخبارا كثيرة تروي ما قام به هذا الخليفة أو ذاك الوزير أو الوالي من جلوس للمظالم وتلق للشكاوى والظلمات ورد للحقوق ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان عليه القضاة عامة من قوة جعلتهم يجمعون بين خطتي القضاء وولاية المظالم ادركنا أن الباحث على أمثلة لرد الحقوق إلى أهلها يجد ما في أخبار القضاة بالدرجة الأولى وعند اصحاب الشرطة العظمى بدرجة أقل .

فقد نقل المقرئ عن ابن سعيد مؤرخ الاندلس انه قال : " وأما خطة القضاء في الاندلس فهي أعظم الخطط عند الخاصة وعند العامة لتعلقها

١ انظر ترجمته في كتاب المقتبس لابن حيان القرطبي - ط مدريد ١٩٧٩ ج ٥ / ١٩٠

٢ الخشني - قضاة قرطبة ٦٤ - ليفي بروفنسال - اسبانيا الإسلامية في القرن العاشر (بائس ١٩٣٢

- ص ٩٥ الفامش الرابع)

بأمر الدين وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي وهذا وصفها في زمان بني أمية ومن سلك مسلكتهم^١ .

وجاء في بيان مهام أكبر القضاة في الاندلس انه كان يسمى قاضي الجماعة وهذه التسمية تقابل قاضي القضاة في المشرق ومركزه قرطبة. ومهمته اعادة النظر في الاحكام اذا وجه إليها طعن من قبل الخصوم كما انه يقوم بتدبير الشؤون القضائية من تفقد احوال القضاة وتصفح أقضيتهم ومراعاة أمورهم وسيرهم فيسأل الثقة عنهم ويتعرف أحوالهم وما هم عليه من الاخلاق كما انه يقوم باختيار القضاة وتعيينهم بالاتفاق مع الأمير^٢ .

فهذا النص مع المتقدم يضافان إلى أخبار القضاة الاقوياء الذين تولوا أمر القضاء بالاندلس ينتج عن جميعها أن ولاية المظالم بالمعنى الاصطلاحي وجدت في بلاد الاندلس وان اغلب القائمين عليها كانوا من القضاة ، فمحمد بن بشير قاضي قرطبة نظر في قضية رفعها رجل من كورة جيان وتظلم من الخليفة الحكم بن هشام ، ولما تبين القاضي من صحة الدعوى ووجاهتها ، ولما صحت عنده ادلتها حكم على الأمير واعلمه بأنه اذا لم يتقيد بالحكم ويدعن لانفاذه فانه يتخلى عن ولاية القضاء غير حريص عليها فما وسع الأمير الا أن مد عنقه مرغما ونفذ الحكم^٣ .

١ المقري - نفح الطيب

٢ د / حسن إبراهيم - تاريخ الإسلام ٣٨٢/٤

٣ الحشني : قضاة قرطبة ٤٧ وما بعدها

إن أخبار قضاة الأندلس التي جاءت مطابقة لأصول ولاية المظالم ومنهجها وأهدافها كثيرة ذكر جانباً منها النباهي في تاريخ قضاة الأندلس والخشني في كتاب قضاة قرطبة وسوف نعود إلى بعض هذه الأخبار في الفصل الأول من الباب الثالث ذلك أن بعضها وصف العلاقة التي كانت بين ولاية المظالم وأصحاب السلطة العليا وصفا مهما قد يعين على استخلاص ما يشعر به كل منهما من واجبات لها علاقة بأمن الأمة ونشر العدل بين أفرادها .

(٣) مباشرة صاحب الشرطة الكبرى لولاية المظالم :

أكدت النصوص على أن الشرطة بالأندلس كان لها شأن كبير فقد قيل ان نباهتها في دولة بني أمية قد عظمت وأنها تنوعت إلى شرطة كبرى وصغرى^١ وجعل حكم الكبرى على الخاصة فصاحبها له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم في الظلمات وعلى أيدي أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه^٢ .

إن هذه المكانة التي كانت لصاحب الشرطة الكبرى جعلت بعضهم يسوى بينها وبين ولاية المظالم قال موسى لقبال : " ان متولي خطة الشرطة

١ قسمت الشرطة في عهد عبد الرحمن الناصر (٣١٧ هـ) إلى شرطة كبرى ووسطى وصغرى (ابن عذاري = البيان المغرب ج ٢ ص ٤٥١)

٢ انظر ابن خلدون : المقدمة ٤٥١/٢ ط بيروت ١٩٥٦ ، انظر أيضا المقرئ - نفع الطيب ١١٤/٢

العليا تشبه ولاية المظالم من حيث كونها سلطة عليا وحدا من نفوذ القضاة أو المحتسين أو رجال الحكم^١.

وقال ليفي بروفنسال: "كان صاحب الشرطة الكبرى ينظر في المظالم إلى جانب الحكام وقاضي الجماعة بل من العلماء من رأى أن الشرطة الكبرى بالأندلس هي نفسها ولاية المظالم"^٢.

فصاحب الشرطة حسب هذه النصوص يمارس ولاية المظالم فهو يقاضي أهل المراتب العليا ويحد من ظلمهم وجبروتهم وينصف الضعفاء منهم ويرد الحقوق التي اغتصبوها وهو يحد من نفوذ القضاة ويعدل أحكامهم إذا جاءت مخالفة للعدل والانصاف وهو يراقب المحاسين الذين يسهرون على أموال الأمة جمعا وانفاقا، وهو يحضر مجالس الحكام والقضاة الذين وصف الواحد منهم بقاضي الجماعة أو بقاضي القضاة. وهكذا يتضح ان بلاد الاندلس وان عرفت خطة قال عنها تيان: "انها لا تتجاوز الجانب الاداري وانها تمثل فقط في تسلم شكاوى الرعية وان صاحبها عون من أعوان القاضي إلا أن ولاية المظالم فيها بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة قد مارسها الحكام والقضاة وأصحاب الشرطة العليا. فيكون الواحد منهم وهو يقوم بهذه الوظيفة واليا للمظالم بالدرجة الأولى".

١ موسى لقبال - الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي - ص ٣٤

٢ ليفي بروفنسال - اسبانيا الإسلامية ص ٨٩ ، ومما يلاحظ أنه استقصى نصوصه من مخطوط للشيخ عبد الموجود - رسالة في تاريخ القضاء الإسلامي (مكتبة الأزهر - ١٩٣٧)

المبحث الرابع ولاية المظالم في العصر الحديث

تطور نظام القضاء في الدول الإسلامية في العصر الحديث ولجأ البعض من هذه الدول إلى تطعيم المؤسسات الإسلامية بما عليه القضاء في الدول الغربية أو ادخال بعض الضوابط الإسلامية على المؤسسات الغربية. فأنشئت بعض المحاكم التي قد نجد بينها وبين ولاية المظالم أوجها للتشابه ففي مصر الآن كما ذكر الدكتور أحمد شلبي توجد محكمة تقوم بما كانت تقوم به محكمة المظالم الإسلامية تسمى مجلس الدولة وتحكم في المشكلات التي توجد بين الأفراد والدولة .

وفي تونس وفي بعض الدول الإسلامية توجد محكمة تسمى بالحكمة الإدارية وتنظر في القوانين والقرارات التي تصدر عن الإدارة ويرى الأفراد أو الجماعات أنها جانب الحق أو سلبتهم حقوقهم. كما نجد في هذه الدول محاكم تراجع بعض الأحكام فتعد لها أحيانا أو تعود بها إلى هيئات قضائية أخرى طالبة منها إعادة النظر فيها بعد ان تكون قد بينت العيوب التي صحت الأحكام المعقبة. ومن الدول الإسلامية من أنشأت نظاما لولاية المظالم معتمدة بالدرجة الأولى النظام الإسلامي ونذكر من بينها المملكة العربية السعودية .

نشأة ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية

أولى الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية مظالم الناس عنايته ورعايته ، فقد أعلن لمواطني المملكة العربية السعودية أنه على استعداد لاستقبال المواطنين والنظر في أمورهم وأن بابه مفتوح لكل متظلم أو صاحب شكوى ، وقد أعلن رحمه الله أن " من كان له ظلامة على كائن من كان موظفاً أو غيره كبيراً أو صغيراً ثم يخفي ظلامته فانما اثمه على نفسه وأن من كان له شكاية فقد وضع على باب دار الحكومة صندوقاً للشكاوى مفتاحه لدى الملك نفسه ، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى بسبب شكايته المحقة من أي موظف كان ، ويجب أن يراعى في الشكايات مايلي:

١- ينبغي تجنب الكذب في الشكاية ، ومن ادعى بدعوى كاذبه جوزى بكذبه .

٢- لا تقبل الشكاية المغفلة من الأمضاء ومن فعل ذلك عوقب على عمله ولتعلم الناس كافة أن باب العدل مفتوح للجميع على السواء والناس كلهم ، صغيرهم وكبيرهم ، أمامه واحد حتى يبلغ الحق مستقره .^١

١ جريدة أم القرى السعودية - العدد الصادر في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٤ هـ الموافق للسابع من يونيو ١٩٢٦ م

وقد سار رحمه الله على هذا حتى توفاه الله ، وهو بهذا النهج قد سائر ما كان عليه السلف الصالح من ولاة المسلمين في العصور الأولى ثم سار أبناؤه من بعده على نفس النهج وحافظوا على هذا التقليد .

لكن بعد أن تعقدت المشاكل وتطورت الحياة العامة واتسعت أوجه النشاط الذي تقوم به الدولة ، رأى المسؤولون في المملكة العربية السعودية أنه من المناسب انشاء جهاز يتولى النظر في هذه المشاكل ، واصدار الحكم الشرعي فيها ، وتكون له نفس المقومات التي مكنت والي المظالم في صدر الاسلام من التصدي لها ، وأدرك أهل المملكة أن باب القضاء والانصاف مفتوح امامهم ويستطيعون طرده متى بدا لهم أن القضاء العادي لم يرد حقوقهم أو هو لا يستطيع ذلك لسبب من الاسباب .

فهذان مظلومان رفعوا قضيتهما إلى ديوان المظالم مرة اولى فلم يجدا انصافا اذ شطبت لائحتهما . فتقدم احدهما بطلب الاستمرار في الدعوى أي أنه أثارها من جديد فلقى مطلبه القبول وخصصت جلسات للتداول فيها وشكلت لجنة من ذوي الخبرة . ويقوم حوار قضائي بين دفاع المدعى عليها ومن يمثل المتضررين والدوائر المختصة في ديوان المظالم وينتهي النظر في القضية وتلزم أمانة المدينة التي اقيمت ضدها الدعوى على ان تدفع للمتضررين تعويضا عن حجزها لارضهما^١ . وهذه شركة للتجارة

١ حكم هيئة تدقيق القضايا بديوان المظالم بالملكة العربية السعودية - حكم رقم ٧٨/ت/١ لعام ١٤١٢ هـ في القضية رقم ١/٢٧٧/ق لعام ١٤١١ هـ

والمقاولات تتعامل مع جهة حكومية لانجاز أعمال محددة وفي مدة محددة وحسب شروط محددة ولكن خلافاً ينشأ بينهما بعد انتهاء العمل، فيرفع الأمر إلى القضاء الذي يحسم فيه بما يراه صالحاً. ولكن الجهة الحكومية تعترض على الحكم ويدافع موكلها عن وجهة نظرها وينشأ أيضاً حوار قضائي وتقدم الأدلة والبيانات وأخيراً ينتقض الحكم الأول وتعاد القضية إلى الدائرة التجارية الأولى للنظر فيها على ضوء ما جاء في قرار النقض من اسباب^١. إن إعادة القضية إلى دائرة متخصصة قد يشعر بأن هذا النوع من الأحكام يخرج عن نطاق ولاية المظالم فهو نوع من أنواع درجات القضاء المتمثلة في الحكم الابتدائي ثم الاستئنافي ثم التعقيب حسب القضاء التونسي مثلاً.

إن هذا الاعتراض وجيه ولكن يمكن القول بأن جانباً من ولاية المظالم يوجد في النوعين الآخرين من القضاء.

وهذا مدرس يرفع إلى ديوان المظالم تظلماً من قرار إدارة للتعليم بجهة من جهات المملكة واصفاً إياه بالقسوة عليه فقد اعتبر خطأً بسيطاً ارتكبه تزويراً يستوجب فصله عن العمل، لقد تظلم إلى الجهة الإدارية مبيناً أنه لا يسجن فلا يجوز فصله عن عمله واستدل على ما ذهب إليه بأن بعض الموظفين يحكم عليهم بجريمة الاختلاس وهي أخطر جريمة توجه للموظف

ومع ذلك فانه اذا لم يسجن، فلا يفصل بقوة النظام، بل يعرض على الجهة التأديبية، لقد بين كل ذلك إلى الجهة الادارية ولكنها ردت عليه بعدم الموافقة على تظلمه ودخل هذا المدس القضاء وحكمت له بعض المحاكم مؤيدة وجهة نظره ولكن وزارة المعارف اعترضت على الحكم وطلبت الغاء وتأيد الجزاء الذي اتخذ بشأن المذكور. وهكذا انتقلت هذه القضية إلى ديوان المظالم وحررت فيها التقارير وقام حولها حوار قضائي انتهى بالغاء القرار الاداري الذي صدر ضد المدرس^١.

ان المستبع لما عرض على الملك عبدالعزيز رحمه الله وعلى ديوان المظالم منذ نشأته من قضايا فيها تظلم الافراد والجماعات، والفاحص لما آلت إليه هذه القضايا يلاحظ ان ولاية المظالم في المملكة العربية السعودية متجذرة في النظام السياسي والقضائي الذي تدير عليه المملكة وان الاصول العامة لهذه الخطة مستمدة من تعاليم الدين الاسلامي ومن سنة الرسول ﷺ ومما سارت عليه الأمة في عصورها المتعاقبة. فقد وجد المسلم إلى جانب قاضيه العادي قاضيا متخصصا في المظالم أو واليا يجلس لها لينصف الافراد والجماعات. فالتبع التاريخي لسير ولاية المظالم عبر العصور يبرز الملاحظات التالية :-

(١) ان مدلول هذه الحطة مرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى اللغوي للفظين اللذين تكون منهما . فالولاية تفيد التدبر والقدرة والعقل . والمظالم تفيد الشكاوى . فولاية المظالم هي النظام الذي فيه تدبر لما يتظلم منه الناس وفيه قدرة على رفع المظالم وارجاع الحقوق إلى أهلها .

(٢) إن هذه الوظيفة تتبع من سنن الله في الكون وتبرهن على المثل الانساني الذي يفيد انه "ما ضاع حق وراءه طالب" . فلا عجب اذا وجدنا هذه الوظيفة ضمن الرسائل السماوية ولاعجب اذا رأينا الانبياء يمارسونها ويدعون إليها . كما انه ليس من قبيل الادعاء القول بأن هذا الملك او ذاك السلطان في العصور القديمة قد مارس هذه الوظيفة وحمل الناس عليها ونقلها من مجتمعه الضيق إلى المجتمع الانساني بطرق متعددة منها المحاكاة واخذ الناس بعضهم عن بعض .

(٣) لقد مارس الرسول ﷺ ولاية المظالم ورد الحقوق إلى أهلها وأرشد الناس إلى حقوقهم وإلى نشر العدل في مجتمعاتهم وكانت له مواقف مع بعض الولاة الذين ارسلهم والقادة الحربين الذين أمرهم على هذا الجيش او ذاك . فارتكبوا اخطاء قضائية فيها اعتداء على الحقوق فردها ﷺ وارسل إلى المتضررين الديات لتعويض ما لحقهم من ظلم لم يكن مقصودا .

(٤) سار الخلفاء الراشدون عليهم السلام على هدي الرسول صلى الله عليه وسلم ومارسوا مراقبة شديدة على ولايتهم ومبعوثيهم، وكانت هذه المراقبة علنية في غالب الاحيان وخاصة في عهد الفاروق عمر رضي الله عنه لذلك ظهر الخوف على سير القضاء بمجرد ان خفف عثمان بن عفان رضي الله عنه هذه المراقبة. ثم تحول هذا الخوف إلى معارضة ووجد آن ذاك بعضهم السبيل إلى الطعن في عمل ولاية الخليفة الثالث وطالب بعزله وكانت الفتنة الكبرى.

(٥) شهدت الدولة الإسلامية حركات معارضة طيلة الدولتين الأموية والعباسية وانتشرت آراء أصحاب المذاهب والفرق ومع ذلك استمر المسلمون في إتباع توجيهات الإسلام والسنة النبوية وما دعا أحد إلى ترك الشريعة وقد طورت الدولة الأموية طريقة العمل في ولاية المظالم فخصص بعض خلفائها وأمرائها يوما من أيام الأسبوع للنظر في المظالم وجعل هذا النظر يقوم على عدل القضاء وقوة السلطان وذلك بحضور الخليفة إلى جانب القاضي الذي ينظر في المظالم وعقدت المجالس وهيئت لها الوسائل المادية حتى يكون المتقاضون في حالة نفسية جيدة وعلى استعداد للدفاع عن قضاياهم ورأينا أن بعض المرشحين للخلافة يعد برد المظالم إلى أهلها والسهر على المجالس التي تبحث في ذلك إذا ما

وصلت الخلافة إليه ، ثم أصبح لمجالس ولاية المظالم نظام خاص وتراتيب معينة وأعوان متخصصون ونشأ في بعض الأمصار نوع من القضاء سمي بولاية المظالم وهو في الحقيقة مقدمة لها ومعين إياها كما وجد أحيانا تنافس بين ولاية المظالم وغيرهم من أصحاب الخطط ، وسوف نخصص الباب الثاني من هذه الدراسة لتحديد القائمين على هذه الخطة والشروط الواجب توافرها فيهم والاختصاصات التي توكل إليهم والطرق المنهجية التي يتبعونها والأعوان الذين يكونون معهم في أداء وظيفتهم .

الباب الثاني

التراتب الإداري والأساليب العملية

ولاية المظالم

الفصل الأول : القائمون على ولاية المظالم وما يشترط فيهم.

الفصل الثاني : تولية والي المظالم ومجالس حكمه.

الفصل الثالث : إختصاص والي المظالم وأعواته.

من أهم نتائج الباب الأول أن ولاية المظالم في الإسلام خطة فيها نصفه القضاء وقوة السلطان وأنها تستجيب لسنن الله في الكون وأن الإسلام في أحكامه وتوجيهاته ومقاصده قد دعا إلى هذه الخطة وأن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ومن أهدى بهديهم وعدداً من الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة وأصحاب السلطة في المجتمعات الإسلامية قد مارسوا إلى جانب القضاة هذه الخطة.

وجدير بالبحث وقد وصل إلى هذه النتائج أن يتطرق إلى ما له علاقة بالقضايا الادارية والتنظيمية التي فيها ضبط لسير ولاية المظالم: من يحق له أن يتحمل هذه الوظيفة وما الشروط الواجب توافرها فيه. هل يحتاج إلى عهد يمارس بعده سلطته ويصدر أحكامه. بمن يستعين ومتى وأين وكيف تعقد مجالسه. ومن يستطيع الإسهام في هذه المجالس. هل يجوز لوالي المظالم أن ينظر فيه كل القضايا التي ترفع إليه أو إن اختصاصاته محدّدة فلا يجوز له تجاوزها. للجواب على هذه الأسئلة عقد الباب الثاني من هذه الرسالة بفصله

الثلاثة:

الفصل الأول : القائمون على ولاية المظالم وما يشترط فيهم.

الفصل الثاني : تولية والي المظالم ووصف مجلسه.

الفصل الثالث : إختصاص والي المظالم وأعوانه.

الفصل الأول

القائمون على ولاية المظالم

وما يشترط فيهم

المبحث الأول : الخطط الإسلامية .

المبحث الثاني : اصحاب الولاية العظمى ولاية المظالم .

المبحث الثالث : الوزراء وأصحاب الشرطة والنفوذ هم ولاية المظالم .

المبحث الرابع : استقلال القضاة بولاية المظالم .

المبحث الخامس : ديوان المظالم هو القائم على ولاية المظالم .

المبحث السادس : شروط والي المظالم .

المبحث الأول : الخطط الإسلامية

إن استقراء النصوص الإسلامية سواء المستمدة من كتب الحديث أو السيرة النبوية أو الفقه والسياسة الشرعية أو التاريخ يقف على مجموعة من الخطط أو الوظائف التي أسندت إلى هذا الصحابي أو ذاك ﷺ أو هذا التابعي أو ذاك وغيرهم من المسلمين ومن أهم هذه الخطط :

(١) كتابة الوحي :

كان للرسول ﷺ كتاب مخصص بكتابة الوحي منهم معاوية بن أبي سفيان وزيد بن ثابت وغيرهما .

(٢) كتابة العقود والمعاهدات :

من الذين أسندت إليهم هذه الخطه علي بن ابي طالب وابوبكر الصديق وعثمان والزبير وخالد بن الوليد ﷺ .

(٣) مسك خاتمه عليه الصلاة والسلام :

من الذين قاموا بهذه الوظيفة الحارث بن عوف . وما يذكر ان خاتمه عليه الصلاة والسلام كان من حديد عليه فضة وعليه ثلاثة اسطر منقوشه ، سطر نقش عليه اسمه عليه الصلاة والسلام "محمد" وسطر نقش عليه "رسول" ،

والثالث نقش عليه لفظ "الله" فتكون المجموع "محمد رسول الله" ومن الذين كان عندهم خاتمه عليه الصلاة والسلام حنظلة بن الربيع بن صيفي بن اخي اكثم بن صيفي .

(٤) الترجمة :

أمر الرسول ﷺ بعض الصحابة ان يتعلموا لغة من اللغات التي كان المسلمون في حاجة إليها فقد جاء في كلب السنة عن زيد بن ثابت انه قال "أمرني رسول الله ﷺ ان اتعلم السريانية" ^١ ، وروي عنه ايضا انه قال "أمرني رسول الله ﷺ فتعلمت له كتاب يهود" وقال : إني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته فلم يمر بي نصف شهر حتى حذقته ، فكنت أكتب له إذا كتب وأقرأ له إذا كتب إليه" ^٢ .

ما نريد التوقف عنده في هذا الخبر هو الوظيفة التي كلف بها زيد ابن ثابت وهي المتمثلة في نقل أقوال غير الناطقين بالعربية وكتبهم إلى لغة الضاد وهذه الوظيفة تحمي المسلمين من التحريف والزيف عن طريق نقل النصوص من لغة إلى أخرى .

١ الترمذی کتاب الاستئذان ٢٧١٥

٢ سنن أبي داود ٣٦٤٥

(٥) التعليم :

جاءت الأخبار مؤكدة أن هذا الصحابي أو ذاك قد كلف بتعليم المسلمين القراءة والكتابة أو صنعة من الصنائع، أو وظيفة من الوظائف. فقد كلف عبادة بن الصامت بتعليم أهل الصفة. قال عبادة بن الصامت " علمت ناسا من أهل الصفة الكتابة والقرآن^١ ، وقالت الشفاء بنت عبد الله "دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا عند حفصة" فقال " ألا تعلمين هذه رقية النملة^٢ كما علمتها الكتابة"^٣ ، وإذا أضفنا إلى هذه الأخبار حث الرسول ﷺ على تعلم القرآن وتعليمه "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"^٤ ، وأخبار الحث على تعليم أبناء المسلمين القراءة والكتابة والحساب أدركنا أن المجتمع الإسلامي في عهد النبوة عرف وظيفة المعلم أو المدرس أو المؤدب.

(٦) الولاية :

كان الرسول ﷺ بعد أن تكونت الدولة الإسلامية بالمدينة يبعث هذا الصحابي أو ذاك واليا على هذا المصر أو ذاك أو يكلفه بهذه المأمورية أو تلك. كلف أبابكر الصديق بالإشراف على موسم الحج في السنة الثامنة للهجرة

١ مسند الإمام أحمد ٣١٥/٥

٢ النملة : القروح

٣ سنن أبي داود - كتاب الطب ٣٨٨٧

٤ البخاري - كتاب فضائل القرآن / ٢٩

وأرسل معاذ بن جبل واليا على اليمن، وأرسل كذلك على بن ابي طالب وأبا موسى الاشعري وغيرهم وكلفهم بالقيام على شؤون المسلمين الذين أرسلهم إليهم، كما كلف بعض الصحابة بالإشراف على سير المدينة إذا ما خرج إلى الغزو أو غيره ترك عليها أبا دجانه الساعدي وسباع بن عرفة وغيرهما . وإلى جانب هذه الوظائف نستطيع الإشارة إلى مجموعة أخرى كالتمريض فقد ذكرت الأخبار ان امرأة يقال لها كعبة بنت سعيد الاسلمية وأختها ربيعة تشرفان على خيمه يداوى فيها الجرحى ، وكالاحصاء والتعداد حيث روي عن الرسول ﷺ انه قال " اكتبوا لي كل من تلفظ بالإسلام " فكتبوا ألفا وخمسمائة .

هذه مجموعة من الخطط والوظائف التي وجدت في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي كانت تدير حسب نظام معين يمكن الوقوف عليه من الكتب العامة ككتب السيرة والحديث وشرحه والتاريخ، أو من الكتب الخاصة ككتاب التراتيب الادارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة لمحمد الحسيني الإدريسي الكثاني الفاسي . لقد تطورت هذه الخطط واستقل بعضها عن بعض، وتفرع بعضها إلى خطط متعددة وقد جاء في مقدمة ابن خلدون وصف لجانب مهم من هذه الخطط وللتطور الذي شهدته للمراحل التي مرت

بها ولذكر أخبار بعض الذين قاموا عليها . كما أن المستع لكتب تراجم الصحابة عليهم السلام وكتب التراجم والتاريخ ولبعض الكتب ككتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي يستطيع الوقوف على أخبار هذه الوظائف . نعم إن الكتاب الأخير قد وضعه صاحبه للحديث ^{عن} تخطيط المدن الإسلامية عمرانيا ولكنه ، وكما ذكر في مقدمة هذه الرسالة ، فإنه لم يخل من وصف للوظائف الحكومية والقضائية وغيرها . وتكفي الإشارة هنا إلى بعض العناوين الفرعية لهذا الكتاب حتى ندرك أن صاحبه قدم وصفا دقيقا لأهم الوظائف التي كانت تمارس في عصره فهو يتحدث عن ديوان النظر ويشير إلى أنه من دواوين الأموال ^١ وعن ديوان التحقيق ^٢ وديوان الجيوش والرواتب ^٣ وديوان الإنشاء والمكاتب ^٤ وعن صاحب القلم الدقيق ^٥ وصاحب القلم الجليل ^٦ وعن مجلس النظر في المظالم وعن رتب الأمراء وعن قاضي القضاة كما يتحدث عن القاعات واجزاء القصور فيصف قاعة الفقه ^٧ وقاعة السدرة ^٨ وقاعة

١ المقريزي - الخطط ٤٠٠/١

٢ هو ديوان مقتضاه المقابلة على الدواوين م. س ص ٤٠١

٣ ذكر ان صاحب ديوان الجيش لا يكون الا مسلما ويجلس داخل عتبة المجلس اما ديوان الرواتب

فيشتمل على اسماء كل مرتزق وفيه كانت اصيل م. س ٤٠١/١

٤ لا يتولاه إلا أجل كتاب البلاغة م س ٤٠٢/١

٥ هو مجلس الخليفة يذاكره ما يحتاج إليه من كتاب الله وتجويد الخط م س ٤٠٢/١

٦ هي رتبة جليلة ويقال لها الخدمة الصغرى ولها الطراحة والمسند بغير حاجب بل الفراش لترتيب ما

يوقع فيه ٤٠٢/١

٧ اقتصر في وصفها على قوله : هي من جملة قاعات القصر ٤٠٤/١

٨ كانت بجوار المدرسة والزيتية الصالحية ٤٠٤/١

الخيم^١ وقصر الشوك^٢ والسقيقة^٣ ، وهكذا يتضح أن هذا الكتاب يشترك مع مقدمة ابن خلدون وكتب التراجم والتاريخ وغيرها في اظهار أن المجتمع الإسلامي وانطلاقاً من عصر النبوة شهد ممارسة خطط كثيرة منها ما له علاقة بالحكم ومنها ما له علاقة بالقضاء ومنها ما له علاقة بالتعليم والتمريض .

والخطة التي تهم رسالتنا هذه هي خطة ولاية المظالم التي مرت بمراحل عديدة وشهادة أطوارا تظهر ما تتصف به من حركة تعود إلى القائمين عليها أشرت فيهم أن يكونوا من الممارسين للحكم أو من الساهرين على القضاء أو من الذين ذاع صيتهم وانتشرت أخبارهم وعرف حزمهم وعلمهم وحكمتهم ؟ والمتبع لأخبار القائمين على هذه الخطة يلاحظ انه كان منهم :

أ . صاحب الولاية العظمى المتأسي بالرسول ﷺ .

ب . الأمراء والوزراء والولاة وأصحاب السلطة التنفيذية .

ج . بعض الأفراد الذين اشتهروا برجاجة العقل وكانت لهم حظوة عند هذا الملك أو الامير أو الوزير أو من له سلطة ونفوذ .

د . القضاة الذين اتصفوا بصفات القوة والأقدام .

١ كانت شرقي قاعة السدرة ٤٠٤/١

٢ كان منزلا لبني عذرة قبل القاهرة ... والعامية تقول قصر الشوق ٤٠٤/١

٣ وكان من جملة القصر الكبير موضع يعرف بالسقيقة يقف عنده المتظلمون ، وكانت عادة الخليفة ان يجلس هناك كل ليلة لمن يأتيه من المتظلمين ٤٠٥/١

المبحث الثاني : أصحاب (الولاية) العظمى هم ولاية (المظالم) :

إن تتبع أخبار ولاية المظالم يسمح ببيان أن هذه الوظيفة لم يتحملها في عهد النبوة وعهد الخلافة الراشدة وفترة من الدولة الأموية، إلا صاحب السلطة العليا للدولة أي الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون وبعض أمراء الدولة الأموية. قال الماوردي " ولم يتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد لإنهم في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بن من يقوده التناصف إلى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم ، وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشتبهة يوضحها حكم القضاء ، فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور ثناء الوعظ أن يدبر وقاده العنف أن يحسن فاقصر خلفاء السلف على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء تعيننا للحق في جهة لاقيادهم إلى التزامه ' .

إن هذا التعليل يساير الواقع وما عرف عن المجتمع الإسلامي في عصره الأول إلى حد ما ويبقى في حاجة إلى اضافة ذلك أننا نعلم أن عصر النبوة شهد بعض الأحداث التي تين أن بعض الناس كانوا مع إسلامهم وإيمانهم يحتاجون إلى رادع أو مصلح وما قصص الزبير بن العوام مع جاره الأنصاري وصاحب البستان وسمرة بن جندب وخالد بن الوليد مع قبيلة بنى جذيمة إلا أكبر دليل على ذلك . فصار من الضروري أن تضيف إلى ما قاله الماوردي أن عدم تكليف الاشخاص بولاية المظالم في العهد النبوي والخلافة الراشدة يعود إلى

أمور: الأول منها ما ذكره الماوردي ، والثاني عدم اتساع الدولة الإسلامية ،
والثالث والذي نرى أنه من أهمها وهو المتمثل في أن الرسول ﷺ والخلفاء من
بعده كانوا يرون أن هذه الوظيفة في حاجة إلى مميزات قد لا تتوفر إلا في
صاحب السلطة العليا . فهي تحتاج إلى علم وفقه وإلي سلطة تنفيذية لا يمكن
لأحد أن يعصي أوامرها، ويتأكد هذا المعنى بما روي عن عمر بن الخطاب من
إنه كان ينوي الانتقال إلى الأمصار بنفسه ليرفع الظلم ويرد الحقوق إلى أهلها فقد
نقل صاحب التراتيب الادارية عن ابن أبي الحديد المدائني "وقال عمر في
خلافته لئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية دولا فإني أعلم أن للناس
حوائج تقطع دوني . إما عمالهم فلا يرفعونها إلى وإما هم فلا يصلون إلى ، أسير
إلى الشام فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الجزيرة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى
مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى
الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين والله لنعم الحول
هذا^١ .

فعمر ﷺ يعلم أن القضاة منتشرون في هذه الأمصار وأنهم يقضون بين
الناس بما علمهم الله ، ويعلم أن العلماء يؤدون الأمانة التي تحملوها ويعلم أن الولاة
يقومون بأعمالهم ويعلم أيضا أن بعض الأحكام قد تصدر وهي في حاجة إلى
تعديل ، وأن المظالم قد تحدث هنا وهناك فلا تجدد من يرفعها لسبب من

الأسباب. وكان يرى أنه هو الوحيد المسئول عن ذلك. وأن الواجب يفرض عليه أن يعمل على رفع المظالم. ولو أدى به الأمر إلى الانتقال من مصر إلى آخر على مدار السنة فقد قال مرة في خطبة له "والذي بعث محمدا بالهدى لو أن جملا سلك ضياعا بشط الفرات خشيت أن يسأل الله آل الخطاب: قال عبد الرحمن بن زيد ابن اسلم يعني بآل الخطاب نفسه ما يعنى غيرها^١.

ان اتساع رقعة البلاد الإسلامية وشعور الخليفة الثاني بالمسئولية الملقاة على عاتقه وخشيته من أن يسأله الله سؤالا يظهر تقصيره وقد يكون سببا في عقابه كل هذه الامور جعلت الخليفة يدرك أنه الوحيد الذي يجب عليه البحث على المظالم والسعى إلى رفعها .

فما شعر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتقل إلى بعض الخلفاء والأمراء والوزراء والولاية فكان الواحد منهم يرى أن وظيفته تفرض عليه أن يبحث على المظلومين وأن ينصفهم ويرد إليهم حقوقهم فهو أقدر الناس على ذلك وإنه يحاسب على كل تقصير. وقد مر بنا ما قام به عمر بن عبدالعزيز والمأمون وغيرهما من الخلفاء والأمراء من تخصيص جزء من وقتهم للنظر في المظالم^٢.

إن مثل هذا الشعور كانت تعترض جملة من العوائق التي لم تخف على كثير من أصحاب الولاية العظمى فسعوا إلى التغلب عليها فلا يخفي على باحث إن البلاد الإسلامية إزدادت اتساعا بعد عهد عمر رضي الله عنه وأن الفتق قد اظهرت

١ الراتب الإدارية ٢٦٧/١

٢ انظر هذه الرسالة : الفصل الثالث وخاصة الصفحات ٩٢ وما بعدها

رأسها مجلول النصف الثاني من خلافة عثمان رضي الله عنه ، وأن القوى قد ضعفت عند بعض أفراد المجتمع الإسلامي ثم ظهرت الفرق واستطاع أصحاب البدع أن يجدوا آذانا صاغية ونفوسا فيها من النفاق ما فيها، وأهواء قد يتجراً أصحابها فيضعون الحديث الذي يخدم قضيتهم وقد يصدرون القوى التي تناسب مصالحهم قال الماوردي " ثم اتشر الأمر بعده (يقصد أمر الاختلاط بعد على بن ابي طالب) حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم تواجد العظة عن التمانع والتجاذب فاحتاجوا في ردع المتغلبين وانصاف المغلوبين إلى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بنصفه القضاء . فكان أول من افرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان . فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ رده إلى قاضيه ابي ادريس الاودي فنفذ فيه أحكامه لرهبة التجارب من عبد الملك ابن مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان أبو إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر" ^١ .

فهذا النص يوقف الباحث على أمور منها :-

- ١- اتسع المجتمع الإسلامي في حدوده الجغرافية وتركيبه الاجتماعي وتنوع المتسئين إليه تنوعا ظهر معه بعض الأفراد الذين يرتكبون الظلم ويعتزون بذلك، ويسعون إلى الاعتداء على غيرهم معتقدين أن القضاء الشرعي

قد لا يجد حجة عليهم، ولادليل لاقامة الحدود عليهم ، فالموعظة والكلمة الحسنة والترغيب لم يعد لها تأثير عليهم. فمجمع كهذا يحتاج إلى قضاء عادل وإلى سلطة قوية تقف إلى جانب القضاء تحميه وتنفذ أحكامه وتعيد النظر فيها إن لزم الأمر .

٢- إدراك الخليفة الأموي هذا التحول وأدرك أنه لا يستطيع بمفرده أن يقوم بهذه الوظيفة فقد تغيب عنه بعض الأحكام وقد يكون اجتهاده بجانبنا لما قضى به الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون . إن مشاغله الحربية وتبعه لأصحاب الأهواء والبدع وسهره على الجيوش الإسلامية . كل ذلك لا يسمح له بأن يفرغ إلى أمور القضاء وخاصة البحث والدراسة على الحالات المشابهة للتي تعرض عليه ، فوجد أن الإستعانة بالقضاء الشرعي وبأهل العلم والإختصاص يكمل ما يتمتع به هو من سلطة وهيبة . فاستعان بقاضيه . وهكذا يجتمع العلم والفقه ومعرفة الأحكام والتدبر في الآيات والآحاديث ووسائل القضاء ، بالسلطة النافذة والقوة المادية فطبق احكام القاضي وتحمى من الظلم والاحتيال والنفاق .

٣- إن اشتراك السلطة الحاكمة مع القضاء الشرعي وجد فيه كثير من الأمراء والوزراء طريقة رشيدة في رفع المظالم ورد الحقوق إلى أهلها . فقد كان كافور يجلس كل يوم سبت للمظالم ويحضر عنده الوزير وسائر

الفقهاء والقضاة والشهود ووجوه البلد^١ ، إن مجلس كافور الأخشيدي الذي ينظر في المظالم يختلف عن مجلس عبد الملك بن مروان ذلك أن الفقهاء والقضاة لم يعودوا الوحيدين الذين يحضرون مجلس الخليفة لرفع المظالم. فالأحكام قد لاتصدر عنهم فوجودهم أصبح مساويا لوجود الوزراء ووجوه البلد والشهود ولكنه وجود ضروري ذلك انهم يسهرون بدون شك على مطابقة الأحكام للشرعية الإسلامية ، وهكذا يتضح أن اشتراك صاحب السلطة العليا مع القضاة في قبول المظالم والعمل على رفعها يهدف إلى أن تتمتع الأحكام بأمرين:

أولهما : مطابقة ما جاءت به الشريعة وما حكم به الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء وأعلام الأمة من القضاة .

ثانيهما : القدره على تطبيق هذه الأحكام وردع الساعين إلى تجاهلها أو توقيفها أو تغييرها ، ولذلك ترى أن بعض الخلفاء في الدولتين الأموية والعباسية يرون أنهم قادرون على القضاء إلى جانب ما لهم من سلطة فكانوا يستقلون بهذه الوظيفة ومن هؤلاء:

. عمر بن عبدالعزيز قال الماوردي " فكان عمر بن عبدالعزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر في المظالم فردها وراعى السنن العادلة

١ ابو عمره محمد بن يوسف الكندي كتاب القضاة وكتاب الولاة (ملحق الكندي) ص ٥٧٧ وانظر ايضا كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٤٣١

وأعادها خلفاء بني العباس من المهدي إلى المهدي. جاء في الأحكام السلطانية للماوردي وفي الخطط للمقريزي ما يفيد أن أول من جلس من الخلفاء المهدي وآخرهم المهدي^٢، وجاءت الأخبار مفيدة أن المهدي كان يجلس للمظالم وينظر فيما يرفعه إليه العام والخاص، وقد بنى قبة لها أربعة أبواب كان يجلس فيها وسماها قبة المظالم^٣، وما يلاحظ أن بعض الخلفاء والأمراء في عهود تراجع السلطة وتسلب الجند على مركز الخلافة كانوا يجلسون للمظالم أو يعدون الأمة بذلك إن هم وصلوا إلى مركز الخلافة فالخليفة القاهر وعد وهو يطلب الخلافة أن يقعد للنظر في المظالم بنفسه^٤، وأحمد بن طولون بمصر كان يجلس للمظالم يومين في الأسبوع^٥ والاختشيد كان يجلس للمظالم بنفسه كل يوم اربعاء وبعده كان كافور يجلس كل سبت^٦.

وعلي كل فإن المجتمع الإسلامي وجد نفسه في أغلب الفترات في حاجة إلى أن يستعين الخليفة أو الأمير بغيره في رد المظالم إلى أهلها، وكان الاتجاه يميل أحيانا إلى تكليف السلطة التنفيذية واعنى بذلك الوزراء أو أصحاب الشرطة بأن يقوموا بهذه الوظيفة كما يميل إلى أن يستعين أصحاب السلطة بالقضاة.

١ الماوردي الأحكام السلطانية ٧٨

٢ آدم منتر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٤٣١

٣ المسعودي مروج الذهب ج ٨ ص ٢

٤ ابن الأثير ج ٨ ص ١٩٣

٥ الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٢٠٧

٦ آدم منتر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٤٣١

المبحث الثالث: الوزراء وأصحاب الشرطة والنقوذهم من يقوم بولاية المظالم:

جاءت في كتب تراجم الوزراء والخطط والتاريخ أخبار تفيد أن هذا الوزير أو صاحب الشرطة ذاك أو غيرها ممن كان له نفوذ وهيبة قد تولى ولاية المظالم وجلس ليرد الحقوق إلى أهلها ولتصفح الشكاوى المرفوعة إليه .

ففي عهد الخليفة المعتضد قام مقامه في النظر في مظالم العامة الوزير عبدالله بن سليمان وناب عنه القائد بدر في النظر في مظالم الخاصة وكان يوم المظالم يوم الجمعة^١ ، فالوزير في خلافة المعتضد هو الذي يجلس للنظر في المظالم العامة ولا يحتاج إلى تفويض في ذلك، فوظيفته كوزير تؤهله للنظر في القضاء حتى يرفع الظلم عن الناس بل أنه قد يجد نفسه في حاجة إلى أن يرفع ظلما مصدره قاض من القضاة حدث ذلك حوالي سنة ٤٣٠ هـ . ١٠٣٩ م فقد مات رجل بمصر وترك مالا جزيلا، ولم يخلف سوى بنت واحدة فورثت جميع المال قطاوول الناس لتزوجها لكثرة مالها ومن جملتهم القاضي عبدالحاكم ابن سعيد الفارقي، فامتنعت عليه فحنق عليها وأقام أربعة شهود بأنها سفينة وأخذ مالها، فهربت إلى الوزير وعرقته بما فعله القاضي . فعمل محضرا برشدها وأشهد عليه . وأمر باحضار القاضي، فأحضر مهانا وأخذ المال منه وأنيب ولده عنه في الأحكام ولزم داره فلم يخرج منها ثم قبض الوزير على الشهود الذين شهدوا بسفيتها فأودعهم السجن وخلع على من شهد لها

بالرشد^١. فهذه الحادثة توقفتنا على صورة من صور قيام أحد الوزراء بوظيفة والي المظالم. فالقاضي هنا هو الظالم وهو المدلس وهو الحامل بعض أصحاب النفوس الضعيفة على شهادة الزور. فعل كل ذلك للتسلط على اموال امرأة كانت تعلم ان الدولة الإسلامية لا تقر بالظلم ولا تضيع فيها الحقوق. لقد أخذ القاضي الإحتياطات التي تجعل من تسلطه أمراً مشروعاً ولكن صاحبة الحق رفعت الأمر إلى الوزير وبينت ما في قضاء القاضي من غش وتزوير. وتبين الوزير صدقها وأقام البينة على القاضي ومن شهد له بالزور، فرد الحق إلى صاحبه ونال كل واحد جزاءه. ومن الوزراء الذين كفوا بولاية المظالم الوزير عبدالرحمن بن موسى بن حدير، فقد جاء في كتاب المقتبس في ^{إنباء أهل} ~~تحقيق~~ ^{أهل} الأندلس "وفي يوم الإثنين صدر شوال من سنة ٣٦٠ هـ خرج الموكلون بابن الخال سعيد المعزول عن كورة اشبيلية نحو الوزير صاحب المظالم عبدالرحمن ابن موسى بن حدير المرسل لاشبيلية لحنة ما تشكاه أهلها من حيفه عليهم ليقفه مع المتظلمين منه ويمتحن عليهم مانسبوه إليه من مظالم فينصف منه ومن استعدوا عليهم من حاشيته وخدمته .

لقد عزل العامل الذي كان يتولى أمر اشبيلية وأودع السجن. وبما أن المتظلمين كثير عددهم فقد أرسل إلى مدينتهم حيث يقيم من ظلمهم وأعوانه وزير وصف بأنه صاحب المظالم وبأنه يسمى عبد الرحمن بن موسى بن حدير

١ ملحق الكندي ص ٤٩٨- ٤٩٩- ٦١٣ (نقلا عن آدم مترج ١ ص ٤٢٩)

٢ ابن حبان القرطبي (ت ٤٦٩ هـ) المقتبس من انباء اهل الاندلس تحقيق عبدالرحمن على الحجى دار الثقافة بيروت

فدل ذلك على أن بلاد الأندلس عرفت وزيرا اختصاصه ولاية المظالم وذلك للنظر في القضايا التي يرفعها العامة ضد أصحاب السلطة والسلطان. وإلى جانب الوزراء ومن يتوهم فقد مارس ولاية المظالم بعض أصحاب الشرطة وبعض من كان له سلطة ونفوذ واشتهر بصفات الشجاعة والاقدام. فقد جاء في ملحق الكندي أنه في سنة ٣٩٨ هـ ولي القضاء مالك بن سعيد بن مالك الفارقي من قبل الخليفة الفاطمي الحاكم ونظرا لمكاته من الخليفة أراد منع أصحاب الشرطة من النظر في الأحكام الشرعية لكن الخليفة أنهى النزاع بأن اضاف للقاضي النظر في المظالم.

سوف تكون لنا عودة إلى هذا النص عند البحث على علاقة ولاية المظالم بغيرهم من أصحاب الخطط القضائية والتنفيذية وتوقف الآن عند ما يفيد النص من أن أصحاب الشرطة كانوا أحيانا ينظرون في القضايا ذات الصلة بالأحكام الشرعية ونظروهم هذا لا يكون من قبيل القضاء الشرعي، وإنما هو قضاء مصدره من له سلطة تنفيذية. ومن هنا فهو داخل في ولاية المظالم.

بين الخبر المتقدم أن بعض أصحاب الشرطة نظرا لما لهم من سلطة تنفيذية رأوا أنهم قد يختصون بولاية المظالم. وقد يستطيعون رد الحقوق إلى أصحابها وإن لم يكونوا قضاة. وقد وقع أحيانا أن الذي تقلد هذه الوظيفة ليس أميرا ولا واليا ولا صاحب شرطة وإنما هو شخص له نفوذ وسطوة دون أن تكون له وظيفة في الدولة فقد جاء في كتاب صلة الطبري أنه في سنة ٣٠٦ هـ عينت على المظالم قهرمانة لأم المقتدر تعرف "بثمل" وجلست للمظالم بالرصافة

تنظر في كتب الناس كل يوم جمعة فأنكر الناس ذلك واستبشعوه وكثر عيهم له والطن فيه . وجلست أول يوم فلم يكن لها فيه طائل ثم جلست في اليوم الثاني وأحضرت معها القاضي أبا الحسن فحسن للناس أمرها وأصلح عليها وخرجت التوقيعات على سداذه فانتفع بذلك المظلومون وسكن الناس إلى ما كانوا نافروه من قعودها ونظرها^١ . إن الذي أجلس هذه المرأة للنظر في المظالم ورد الحقوق إلى أهلها ليس تضلعها في القضاء ولا سلطتها التابعة لوظيفتها السياسية أو الإدارية وإنما هو علاقتها بأمر الخليفة وتأثيرها على بعض أصحاب السلطة وقد تكون ذات عقل راجح وعلم غزير ولكن الذي كان وراء تعيينها على ولاية المظالم هو علاقتها بالقصر . وما تملكه من جرأة وشجاعه ودفاع عن الحق جعلت القاضي يسندها وبين للذين رفضوها واستنكروا جلوسها انهم سوف يجنون من أحكامها الخير والبركة . فعلا تغيرت النظرة إليها فحل الإطمئنان إلى قضائها مكان الارتباب منه ويبدو أنها جلست لهذه الوظيفة مدة طويلة واتخذت لنفسها كتابا هو عبيد الله بن أحمد بن الخصيب وقد تتبع عريب أخبارها وذكر انها توفيت سنة ٣١٧ هـ^٢ . وهكذا يتضح أن ولاية المظالم أسندت إلى أصحاب خطط متعددة بل ان بعض من تحملها لم يكن صاحب خطة في الدولة فما حظ القضاة منها .

١ عريب : ابن سعد القرطبي - صلة الطبري : مطبوع مع تاريخ الأمم والملوك - ط بيروت ج ٧

ص ٦٨

٢ عريب بن سعد القرطبي صلة الطبري ج ١١ ص ٦٨

المبحث الرابع : (استقلال القضاة بولاية المظالم :

استنجد آدم منذ بعد استقرار ما كان عليه الأمر بالتركستان ومصر ومكة المكرمة أن القضاء والنظر في المظالم يقومان جنباً لجنب في جميع البلاد الإسلامية^١. كما استدلل بالرجوع إلى طبقات السبكي وكتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي والإرشاد لياقوت وكتاب الوزراء للجهشياري أن قاضي القضاة بصفة خاصة كان ينظر في المظالم بدار السلطان^٢. واستنتاج منذ ودليله يجد أن ما يدعمهما في نشأة الخطط في المجتمع الإسلامي وفي مقاصد الشريعة الإسلامية وتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم. فإن القاضي مسئول بما وهبه الله من فقه وما ناله من علم على أن يقضي بين الناس بالحق وطبقاً لتوجيهات الإسلام وأحكامه والذي عليه الحق مطالب في الإسلام بأن يرد الحقوق إلى أصحابها خاصة إذا ما علم بأن الآخرين عليه حقوقاً أخذها منهم بدون موجب شرعي ودون رضاهم. فالآيات والأحاديث تتوعد من اغتصب حقوق الآخرين وتبين أن العقاب لا يرفع عنه، إلا إذا ردها إلى أصحابها. فقد روي عن الرسول ﷺ أنه قال " اتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال: إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا، وسفك دم هذا،

وضرب هذا فيعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فئت حسناته قبل أن يقضي ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحته عليه ثم طرح في النار^١ .

إن الأمة التي كان أفرادها يعملون بهذا الحديث ويسرون على هديه هي أمة الإسلام في عصره الأول فلم يكونوا في حاجة إلى وال للمظالم يكون حكمه مبنيًا على الرهبة والزجر . وفي حاجة إلى هيبة مادية وقوة تنفيذية . لقد كانوا في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف إلى الحق أو يجره الوعظ عن الظلم . وإنما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مشبهة يوضحها حكم القضاء ، فإن تجور من جفاة أعرابهم متجور ثاه الوعظ أن يدبر ، وقادة العنف أن يحسن . فاقصر خلفاء السلف على فصل الشاجر بينهم بالحكم والقضاء تعيينا للحق في جهة لاثيادهم إلى التزامه^٢ .

إن مجتمعا كالذي صورة الماوردي يحتاج بالدرجة الأولى إلى قضاة يبينون للناس ما أشكل عليهم . وكان متصلا بحقوقهم التي لهم أو التي عليهم إن أفراد هذا المجتمع يحلون القضاء ويخضعون إلى أحكامه عن طريق الخشية والرهبة من حساب يوم القيامة فتتقهم كبيرة في حكم القاضي وعلمه وانصافه وهذا ما اكسب القضاء قدرا كبيرا من الهيبة والوقار فقد قال بعضهم " خطة القضاء

١ مسلم : صحيح = كتاب البر والصلة والآداب/باب تحريم الظلم ٢٥٨١

٢ الماوردي الأحكام السلطانية ٧٧ - ٧٨

من أعظم الخطط قدرا وأجلها خطرا لاسيما إذا اجتمعت إليها الصلاة.
وعلى القاضي مدار الأحكام وإليه النظر في جميع وجوه القضاء" ^١.

إن هذه الدرجة التي ثقلها الونشريسي عن بعض الناس تجدها صداها في كل مجتمع يريد أن يكون قريبا من مجتمع النبوة في قوة النفس اللوامة، وفي خشية كل فرد من أفرادها أكل أموال الناس والاعتداء على حياتهم أو أعراضهم فهم يعلمون أن الرسول ﷺ قال في خطبة حجة الوداع " فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا. ليلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه " ^٢ وهم يعلمون أيضا أن الرسول ﷺ قد حذر من أن يعمل الإنسان الحيلة وينمق الكلمة ليقيم الدليل أمام القاضي حتى يحكم له بما ليس له فيه حق. فقد روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: "إنما أنا بشر وأنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم إن يكون أبلغ" ^٣ من بعض فأحسب إنه صادق فأقضى له بذلك فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها" ^٤ لقد تناول

١ الونشريسي المعيار العرب ج ١٠ ص ٧٨

٢ صحيح البخاري كتاب العلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أو عمى من سامع.
٣ جاء في باب موعظة الإمام للخصوم من كتاب الأحكام: ولعل بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض.

٤ صحيح البخاري كتاب الأحكام باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه.

ابن حجر عند شرحه الحديث عدة قضايا لغوية واصطلاحية وختم شرحه بذكر مجموعة من الفوائد تقف عند بعضها لما له من صلة بموضوعنا :

الفائدة الأولى : إثم من خاصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطن حرام عليه .

الثانية : من أدعى مالا ولم يكن له بينة فحلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببراءة الخالف أنه لا يبرأ في الباطن وأن المدعي لو أقام بينة بعد ذلك تنافي دعواه سمعت وبطل الحكم .

الثالثة : أن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم له به إنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم . ونضيف إلى ما ذكره ابن حجر أن هذا الحديث إذا ما طبقه الأفراد والجماعات فإنه يولد في المجتمع نوعا من القضاء يمكن ان يطلق عليه القضاء الذاتي وتصبح ولاية المظالم إذاك أمرا ذاتيا . ولا يحتاج إليها الناس إلا في الأمور المشككة كما جاء في نص الوثريسي . إن مجتمعا كهذا يبقى صعب التحقيق وأملا يراود المسلمين المتقين وكان بعض الملوك بعد الخلافة الراشدة يسعى إلى أن يشعر أنه يقود مجتمعا شبيها به في اعتماده بالدرجة الأولى على قضاة ينظرون في جميع القضايا ويحلون كل المشكلات فقد أمر الخليفة المقتدر في القرن الرابع الهجري مينا الطولوني صاحب الشرطة ببغداد بأن يجلس في كل

ربع من الأرباع فقيها يسمع من الناس ظلاماتهم ويفتي في مسائلهم حتى لايجري على احد ظلم^١ .

لاتوقف الآن على نجاح مثل هذه التجربة فسيكون ذلك في الباب الثالث وانما نشير إلى ان مجتمع عصر النبوة والخلافة الراشدة يصعب ان يتحقق - ما كان فيه من تقوى ومن ورع ومن خشية لله - مرة ثانية وقصة قاضي مصر مع المرأة الغنية تغنيانا عن البحث عن أدلة أخرى^٢ ولعل الواقعية جعلت كثيرا من الحكام والعلماء والقضاة وأصحاب الشرطة والنفوذ يسعون إلى نظام لولاية المظالم يجمع فيه عدل القضاة وحكمة التقاة وسلطة الحاكم وغيرهم. فحلت المجالس الجماعية مكان المجالس الفردية للنظر في المظالم .

لقد رأينا ان الخليفة عبدالملك بن مروان كان يجلس للمظالم ويستعين بقاضيه . ورأينا ان هذه التجربة قد تكررت ففي زمن السلاطين كان مجلس السلطان الذي ينظر في المظالم يسمى دار العدل وكان السلطان يقيم فيه نوابا عنه ويحضر فيه القضاة والفقهاء^٣ ، ولعل البحث على جعل المؤسسات الإسلامية حديثة في شكلها ومسيرة للاصالة في مضمونها أدى ببعض الدول الإسلامية إلى إنشاء ما اطلق عليه ديوان المظالم .

١ عريب ص ٧١ وانظر كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٤٢٨

٢ انظر ص ١٥٥ من هذه الرسالة

٣ محمد عبد الله الشيباني نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية ص ١٤٣

المبحث الخامس : دور (المظالم في المملكة العربية السعودية)

أولى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية مظالم الناس عنايته ورعايته ، فقد أعلن لمواطني المملكة العربية السعودية أنه على استعداد لإستقبال المواطنين والنظر في أمورهم وأن بابه مفتوح لكل متظلم أو صاحب شكوى .

وقد أعلن رحمه الله أن " من كان له ظلامة على كائن من كان موظف أو غيره كبيرا أو صغيرا ثم يخفي ظلامته فإنما إثمه على نفسه وأن من كان له شكاية فقد وضع على باب دار الحكومة صندوقا للشكاوى مفتاحه لدى جلالة ، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق وليثق الجميع أنه لا يمكن أن يلحق المشتكي أي أذى بسبب شكايته الحققة من أي موظف كان ، ويجب أن يراعى في الشكايات مايلي :

١- ينبغي تجنب الكذب في الشكاية ، ومن ادعى بدعوى كاذبة جوزي بكذبه .

٢- لا تقبل الشكاية المغفلة من الأمضاء . ومن فعل ذلك عوقب على عمله .
وليعلم الناس كافة أن باب العدل مفتوح للجميع على السواء والناس كلهم ، صغيرهم وكبيرهم ، أمامه واحد حتى يبلغ الحق مستقره " ١ .

وقد سار رحمه الله على هذا حتى توفاه الله ، وهو بهذا النهج قد سار ما كان عليه السلف الصالح من ولاة المسلمين في العصور الأولى ثم سار أبناؤه من بعده على نفس النهج وحافظوا على هذا التقليد .

لكن بعد أن تعقدت المشاكل وتطورت الحياة العامة واتسعت أوجه النشاط الذي تقوم به الدولة ، رأى المسؤولون في المملكة العربية السعودية أنه من المناسب انشاء جهاز يتولى النظر في هذه المشاكل ، واصدار الحكم الشرعي فيها ، وتكون له نفس المقومات التي مكنت والي المظالم في صدر الإسلام من التصدي لها . ولذلك أنشيء ما يعتبر أساسا لديوان المظالم في المملكة في عام ١٣٧٣هـ الموافق لعام ١٩٥٤م ، حيث تصف المادة ١٩ من نظام مجلس الوزراء في المملكة على أن "يشكل بديوان مجلس الوزراء ادارة عامة باسم (ديوان المظالم) ويشرف على هذه الادارة رئيس يعين بمرسوم ملكي ، وهو مسؤول أمام جلالة الملك " ومع التطبيق العملي لهذه الادارة رؤي أنها قاصرة عن تحقيق الأهداف المطلوبة ، للرغبة في تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المجالات . وفي المجال القضائي بصفة خاصة ، ولذا فقد صدر المرسوم الملكي رقم ٩٧٥٩/١٣/٢ بتاريخ ١٣٧٤/٩/١٧هـ بانشاء ديوان المظالم كهيئة مستقلة للقيام بهذا العبء ، ومن هذا التاريخ أصبح ديوان المظالم جهازا مستقلا يرتبط بجلالة الملك مباشرة ويتألف من رئيس بدرجة وزير يعين بمرسوم ملكي ويكون مسؤولا أمام جلالة الملك . ويُعين له نائب بمرسوم ملكي آخر ،

كما يعاونه عدد من المستشارين والمحققين والموظفين الإداريين يعينون بقرار من رئيس الديوان ويصدق على القرار من جلالة الملك بالنسبة لموظفي الدرجة الرابعة فما فوقها .

وفي عام ١٤٠٢هـ تضمن الأمر الملكي رقم ٥١/٢ في ١٧/٧/١٤٠٢هـ إصدار نظام جديد لديوان المظالم ، جاء في الباب الأول منه ما يؤكد استقلال ديوان المظالم ، وارتباطه بجلالة الملك ، وتفويض رئيسه في إنشاء فروع له حسب الحاجة . وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للنظام المذكور ما يؤكد أن هذا النظام يعد تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وأحياء لسنة ولاية المظالم في الإسلام ، حيث نصت هذه المذكرة على أن " نظام الحكم في الإسلام يتضمن وجود قاض للفصل في المنازعات التي بين الأفراد بعضهم بعضاً أو بين الأفراد والدولة ، ممثلة فيمن يتولى إدارة مرافقتها ، ولم يضع القرآن الكريم تنظيمًا تفصيليًا للسلطة القضائية وترك للأمة الإسلامية أن تختار لكل عصر ما يتلاءم مع أوضاعه وظروفه ، وقد عرف نظام الحكم في الدولة الإسلامية تنظيمًا مميزًا أطلق عليه "ولاية المظالم" ، وقد بدأ هذا التنظيم في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد تطور مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية وتعدد وظائفها ، فقد كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يستدعي الولاة في موسم الحج ليحاسبهم ويحقق في كل شكوى ترفع إليه مهما كان مرتبة الولاة . ولما جاءت الدولة العباسية أفرد خلفاؤها مكانًا يجلسون فيه للفصل في المظالم .

ومع اتساع الدولة الإسلامية كان الولاية يكون "ولاية المظالم" إلى غيرهم من القضاة وهكذا وجد الفرد إلى جانب قاضيه العادي قاضيا متخصصا في المظالم التي يرفعها الأفراد ضد الولاة ، وأصبح قضاء المظالم مظهرا أساسيا في نظام الدولة الإسلامية ، وإن المملكة العربية السعودية ، وقد نشأت نشأة إسلامية عملت على إرساء قواعد العدالة بالنسبة للمواطنين كافة واقضى ذلك الاهتمام "بولاية المظالم".

وهكذا يتضح ان ولاية المظالم كان منهم الخليفة والامير القائد والسلطان ذو النفوذ والوزير والقاضي وصاحب الشأن والجاه وأخيرا الهيئات والمؤسسات القضائية. ومهما اختلفت رتب القائمين على ولاية المظالم ومهما تفاوت مستواهم العلمي فإن الواحد منهم يدرك أنه يجد نفسه امام قضايا قد تكون من اختصاصه وقد لا تكون فعليه ان يميز بين هذه وتلك وان يقضي في التي تعود إليه بالنظر. وهذا مايجعله في حاجة إلى صفات وشروط يجب ان تتوافر فيه.

المبحث السادس : شروط واداء المظالم

نظرا للمكانة التي يتميز بها قاضي المظالم عن سائر القضاة فقد استلزم ذلك أن توافر فيه علاوة على الشروط الواجب توافرها في القاضي العادي شروط خاصة تناسب مع تميزه .

ويتناول هذا المبحث الشروط الواجب توافرها في القاضي العادي ووالي المظالم ، وهي ضرورية بالنسبة إلى والي المظالم وليست كافية فلا بد من ان تضاف إليها شروط مميزة وقد تكون من شروط أصحاب الخطط الحكومية أو التنفيذية .

أولا : الشروط الضرورية :

وهي التي يشترك فيها كل من والي المظالم والقاضي وهي:

١ - الاسلام :

وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء وسندهم في ذلك قول الله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^١ فقد اتفق الفقهاء على ضرورة توافر هذا الشرط عندما يكون الخصوم جميعهم أو بعضهم مسلمين^٢ ، لكنهم اختلفوا عندما يكون الخصوم جميعهم كفارا . فيرى الحنفية

١ سورة النساء - آية ١٤١

٢ المغني ج ٩ ص ٣٩

الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٥

أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٦١

أنه يجوز أن يكون القاضي بين الكفار كافرا وحجتهم في ذلك قول الله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ﴾^١ ، ولا فرق عند الحنفية بين أن يكون القاضي من دين من يقضي بينهم أو من غير دينهم . لكنهم اشترطوا ألا يكون القاضي أقل حالا ممن يقضي بينهم فيقضي الذمي بين الذميين والمسلمين . ويقضى المسلم بين المسلمين دون الذميين ولكن غالبية الفقهاء يرون عدم جواز تعيين الكفار قضاة سواء بين أهل دينهم أو بين غيرهم^٢ ، ودليلهم على ذلك قول الله تعالى ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^٣ ، وانفاذ حكم الكافر يذهب عنه الصغار وهو مخالف للنص .

والذي يطمئن إليه الباحث هو رأي الجمهور من الفقهاء لأن القاضي مجتهد والاجتهاد هو إستنباط الحكم من مصدره الشرعي ، والكافر لا إيمان له بالاسلام ولا اقتناع له بأحكامه فكيف يحكم بشيء لا يعتنقه ، ولا يقتنع به ، ويمكن أن نحمل قول الحنفية على أنه يجوز أن يحكم الكفار كافرا بينهم لا أن يعين الحاكم من يحكم بينهم وهذا هو الصحيح والله أعلم .

١ سورة المائدة - آية ٥١

٢ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٥

٣ سورة التوبة - آية ٢٩

٢- البلوغ :

لا خلاف أيضا بين الفقهاء في أن البلوغ شرط لتولي القضاء وولاية المظالم ، لأن الصبي لا ولاية له في نفسه وماله فمن باب أولى ألا يكون له ولاية على غيره^١ ولا فرق في هذا بين الصبي المميز وغير المميز ، وذلك أن العلة في عدم تولية غير البالغ متوفرة في المميز وغير المميز وهي عدم ولايته على نفسه وماله ، وهذا مجرد اجتهاد مني لم أجد له صدق فيما قرأت عن هذا الموضوع .

٣- العقل :

لا يوجد خلاف بين الفقهاء في أن العقل شرط لتولى القضاء العادي وولاية المظالم ، وفي رأيي أن هذا يرجع إلى أن مناط التمييز هو العقل . وغير العاقل غير مميز فيأخذ حكمه الذي أوضحته في الفقرة السابقة ، ولأن غير العاقل لا يميز بين الحق والباطل وبين الضار والنافع ، كما لا يدرك الأحكام الشرعية ولا حتى الأمور الدنيوية .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٩٥

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٦٠

- المغني ج ٩ ص ٣٩

٤ - الحرية :

والجمهور من الفقهاء يشترطون في القاضي العادي وفي قاضي المظالم ألا يكون عبداً ، لأن العبد لا ولاية له على نفسه فلا تكون له على غيره ، كما أنه ليس لديه وقت لتولى القضاء أو المظالم لانشغاله بخدمة سيده ، كما أن الأحرار يأنفون من ولاية العبيد ، ويستوى في ذلك عندهم الرق الكامل وغير الكامل^١ .

أما ابن حزم فقد أجاز تولية العبيد ، لأنهم مخاطبون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعموم الآية ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^٢ ، فالخطاب للحر والعبد^٣ .

والذي أرجحه هو رأي الجمهور لأن الشروط الأخرى المتفق عليها بين الفقهاء لا تتوفر في العبد ومن ذلك الهيبة فلا هيبة للعبد ، والعبودية . بمفهومها - الاصطلاحي وان لم تعد مثارا للجدل في عصرنا الحاضر الا اننا نستطيع القول بأن من شروط القاضي اليوم ان يتمتع بالشعور بالحرية اي بعدم التبعية إلى بعض السلط التي قد تتدخل في أحكامه .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٥

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٦٠

- المغني ج ٩ ص ٣٩

٢ سورة النساء - آية ٥٨

٣ ابن حزم - المحلى ج ٩ ص ٤٣٠

٥- سلامة الحواس :

وهي السمع والبصر واللسان ، وقد اتفق جمهور الفقهاء على اشتراط السمع في من يتولى القضاء أو المظالم ، ولا يجوز عندهم تولية الأصم ، لعدم تمكنه من سماع ما يديه الخصوم أو الشهود وعدم استطاعته التفرقة بين الظالم والمظلوم وبين المقر والمنكر ، واتفقوا كذلك على أن الصمم الكامل هو الذي يمنع، أما ضعف السمع فلا يمنع وان كانوا يفضلون كامل السمع على الضعيف .

وسلامة اللسان شرط عندهم ولا يصح تولية الأخرس لأنه لا يتمكن من سؤال الخصوم أو النطق بالحكم ، ولا يستطيع الخصوم فهم اشارته^١ . أما من عنده نقص في الكلام أو التواء في اللسان فقد اتفق الجمهور على جواز توليته ، لأن هذا النقص لا يمنع من فهم كلامه ، فلم يمنع موسى عليه السلام من تبليغ رسالته .

قال تعالى على لسان موسى عليه السلام:

﴿ وَأَحْلَلْ غُدَّةً مِّنْ لِّسَانِي ﴿٧٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٧٨﴾ ﴾^٢

واشترط الجمهور أيضا أن يكون من يتولى القضاء أو المظالم مبصرا ، فلا تصح عندهم تولية الأعمى لأنه لا يعرف المدعى من المدعى عليه

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٦

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٩٠

- المغني ج ٩ ص ٤٠

٢ سورة طه - آية ٢٧ ، ٢٨

ولا يفرق بين الشهود والخصوم . ومع ذلك فقد أجازوا تولية ضعيف البصر والأعشى الذى لا يبصر بالنهار ولا يرى في الليل^١ . وقد استدل الجمهور على ضرورة اشتراط الابصار والسمع والكلام ، بأن هذه الحواس مشروطة في الشهادة . والشهادة أقل من ولاية المظالم أو القضاء وعلي خلاف ذلك أجاز المالكية وأصحاب الشافعى وبعض الحنابلة^٢ تولية الأعمى واستدلوا على أن شعبيا عليه السلام كان أعمى ، كما ولى رسول الله ﷺ عبد الله بن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى وهذه ولاية مثل ولاية المظالم والقضاء . والذي أراه هو أن كامل الحواس أولى بالقضاء أو المظالم إذا توفرت فيه باقي الشروط ، ويمكن تعيين ناقص الحواس بشرط أن يستطيع تعويض النقص الذي لديه في حاسة بحاسة أخرى بما يمكنه من الفهم واصدار الحكم الصحيح والذي يدعوني إلى هذا القول هو أنه في المملكة العربية السعودية كثيرا من القضاة مكفوفى البصر في المحاكم الشرعية ولم يؤثر العمى في أحكامهم . إلى جانب ما ذكر سابقا من أمر شعيب عليه السلام وعبد الله بن أم مكتوم وما عليه كثير من الانظمة المعاصرة من عناية بالمعوقين وتأهيلهم للاعمال المختلفة والوظائف المتنوعة .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٦

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٦١

- المغني ج ٩ ص ٤٠

٢ مواهب الجليل ج ٦ ص ٨٧

- بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٦٠

٦- العدالة :

اتفق جمهور فقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة على أنه لا يجوز تولية الفاسق القضاء أو المظالم وقد استدلوا على ذلك بقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^١ كما استدلوا على رأيهم بأن الفاسق لا تجوز شهادته فلا تجوز ولاية للقضاء والمظالم لأن الشهادة ولاية خاصة والقضاء والمظالم ولاية عامة. ومن لا يصلح للولاية الخاصة لا يصلح للولاية العامة من باب أولى .

٧- الاجتهاد :

يشترط جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية في بعض الروايات وبعض الحنفية فيمن يتولى القضاء أو المظالم أن يكون مجتهداً وأن يعرف من كتاب الله العام والخاص، والحقيقة والمجاز، والمحمل والمبين، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، وأن يعرف من السنة صحيحها ومواترها وأحاديثها ومرسلها ومتصلها ومنقطعها، وأن يعرف شروط القياس وكيفية استنباط الأحكام من مصادرها وأن يعرف لسان العرب^٢ ، وقد استدل الجمهور بقول الله تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٦ - المغني ج ٩ ص ٤٠ - مواهب الجليل ج ٦ ص ٨٧

٢ سورة الحجرات - آية ٦

٣ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٦٦ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٦١ ، المغني ج ٩ ص ٤١

يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ^١ والرد إلى كتاب الله وإلى سنة الرسول لا يكون إل من مجتهد .

كما استدلوا بقول الله تعالى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾^٢ ، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^٣

ووجه الاستدلال بالآيتين السابقتين أنهما تأمران بالقضاء بالحق والحق ما دل عليه الدليل ولا يستطيع أن يستخرج الدليل الا مجتهد^٤ .

أما من يرى جواز تعيين القاضي أو والي المظالم ولو كان غير مجتهد ، فحجتهم أن الغرض من القضاء هو الفصل في الخصومات وإيصال الحقوق إلى أهلها ، والمقلد يمكنه الحكم بقول غيره أو الرجوع إلى فتوى غيره وبذا يتحقق القضاء^٥ .

والذي أراه هو تولية المجتهد مادام موجودا ، وذلك لأن القاضي يواجه خروجاً على الأحكام الشرعية فيلزمه المعرفة التامة بها ولا يتسنى ذلك إلا لمجتهد ، أما إذا لم يوجد مجتهد فيجوز تولية من لديه المام بالأحكام الشرعية مقلداً لغيره ، وذلك تأسيساً على القاعدة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات" . يضاف إلى ما تقدم أن ولاية المظالم قد لا يشترط في القائم

١ سورة النساء - آية ٨٣

٢ سورة ص - آية ٢٦

٣ سورة المائدة - آية ٤٢

٤ بدائع الصنائع - ج ٧ ص ١٣

٥ بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٣

عليها ما يشترط في القاضي من وجوب التعمق في دراسة الفقه والأحكام ذلك إنه قد يستعين بأهل الاختصاص ليكمل نقصه العلمي .

ثانيا : الشروط الخاصة بقاضي المظالم :

١- ظهور العفة :

اشترط الفقهاء في والي المظالم أن تكون العفة ظاهرة في تصرفاته ومعاملاته وأن يهتدي بها في حياته وأن تكون اطارا لعلاقاته مع غيره^١ .

٢- قلة الطمع :

وقد اختلف الفقهاء في هذا الشرط فالبعض يرى ضرورة تحقق هذا الشرط ، والبعض الآخر يرى عدم ضرورة اشتراطه ، لأن النفس البشرية يخالطها الطمع بنسب متفاوتة ، إلا من عصمة الله ، فقد يعتبر المتطلع إلى منصب معين أو الرغبة في الاستزادة من شرف ما من قبل الطمع الذي يمكن التجاوز عنه ولا يحول دون شغل منصب والي المظالم^٢ .

٣- كثرة الورع :

يشترط الفقهاء في والي المظالم أن يكون ممن يخشى الله ويعبده كأنه يراه وأن لا تأخذه في الحق لومة لائم^٣ .

١ أبو النجا شرف الدين . الاقناع لطالب الانتفاع ج ٤ ص ٤٢٧ - المطبعة المصرية عام ١٣٥١ هـ

٢ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٧٧ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٥٨

٣ المرجعين السابقين نفس الصفحات

٤- جلالة القدر :

يشترط الفقهاء في والي المظالم أن يكون ممن يحترمه الناس لعراقة أسرته ونسبه ، إضافة إلى هيئته ومظهره ، لذا فإن معظم الخلفاء الراشدين قد تولوا المظالم ، وهم أعرق الناس وأشرفهم نسبا وقد وقع التأكيد مرارا على أن ولاية المظالم ما نشأت إلا لضرورة اجتماع عدل القضاة وهيبة السلطة.

٥- نفاذ الأمر وعظم الهيبة :

يشترط فيمن يتولى المظالم أن يكون شديد الرهبة يتمتع بسلطة الحماية، وقوة السلطة^١ ، كي يقيم الظالم من الخصمين ويزجر المعتدي منهما ، ويمضي ما عجز القضاة وغيرهم على إمضائه ، وأن يضرب على يد الولاة الظالمين فيردوا ما في أيديهم من المظالم لأهلها ، كما أن وجود هذا الشرط يكون عنوانا للمظلومين والشهود على ألا يتهيبوا من الظالم في حضرته^٢ .

وأخيرا نشير إلى أن ولاية المظالم لا يشترط فيها الذكورة فقد مرّ بنا أن "تمل" قد تقلدت ولاية المظالم، وإن القاضي قد وقف إلى جانبها، وأقنع الناس برجاحة عقلها وقدرتها على تحمل هذه الخطة والقيام بها على أحسن وجه .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٧٧ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٥٨ ، مقدمة بن

خلدون ص ٢٢٢

٢ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٧٧

وهكذا يتضح أن الذين مارسوا ولاية المظالم وتحملوا رد الحقوق إلى أهلها كان كثير منهم من أصحاب الولاية العظمى أو المقربين منهم. كالأمراء والوزراء والولاة. كما كان بعضهم من المسؤولين على الشرطة أو من الذين لهم علاقة وطيدة ببلاط الخلفاء وقصور الوزراء. ويبقى أكبر عدد من أصحاب هذه الخطة من القضاة الذين توافرت فيهم شروط زائدة على شروط القضاء العادي.

فكيف كان غير الخلفاء يتقلدون هذه الخطة ؟ أكانوا في حاجة إلى عهد يعينهم في هذه الوظيفة أو إلى مرسوم ينصبهم ولاية للمظالم وقائمين عليها ؟ وهل كانت مجالسهم تخضع إلى ضوابط وتراتب تميزها عن غيرها من مجالس الحكم أو القضاء ؟

الفصل الثاني

تولية والي المظالم ومجالس حكمه

المبحث الأول : مرسوم التولية

المبحث الثاني : توقيت مجلس ولاية المظالم

المبحث الثالث : المشاركون في المجلس

المبحث الرابع : تسيير أعمال المجلس

المبحث الخامس : إصدار الأحكام وتنفيذها

المبحث الأول : مرسوم التولية

تعد ولاية المظالم من الخطط القضائية المتخصصة فهي تحتاج إلى جانب ما هو ضروري في القضاء إلى مجموعة من الدعائم والقدرات . تحتاج إلى سلطة تنفيذية تردع المتعالمين وتجبرهم على قبول الأحكام وتنفيذها بعد قبول المثل امام والي المظالم وتحتاج إلى قدرات ذهنية وعلمية تسمح للقائم عليها بأن يكون بصيرا بدلالة الالفاظ والتعابير، مدركا للدوافع الباطنية وماركب في بعض النفوس من ميل و رغائب وقوى شهوانية قد تزين لبعضهم ظلم غيرهم والتمسك بنتائجه، كما تتيح هذه القوى لمن اكتسبها القدرة على معرفة ما هو خير في الانسان، ولكنه يحتاج إلى وسائل توقظه ومنبهات تجعله يتوب إلى ربه ويخشاه، فيتخلى عن الظلم والتجبر والاعتداء على حقوق الآخرين، إن هذه القوى تسمح لصاحبها - ان هو اعتمد مجموعة من النصوص والامثال والحوادث - بأن يجعل المتخاصمين يقرون بالحقيقة فيرد الظالم للمظلوم ماسلبه إياه، ويعفو المظلوم عن الظالم ويشكر له توبته وإنابته ، فوظيفة كهذه لا يستطيع ان يؤديها عامة الناس ولاحتى بعض خاصتهم من الذين كان عندهم نصيب من العلم والفقه أو جانب من السلطة والجاه . نعم لقد قام بهذه الوظيفة في أول الإسلام بعض الناس دون ان يعينوا لها ولكن التطور الذي شهده المجتمع الإسلامي من توسع جغرافي وتعدد في الثقافات وتنوع في العلوم والخطط . كل

ذلك أدى إلى ظهور الخطط المقاربة والوظائف المتكاملة فهذا قاض وذاك محتسب وذاك صاحب شرطة رد^١ وغيرها من الوظائف.

ان ظروف التداخل بين هذه الوظيفة وغيرها من الوظائف قائمة ومتنوعة وأسباب تسلط من لا يحسن القيام بها والاستعداد لها موجودة بل هي كثيرة فلا عجب إذا أدرك المسلمون ان ولاية المظالم من الخطط التي تحتاج إلى اختيار دقيق، ومصدر قوة يسمح لمن يمارسها ويسهر عليها أن لا يكن خليفة أو أميراً أو وزيراً ان يكون مهاب الجانب قادراً على تنفيذ ما يصدره من أحكام. لا يشكك الناس في قدراته العلمية والقضائية والتنفيذية، فإذا ما وقع الاختيار على شخص للقيام بهذه الخطة فإنه يكون في حاجة إلى مرسوم صادر عن سلطة عليا يوليه بمقتضاه هذا العمل. ويحمله مسؤوليته ويوضح له حدوده. إن مثل هذا المرسوم يجد في السنة النبوية ما يدعمه فقد كان الرسول ﷺ إذا أوكل إلى شخص مهمة أو طلب منه أداء وظيفة فإنه يكلفه بذلك تكليفا رسميا، وكان الصحابة يدركون أنهم وان كانوا مسؤولين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسهر على سلامة الأفراد وأموالهم وأعراضهم إلا أن هناك وظائف لا يستطيع الواحد منهم تقلدها والاختصاص بها إلا إذا ما كلف بذلك وأمر به

١ قيل انه يحكم فيما استأجره الحكام وردوه عن انفسهم إليه وقيل هو الذي يلخص الكتب التي ترفع إلى الأمير باقل لفظ ليوقع عليها ثم يردها إليه لتنفيذها، انظر تاريخ قضاة الاندلس للباهي ص ٥، وانظر ما نقله الدكتور الشريف الرحوني عن شرح لامية التراق (نظام الشرطة ص ١٥٥)

فقيادة الجيش وتسيير أمور المسلمين في مكان ما والقضاء بين المتنازعين وظائف يحتاج القائم عليها إلى تولية وتقليد وتكليف قد يكون عاما أو خاصا .

وقد بحث الفقهاء في الالفاظ التي بموجبها يقلد الشخص وظيفة من وظائف الولاية والقضاء والتسيير ، ويميزوا بين الالفاظ الصريحة وتلك التي فيها كناية . وإذا كان النوع الأول مثل قولهم "قلدتك" "ووليتك" "واستخلفتك" "واستنبتك" لا تحتاج إلى قرينة أخرى فإن الفاظ النوع الثاني كقولهم اعتمدت عليك وعولت عليك ورددت إليك ، فإنها تحتاج إلى قرائن تقويها .

ان هذه الالفاظ وتلك القرائن كانت تصدر عند نشأة الدولة الإسلامية مشافهة وكان الرد عليها يقع بنفس الطريقة وفي نفس المجلس . ولكن مع مرور الزمن وبعد المسافات بين أمصار الدولة وبحثا على الدقة أصبحت التولية في حاجة إلى مراسيم تكتب حسب منهج علمي فيه ترتيب للمعاني وتعريف بالمولي (بكسر اللام) وبالمولى (بفتح اللام) وبالخطة المسندة وغيرها من التدقيقات الواجب ذكرها . وهكذا نشأ حول مراسيم تعيين القضاء وولاة المظالم وغيرهم من رجال الدولة أدب أصبحت له قوانينه وضوابطه والقائمون عليه .

وقدم كتاب صبح الأعشى للقلقشندي^١ مجموعة من هذه المراسيم التي قد يكون بعضها صالحا لتولية القضاة أو ولاية المظالم. ودراسة هذه النصوص تبين ان مراسيم تعيين ولاية المظالم وغيرهم من رجال القضاء كانت تبدأ بديباجة يحمد الله فيها ويشكر ويذكر بما هو أهل له. ويصلى ويسلم على الرسول ﷺ وتذكر مجموعة من الدعوات .

جاء في مرسوم من هذه المراسيم :

" الحمد لله القوى الحميد الفعال لما يريد نحمده على ما أولانا من احسانه فهو المولى ونحن العبيد . وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا إلى جنة نعيمها مقيم . وتقينا نارا عذابها أليم وأشهد ان محمدا عبده ورسوله النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستملين على الطاعة والقلب السليم وسلم تسليما كثيرا " ^٢.

وجاء في ثان :

" الحمد لله الحكم العدل الهادي عباده صراطا مستقيما ، الحاكم الذي لا يظلم مثقال ذرة ، وان تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرا عظيما ،

١ القلقشندي هو : أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري ، المؤرخ الاديب الباحثة ، من افضل تصانيفه - صبح الاعشى في قوانين الانشاء ، وله نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، ولد في قلقشنده من قرى المنوفية سنة ٧٦٤هـ وتوفي بالقاهرة عام ٨٢١هـ (١٣٥٥-١٣٥٥)

١٨٤١م ، ٠٠ ، الاعلام : ١/١٧٤

٢ القلقشندي - صبح الاعشى - ص ٣٤٠

والمثيب من قدم له الطاعة من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ،
الرقيب على ما يصدر من أفعالهم ، فلا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما
بأنفسهم ، وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مرد له وما لهم من دونه من وال ،
أحمده على نعمه التي تنشىء السحاب الثقال ، وأستعيذه من نقمته التي
يرسلها . فيصيب بها من يشاء من عباده وهو شديد الحال ، وأشهد أن لا
إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تفيد المخلص بها في الاقرار بالنجاة يوم
المآل ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي نعت بأكرم الشيم وأشرف
الخصال ، وعرف بما يجب من عبوديته فقال ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلُّهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ﴿١٥﴾ ،
صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اتبعوه في الأقوال والأفعال ، وسلم
تسليما كثيرا^٢ .

وجاء في ثالث :

"الحمد لله ذي الفضل والسخاء ، واللفظ في الشدة والرخاء ، والذي
من تواضع إليه رفعه ، ومن أطاعه نفعه ، ومن أخلص له في العبادة أmaal
عنه كيد الشيطان ودفعه ، الذي أحاط علمه بالموارد والمصادر ، واستوت
عنده أحوال الأوائل والأواخر ، واطلع على ضمائر النفوس ولا ينبغي لغيره
أن يطلع على الضمائر ، الخافض الرافع ، المعطي المانع ، فإليه الأمر والتدبير ،

المقسط الجامع ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾^١
وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٧﴾

أحمدده حمدا يقضي للسعادة بالتيسير ، وأشكره شكرا يسهل من المآرب
العسير ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه نعم المولى ونعم
النصير ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أرسله بالهدى والكتاب
المنير ، وجعله للأمة خير بشير ونذير ، صلى الله عليه وعلى آله وصحابه
شهادة يحل المخلصون بها جنة ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا
وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾^{٣٢}

وبعد الديباجة تقع الإشارة إلى المكاة الرفيعة التي يحتلها المولى (بكسر
اللام) والتي جعلته مطلعا على علماء مملكته عارفا ما يمتاز به بعضهم على
بعض ، مدركا أين يوجد العدل والفهم والبصر والبصيرة .

جاء في مرسوم من مراسيم التولية :

" ولما علمنا من حال فلان الفلاني الاوصاف الحميدة والافعال السديدة ، فإنه
قد حوى المعرفة والعلوم والاصطلاح والرسوم وجمعت فيه خصال حملتنا
على استنابه وقوتنا على نيابه واستخرنا الله تعالى وفوضنا إليه كذا
وكذا" ^٤.

١ سورة الأنعام - آية رقم ١٧

٢ سورة فاطر - آية رقم ٣٣

٣ صبح الأعشى ٣٤٤ - ٣٤٥

٤ صبح الأعشى ٣٤٠

وجاء في ثان :

" فإن من حسنت سريرته وحمدت سيرته وعرف بورع وشهر بعفاف وديانة وخير وانصاف أضحى نزه النفس عن الامور الدنية ، فقيها دربا بالأحكام الشرعية عارفا بالاوضاع المرضية استحق ان يوجه ويستخدم ويرقى ويتقدم ، ولما علمنا من حال فلان الفلاني من الاوصاف الحميدة والافعال السديدة ، استخرنا الله تعالى وفوضنا إليه كذا وكذا " ^١.

وجاء في ثالث :

بعد ان حُمد الله فيه حمدا يقضي للسعادة بالتيسير وشكر شكرا يسهل من المآرب العسير، وبعد ان وقعت الشهادة بأن محمدا عبد الله ورسوله ارسله بالهدى والكتاب المنير، وجعله للامة خير بشير ونذير، بعد كل ذلك جاء في المرسوم " فإن من كان عارفا بأحكام الشريعة متهيئا لنيل درجاتها الرفيعة مستندا إلى بيت مشكور وقدر موفور قلد الأحكام الدينيه ليعمل فيها بالشريعة الحمديدية ولما علمنا من فلان ابن فلان ابن فلان الفلاني قلدناه كذا وكذا " ^٢.

إن صاحب السلطة العليا . وقد مكته الله تعالى من القدرة على تسيير شؤون الامة والسهر على انتشار العدل بين افرادها . كما حباه الله تعالى

بوسائل تسمح له بالبحث والإستقصاء ومعرفة الرجال ومايتوافر في بعضهم من صفات والوقوف على أن ولاية المظالم تتطلب جملة من الخصال الحميدة والقدرات المتنوعة كان يبحث على الذي يصلح لهذه الخطة. فإذا ما وُفق إلى ذلك فإنه يستخير الله وينيب إليه ويكتب عهده ويضمنه أمره بأن يتولى فلان أو فلان هذه الوظيفة فيقول مثلاً :

أ . فلباشر أعانك الله محافظاً على تقوى الله الذي إليه المرجع والمصير قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^٢

ب . فيباشر ذلك متمسكاً بحبل الله المتين ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^{٣ ٤}

ج . وليباشر ما قلدناه ويراع حقوق الله تعالى في السر والعلانية. فإنه معين من استعان به وتوكل عليه وهادي من استرشده وفوض أمره إليه^٥.

وهكذا يتضح أن الفاظ التولية في النصوص المقدمة هي من النوع الذي وصفه الفقهاء بأنه صريح وأنه لا يحتاج إلى قرائن تقويه انها الفاظ تفيد التصميم على أن يتحمل من وجه إليه مرسوم التولية مسؤولياته كاملة وأن يؤدي وظيفته التي أوكلت إليه، وأنه لا يحق لاحد بأن يعترض على شرعية

١ سورة الحديد - آية ٤

٢ صبح الأعشى - ٣٤٥

٣ سورة يوسف - آية ٩٠

٤ صبح الأعشى ٣٤١

٥ م. ٣٤٢

عمله. فصاحب السلطة العليا. هو الذي اختاره وهو الذي أمره بأن يباشر عمله. وان يجلس إلى القضاء في المظالم التي ترفع إليه أو التي يرى هو ان واجبه يحتم عليه اثارها لتخليص المجتمع من الظلم والاعتداء على حقوق الله تعالى أو حقوق الأفراد والجماعات. إن الأمر بالتولية واضح جلي وكثيرا ما يقتزن بتحديد الوظيفة وبيان ما تحققه للفرد والجماعة من نجاة وخير عظيم.

جاء في مرسوم من مراسيم تولية القضاء وولاية المظالم وليجتهد في فصل الأحكام بين المتنازعين والمساواة في العدل بين المتحاكين قال الله تعالى ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^١ وان يثبت في الخصومات ويفرق بين الحقائق والشبهات وينصف كل مظلوم من ظلمه بالشريعة المحمدية ليكون ذلك سببا للسعادة الابدية. وينظر في أمر الشهود، فمن كان منهم نزها وإلى الحق متوجها فليراعه. ومن كان منهم غير ذلك طالعنا بحاله. وينظر في أمر الجوامع والمساجد معتمدا في ذلك قول الله العزيز القاهر ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^٢.

إن الوظائف المذكورة في هذا المرسوم قد يشترك وإي المظالم في بعضها مع غيره في القيام بها وخاصة القضاء العادي ولكنه يبقى المسؤول الأول على البعض الآخر. فرفع أمر الشهود الذين يركبون الصعب والذل إلى صاحب

^١ سورة النساء - آية رقم ٥٨

^٢ سورة التوبة - آية رقم ١٨

السلطان هو من مشمولات والى المظالم وقد يقوم به بنفسه إذا كانت له سلطة تنفيذية او يتمتع بجزء منها . والنظر في أمر الجوامع والمساجد والسهر على أن تقوم بالوظائف التي عينتها لها الشريعة . وأن تكون عامرة يرجع إلى الأمرين المعروف والناهين عن المنكر بالقيود التي ضبطها الإسلام . ولكن في الدولة ذات الخطط المضبوطة فإن ذلك يعود إلى والى المظالم الذي من اختصاصه السهر على ان يكون سلوك الافراد والجماعات مطابقا للنهج الإسلامي خاصة إذا عجز بعض الاعوان مثل أصحاب الحسبة والشرطة أن يقوموا بذلك .

واكد مرسوم هذه الوظيفة فقد جاء فيه بعد ان أمر المقلد (بفتح اللام) بأن يباشر عمله متمسكا بجبل الله المتين " وليجتهد في إقامة الدين وفصل الخصومات وفي النظر في العدالات والتلبس بالشهادات وإقامة البيئات، فمن كان من أهل العدالة نزها وإلى الحقوق متوجها فليرعه ويقدمه على أقرانه ، ومن كان خلاف ذلك فليقصه ويطلعنا بحاله "١ .

فهذا النص لا يختلف عن المتقدم ففيه إشارة إلى العلاقة الوثيقة بين قضاء المظالم والسلطة العليا التي تستطيع معاقبة الظالم المتكبر والشاهد المزور والعنيد من المتقاضين . وإلى جانب ذلك فولاية المظالم مسؤولة على إقامة الدين والسهر على أن تتم الفرائض حسب التوجيهات الإسلامية وأن

تنتشر العقيدة البعيدة عن التحريف والتزوير وأن تعم المجتمع الآداب الإسلامية بعيدا عن الغلو والتسيب وما شابههما من آفات، وإلى جانب تحديد الوظائف والمسؤوليات جاء في بعض هذه المراسيم ما يرشد إلى الاستعانة بالاعوان وان تكون تلك الاستعانة مضبوطة ببعض القيود منها ما يعود إلى صفات المستعان به ومنها ما يعود إلى العمل الذي يقوم به .

جاء في مرسوم من المراسيم التي ذكرها القلقشندي بعد ذكر جملة من الاعمال التي قد يقوم بها والي المظالم " ويندب لذلك من يعلم دياته ويتحقق أمانته ويتخير لكتابة الصكوك من لا يرتاب بصحته ولا يشك في دياته وخبرته، وينظر في أمر المنصرفين ومن عنده من المستخدمين فمن كان منهم على الطريقة الحميدة فليجزه على عادته وليبقه على خدمته ومن كان منهم بخلاف ذلك فليستبدل به وليقصه "١ .

وجاء في مرسوم آخر " ويندب لذلك من يعلم أمانته وخبرته وينظر في أمر المنصرفين فمن كان منهم على الطريقة الماثورة أرجأه على عادته وإبقاه على خدمته ومن كان منهم خلاف ذلك يبعده ويقصيه ويستبدل به غيره ليبقى مكانه وفي تصرفه "٢ .

وجاء في مرسوم ثالث " وانظر في أمر الشهود وحذرهم أن يزوغوا عن الحق وحاسبهم فيما جلّ ودق ولا ترخص لهم والزمهم ان يتخذوا الصدق

١ القلقشندي = صبح الاعشى ٣٤٠ - ٣٤٢

٢ صبح الاعشى ٣٤٢ - ٣٤٤

منطقتهم وانهم عن التسمح فيه، وعرفهم التحرز عما يؤدي إلى التهمة والتطرق إليها. وانظر في المتصرفين بباب الحكم العزيز نظرا يؤدي إلى صلاحهم ولا تعول في النيابة عنك الا من تختاره وترتضيه ولا تعرج إلى من هو مستند إلى غاية ولا تميل إليه".^١

فما ورد في هذه المراسيم من توجيهات تعود إلى بعض اعوان والي المظالم وغيره من أصحاب الخطط القضائية يؤكد على ما يجب ان يتوافر في الشهود والكتاب والنواب من صفات. ولا توقف هنا عند ما له صلة بالكتاب فقد خصصنا لذلك مبحثا في هذا الفصل، لكننا نؤكد على أن كل ما يقال في الشاهد بالنسبة إلى القضاء العادي يصح في ولاية المظالم مع التأكيد على أن شاهد الزور قد يؤدب حسب الحدود المقررة في القضاء العادي ولكن أمره قد يرفع إلى صاحب السلطة العليا في ولاية المظالم وقد ينال إلى جانب ذلك عقوبة فورية يسلطها عليه والي المظالم. أما ما يتصل بالنائب الذي يقوم مقام والي المظالم فالأمر فيه يختلف عن النائب في القضاء العادي. فمن الواجب أن يكون اختياره مبنيًا على مقاييس ومعايير موضوعية من أهمها ان يكون قريبا في عمله وفقهه وورعه من الذي سينوبه ويقوم مقامه، وأن يكون هذا الاخير راضيا عنه وعن اخلاقه ومروءته. وبعد أن يضمن صاحب السلطة العليا أو من ينوبه هذه المعايير يحتم المرسوم

بالتأكيد على أنه أصدر هذا العهد الذي سيصبح حجة على القاضي او
والي المظالم في الدنيا والآخرة.

جاء في مرسوم من مراسيم تعيين أحد ولاية المظالم " هذا عهدي إليك
وحجتي غدا عند الله عليك فاعلم هذا واعمل به . وكب ذلك في الاذن
الكريم وهو في محل ولايته وحكمه وقضائه وهو نافذ القضاء والحكم وما
فيها في التاريخ الفلاني " وحسبنا الله ونعم الوكيل" ^١ .

وجاء في ثان " هذا عهدي اليك وحجتي يوم القيامة عند الله عليك
فلتعلم ذلك وتعمل به ان شاء الله تعالى " وحسبنا الله ونعم الوكيل" ^٢ .

وجاء في ثالث " وقد قلدناك هذه الأحكام فإن عملت فيها بتقوى الله
تعالى وطاعته يعينك على ذلك وان عملت غير ذلك فإنك والله هالك ثم
هالك واستمع نصيحتي وأفعل ما تبرد به جلدتك وجلدتى ان شاء الله
تعالى" ^٣ .

إن هذه النصوص العامة التي تصلح لتولية القضاء او المظالم او بعض
الخطط القريبة منهما . نجد ما تضمنته في المراسيم الخاصة بالقضاء والمراسيم
الخاصة بالمظالم فلما ولي الأندلس عقبة بن الحجاج السلوي وكان صاحب
جهاد ورباط استخلف على قرطبة القاضي مهدي بن مسلم وقال له

١ صح الاعشى ٣٤٠ - ٣٤٢

٢ م س ٣٤٢ - ٣٤٤

٣ م س ٣٤٤ - ٣٤٥

٤ النباهي = تاريخ قضاة الاندلس ص ٤٣ ، كتاب قضاة قرطبة ص ٢١

أكتب عهدك عني لنفسك. فكتب مهدي العهد ومن أهم ما جاء فيه " هذا ما عهد به عقبة بن الحجاج إلى مهدي بن مسلم حين ولاه القضاء عهد إليه بتقوى الله وإيثار طاعته . . . وبعد جملة من الوصايا المتصلة بطاعة الله في السر والعلانية والتمسك بحبله المتين وبالعروة الوثقى . والمذكرة بالوفاء بالعهد ، جاءت مجموعة من الأوامر من أهمها ان يتخذ كتاب الله وسنة نبيه إماما وعلما وسراجا وان يعلم انه لم يختره لمصالح العباد والبلاد وتولية القضاء إلا لفضل القضاء عند الله تعالى لما فيه من حياة الدين واقامة حقوق المسلمين واجراء الحدود مجاريها . . . وبعد مجموعة من هذه الأوامر التي لها علاقة وثيقة باهداف العدل تأتي الأوامر المتصلة بطريقة معاملة الخصوم وتهيئة الظروف لكل واحد منهم حتى يعبر عن قضيتهم ويدافع عن حقهم ويكون ذلك بكل يقظة وتفقه واحتراس من أهل الخب واللدد والعناد والتلبس بشهادات الزور وتحيف الحقوق " ، كما جاءت هذه المجموعة من الأوامر مبينة فضل احقاق الحق وازهاق الباطل ﴿ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ .

ثم تعرض عهد التولية إلى الاعوان الذين يستعين بهم ويشركهم في عمله وقضائه فأمره أن يكون وزرائه وأهل مشورته والمعينون له على أمر دنياه وآخرته اهل العلم والفقه والدين والأمانة ممن قبله وان يكتب من كان في مثل

هذه أحوال المرضية ممن في غير ناحيته ويقابل آراء بعضهم ببعض ويجهد نفسه في إصابة الحق فإن الله جل ثناؤه يقول في كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق محمد عليه السلام ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^١ وبأن يكون حجاب به وأعوانه ومن يستظهر به على ما هو بسبيله أهل الطهارة والعفاف والطلب لأنفسهم والبعد من الدنس فإن أفعالهم منسوبة إليه ومنوطة لديه فإذا أصلح ذلك لم يلحقه عيب ولم يعلق به دين إن شاء الله. فمهدي بن مسلم وإن نعت بأنه قاض إلا أن أمر توليته يشعر بأنه يشرف على مجموعة من الأعوان وأن سلطته تتجاوز سلطة القاضي لتأخذ جانباً من سلطة صاحب الأمر والمسؤول عن الحياة العامة، فقد تبين لنا أن عقبة بن الحجاج استخلف مهدي بن مسلم على قرطبة فذلك يشعر بأنه استخلاف عام. ثم نحن نلاحظ في الأوامر المقدمة أن مهدي بن مسلم له وزراء وأهل مشورة ومعينون على أمر دنياه وآخرته وله حجاب وأعوان. فدل ذلك على أنه مكلف بأكثر من القضاء وهذا هو تعريف ابن خلدون لولاية المظالم^٢ فلا عجب إذا عد هذا القاضي من ولاية المظالم.

وبعد هذا الأوامر عاد المرسوم إلى ماله علاقة بطريقة القضاء بين الناس مؤكداً على أن يصرف القاضي قلبه وذهنه وشغله وفكره وفهمه ولسانه إلى

١ سورة آل عمران آية ١٥٩

٢ هذه الرسالة ص ٢٦

الذين استرعاه الله أمورهم وقلده شؤونهم وإن يسمع من الشهود شهادتهم على حقها وصدقها ويستقصيها حتى لا يبقى عليه شيء منها، كما أمره بأن يضرب للخصوم الآجال ويوسع فيها عليهم حتى تتجلى له حقائق أمورهم. وأخيرا ينتهى المرسوم بقوله " هذا عهدي إليك وأمرى إياك وإسنادي إليك ما أسندت وتفويضي إليك ما فوضت. فإن تعمل به مؤثرا لرضا الله وطاعته قائما بالحسبة مؤديا حق الأمانة يكن حجة بين يديك وظهيرا لك وإن لم تعمل به يكن حجة عليك. وأنا أسأل الله أن يعينك ويقويك ويرشدك ويوفقك ويسددك إنه خير موفق ومعين وصلى الله على محمد ^١ .

إن هذا العهد كما بينا قد كتبه قاض كلف بولاية عامة على مدينة قرطبة وأنه قام بوظيفة وال للمظالم ضمن هذه الولاية العامة. وهناك عهد آخر كتبه المطيع لله إلى الحسن العلوي بتقليده المظالم ببغداد. فقد جاء فيه الأمر بأن يجلس للخصوم جلوسا عاما وإن يتصفح ما يرفع إليه من ظلماتهم، فما كان طريقه طريق المنازعة. المتعلقة بنظر القضاة وشهادات العدول رده إلى المتولي للحكم، وما كان من طريق الغصب المحتاج فيها إلى الكشف والفحص والاستشفاف والبحث نظر فيه، وانتزع الحق ممن غصب عليه واعاده إلى مستحقه. وأمره بأن لا يرد للقضاة حكما يعضونه ولا سجلا ينفذونه بل يكون لهم موافقا مؤازرا ولاحكامهم عاضدا ناصرا. فإذا وجد

القصة قد سبقت والحكومة قد وقعت فليس هناك شك يوقف عنده . وإذا وجد الأمر مشتبها والتغلب مستجارا نظر فيه نظر الناصر لحق المحقين الداحض لباطل المبطلين وأمره بأن يستظهر على أمره بمشاوره للقضاة والفقهاء وأمره ان يكب لمن توجب له حق من الحقوق إلى صاحب الشرطة بالشد على يده والتمكن منه وقبض الأيدي على منازعته^١.

لقد اوقفنا هذا المرسوم على علاقة والي المظالم ببعض أصحاب الخطط القضائية والتنفيذية لذلك سنعود إلى تحليله في الباب الثالث من هذه الرسالة ونكتفي هنا بالتأكيد على ان والي المظالم في حاجة إلى مرسوم يعينه ويقره في عمله ذلك أن بعض رجال الدولة قد يتسلطون على هذه الوظيفة أو قد يظنونها داخلة ضمن مرسوم توليتهم . نعم إن الإتفاق كان حاصلًا على أن الخليفة وبعض وزرائه وولاته لا يحتاجون إلى مرسوم تولية . قال الماوردي بعد أن بين أن من صفات الناظر في ولاية المظالم أن يكون جليل الفكر نافذ الأمر عظيم الهيبة، ظاهر العفة قليل الطمع ، كثير الورع لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة وثبت القضاة . بعد ذلك قال " فإن كان ممن يملك الأمور العامة كالوزراء والأمراء لم يحتاج النظر فيها إلى تقليد وكان له بعموم ولايته النظر فيها ، وان كان ممن لم يفوض إليه عموم النظر احتاج إلى تقليد وتولية إذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة^٢

١ د/ منير العجلاني = عبقرية الإسلام في اصول الحكم ص ٤٠١

٢ الماوردي : الأحكام السلطانية = ٧٧

إن هذا التقليد وتلك التولية يسمحان لوالي المظالم بأن يكون له سند يؤدي بفضل عمله دون أن يتداخل مع عمل غيره من أصحاب الوظائف القريبة منه، ويستطيع بموجبه أن ينفذ ما يصدره من أحكام ويحمي به نفسه من الذين قد يرفضونه ولا يقبلون به قاضيا يحل ما ينتج من خصومات ويرد ما اتزع من حقوق. فقد مر بنا أن قهرمانة أم المقدّر التي جلست للمظالم بالرصافة تنظر في كتب الناس كلّ يوم جمعة، قد انكر الناس جلوسها واستبشعوه وكثر عييبهم له والطعن فيه وأنها كانت في حاجة إلى القاضي أبي الحسن الذي حسن للناس أمرها وأصلح عليها^١. فلو لم يكن معها مرسوم يوليها هذه الوظيفة وقوة مصدرها قصر الخلافة تسندها، وسلطة قاض أدبية تحسن حالها وتحت على الاطمئنان إليها والثوق في عملها وحسن فهمها وتديرها، لما استطاعت التغلب على الرفض الذي قوبلت به أول مرة فمرسوم التولية الذي يعين به الخليفة أو من ينوبه قاضي المظالم يحقق لهذا الأخير أمرين مهمين :

الأول : يقويه عند المتخاصمين خاصة والناس عامة.

والثاني : يحدد وظائفه وبينها ويكون حكما بينه وبين الخطط القريبة في أهدافها ومنهجها من خطته .

البحث الثاني : توقيت مجلس ولاية المظالم

لأنستطيع القول بأن ولاية المظالم كان لها مجلس خاص في عصر النبوة ولا في عصر الخلافة الراشدة . وأول من ذكر أنه عين يوما يجلس فيه للمظالم هو عبد الملك بن مروان . ولم يكن له مجلس عام للمظالم بل كان كما تقدم يستعين بقاضيه ابي إدريس الأودي للنظر فيما يرفع إليه منها ، ونقلت الأخبار أن بعض الخلفاء قد عين يوما محددًا ومجلسًا خاصًا للنظر في المظالم وأنه سار في جمع المظالم والنظر فيها بطريقة خاصة .

فالمهدي قد وجد طريقة تسمح للمتظلمين بأن يبلغوه قضاياهم، والمأمون أعلم المرأة المظلمة من ابنه العباس انه يجلس لقضاء المظالم يوم الأحد وأنه قد يقضي فيها في غير ذلك اليوم عند الضرورة، وإذا ما سمحت الظروف بذلك قال المأمون :

المجلس السبت ان يقض الجلوس لنا

أنصفك منه والا المجلس الاحد^١

اما الاخشيد فقد كان يجلس للمظالم بنفسه كل يوم أربعاء وبعده كان كافور يجلس كل يوم سبت ويحضر عنده الوزير وسائر الفقهاء والقضاة والشهود ووجوه البلد^٢، أما الإمام سحنون فقد أنشأ ما يمكن ان يعبر عنه

١ تقدم ص ٦٨ من هذه الرسالة

٢ ابن سعيد = المغرب ص ٣٩ نقلا عن آدم متر = الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري

اليوم بالمحكمة المتقلة التي تنصب بالاسواق وتحكم في دائرة محدودة تطبيق أحكام السوق. نعم ان محكمة المظالم التي انشأها الامام سحنون بالقيروان كانت تعوض ولاية السوق ولكنها كانت تقوم بنوع من القضاء الاستعجالي الذي تنفذ أحكامه على الفور لما لصاحبه من سلطة تنفيذية. ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الباحثين يبين أن ولاية المظالم بافريقية تختلف عن مثيلتها في المشرق^١.

لا نريد هنا التأكيد على الفرق بين محكمة ولاية المظالم بالمشرق وتلك التي انشئت بالمغرب العربي ولكن نريد أن نقف عند قضية انتقال والي المظالم إلى موطن الحادثة أو الواقعة أو إلى مكان المتظلمين. وهذا الانتقال يجد في سيرة الرسول ﷺ مدعما ومثيلا فلما تنازع الزبير بن العوام وجاره الانصاري على الماء، انتقل الرسول ﷺ إلى مكان النزاع وأصدر حكمه^٢. ان انتقال القاضي ووالي المظالم إلى مكان الخصومة لم يكن عاما ولا يمكن ان يكون كذلك فالخلفاء والملوك والوزراء يحتاجون إلى ترتيبات املتها عوامل متعددة ومتشعبة ولا يحملها موضوعنا. فالذيؤكدده هو أن المسجد وبلاط الخليفة أو الأمير أو الوزير أو الوالي كان أفضل مكان لانعقاد جلسات ولاية المظالم. فالمهتدي أمر بأن يكون مجلس ولاية المظالم مهيا بطريقة توفر للحاضرين الراحة الجسمية التي تولد عنها السكينة النفسية.

١ انظر كتاب : نظام الشرطة في الإسلام ، للدكتور محمد الشريف الرحوني ص ٩٤

٢ تقدم الخبر انظر ص ٦٢ من هذه الرسالة

فقد أمر أن توضع كواين الفحم في الاروقة والمنازل عند تحرك البرد، فإذا جلس المتظلم "أمر بأن يدفأ ويجلس ليسكن ويثوب إلى عقله ويتذكر حجة ثم يدينه ويسمع منه ويقول: متى يلحن المتظلم بحجة إذا لم يفعل به هذا وقد تداخلته رهبة الخلافة وألم البرد^١.

لقد كانت العناية هنا بالمتظلم هي الدافع إلى أن يهيا مكان مجلس ولاية المظالم بطريقة تسمح له باتقاء ألم البرد الذي قد يضاف إلى ما تسببه رهبة الخلافة من اضطراب نفسي وألم جسيمي ينتج عنهما ذهول وقصور في التعبير عما في نفس المتظلم من حجاج وبراهين تقوي موقفه وتبين حقه وتبهر السبيل أمام الحاكم والقاضي. فما فعله المهدي يساير التوجيهات الإسلامية ويحدد آثارا له في مبادئ القضاء في العصر الحاضر عند أولئك الذين جمعوا بين القضاء وكل ما من شأنه أن يوفر للمتخاصمين الأمن المادي والنفسي، لقد أدرك علماؤنا منذ القديم أن الحكم بين الناس يتطلب طمأنينة نفسية يشترك فيها الحاكم والمحكوم. وراحة كل منهما إلى الآخر، ولطفًا في المعاملة وقربًا نفسيا قد يسهم في تحقيقه القرب المادي، فقد عنون الامام البخاري لباب من أبواب كتاب الأحكام بقوله "هل يقضي الحاكم أوفيتي وهو غضبان" وخرج فيه ثلاثة أحاديث جاء الأول منها عن عبدالرحمن ابن أبي بكر قال

^١ البيهقي: الخاسن والمساويء نقلًا عن كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري

"كتب أبو بكر إلى ابنه وهو بسجستان بان لا تقضي بين اثنين وأنت غضبان. فإني سمعت النبي ﷺ يقول لا تقضين حكم بين اثنين وهو غضبان".^١

لايسمح مجال البحث بدراسة هذا الحديث دراسة تحليلية تتناول ما أثاره الشراح من مسائل، ولكن يحق التوقف عند تعليل النهي عن الحكم بين الناس في حالة الغضب فقد وجد ابن دقيق العيد أن العلة في ذلك تعود " لما يحصل بسببه من التغير الذي يحتل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه " ^٢.

وعمم بعض الفقهاء فقال إن كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر من الأمور التي ينهى الحاكم عن الحكم بين الناس إذا كان بعضها موجودا فيه ساعة جلوسه للقضاء .

ولعل المهدي نظر إلى هذا الحديث وإلى ما ذهب إليه الشراح والفقهاء وهم يستنبطون منه الأحكام والتوجيهات وأدرك أن مقاصد الشريعة تجمع بين الحاكم والمحكوم في ضرورة الشعور بالراحة والطمأنينة عند الحكم، لذلك أمر بما أمر به من حيث وجود الدفء المادي وذلك بتدفئة المكان والدفء النفسي وذلك بالدنو من المشتكي جاء في الخبر " ثم يدينه ويسمع منه " .

١ صحيح البخاري = كتاب الأحكام الباب = ١٣ = هل يقضي الحاكم أو يفتى وهو غضبان

٢ فتح الباري ١٣/١١٧

إن بساطة مجلس القضاء التي كانت في العصور الأولى قد حل محلها نوع من التعقيد في العصور المتأخرة ، فقد وصف المقرئ الميزي المشاركون في مجالس القضاء في العصور المتأخرة فبين المراحل التي يقطعها المظالم ليصل إلى صاحب المظالم، وبين أن مكان انعقاد مجلس ولاية المظالم هو القصر. كما وصف مكان جلوس كل فرد من أفراد المجلس فإذا كان الوزير الذي يشارك في المجلس هو "صاحب سيف" وهي أعلى رتبة الوزارة في عصره ترأس هو المجلس وجلس قبالة قاضي القضاة وإلى جانبيه جلس شاهدان معبران ثم يجلس الوزير الموقع بالقلم الدقيق - رتبة وزارية - ثم يجلس صاحب المال وصاحب الباب وقائد الجيش وبين أيديهما النواب والحجاب^١.

لم يعد المسجد أو دار القاضي المكان الوحيد الذي تعقد فيه مجالس قضاء المظالم بل أصبح قصر الخليفة أو الأمير أو الوالي أنسب مكان خاصة إذا حضر صاحب السلطة العليا ووزراءه وأعوانه هذه المجالس فبعض القصور خصصت فيها مكان للنظر في القضاء وسمي بدار العدل ففي زمن السلاطين كان مجلس السلطان الذي ينظر فيه في المظالم يسمى دار العدل وكان يقيم فيه نوابا عنه ويحضر فيه القضاة والفقهاء^٢.

وتخطيط قصور خلفاء الدولة الفاطمية بمصر كان يتضمن مكانا يسمى "بالسقيفة" يقف عنده المظالمون ، وكانت عادة الخليفة أن يجلس هناك كل ليلة لمن يأتيه من المظالمين فإذا ظلم أحد وقف تحت السقيفة وقال بصوت

١ انظر الخطوط للمقرئ ٤٠٣/١

٢ الشيباني (محمد عبدالله) نظام الحكم والادارة في الدولة الإسلامية ص ١٤٣

عال " لا اله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله " فيسمعه الخليفة فيأمر باحضاره إليه ويفوض أمره إلى الوزير أو القاضي أو الوالي^١.

إن إختيار دار السلطان ومركز السلطة التنفيذية مكانا للنظر في المظالم يعود إلى أمور لعل من أهمها أمرين :

يمثل أولهما في اكساب هذه الوظيفة ما هي في حاجة إليه من الهيبة حتى لا يتردد أحد في تنفيذ ما يصدر عنها من أحكام .

ويظهر ثانيهما ما للعدل وحقوق الناس من قيمة عند هذا الخليفة أو ذاك أو عند هذا السلطان أو ذاك أو عند هذا الوزير أو ذاك فالأمر الثاني وثيق الصلة بالتأكيد على العلاقة الوثيقة بين القضاء وولاية المسلمين .

بقي علينا أن نشير إلى أن ولاية المظالم قد تحملها أصحاب السلطة ومن لهم وظائف أخرى في الدولة فتكون بالنسبة إليهم جزء من أعمالهم التي يمارسونها، وقد تحملها شخص تـكون هي عمله الرسمي الوحيد ففي الحالة الأولى يُخصص لها يوم أو أكثر في الاسبوع أما في الحالة الثانية فإن مباشرتها تكون في جميع أيام العمل فقد مر بنا أن هذا الوالي أو ذاك الوزير كان يجلس للمظالم يوم الاحد أو الثلاثاء أو غيرها من الأيام . قال أبو يعلي الحنبلي " وإذا نظري في المظالم من اتدب لها جعل لنظره يوما معروفا ، يقصده فيه المتظلمون ليكون ما سواه من الأيام لما هو موكل إليه من السياسة والتدبير الا ان يكون من عمال المظالم المتفردين بها فيكون مندوبا للنظر في جميع الأيام^٢

١ المقرئزي = الخطط ١/٤٠٥

٢ أبو يعلي الحنبلي ، الأحكام السلطانية ، ص ٦٠

المبحث الثالث : المشاركون في المجلس

إن الحرص على راحة أصحاب المظالم عن طريق تهيئة المكان المناسب الذي يسمح باستحضار الحجج والبراهين والتعبير عنها يستجيب بدون شك إلى شروط القضاء العادل، وهو يتكامل مع نوع آخر من التهيؤ، وهو المتمثل في حضور مجموعة من رجال الدولة الذين تكون لهم هيبة وعلم ودراية بأحوال الناس، ولذلك كان بعض الخلفاء والملوك والأمراء والوزراء يعتقدون بجلس المظالم بحضور مجموعة من الأشخاص الذين قد يكون حضورهم سببا في ترهيب الظالم وبعث الثقة في نفس المتظلم، أو قل هو عامل من عوامل حسن سير القضاء شكلا ومضمونا.

ففي أوائل القرن الرابع كان الوزير يجلس للمظالم يوم الثلاثاء وكان أكثر الكتاب يحضر مجلسه .

وكان كافور الاخشيدي يجلس كل سبت للمظالم ويحضر عنده الوزير وسائر الفقهاء والقضاة والشهود ووجوه البلد .

إن طبيعة ولاية المظالم تتطلب أن يمتاز مجلسها بميزات من أهمها :
(أ) نباهة القضاة وقد رتهم على البحث على الحكم المناسب طبقا للاحكام الشرعية وما تتطلبه من معرفة بالنصوص النقلية وطرق توثيق ما هو في

حاجة منها إلى توثيق، ومن دراية بمناسبات ورود هذه النصوص وممدلول الفاظها وما تضمنته من أحكام. إن هذه المعرفة في حاجة إلى جملة من الوسائل المكملة حتى يكون الحكم معللا ومبنيا على قواعد أصولية.

(ب) إن نباهة القاضي وسرعة بديته وقدرته على إثبات الحق والعدل أمور ضرورية في ولاية المظالم، ولكنها لا تكفي فلا بد من أن تضاف إليها السلطة التنفيذية القادرة على جلب المعتدي واحضاره وترويضه إن كان في حاجة إلى ذلك، وإقناعه بأن العدل في المجتمع الإسلامي لا يعترف بتفوق أحد الخصمين الجسمي. أو الوظيفي أو الاجتماعي. وإذا ما صدر الحكم فصاحب المظالم في حاجة إلى منفذ. إن هذه الميزات لا تتحقق لمجلس ولاية المظالم إلا إذا كانت تركيبته تضم رجالا يجمعون بين قوة السلطنة ونصف القضاء^١ ولذلك استقر عند بعضهم أن جلسات ولاية المظالم تستوجب حضور خمس جماعات تحيط بواحي المظالم وتعينه حتى يعاد الحق إلى أصحابه. قال الماوردي متحدثا عن مجلس صاحب المظالم: ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظره إلا بهم^٢ ثم ذكرهم حسب هذا الترتيب.

١ ابن خلدون: المقدمة ٢/٣٩٨.

٢ الماوردي: الأحكام السلطانية ٨٠.

١. الحماية والاعوان :

ووظيفتهم جذب القوي وتقويم الجريء . فبفضل قوة الاعوان وما لهم من سلطة يستطيع مجلس ولاية المظالم احضار الظالم إذا امتنع عن القدوم واستدعاء الشهود . وحفظ النظام داخل قاعة الجلسة إذا ما أراد احدهم تجاوز الحدود . أو ظن أن مكاته تتيح له بأن يسيء إلى النظام . وذهب الدكتور الريحوني إلى إن الغالب على الظن أن أولئك الحماية كان جلهم إذا لم تقل كلهم من رجال الشرطة^١ .

٢. القضاة والحكام :

وهم الذين يقدمون المشورة التابعة من علمهم ومن تجربتهم ، فبحكم ممارستهم للقضاء وتعاملهم مع المتخاصمين وبحجهم الدائم على الحقوق وعلاقتهم بالقضايا التي يتولون دراستها وحلها فإنهم يستطيعون بفضل دربتهم ودرائتهم الإشارة على صاحب المظالم بالحكم المناسب والوقوف على الأدلة والبراهين .

٣. الفقهاء :

إن تكوين الفقهاء الشرعي وممارستهم لآيات الأحكام وأحاديثها وإطلاعهم على النوازل والفتاوى ، كل ذلك يجعل منهم أكبر معين لوالي المظالم يرجع إليهم فيما أشكل ويسألهم عما اشتبه وأعضل^٢ . فإن

١ د . الريحوني نظام الشرطة في الإسلام .

٢ الماوردي : الأحكام السلطانية ٨٠

الفقهاء والحكام هم المرجع الاساس لحماية الأحكام من مجانبة الشريعة ومقاصدها وهم الحصن الذي يشعر الظالم انه لا يستطيع الاعتداء على حقوق الآخرين التي ما جاءت الشريعة الا لييانها وحمايتها والعمل على ردها إلى من سلبت منه لسبب من الأسباب.

٤- الكتاب :

وسنخصصهم بجانب من البحث عند بيان اعوان صاحب المظالم ذلك ان عملهم قد يسبق المجلس وقد يواكبه وقد يكون للمتابعة.

٥- الشهود :

ليشهدهم على ما أوجبه من حق وأمضاء من حكم ، ويختلفون عن الشهود الذين قد يأتي بهم المتظلم أو الظالم لإثبات ما يدعيه. والذين سيأتي ذكرهم عند الحديث على طرق النظر في الدعاوى.

ان الصفة الجماعية التي اصبح عليها قضاء المظالم مع تطور المجتمع الإسلامي قد حافظت عليها الانظمة المعاصرة حين اسست ماسمي بديوان المظالم وزادتها دقة نصت المادة الثانية من نظام ديوان المظالم بالملكة العربية السعودية على ان يتألف الديوان من الرئيس وعدد من المحققين الشرعيين والقانونيين والمالين والفنيين وغيرهم .

ان تكوين مجلس المظالم بالصورة السابقة لم يكن موجودا في العصور الإسلامية الأولى حتى نهاية عصر الخلفاء الراشدين، فلم يكونوا رضي الله عنهم يحتاجون إلى قضاة يظهرون لهم الأحكام أو فقهاء يستقونهم فيما يرد إليهم من مظالم ، كما لم يكن الجائر من الناس يحتاج إلى الجذب إلى مجلس والي المظالم ، كما لم يكن الناظر في المظالم يحتاج إلى قوة من الأعوان تقويه وتظهر هيئته وتدعم سلطته .

لكن مع بداية العصر الأموي وانشغال الخلفاء بالقضاء على الفتن والثورات من المعارضين لهم في الحكم ، ضاق الوقت ببعض الخلفاء للنظر في المظالم ، فأوكلوا مهمة الحكم فيها إلى قاضي الخليفة للنظر في تظلم المتظلمين وأقوال المدعى عليهم ويكون ذلك في حضرته ومن أمثلة هؤلاء عبد الملك بن مروان الذي كان يجلس مع قاضيه أبي إدريس الأودي ، واستمر الحال على هذا النحو خلال العصر العباسي ، فكان مجلس المظالم يتكون في الغالب من الخليفة ، وقاضيه ، وبعض الكتبة للتسجيل .

ومع التطور الذي شهده المجتمع الإسلامي واستجابة لما يفرضه ازدياد الحيف والظلم والجور من نقطة وحماية ولما يتولد عن تشابك المصالح من حرص علي أن تكون ولاية المظالم متصفة بصفات لا تجتمع في القضاء العادي وقل أن توافرت في أصحاب السلطة التنفيذية من رجال شرطة

وغيرهم كان لزاما ان تنتقل ولاية المظالم من القضاء الفردي إلى القضاء المستعين بالمجموعة.

إن هذا الانتقال ولد تساؤلا عما إذا كان وجود الاعوان الخمسة لوالي المظالم شرط لصحة نظر القضية، بحيث يتمتع النظر فيها عند غيابهم، أو إن غياب أحدهم يؤثر في سير القضية. والذي يطمأن إليه في هذا الخصوص هو أنه لا يشترط لصحة نظر القضية وجود جميع الأعوان، ذلك أن الاختصاص في الفصل في الدعوى لوالي المظالم وليس لمجلسه، وأن الأعوان هم لمساعدته في الوصول إلى الحكم الصحيح، فإن استطاع أن يصل إلى الحكم الصحيح دون معونة من أعوانه فلا تثريب عليه.

نعم إن اكتمال المجلس على الصورة التي ذكرها الماوردي وغيره يوفر لولاية المظالم ما قد تفقده عند تفرد والي المظالم، ولكن لا يجب أن يغيب عنا أن من ميزات هذه الوظيفة السرعة في رد الحقوق إلى أهلها وقوة مصدرها.

لذلك نميل إلى القول بأن غياب أحد أفراد المجلس أو بعض اعوان والي المظالم من الكتاب أو غيرهم لا يكون داعيا إلى تأجيل النظر في القضايا الجاهزة خاصة وقد تأكد بالبحث أن هذه التركيبة لمجلس ولاية المظالم لم تكن موجودة خلال العصور الإسلامية الأولى ولم تؤثر ذلك في احكام ولاية المظالم.

البحث الرابع : تسيير أعمال المجلس

(أ) رئاسته :

ذكرنا أن ولاية المظالم انتقلت من القضاء الفردي إلى القضاء الذي تشترك فيه مجموعة من الافراد يكونون مجلسا لبحث القضايا المعروضة . فمن يرأس هذا المجلس ؟ ومن يسيّر أعماله ؟ أو من يتولى التنسيق وتكون له الكلمة الفصل ؟ لقد ذكرت الأخبار أن هذا الخليفة أو ذاك كان يكلف أحد القضاة أو الوزراء بأن يرأس المجلس لسبب من الأسباب فعل ذلك المأمون لما كان ابنه طرفا في القضية التي رفعها المرأة^١ .

وعلى الجملة فإن رئاسة مجلس ولاية المظالم تسند إلى هذا أو إلى ذاك حسب بعض العوامل منها مكانة المتخاصمين ، فإذا كان المتقاضون من أصحاب النفوذ ورفعة الدرجة في السلم الإجتماعي ، فإن الخليفة أو الوزير أو القاضي الخاص بالأمير هو الذي يرأس مجلس ولاية المظالم ، ويتولى البت في الدعوى . جاء في الأحكام السلطانية: فإن كان الناظر في المظالم ممن يحل قدره كالخليفة أو وزير التفيّض أو أمير إقليم ، راعى من أحوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة من مباشرة الناظر بينهما إن جل قدرهما أو ردّ ذلك إلى قاضيه بمشهد منه ان كانا متوسطين أو على بعد منه ان كانا خاملين^٢ .

١ انظر القصة ص ١٠٦ وما بعدها من هذه الرسالة

٢ الماوردي : الأحكام السلطانية ، ٨٤

فرئاسة مجلس القضاء تنوع حسب المارودي وحسب ما كان سائدا في عصره بتنوع مكانة المتخاصمين الاجتماعية والسياسية ويمكن الوقوف عند ثلاث حالات :

الأولى : وتكون عندما تتوافر في الخصوم بعض الشروط كاتمائهم إلى طبقة الذين وصفهم المارودي بقوله "جل قدرهم" فهؤلاء قد يكونون من عائلة الخليفة أو الوزراء أو أصحاب الشوكة والنفوذ فالذي يبت في قضيتهم هو الخليفة أو الوزير المفوض أو أمير الاقليم. ويعود هذا الاختيار إلى أن الذي يصدر الحكم في ولاية المظالم يجب أن يكون له من القوة والجلال والهيبة قدرا يفوق ما للمتخاصمين ، ذلك أن ولاية المظالم كما وقع التنبه إليه في حاجة إلى هيبة السلطان إلى جانب نصفه القضاء. ونحن نعلم أن السلطة في عهد المارودي وغيره كانت مستمدة من مركز صاحبها ومن القوالت التي يمتلكها.

الثانية : إذا لم يصل المتخاصمون من حيث الشوكة والنفوذ إلى ما كان عليه الأمر بالنسبة إلى المتخاصمين في الحالة الأولى ولكن مركزهم لا ينزل إلى مستوى العامة وأشار إليهم المارودي بقوله "متوسطين" ^١ فهؤلاء ينظر في قضيتهم بحضور الخليفة أو نائبه ويقوم بالنظر في القضية قاض مختص يكون وثيق الصلة بصاحب السلطة العليا أو نائبه.

الثالثة : وتكون مع المتخاصمين الذين وصفهم المارودي " بالخاملين " ^١ أي المنتمين إلى العامة . وهؤلاء ينظر في أمرهم صاحب المظالم الذي قلده الخليفة هذه الخطة فيكون هو المسؤول عن مجلس ولاية المظالم وهو الذي يحكم بدون حضور الخليفة أو نائبه . وهكذا يتضح مما ذكره المارودي أن مجلس ولاية المظالم يكون برئاسة صاحب السلطة أو من ينوبه أو من يقلده الخليفة هذه الخطة . برئاسة المجلس الذي ينظر في المظالم تتحكم فيها مكانة المتخاصمين ، فالخليفة قد يرى من واجبه حضور المجلس ورئاسته ليرهب الظالم وقد يتنازل عن الرئاسة مع حضور المجلس لأسباب منها أنه لا يرضى لنفسه مخاطبة هذا أو ذاك فبعد أن ذكر المارودي قصة المرأة التي رفعت تظلمها إلى المأمون طالبة منه أن ينصفها من ابنه العباس علل تنازل المأمون عن النظر في هذه القضية إلى قاضيه يحيى بن أكتم بأمرين :

الأول : أن الحكم قد يكون لصالح ابنه وقد يكون ضده فلا يجوز والحالة هذه أن يحكم لولده وأن جاز أن يحكم عليه .

الثاني : أن الخصم امرأة يجلب المأمون عن محاورتها ^٢ .

أن هيبة الملك في نظر القائمين عليه في ذلك الوقت لا تسمح للخليفة بأن يحاور امرأة قد ترفع صوتها في حضرته وقد تخاطبه بما لا يناسب الهيبة والوقار . إن ما ذكره المارودي وهو يتحدث عن الأمرين المتقدمين يظهر لنا

١ المارودي : الأحكام السلطانية ٨٥

٢ انظر ص ٩٠ وما بعدها من هذه الرسالة

أيضا سببا جعل المأمون يحضر هذا المجلس قال الماوردي: "وابنه من جلالة القدر بالمكان الذي لا يقدر على الزامه الحق فرد النظر بمشهد منه إلى من كفاه محاورة المرأة في استيفاء الدعوى واستيضاح الحجة وبأشر المأمون عليه السلام تنفيذ الحكم والزام الحق.

ان التعليل الثاني الذي أتى به الماوردي يحتاج إلى توقف وكذلك الشأن بالنسبة إلى معايير رئاسة مجلس القضاء. وإذا كان الأمر الثاني من الأمور التنظيمية والترتيبية والتي تكفل التقدم السياسي والاداري بتعديلها لتصبح رئاسة مجالس ولاية المظالم عامة بالنسبة إلى كل المتقاضين. فإن ما ذكره من أن المأمون يجمل عن محاورة امرأة يناقض أول الخبر الذي أفاد ان المرأة حاورت المأمون وهو في الطريق، وأنه اشار عليها بالحضور وبرفع قضيتها. كما أنه أمر الذي طلب منها ألا ترفع صوتها على صوت ابنه العباس بأن يتركها تعبر عما في نفسها ذلك أن الحق هو الذي انطلقها^١، فلم يبق معتبرا الا التعليل الأول الذي بين أن المأمون طرف في القضية بشكل غير مباشر فلا يجوز ان يكون طرفا وحكما في نفس الوقت.

(ب) طريقة البحث في القضايا

ان مجلس ولاية المظالم يحتاج وهو ينظر في القضايا التي ترفع إليه إلى طريقة عمل ينتهجها وإلى أساليب يتبعها وإلى أدلة يبني عليها أحكامه. ونحن

١ راجع الخبر في هذا البحث ص ٦٠. وما بعدها

نعلم أن القضاء عامة والنظر في المظالم خاصة يحتاج إلى قرائن قوية تثبت الحقوق وترفع المظالم. إن القرائن التي يطلبها والى المظالم لا تختلف عن تلك التي تكون في القضاء العادي، ولكنها قد تتطلب أموراً تكميلية يستطيع الوصول إليها صاحب المظالم دون القاضي العادي.

فحال الدعوى عند الترافع فيها إلى والى المظالم لا يخلو من ثلاثة أحوال كما بين ذلك الماوردي. فإما أن يقتن بها ما يقوم بها أو يقتن بها ما يضعفها أو تخلو من الأمرين:

الأولى :

وهي التي تكون فيها الدعوى مدعمة بقرائن تقويها. وإذا نظرنا في هذه القرائن المقوية وجدناها تعود أساساً إلى وجود كتاب بين المتخاصمين أو شهود يقرون هذه الأقوال أو تلك. فالدعوى قد تكون مدعمة بكتاب بين حقوق المدعي وقد يكون هذا الكتاب بخط المدعى عليه أو بخط غيره وقد يحل مكان الكتاب كشف يظهر الحساب بما تضمنته الدعوى. وهذا يكون في المعاملات المالية أن الكتاب أو كشف الحساب من أهم المدعمات بالنسبة إلى صاحب المظالم والنظر فيهما يجعله في حاجة إلى معرفة بالخطوط وبطريقة مسك الحساب، فقد يعينه ذلك على كشف الحقيقة. ويستطيع صاحب المظالم أن يستعين بمختصين في هذه المجالات ينظرون في ما يقدم إلى المجلس. وإلى جانب الكتاب تكون الدعوى قوية إذا ما حضر،

الشهود . لذلك نجد فرقا بين كتاب أو حساب يدعمه شهود معدلون حضور
وكتاب يدعمه شهود معدلون ولكن فيهم من غاب يوم الجلسة وكتاب فيه
شهود حضور لكنهم غير معدلين، وكتاب موثوق بصحته والشهود عليه
مذكورون فيه وهم معدلون ولكنهم أموات، وكتاب جاء بخط المدعى عليه
وكتاب جاء فيه كشف الحساب فكل حالة من هذه الحالات تحتاج إلى
أسلوب عمل . ففي النوع الأول يصدر القاضي حكمه بما ثبت عنده من
أقوال الشهود وما يقتضيه الحال . أما في الحالة الثانية فقد يحتاج إلى إرهاب
المدعى عليه، عليه يقر بالحقيقة بقوة الهيبة فيستغني اذ ذاك عن سماع البينة
واقامة الحجة والشهود . وإذا ما تعذر ذلك طلب إحضار الشهود . وفي
ترقب ذلك يستطيع والي المظالم أن يستعمل مع المدعى عليه ما هو جائز
دون الاقتصار على ما هو واجب . فيستطيع فرض نوع من الإقامة الجبرية
ولمدة ثلاث ليال قد يمددها إذا رأى في ذلك وسيلة من وسائل اظهار
الحق . ويستطيع ايضا الحجر على المدعى عليه حتى لا يتصرف في بعض
ماله أو عقاره أو كله . فإن استطاع أن يظهر الحق بهذه الوسائل أو بحضور
من غاب من الشهود والا فصل بينهما بمقتضى الشرع .

أما الحالة التي يكون فيها الشهود على الكتاب غير موثقين فقاضي المظالم
يجد نفسه أمام ثلاثة مواقف، فاما أن يكون هؤلاء من النوع الذي له مكانة
في المجتمع، فالثقة بشهادتهم تكون أقوى، واما ان يكونوا من العامة فإنه لا يبنى

حكمه على شهادتهم وإنما قد يستعملهم لإرهاب المدعى عليه، أما إذا كانوا بين النوع الأول والثاني فيستطيع أن يرجح بهم حكمه. إن قاضي المظالم قد يستعين مع النوعين الأخيرين بالقاضي العادي.

أما في الحالة التي يكون فيها الشهود الموثقون على ما في الكتاب قد ماتوا فإن قاضي المظالم يستطيع استخدام الارهاب وغيره من الوسائل التي يراها نافعة وجائز في الشرع استخدامها. فإذا تعذر عليه الوصول إلى الحق استعمل أسلوباً يجعل المتخاصمين يترددان على وساطة شخص له خبرة ودراية فيجعلهما يترددان عليه إلى درجة قد تحملهما على التصالح، فإذا لم يجد ذلك نفعا يحكم بينهما بما يراه أقرب إلى العدل والإنصاف.

وإذا كان الكتاب بخط المدعى عليه ففي هذه الحالة تكون وسيلة صاحب المظالم للحصول على اقراره معتمدة على اعترافه بأن الخط خطه، وبأن مضمون الكتاب صحيح لم يدخله تزيف أو تغيير، فإن حصل ذلك أصدر حكمه النافذ وإن لم يحصل، كأن يعترف المدعى عليه بأن الخط خطه وبأن المضمون غير صحيح أو يدعي أنه كتب فعلا الكتاب ولكن المدعي لم ينفذ ما جاء فيه كأن يقول نعم: كتبه ليقرضني ولكنه لم يفعل، ففي هذه الحالة لا يكفي قاضي المظالم بمجرد الخط وإنما يجرب جملة من الوسائل كالوساطة والارهاب، والابت في القضية بوسائله المتعددة فيستطيع اللجوء إلى الأيمان مثلاً أما إذا أنكر المدعى عليه الخط وزعم أنه ليس خطه

فيستعمل قاضي المظالم وسائل معرفة الخطوط كمقارنة الكتاب بمجموعة من خطوط المدعى عليه وهنا يستطيع قاضي المظالم الاستعانة بأهل الاختصاص في هذا الميدان.

وإذا كانت الدعوى معتمدة على اظهار الحساب فإن عمل القاضي قد يتشعب وقد يكون في حاجة إلى الاستعانة بغيره. ذلك انه يجد نفسه امام صور متعددة: من صاحب الحساب المقدم: المدعي أو المدعى عليه؟ ما قيمة كشف الحساب أفيه خلل أم لا؟ من انجز هذا الكشف أهو المدعى عليه أم كاتبه؟ ان قاضي المظالم في هذه الحالات يحتاج إلى شهود وإلى جملة من الاسئلة يتوجه بها إلى المدعي أو المدعى عليه أو إلى كليهما. يفعل كل ذلك ليصل إلى اقرار المدعى عليه بما يدعيه صاحب الحق فإن لم يتوصل إلى ذلك فيستعمل الارهاب والوساطة وقد يلجأ إلى اليمين وقد يجبر استخدام شواهد الحال فإن لشواهد الحال في المظالم تأثيرا في اختلاف الأحكام.

يتضح مما تقدم أن قاضي المظالم تكون امامه دعوى ومعها مجموعة من القرائن التي تدعمها ومع ذلك فإنها لا تجعل الحكم باتا، ولا تثبت أن الحق مع هذا أو مع ذلك. فقد تكون من الوسائل التي يستخدمها أحد المتخاصمين ليظهر أن الحق إلى جانبه. ان هذه المجموعة من القرائن قد لا تكفي القضاء العادي لإصدار الحكم البات. أو انها قد تجعله يصدر حكما تجانبه الحقيقة

فيأتي دور والي المظالم بما له من وسائل قد تكون غير مسموح بها في القضاء العادي أو قد تغيب عن القاضي فتد الحقوق إلى أهلها .

الثانية :

وهي التي تكون فيها القرائن سلبية وتضعف الدعوى . فمن البديهي أن تكون القرائن المضعفة للدعوى والتي تظهر أن الحق إلى جانب المدعى عليه مقابلة للحالة الأولى ، وأن والي المظالم يتبع وهو ينظر فيها . نفس الوسائل المقدمة وعين الصور المذكورة ولكن تكون النتيجة هنا إلى صالح المدعى عليه وقد يتسلط التأديب والعقاب على المدعي إذا ما ظهر لوالي المظالم تعمد الاحتيال والتزييف للتمويه وتضليل القضاء . إن والي المظالم يستخدم وهو يبحث في القرائن المضعفة نفس الأسلوب والوسائل التي استخدمها عندما تكون القرائن مقوية: فإنه يهرب المدعي ويعمل بشواهد الحال إلى جانب الاخذ بأقوال الشهود والنظر في الكتب والحسابات ان وجدت .

الثالثة :

وتكون الدعوى فيها مجردة من القرائن المقوية ومن القرائن المضعفة فوالى المظالم يجد نفسه أمام دعوى مفقورة إلى الأدلة والبراهين التي ترجحها أو تنفيها فلا شهود يعتد بأقوالهم ولا كتاب موثق . فهذا تكون حاجة صاحب المظالم إلى الدراية بحال المتخاصمين وسلوكهما ومعرفة أيهما أقرب إلى الريبة وأيهما تميل نفسه إلى المصلحة وتأبى أن تقف أمام القضاء ، وتفضل التنازل

عن حقها من أن توجه إلى صاحبها النهم - فقد حكي أن موسى الهادي جلس يوماً للمظالم وعمارة بن حمزة قائم على رأسه وله منزلة فحضر رجل من جملة المتظلمين يدعي أن عمارة غصب ضيعة له فأمره الهادي بالجلوس معه للمحاكمة . فقال يا أمير المؤمنين ان كانت الضيعة له فما أعارضه فيها وإن كانت لي فقد وهبتها له، وما أبيع موضعي من مجلس أمير المؤمنين .

قد يجد والي المظالم نفسه أمام متخاصمين يتفقون مع عمارة بن حمزة هذا . فهم يخبرون التنازل للخصم عن حقوقهم على الوقوف معه امام القاضي خاصة إذا كانت قرائنتهم مفتقرة إلى قوة فيجوز لقاضي المظالم أن يستدرج هؤلاء وأن يوقظ فيهم هذا النوع من السلوك كما يجوز له أن يستخدم أيضا الارهاب والترغيب والامهال وأن يبيح حكمه على غلبة الظن أو على ما يفتح الله به عليه من علم وسداد . فحكم والي المظالم قد لا يعتمد على قرائن مادية فقد يكون بدون احضار شهود مثلاً وقد لا يلجأ فيه إلى الأيمان وإلى غيرها من الوسائل التي تكون في القضاء العادي، وقد لا يحضر المدعى عليه لدى قاضي المظالم . فقد جاء رجل إلى عمر بن الخطاب وذكر له أن ابا موسى الاشعري غضب منه في خلاف وعاقبه بجلق شعره فكتب عمر إلى أبي موسى قائلاً: سلام عليك أما بعد فإن فلانا أخبرني بأنك أمرت بجلق شعره دون ذنب يستدعي ذلك فإن كنت فعلت هذا في ملأ من الناس فعزمت عليك لقعدت له في ملأ من الناس حتى يقص منك ،

وان كنت فعلت ذلك في خلاء من الناس فاقعد له في خلاء من الناس^١
فعمر عليه السلام ويرفع ظلما وقع على هذا الرجل لم يطلب من المدعى عليه أن
يحضر لديه وأن يقف إلى جانب خصمه لتقوية قرائن الدعوى أو تضعيفها ولم
يطلب من المدعى أن يقدم ظلامته مكتوبة ولم يستعن عليه السلام بكاتب الاشهاد
ولا بكاتب للتوثيق. لقد اصدر حكمه وبعث به إلى أبي موسى الاشعري
لانه يعلم أن الحكم سينفذ وأن الحقوق سوف ترجع إلى أصحابها. ولكن لما
أصبح المولى عليهم يختلفون عن ابي موسى الاشعري وعن الذي اقام عليه
الدعوى ، ولما دخل المجتمع الإسلامي عصر التنوع وتشابك المصالح وتلك
سنة الحياة فقد أصبح مجلس ولاية المظالم في حاجة إلى أن تقدم له
التظلمات مكتوبة وأن يكلف شخص بجمعها وترتيبها وتصنيفها وتجهيزها
للبت فيها فقد نقل آدم متر عن كتاب الخراج لابن قدامة أن المظالم كانت
تقدم مكتوبة وكان على صاحب ديوان المظالم أن يعمل بجميع القصص
جامعا يعرض على الخليفة كل أسبوع^٢.

لعل بعضهم كان لا يستطيع الوصول إلى ديوان المظالم أو أن هذه
المؤسسة لم تكن موجودة في بلده فكان يحضر مجلس ولاية المظالم ويرمي
بتظلمه مكتوبا امام القاضي فقد نقل الجهشيارى أن الرقعة كانت ترمى امام
القاضي في المجلس^٣. ووصف المقرئى مجلس النظر في المظالم فقال: "

١ تقدمت القصة في هذه الرسالة ص ٧٥ نقلا عن ابن سعد وابن الجوزي -

٢ آدم متر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٤٣٠/١ نقلا عن كتاب الخراج لابن قدامة

مخطوط باريس ٥٩٠٧ ص ٢٣ ب

٣ الجهشيارى = كتاب الوزراء ٥٢

كانت الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف جلس صاحب الباب في باب الذهب بالقصر وبين يديه النقباء والحجاب فينادي المنادي بين يديه يا أرباب الظلامات فيحضرون. فمن كانت ظلامته مشافهة أرسلت إلى الولاة والقضاة رسالة يكشفها ومن تظلم ممن ليس من أهل البلد احضر قصة بأمره فيتسلمها الحاجب منه. فإذا جمعها احضرها إلى الموقع بالقلم الدقيق. فيوقع عليها ثم تحمل إلى الموقع بالقلم الجليل فيبسط ما أشار إليه الموقع الأول ثم تحمل في خريطة إلى الخليفة فيوقع عليها ثم تخرج في الخريطة إلى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع لصاحبه^١

إن القصص التي أصبحت تكذب من المتظلمين وتسلم إلى والي المظالم لينظر فيها قد ظهرت منذ عهد عبد الملك بن مروان وتطور شكلها ومضمونها وطرق وصولها إلى من أرسلت إليه وكانت تقوم مقام عرائض الشكوى التي تقدم في عصرنا إلى المحاكم. إن ما ذكره المقرئ يوضح جانباً من التطور الذي طرأ على أسلوب العمل في ولاية المظالم وهو تطور حتم أن يعمل والي المظالم على جمع قرائن الحكم واستقراؤها والتعمق في دراسة نفسية المتخاصمين والشهود والبحث على البديل للشهود والقرائن المادية إذا ما تطلب الأمر ذلك المهم أن يصدر والي المظالم الحكم الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها. وأن يعمل على تنفيذه تنفيذاً كاملاً وبأسرع وقت.

والى جانب هذه الطرق الموضوعية التي فيها تأمل وفحص واستقصاء للحقائق ومقارنة بين الاقوال والافعال والخطوط وغيرها من الوسائل الموضوعية وجد بعض القضاة أو القائمين على المظالم من يستخدم طرقا وجدانية واساليب فيها ترهيب المتخاصمين من عذاب الله تعالى فقد جاء في أخبار قضاة الاندلس أن القاضي مهاجر بن نوفل القرشي^١ كان يجتمع عنده الناس للتحاكم فلا يزال يذكرهم ويخوفهم ويتبهمهم إلى ما يلحق المبتطل من سخط الله وعقوبته وموقفه بين يديه في القيامة ثم يذكر ما يلزم القاضي من الحساب بما يجب عليه من التحري والاجتهاد ، ثم يأخذ في النوح على نفسه والبكاء معلنا بذلك حتى كفت أري الناس ينصرفون عنه باكين خائفين قد تعاطوا الحقوق بينهم^٢ .

لا يمكن ان نعمم مثل هذه الطريقة في القضاء ولا يجوز أن يقبل أن ينسب إلى قضائنا وولاة المظالم في مجتمعنا الإسلامي أن يتحولوا إلى مجرد بكائين لا يعملون بالاسباب والحجج والبراهين، فذكرنا لهذه القصة يعمل على تأكيد ما هو معروف من أن الترهيب والترغيب وسيلتان قد يستعملهما والى المظالم بحكمة ومقدار إلى جانب الوسائل الموضوعية الاخرى قبل أن يصدر حكمه الذي لابد من تنفيذه .

١ انظر ترجمته في كتاب تاريخ قضاة الاندلس للنباهي ص ١١ - ٢١

٢ الحشني = قضاة قرطبة ص ٢٧

البحث الخامس : إصرار الأحكام وتنفيذها

كان رسول الله ﷺ يصدر الحكم ويقوم بتنفيذه ، ثم جاء خلفاؤه من بعده وساروا على نهجه وسنته ، وكذا قضاة المظالم الذين حلوا القضايا التي رفعت إليهم ، فكانوا يصدرون الأحكام ويتولون تنفيذها بأنفسهم ، وإن كانوا لم يلجأوا إلى التنفيذ إلا في القليل النادر حيث كان الخصوم يبادرون إلى تنفيذ الأحكام من تلقاء أنفسهم ، وفور صدورهما لشدة الوازع الديني عندهم ، ولما كان قضاة المظالم يتمتعون به من منزلة ، ولما كان لهم من مهابة لدى المتقاضين وغيرهم لتطبيقهم شرع الله في أحكامهم ، فبلغت هيبة والي المظالم ذروتها في نفوس الناس عندما تولاها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، لدرجة أنه لم يأته خصمان مدة سنتين لما اشتهر عنه من الشدة والحزم والغيرة على الحق والقسوة على الظالم مهما كان مركزه الاجتماعي ، كما كان ينتصف للمظلوم مهما قل وضعه الاجتماعي .

وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للأحكام التي يصدرها ولاة الأقاليم في البلاد الإسلامية ، فكانت الأحكام تتمتع بالقوة والسلطان مما جعلها نافذة على جميع الأفراد بمجرد صدورها .

ولم يظل الحال على ما كان عليه في عهد الخلفاء الراشدين ، بل تغير الناس وتغيرت طريقة النظر في المظالم ، ففي عهد الدولة الأموية كان عبد

الملك بن مروان يتصفح شكاوى المظلّمين من غير أن ينظر فيها ، ولكن إذا وقف على مشكلٍ فيها رده إلى قاضيه أبي ادريس الاودي الذي كان يباشر النظر في الشكاوى ويصدر الحكم فيها ، ولكن الذي يأمر بتنفيذه هو عبد الملك بن مروان ، ولم يشذ عن هذه القاعدة من خلفاء بني أمية سوى الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، حيث كان ينظر بنفسه في المظالم ، كما كان يقوم بتنفيذها ، وأكبر مثال على ذلك قيامه برد مظالم بني أمية على أهلها .

ثم عاد خلفاء بني العباس إلى ما كان عليه الحال في عهد الخلفاء الأمويين ، كانوا يفوضون إلى القاضي النظر في المظالم ويسهرون على تنفيذها ، وكانت أحكام ولاية المظالم تصدر في العصور الإسلامية الأولى شفوية ومع التطور المتمثل في انتشار الكتابة وتدقيق الكتاب واعتماد الدواوين والسجلات واستقلال الخطط بعضها عن بعض ، أصبح للمظالم تنظيم خاص بها واستقلت ولايتها عن دور الخلافة فاصبحت أحكامها تسجل في سجلات في ديوان المظالم وتصدر مكتوبة ، ونشأ حول هذه الأحكام المكتوبة أدب يمكن أن يطلق عليه أدب التوقيعات ذلك أن بعض الخلفاء خاصة كان في حاجة إلى أن يوقع على الأحكام التي يصدرها ولاية المظالم أو

إلى أن يرسل بأحكامه إلى من صدرت ضدهم أو أن يوقظ الهمم
والضمانر.

ومن امثلة هذه التوقيعات :

- ١- كُتب عمر بن عبدالعزيز إلى سعيد بن مالك " سلام عليك اما بعد فإن
مهرداد دهقان السيلحين ذكر ان له ضيعة إلى جانبك وانه اتاك
يستعديك على نفسك ، فأمرت به فوجئت عنقه فإذا جاءك كتابي
هذا فأرضه من حقه والا فأقبل علي راحلا والسلام " .
- ٢- وقع المأمون لرجل من العامة تظلم من علي بن هشام " يا ابا الحسن
الشريف من يظلم من فوقه يظلمه من دونه فأعلمني اي الرجلين انت " .
- ٣- قال عمرو بن مسعدة : كتبت إلى عامل دستبتي كتابا أطلته فأخذه
المأمون من يدي وكتب " كثر شاكوك فاما عدلت واما اعتزلت " .
- ٤- وقع المأمون في وقعة رجل تظلم من الرستمي : ليس من البر أن تكون
آيتك ذهابا وقدورك فضة وجارك يطوي وغريمك يعوي .
- ٥- وقع هشام بن عبد الملك في رقعة رجل تظلم من العامة : اتاك الغوث
ان كنت صادقا وحل بك النكال ان كنت كاذبا فتأخر او تقدم .
- ٦- وقع المنصور على قصة رجل يتظلم فيها من عامل فارس : ان اثرت
العدل صحبتك السلامة .

٧- وقع يحيى بن خالد لمظلم من بعض الولاة : أنصفك من وليت أمره والا أنصفهم من ولي أمرك .

٨- وقع أحد الخلفاء إلى صاحب مظالم : ما أراني سالما من المآثم بتوليي اياك المظالم يا ردىء المختبر اعزل غير محمود الأثر .

فنشأة هذا النوع من الادب وتسجيل الأحكام في سجلات قد يشعرا بان تنفيذها اصبح يحتاج إلى مراحل متعددة وفترة زمنية قد تطول وقد تقصر . ولكن تركيب مجلس قضاء المظالم يشعر بخلاف ذلك ، فحضور المدعى عليه ومشاهدته اولئك الذين اشركهم القاضي في البحث على الحكم المناسب وأشهدهم عليه ، وعلمه بأن الخليفة او الأمير او الوالي هو الذي كلف القاضي برد المظالم كلها امور تجعل المتخاصمين يلتزمون بالتنفيذ فورا دون حاجة إلى اللجوء إلى سلطة تفرض عليهم ذلك فحضور من ثبت عليه الحق أثناء صدور الحكم يعتبر اعلانا له بالحكم يتبعه التنفيذ فورا دون انتظار لاجراءات أخرى ، وقد كانت أحكام الأمراء تنفذ على الأمراء وأبنائهم وأقاربهم ووزرائهم ، كما تنفذ على ذوي السلطان والجاه وغيرهم من عامة الناس ، ولم يكن لهذه الأحكام معارضون ولا مخالفون .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجالس ولاية المظالم في العصور المتأخرة أصبح يحضرها قائد الجيش كما أن الخليفة كان يوقع على قائمة القضايا التي يكون المجلس قد بت فيها واعتمدها . فقد جاء في نص المقريري المتقدم أن الخليفة إذا رفعت إليه القضية وقع عليها :

"يعتمد ان شاء الله" ^١

فتوقيع الخليفة مصدقا على الأحكام الصادرة وحضور قائد العساكر مؤشرا لكل من تسول له نفسه بالاعتداء على الأحكام الصادرة أو العمل على تجميدها أو إلغاؤها . وهكذا تتأكد الصبغة التنفيذية التي كانت من الأسس التي قام عليها قضاء ولاية المظالم فقد ذكرت الاخبار أن جعفر البرمكي تولى رئاسة ديوان المظالم في عهد هارون الرشيد وأنه فصل في يوم واحد في ألف قضية خاصة ووقع عليها توقيعات موجزة، وبعد الفحص تبين أن واحدا من تلك الأحكام لم ينقض وأن واحدا منها لم يكن ضد العدالة ^٢ .

كما ذكرت ان بعض القضاة كان يشترط لقبول القضاء أن لا يعترض الخليفة ولا غيره على أحكامه وان لا يسعوا إلى تعطيلها فالقاضي مصعب ابن

١ المقريري = الخطط ٤٠٣/١

٢ الجهمشاري - الوزراء والكتاب - ص ٢٤٩ ط القاهرة ١٩٣٨

عمران عرفت عنه الصلابة في تنفيذ الأحكام التي يصدرها وكان الخليفة الحكم بن هشام يميز أفعاله وينفذ أحكامه وإن وقعت منه بغير الحجب^١.

وأخبار هذا القاضي تفيد أنه نظر في قضايا لها صلة وثيقة بولاية المظالم وهو من القضاة الذين تحملوا الخطيئة في نفس الوقت وكانت له مواقف يشترك فيها مع كثير من القضاة ويحسن تأجيل ذكرها إلى الباب الثالث من هذه الرسالة عند بحث علاقة والي المظالم بأصحاب الولاية العظمى وبالقضاة ، ونكتفي هنا بالتأكيد على أن القضايا التي تعرض على ولاية المظالم كثيرة ومتنوعة ، فهل يفيد ذلك أن اختصاصهم كان مطلقاً وأن مجاله كان متسعاً أو أنه كان محددًا بضوابط تين ما يدخل تحت نظرهم وما يخرج عنه، وإذا كان عمل ولاية المظالم كثيراً ومتوعاً وله علاقة بأصحاب السلطة وبالقضاة والمتنازعين فهل كانوا يستعينون بأعوان ؟

الفصل الثالث

اختصاص والي المظالم واعوانه

المبحث الاول : الحقوق العامة

المبحث الثاني : الحقوق الخاصة

المبحث الثالث : اختصاص ديوان المظالم في المملكة العربية
السعودية

المبحث الرابع : أعوان والي المظالم

اختصاص والي المظالم

لا يمكن ان تحدث عن اختصاص والي المظالم في العهد النبوي ولا في عهد الخلفاء الراشدين ولا مع صاحب سلطة عليا مارس بنفسه ولاية المظالم ولا مع القضاة الذين قال في الواحد منهم الوشر يسي "واليه النظر في جميع وجوه القضاء" ^١ ، ذلك ان كل هؤلاء كانوا يجمعون بين ايديهم كل الخطط التي تمارس في المجتمع بالنسبة لبعضهم وكل الخطط القضائية بالنسبة للبعض الآخر، ولكن وبعد أن خصص مجلس لولاية المظالم ، وبعد ان خصص لهذا المجلس يوم أو عدة أيام في الاسبوع ، وبعد أن عُيّن القائمون على المظالم تعيينا اداريا وسياسيا ، وبعد ان ظهر تداخل بين الخطط التي يقوم بها والي المظالم او التي تسند إلى من يمثّلونه في جانب من جوانب وظيفته كصاحب الشرطة، وصاحب السوق وغيرهما ، وبعد ان ميزت الخطط التي هي للحكام وقيل إن أولها القضاء . واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة الوسطى والشرطة الصغرى وصاحب المظالم بعد كل ذلك حدد اختصاص والي المظالم وميزت القضايا التي ينظر فيها من تلك التي تعود إلى غيره من أصحاب الخطط الأخرى، وخاصة تلك التي لها صلة بالقضاء أو بتنفيذ الاحكام والسهر على أمن المجتمع وسلامته من الظلم والجبروت .

وقد بين الماوردي ان الذي يختص بنظر المظالم يشتمل على عشرة أقسام وقد رأينا ان تقسم هذه الأقسام إلى نوعين من الاختصاصات او الوظائف :

النوع الأول : اختصاصات يمارسها من تلقاء نفسه ولا يتوقف نظره فيها على تظلم من أحد ونطلق عليها الاختصاصات العامة لان لها علاقة بالحقوق العامة للمجتمع حتى وان كان صاحب الحق المباشر فيها فرد واحد .

النوع الثاني : اختصاصات يتوقف نظره فيها على تقديم تظلم من صاحب الحق ولاضرر على الحقوق العامة من فعل الظالم ونطلق عليها الاختصاصات المقيدة، أي التي لا يجوز لوالي المظالم ان يثيرها هو .

المبحث الأول : (الاختصاصات العامة) :

تتعلق هذه الاختصاصات بالمصلحة العامة أو تكون بسبب ظلم أحقه الظالم بالمظلوم فبسبب له ضررا يتجاوز حقوقه الخاصة إلى الحقوق العامة ويخشى إن لم يرفع صاحب الحق المباشر أمره ويطالب بحقه أن تضع حقوق المجتمع فيعين على والي المظالم أن يثير القضية أمثالا لقول رسول الله ﷺ: " لتؤدون الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء"^١ فهذا الحديث النبوي دعوة إلى انصاف الضعيف من القوى لأن ذلك ان لم يقع في الدنيا فإنه سيقع في الآخرة ويومها لا يحاسب الظالم وحده بل إن كل من عطل القضاء على ان يقوم بدوره سيجد نفسه مسئولا وسيحاسب على تقصيره وحتى يرسموا لوالي المظالم القضايا التي يجب عليه ان يثيرها وان لم يتقدم إليه متظلم أورد الفقهاء من هذه الإختصاصات سبعة أنواع هـى :-

١ - تعدى الولاية ورجال الدولة على أفرادها بالعسف والقهر :

ويكون نظر والي المظالم لهذه الحالة ، بمراقبة أحوال الولاية فيتصفح سيرهم ويستكشف أحوالهم ، ويقويه ان أنصفوا ويكفهم ان عسفوا ، ويستبدل بهم ان لم ينصفوا^٢ .

١ أخرجه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ٤٣٠ حديث رقم ٢٥٨٣ ، كما أورده الترمذى - حديث رقم

٢٤٢٠

٢ الماوردي الأحكام السلطانية ص ٨٠ أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٧٦

وقد كان رسول الله ﷺ يوجه ولاته إلى إقامة العدل والانصاف في الرعيه ويجذرهم من الظلم ومن أمثله ذلك قوله ﷺ لمعاذ بن جبل حينما أرسله إلى اليمن " انك تأتي قوماً من أهل الكتاب فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب " ^١ فهذه الوصية ركزت على أمرين : اولهما يتصل بالاموال فحرام على المسلمين ان يعتدوا على اموال غيرهم بالسرقة او الاتلاف او التحايل ، وهذا التحريم يتضاعف بالنسبة لصاحب الأمر أما ثانيهما فيتصل بدعوة المظلوم فإنها مستجابة حتى وان صدرت من غير مسلم فعلى كل من تحمل خطه من الخطط ان يعمل بهذه الوصية . فوالى المظالم مسئول على كل المظالم التي تحدث للناس ، وعليه ان يبحث عليها خاصة إذا صدرت عن الولاة فقد كان ﷺ يحاسب ولاته : ومن ذلك انكاره ما أخذه ابن اللبيرة ^٢ من الهدايا من الرعيه ووصفه بأنه غلول ^٣ .

وكما فعل ﷺ فعل خلفاؤه من بعده فكانوا يسألون الرعية عن ولائهم ويتركون من أنصف وحسنت سيرته ويستبدلون من أساء استعمال سلطته ، ومن ذلك ما كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد قائلاً لهم " لا تضربوا المسلمين فتذلوهم ولا تحرموهم فتكفروهم ، ولا تحبسوهم فتقتوهم " ^٤ ، فهذه الوصية تحمي المسلمين من العنف المادي والمعنوي الذي

١ أخرجه البخارى في كتاب المغازى ج ٨ ص ٦٤

٢ ابن اللبيرة هو عبد الله بن اللبيرة الأزدي ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم صدقات بنى سليم .

٣ أخرجه البخارى - فتح البارى - الحديث رقم ٢٥٩٧ ، ورقم ٣٦٣٦ كما رواه مسلم في صحيحه

ج ٢ ص ١٢٧

٤ ابن سعد - الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٨١

ينتج عنه مذلة واستكانة وتحميمهم من الحرمان والعيش في خصامة في حين وهب الله البشر خيرات ظاهرة وباطنه تحميمهم من العبودية وفقدان الحرية. فكل اعتداء على هذه الأصول ظلم من واجب والي المظالم ان يرفعه .

٢- جور العمال فيما يجبونه من الأموال من الرعية :

قد يوجد من العمال من يميل إلى الاعتداء على أموال الرعية خاصة عند جباية ما عليهم من واجبات وغيرها . وبما ان الحقوق المالية قد أكدت النصوص على رعايتها . فقد ذكر الفقهاء أن والي المظالم مطالب بأن يثيرالدعوى إذا ما بلغه ان مثل هذا الأمر قد وقع من العمال . فعليه ان ينظر فيما استزادوه من الأموال . فإن أودعوه بيت المال أمر برده إلى أصحابه، وان أخذوه لأنفسهم استرجعه لأصحابه .^١

وهذه الوظيفة لوالي المظالم تعد تنفيذا لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^٢ ، كما تعد امثالا لأمر الرسول ﷺ لولائه بعدم أخذ كرائم أموال الناس والتماس رضاهم فيما يدفعونه للعمال . وقد سار على هذا النهج خلفاء رسول الله ﷺ ، فهذا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول حينما مرت به غنم الصدقة وفيها شاة ذات ضرع

١ - الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٨٠

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٧٦

٢ البقرة - آيه (١٨٨)

عظيم قال: ماهذه؟، قالوا من غنم الصدقة فقال ﷺ: ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون فلا تغضبوا الناس ولا تأخذوا خيار أموالهم^١.

فعمر بن الخطاب يعلم ان الإنسان في العادة لا يقدم أحسن ما عنده من حيوان للزكاة. فالغالب ان يكون ذلك من أوسط ما هو موجود. فأدرك ان الشاة ذات الضرع العظيم قد تكون أخذت من صاحبها دون رضاه، فنهى عن مثل هذا العمل لانه لو سكت عنه وترقب ان تقام الدعوى لكان مشاركا في الظلم، فدل ذلك على أن والي المظالم مطالب بأن يتبع أخبار القائمين على الزكاة والصدقات فإن تيقن من انهم لايسيرون حسب توجيهات الإسلام فعليه أن يرفع ظلمهم عن الناس.

٣- النظر في كتاب الدواوين :

كتاب الدواوين هم أمناء المسلمين على بيت المال فيما يستوفونه ويوفونه، فهم الذين يمسكون الحسابات وهم الذين يسجلون ما بيت المال من رصيد، وهم الذين يقيدون ما دفعه هذا وما قبضه ذاك، إن وظيفتهم تجعلهم يشرفون على أموال الدولة ولكن بعضهم قد يعتدي على هذه الأموال فيزور المعلومات والمقادير ليحصل على جزء من اموال العطاء أو غيرها من الاموال.

ان مثل هذا الاعتداء لم تخل منه المجتمعات قديما وحديثا . فقد مر بنا ان كسرى انوشروان قد عاقب ثمانين من كتابه بعد ان رفع له قاضي القضاة ما يحدث في المجتمع من جور وظلم واعتداء على الاموال العامة والخاصة ، فالمظلومون لم يرفعوا أمرهم إلى قاضي القضاة وانما أثار هو الدعوى خوفا من أن يصاب المجتمع بالضعف والانحلال^١ .

والخليفة المنصور بلغه عن جماعة من كتاب دواوينه انهم زوروا وغيروا فأمر باحضارهم وتأديبهم فتقدم أحدهم وهو شاب حدث وأنشد يقول :

أطال الله عمرك في صلاح وعزيا أمير المؤمنين
بعفوك نستجير، فإن تجرنا فإنك عصمة للعالمين
ونحن الكاتبون وقد أسأنا فهبنا للكرام الكاتبينا^٢

والوزير ابن الفرات قد جلس سنة ٢٩٨ هـ لكتاب العطاء فحاسبهم وأشرف لهم على خيانة نحو مائة الف دينار فوری عن الأمر قليلا اذ كان كتابه منهم واستخرج ما وجد من المال في رفق وستر^٣ .
فما ارتكبه هؤلاء الكتاب وفي أزمنة مختلفة يثبت أن هذه الخطة تحتاج إلى مراقبة أصحابها ومحاسبتهم على اخطائهم . لقد كان عقاب انوشروان

١ انظر هذه الرسالة ص ٤٠

٢ - الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٨٩

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٧٧

٣ عريب صلة تاريخ الطبري ص ٣٨

شديداً أما المنصور فقد مال إلى العفو والصفح ، جاء في الخبر انه لما سمع كلام الفتى وعرف نجابته وأماته أمر بتخليتهم . والى مثل هذا التسامح ولاسباب مختلفة ذهب ابن الفرات الذي أكفى بان اعداد إلى بيت المال جانبا من المسروق ، ان ما قام به المنصور وابن الفرات يساير ولاية المظالم من حيث الشكل ويخالفها من حيث النتيجة . ذلك ان ولاية المظالم كما ذكر الماوردي كانوا يتصفحون أحوال كتاب الدواوين واموالهم فيما وكل إليهم من زيادة أو نقص^١ .

وهذا التصفح لا يكون مجديا إلا إذا تبعه حدّ من وجدت عنده مخالفات .

٤ - النظر فيما يأخذه ولاية الجور من الرعية بتغلبهم عليها :

ومن ذلك الأملاك المخصصة من أربابها والتعدي على أهلها ، فإذا علم والى المظالم بذلك دون أن يتظلم إليه أصحاب تلك الأملاك ، وجب عليه أن يأمر بردها لأنه نائب السلطان ، وهو مأمور باحقاق الحق ونشر العدل بين الرعية^٢ ، ان مثل هذا النظر يحتاج في الغالب إلى ان يكون والى المظالم يتمتع بنفوذ قوي وسلطة مطلقة أو تكاد ، فأغلب الذين ردوا ما اغتصبه بعض الأمراء أو الوزراء أو الولاة كانوا من أمراء المسلمين في هذه الدولة او تلك . فقد جاء في هذه الرسالة أن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين كانوا يحاسبون

١ الماوردي = الاحكام السلطانية ص ٨١ - ٨٢

ابويعلي الاحكام السلطانية ص ٧٧ - ٧٨

٢ المرجعين السابقين الماوردي ص ٨١ - ٨٢ ، ابويعلي ص ٧٧ - ٧٨

الولاية حتى ولو لم يتظلم منهم أحد فقد مرت بنا أخبار عمر رضي الله عنه مع بعض الولاة^١ كما مرت أخبار عمر بن عبدالعزيز وكيف أنه أقام الدعوى على الذين سبقوه واعتدوا على الافراد والجماعات. فقد جاء في سيرته أن كثيرا من بني أمية كانوا قد نالوا بعض أموال المسلمين أو أموال البلاد المفتوحة بطرق غير مشروعة ، فجمعهم وهدف بهم قائلا: "إن السابقين اعطوا عطايا ما كان لهم أن يعطوها وما كان لها أن تقبل واني قد بدأت بنفسى فرددت الحقوق إلى أصحابها ، رددت القطائع والاموال إلى بيت مال المسلمين وثبت بأهلي، وجاء دوركم أيها الناس وأخذ عمر يميزق السجلات الجائرة ويعلن عودة الارض إلى بيت المال ايا كان المعطي وايا كان الموهوب له"^٢.

فعمر بن عبدالعزيز أثار الدعوى، وأحضر الأدلة والبراهين وبين ما ارتكبه المعطي، والآخذ من اعتداء على الاموال والحقوق. وصمم على أن ترفع المظالم ويعطى كل ذي حق حقه ويسلب كل ظالم المنافع التي ظن انها اصبحت حقا من حقوقه ففتح عمر بذلك لولاية المظالم الباب حتى يدركوا ان وظيفتهم تسمح لهم بأن ينظروا في مصادر أموال الذين تقلدوا عملا من الاعمال ، فإذا ما ثبت عندهم أن مصدرها الجور والاعتداء فإنهم قادرون على ارجاعها إلى أصحابها او إلى بيت المال.

١ انظر هذه الرسالة ص ٧١ وما بعدها و ٩٢ وما بعدها

٢ انظر كتاب ابن الجوزي عمر بن عبدالعزيز ص ١٠٦

٥ - النظر في العبادات الظاهرة وهى ما فيه حق الله :

ومن ذلك الجمع والأعياد والحج والجهاد ، فعلى والى المظالم أن يتأكد من أنه ليس فيها تقصير أو اخلال بشروطها لأن حقوق الله أولى أن تستوفي وفروضة أحق أن تؤدى ^١ ، عن عائشه رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لم ينتقم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تنتهك حرمة الله فينتقم الله ^٢ .

وقد أعلن أبو بكر الصديق رضي الله عنه الجهاد على مانعى الزكاة وقد خطب خالد بن يزيد العشري ^٣ والى هشام بن عبد الملك على الكوفة يوم عبد الأضحى فقال " أيها الناس ضحوا يقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم ^٤ لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى ، تعالى الله عما يقول، ثم نزل من على المنبر فذبحه ^٥ .

١ الماوردي ص ٨١ - ٨٢ ، ابو يعلى ص ٧٧ - ٧٨

٢ البخارى حديث رقم ١٧٨٦ وأيضا ورد في فتح البارى ح ١٢ ص ٨٦

٣ هو خالد بن يزيد العشري أبو الهيثم الدمشقي كان واليا للوليد بن عبد الملك وللسليمان بن عبد الملك على مكة والحجاز ثم واليا هشام بن عبد الملك على العراق مدة خمسة عشر عاما توفي عام ١٢٦هـ

٤ الجعد بن درهم (ت ١١٨) عد من التابعين وكان ضالا زعم ان الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ، أخذ عن غيلان بن يونس وقيل ابن مسلم القول بخلق القرآن وبالقدر . وكان مؤدبا لسروان بن محمد الخليفة الاموي ، ولذلك كان منتقصوه ينسبونه إليه فيقولون مروان الجعدي ، شهد عليه ميمون بن مهران فطلبه هشام بن عبد الملك وسيره إلى خالد القصري - في العراق - فقتله . الذهبي = ميزان الاعتدال ١/ ١٨٥ - الكامل لابن الاثير ٥/ ٢٦٣ ط بيروت ١٩٦٥ م - ابن حجر لسان الميزان ١٠٥/٢

٥ ابن كثير البداية والنهاية ج ٩ ص ٣٥٠ الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٨

ان هذه الحادثة ترسم الجهد الذي قام به بعض أصحاب السلطة وهم يحاربون البدع والضلالات والغلو في الدين والانطلاق من قضايا لكسب الانتصار وتكوين الاحزاب والفرق والجماعات. إن عمل هؤلاء فيه ظلم يتسلط على عامة المسلمين ويكون اقسى على الذين تنطلى عليهم حيل الختالين وموضوعات الوضاعين ودسائس المخربين، وإذا كان صاحب السلطة العليا ونوابه مطالبين بحماية المجتمع من هذه الآفات فإن والى المظالم لا يستطيع ان يسكت عنها بدعوى انها ليست من اختصاصه، وسنعود إلى مثل هذه القضايا عند دراسة علاقة ولاية المظالم بالخطط القريبة منها في الأهداف والوسائل .

٦ - النظر في ظلم الاقوياء وأصحاب النفوذ :

قد يسكت المظلوم الضعيف إذا كان ظالمه من الأقوياء الذين عرف بطشهم وانتشرت أخبار تسلطهم فمن اختصاص والى المظالم ان يتبع هذه الحالات وان يثير الدعوى ويتصف للمظلوم من الظالم. إن نظره في مثل هذه الحالات مطابق لما يقضى به الحكام والقضاء ، وقد يقال إن هذا من اختصاص القاضي العادي. إن القضاء العادي قد يعجز عن احضار الظالم وعن تنفيذ الحكم، وعن ردع من ظن أن القوة والبطش يقومان مقام الحق

والعدل . والفصل مع مثل هؤلاء قد يصعب على القاضي العادي فيتصدى له والى المظالم بما له من فضل الهيب وسعة الإختصاص ^١ .

٧- النظر في الوقوف العامة :

وذلك بأن يجربها والى المظالم على سبلها ويمضيها على أهلها إذا عرفها وتكون معرفته لها من ثلاث جهات هى :

(أ) دواوين الحكام المندوبين لحراسة الاحكام .

(ب) دواوين السلطة على مايجرى فيها من المعاملات وما يثبت لها من ذكر أو تسمية .

(ج) من الكتب القديمة التي يقع في النفس صحتها دون شهود لأنه لا خصم فيها .

وهذه الأوقاف خاصة بالصرف على المساجد والمدارس والملاجىء ودور العلم والفقراء وغيرهم ، ويتولى والى المظالم توزيعها على مستحقيها ، ويصلح ماخرب منها ويحكم فيما فيه تنازع وينفذ شروطها . فهذه جملة من اختصاصات والى المظالم التي لا يحتاج فيها إلى متظلم يرفع الدعوى ويثيرها أمام قاضي المظالم ويقاس عليها ما ماثلها في الأسباب والنتائج . وهكذا يظهر الجانب الأول من اختصاصات والى المظالم ثم يضاف إليه جانب ثان وهو الذي يحتاج فيه والى المظالم إلى من يثير الدعوى .

١ - الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٨٢

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٧٧

البحث الثاني : (الإختصاصات) (المقيدة

وهى التى كما ذكر فى اول هذا الفصل لا خوف على الحقوق العامة فيها من ظلم الظالمين . وسلبية المظلومين فوالى المظالم لا يثيرها ولا ينطلق فى البحث على أدلتها إلا إذا رفع إليه أمرها من المتظلم ومنها :

١- النظر فى تظلم الموظفين من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم أو
اجحاف النظر بهم :

ويرجع والى المظالم فى هذا إلى ديوان فرض العطاء العادل فيجربهم عليه وينظر فيما نقصوه أو منعه من قبل ، فإن أخذه ولاية أمورهم استرجعه لهم وإن لم يأخذوه قضاه من بيت المال^١ .

ولا شك أن إعطاء الموظفين حقوقهم وإزالة مظالمهم مصلحة عظيمة وعدالة كبرى تصلح بها حال البلاد والعباد ، ولذا كانت من أخص مهام والى المظالم فى الإسلام .

وقد عزل والى أرمينيا فى عهد الخليفة المأمون ، لأن الجند استطالوا وشغبوا فى طلب أرزاقهم حتى كسروا أقفال بيت المال واتهبوه بسبب عدم عدله معهم . ان هذه الحادثة ترسم النهاية التى قد تحصل إذا ما ظلم الموظفون أو القائمون على شؤون الأمة ومنعوا حقهم . اتنا لانسلم لهؤلاء

١ المرجع السابقين - الماوردي ص ٨١ - أبو يعلى ص ٧٧

الجند بما فعلوه ولا تؤيد صنيعهم اذ كان عليهم ان يرفعوا أمرهم إلى الجهات المختصة، وكانت في ذلك الوقت مثله في والي المظالم. ولكننا نسجل ما جاء في الخبر متصلاً بموقف الخليفة المأمون الذي عزل والي لانه ادرك انه ظالم، فهذا العزل فيه عقوبة بالدرجة الأولى، وهو دليل على ادراك الخليفة بأن ظلماً قد وقع وبأن رفعه واجب وان أهم مظهر من مظاهر هذا الرفع هو عزل والي. فالمأمون هنا كان والياً للمظالم.

٢- النظر فيما تغلب عليه ذوو الأيدي القوية بالقهر والغلبة وتصرفوا فيه تصرف المالك:

وهذه الغصوب نوعان :

أولهما : الغصوب السلطانية :

وهي التي تغلب عليها ولاية الجور كالأملاك المقبوضة عن أربابها. إما لرغبة فيها وإما لتعد على أهلها، وهذه ان علم بها والي المظالم عند تصفح الأمور أمر بردها دون حاجة إلى تظلم أحد. فيلحق هذا النوع بالإختصاصات التي يمارسها والي المظالم دون تظلم من أحد. وتدخل تحت الإختصاص السادس^١.

ثانيهما : الغصب التي يتوقف النظر فيها إلى تظلم من اربابها ويرجع فيها عند تظلمهم إلى ديوان السلطنة فإن وجد فيها والي المظالم ذكر قبضها على مالها، أمر بردها إليه ، ولم يحتج إلى بينة تشهد به اكفاء بما وجد في الديوان. ووقعت مثل هذه الاحكام في عهد عمر بن عبدالعزيز. فقد بينت الاخبار أنه كان يرجع إلى سجل خاص يسمى ديوان الصوافي، وإذا لم يجد والي المظالم في الديوان شيئاً فلا تنزع الغصب الا بأحد أمور أربعة هي : اعتراف الغاصب واقاراره ، أو بعلم والي المظالم، أو بينة تشهد على الغاصب بغصبه. أو تشهد للمغصوب منه بملكه ، أو بتظاهر الأخبار التي يُنفى عنها التواطؤ ولا تحتلج فيها الشكوك^١ ، وقد بحثت هذه الحالة في كتب القضاء عامة. ولكن الذين استطاعوا تنزيل ما هو نظري إلى الواقع العملي. هم أصحاب السلطة أو ولاية المظالم أو القضاة الذين وهبهم الله فطنة القضاء وقوة السلطان. جاء في كتاب تاريخ الأندلس أن هذه المسألة أي إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم وقع من أمثاله في امهات الكتب نظائر منها. ما في "العنية". قال في سماع يحيى قلت فقوم عرفوا بالغصب لأموال الناس من ذوي الاستطالة بالسلطان ثم جاء الله بوال نصف منهم واعدى عليهم^٢ ، لقد بينت هذه الفقرة أن الذي يرد الحقوق المغصوبة هو "وال" جاء به الله إلى الامة فكان له من السلطان والقدرة ما يستطيع بفضلله أن يجعل الغاصب يرد الغصب ، والاخبار المؤيدة لما جاء

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٨٢

٢ ابوالحسن بن عبدالله بن النباهي المالقي الاندلسي تاريخ قضاة الاندلس ص ١٧

في هذا القول كثيرة ذكرنا في الباب الأول قصة المرأة التي اشتكت من العباس ابن المأمون وعاد إليها حقها بفضل القضاء وتدبير الخليفة ، ونضيف هنا قصة هشام بن عبد الملك مع الرجل الذي قال له:

أؤكل مالي بعد عشرين حجة وبعد قرون قد مضت وقرون
وبعد قضاء من أهلك من احتوى واحرز ما لا بعد عشر سنين
لقد كان في شكوى الرجل غموض لذلك قال هشام لسليمان بن حبيب
الحاربي وكان قاضيه : ما يقول ؟ قال : رفع الي قضية ان يكن صدق فيها
فالقضاء عليك قال : ارح عليه حقه اي أردده عليه ^١ .

فسليمان بن حبيب لم يكن في هذه القضية واليا للمظالم بل قاضيا عاديا
يفتقر إلى القوة، قد يكون المدعي مفقرا في دعواه إلى شهادة تثبت حقه،
ولكنه كان يعلم أن الغاصب من أهل القوة فكان عليه ألا يترقب تظلم المظلوم
إلى الخليفة، وعلى كل فقد وقف إلى جانب المدعي لما رفعت القضية وبين
أن الحق إلى جانبه وأن الخليفة مطالب بأن يرد الحق إلى أهله، وهكذا يتضح
أن المجلس الذي رجعت فيه الغصوب إلى أهلها هو مجلس ولاية المظالم إذ
توافرت فيه أهم شروطها .

٣- النظر في الوقوف الخاصة :

ويتوقف نظر والي المظالم في هذه الوقوف على تظلم من ذوى الشأن ،
لأن الخصوم في هذه الحالة متعينون فيلجأ والي المظالم للفصل فيها إلى ما

١ محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (٣٠٦ هـ) اخبار القضاة ص ٢١٠ : ٢١٢

ثبت به الحقوق عند الحكام ولا يرجع فيها إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما يثبت ذكرها في الكتب القديمة ، إذا لم يشهد بها شهود يعدلون^١ .

ونظر والي المظالم في هذه الوقوف يرجع إلى أن مستحقها يغلب عليهم الضعف لسطوة نظارها ، مما يؤدي إلى ضياع حقوق أصحابها ، فوجب أن يكون التقاضي فيها عند التنازع من اختصاص ولاية المظالم .

وقد يقال: أما كان الأولى في مثل هذه الأوقاف الخاصة أن يكون النظر فيها للقاضي العادي ، ويرد على ذلك بأن قضاء المظالم يرفع الظلم عن الضعفاء الذين لا يستطيعون رفع الظلم عن أنفسهم ، وأن أكثر المستحقين في الأوقاف الخاصة ضعفاء أمام نظارها ، فكان من الأولى أن يتولى قاضي المظالم بقوة بأسه انصافهم وإن سلك في اثبات حقوقهم مسلك القاضي العادي^٢ .

٤- النظر في تنفيذ مالم ينفذ من أحكام القضاة العاديين لعجزهم عن إنفاذه في مواجهة المحكوم عليه لتعززه وقوة يده أو لعلو قدره وعظم خطره:

فيكون والي المظالم أقوى يدا وأنفذ أمرا ، فينفذ الحكم الموقوف على من صدر ضده ، باتزاع ما في يده أو الزامه باخراج ما في ذمته^٣ .

١ - الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٢ - ٨٣

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٧٨

٢ الدكتور سليمان الطماوي - السلطات الثلاث - ص ٥٠٥

٣ - الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٢ - ٨٣

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٧٨

ويقول بعض العلماء إن طبيعة عمل والي المظالم في هذه الحالة تنفيذي^١.

ومع هذا فقد وجدت بعض السوابق في حكم قاضي المظالم تفيد أن عمله في هذه الحالة كما يكون تنفيذيا يكون تارة أخرى قضائيا وتنفيذيا في الوقت ذاته ومن هذه السوابق :

أن رجلا تظلم إلى علي بن أبي طالب عليه السلام بأن أباه سافر مع نفر وكان معه مال كثير فعادوا ولم يعد معهم. وادعوا أنه مات وأنكروا ماله فارتفعوا إلى القاضي شريح^٢ ، فاستحلفهم وخلق سبيلهم فاستحضرهم علي عليه السلام واستعمل معهم الحبس والتحقيق والتهديد . فاستظهر منهم الحق حيث اعترفوا بقتله^٣ ، فشرح في هذه القضية يمثل القضاء العادي الذي من اختصاصه النظر في القضايا التي ترفع إليه، فيستقدم الشهود ويستجوب المتقاضين ثم يحكم طبقا لما جاء في شهادة الشهود بالدرجة الأولى ، أما علي عليه السلام وهو صاحب السلطة العليا فلم يكف بالشهود واستعان بالتهديد والحبس ووسائل الردع وطرق التحقيق الإجتهدية فوصل إلى ما لم يصل إليه

١ ظافر القاسمي - نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي ص ٥٧٩

٢ شريح الكندي ابو امية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي (٧٨ هـ) من اشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام اصله من اليمن ولي قضاء الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلي معاوية كان ثقة في الحديث مأمونا في القضاء له باع في الشعر والادب ، اخبار القضاة لوكيع ١٩٨/٢ ومابعدها ط اولى ١٣٦٦ - ١٩٤٧ ، الاعلام ٢٣٦/٣ ، مداخل المؤلفين والاعلام العرب ص ٢٧٧

٣ تبصرة الحكم ج ٢ ص ١٠٩

القضاء العادي فقد استخدم علي اختصاصات والي المظالم وكان قاضيا ومنفذا في نفس الوقت .

٥ - النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة وذلك لضعفهم عن دفع المنكر وترك المجاهره به أو ضعفهم عن منع التعدي في الطريق ونكولهم عن التحقيق في حق لم يقدرُوا على ردعه فيأخذهم والي المظالم بحق الله تعالى ويحملهم على موجهه^١ . والسبب في ذلك أن ولاية المظالم وولاية الحسبة متعلقه بسلطة السلطنة وقوة الصرامة ولأن سلطة والي المظالم أعلى من سلطة المحتسب، وهي سلطة قضائية لذلك كان لوالي المظالم أن يقوم بما عجز عنه المحتسبون وانفاذ ما استعصى عليهم انفاذه ، بل إن والي الحسبة قد يتقاعس عن واجبه فيكون على والي المظالم مراقبته والاشراف على عمله ومحاسبته على تقصيره، فقد أحيل والي الحسبة في مصر في نهاية القرن الثامن الهجري إلى محكمة المظالم لاثهامات خطيره ضده^٢ .

وفضلا عما تقدم فإن مهمة والي الحسبة ادارية وليست قضائية ومن ثم جاز أن يقوم والي المظالم مقام المحتسب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يجوز له أن يفعل ذلك في الأحكام الصادرة من القضاة التي يرى بعض

١ - الماوردي - الأحكام السلطانية ص ٨٢ - ٨٣

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٧٨

٢ الخطط المقرينية ج ٤ - ص ٤٧

العلماء أنه ليس لوالي المظالم أن يبحث فيها لأنها عبارة عن اجتهاد والإجتهاد لا يتقضى إلا بمثله^١.

ان هذا الاعتراض الذي ذكره ظافر القاسمي وغيره سيعتق فيه الباب الثالث من هذه الرسالة ونكتفي بالتأكيد هنا على أن اختصاصات ولاية المظالم عند المتقدمين تشمل النظر في :-

(١) تعدي أصحاب السلطة التنفيذية على أفراد الرعية أو جماعاتها سواء كان ذلك التعدي مسلطاً على الدماء أو الاجسام أو الأموال أو الأعراس .

(٢) تعدي العمال المكلفين بحماية الأموال سواء كان المتضرر فرداً من أفراد الأمة أو بيت مال المسلمين .

(٣) تعدي كتاب الدواوين والساهرين على السجلات الرسمية .

(٤) تعدي الأفراد أو الجماعات على العبادات أو تحريف الدين لخدمة الأغراض الفردية أو المذهبية أو الحزبية .

(٥) تعدي الافراد الأقوياء على الضعفاء . أحياناً لا يحتاج والي المظالم إلى من يثير الدعوى لرفع المظالم المذكورة وأحياناً لا يجوز له إثارتها فعلى المتظلم في هذه الحال ان يرفع هو القضية وان يطالب برفع المظلمة . هذه أهم اختصاصات والي المظالم في العصور المتقدمة، فما اختصاصات ديوان المظالم في البلدان التي انشأت في العصر الحديث مثل هذه المؤسسة .

١ ظافر القاسمي - نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي - ص ٥٧٣

المبحث الثالث : اختصاصات ديوان المظالم في العصر الحديث

بينما في الباب الأول أن المملكة العربية السعودية بعثت نظام ولاية المظالم ، وان ذلك النظام قد تطور إلى أن أصبح ديوانا يسير حسب نصوص تنظيمية وله اختصاصاته المحددة .

فبعد أن أصبح ديوان المظالم هيئة مستقلة بموجب نظامه رقم ٨٧٥٩/١٣/٢ الصادر في ١٧/٩/١٣٧٤هـ صار له نوعان من الإختصاصات:

النوع الأول : اختصاصات تتعلق بالكشف والتحقيق .

النوع الثاني : اختصاصات تتعلق بالنظر والفصل بالحكم في القضايا .

(أ) أما النوع الأول

فقد تقرر بالنص في النظام المشار إليه على أن " يختص الديوان بالتحقيق في كل شكوى تُقدم أو تحال إليه واعداد تقرير عنها يتضمن وقائعها وما أسفر عنه التحقيق فيها ، والاجراء الذي يقترح الديوان اتخاذه بشأنها والأسباب التي يقوم عليها الاجراء " .

وعلى الرغم من أن النص السابق لا ينم عن صلاحية الديوان في إصدار حكم وإنما له بموجب هذا النص أن يحقق فقط في المظلمة ويعد تقريراً عنها واقتراح مايرى اتخاذه بشأنها .

لكن إذا رجعنا إلى المادة الثانية من النظام المذكور في فقرتها (ج) نجد أنها تنص على أن " يرسل التقرير إلى الوزير المختص وترسل صورة منه إلى ديوان جلالة الملك وصورة أخرى إلى ديوان مجلس الوزراء وعلى الوزير أو الرئيس المختص أن يبلغ ديوان المظالم بتنفيذ الاجراء المقترح خلال اسبوعين من استلامه أو بمعارضته له ، مع ابداء أسباب المعارضة وعند ذلك يرفع رئيس الديوان تقريره إلى جلالة الملك ليصدر الأمر النهائي في الموضوع " .

ويستخلص من هذا النص

أ) أن هذه المرحلة من الإختصاص هي مرحلة وسط بين بحث ودراسة الشكاوى والتظلمات وبين إصدار الحكم فالرأي الذي يديه في التقرير الذي يعده عن الواقعة يعد حكماً تمهيدياً يتوقف نفاذه على موافقة الوزير أو الرئيس المختص .

أما إذا اعترض عليه ولم يغير الديوان رأيه فلإن الحكم البات النهائي في الموضوع سيكون لجلالة الملك . وإذا عقدت مقارنة في هذا الشأن بين نظام ديوان المظالم في هذه المرحلة وبين نظام المظالم في بعض العصور الإسلامية الذي كان فيه لوالي المظالم البحث والدراسة وللوالي العام سلطة إصدار الحكم نجد أنهما يتفقان تماماً وكما ورد النص على هذا النوع من الاختصاصات في نظام الديوان المشار إليه فقد ورد

النص عليه أيضا في النظام الداخلي الذي أصدره رئيس الديوان برقم ٣٥٧٠ في ١٠/١١/١٣٧٩هـ ، إلا أن النظام الداخلي قد أوضح أنه إذا كانت الشكوى من وزير أو رئيس فيقوم رئيس الديوان برفع الأمر إلى جلالة الملك لاستصدار أمر بما يجب اتخاذه . كما تضمنت المادة السادسة من النظام الداخلي ما يفيد أن لرئيس الديوان تلقي الشكايات التي تستهدف الطعن في أحد قضاة المحاكم الشرعية من الحكم الذي أصدره متحيزا فيه لجهة خصم أو لارتكاب أخطاء فادحة مقصودة أضاعت على مظالم حقه أو لمخالفة إجراءاته للنظام ، ويكون لرئيس ديوان المظالم قبول الشكوى أو رفضها ما لم تكن محالة إليه من ولي الأمر فإذا كانت كذلك فلا بد من التحقيق فيها .

(ب) أما النوع الثاني

من الاختصاصات التي تتعلق بالنظر والفصل في القضايا ، ولم ينص عليها نظام الديوان الصادر عام ١٣٧٤هـ ، ولكن جاءت بها بعض القرارات والاورامر المتأخرة نذكر ما يلي :

نظام مكافحة الرشوة:

جاء في نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ بتاريخ ١٣٨٢/٢/٧هـ ، حيث تنص المادة السابعة عشرة منه باحالة الجرائم المشار

إليها في هذا النظام ، بعد اجراء التحقيق فيها إلى هيئة تشكل من رئيس ديوان المظالم أو نائبه رئيسا ومستشار حقوقي من ديوان المظالم ، ومستشار حقوقي يعينه رئيس مجلس الوزراء ليكون عضوا دائما في الهيئة ، وتعتبر أحكام هذه الهيئة نهائية بعد تصديقها من رئيس مجلس الوزراء .

نظام مكافحة التزوير :

من الإختصاصات التي أحقتها بعض الأنظمة والقرارات بديوان المظالم مايتصل بمكافحة التزوير ومكافحة القائمين به فالنظام الذي جاء به قرار مجلس الوزراء تحت رقم ١٢٣٠ والمؤرخ في ١٣/١٠/١٣٩٣هـ ، كان مشابها لنظام مكافحة الرشوة من حيث القائمين عليه فرئيس ديوان المظالم أو نائبه هو الذي يرأس هيئة مكافحة التزوير ويشاركه في ذلك مستشاران حقوقيان أحدهما من ديوان المظالم .

نظام استثمار رأس المال الاجنبي :

ومن الأنظمة التي نصت على اختصاص ديوان المظالم بالفصل في بعض القضايا ، نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٥ في ١١/١٠/١٣٨٣هـ ، حيث نص على سلطة ديوان المظالم بالنظر في قضايا تظلم المنشآت الصناعية والتجارية المرخص لها بموجب هذا النظام ويكون حكمه نهائيا .

وهكذا نرى ان هذا المرسوم يخول ديوان المظالم البت في القضايا التي يكون احد اطرافها اجنبيا عن مجتمع اسلامي .

اختصاصات ديوان المظالم في ظل نظامه الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥١

لعام ١٤٠٢ هـ :-

لقد أصبح لديوان المظالم في ظل هذا النظام سلطة قضائية واضحة وسلطة الرقابة على تصرفات الحكومة مما جعله سلطة قضاء اداري يختص بالفصل في المنازعات التي تكون الحكومة طرفا فيها سواء كان مصدرها عقد أو قرار إداري أو واقعة معينة كما أصبح له الفصل في القضايا الجزائية كقضايا الرشوة والتزوير . ومن الدعاوي التي نص النظام الجديد على اختصاص ديوان المظالم النظر فيها ماييلي :

١- الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظام الخدمة المدنية ونظام التقاعد :

نصت على ذلك المادة الثامنة من النظام في فقرتها (أ) ، ويكون بموجب هذا النص للموظفين والمستخدمين حق التظلم إلى ديوان المظالم متى حرموا أو منعوا من حق تقرر لهم بموجب الأنظمة المشار إليها سواء كانت مادية أو معنوية .

٢- دعاوى الطعن في القرارات الادارية :

وقد نصت المادة الثامنة من الفقرة (ب) منها على اختصاص الديوان بالفصل في الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن بالطعن في القرارات الادارية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة الأنظمة أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة.

٣- دعاوى طلب التعويض المقدمة من المقاولين الأفراد ضد الهيئات الحكومية أو الأشخاص المعنوية العامة بسبب تقصير منها نتج عنه ضرر بهم:

وقد نصت على ذلك الفقرة (ج) من المادة الثامنة من النظام الجديد .

٤- الدعاوى التي ترفع من احدى الجهات الحكومية أو أحد الأشخاص المعنوية العامة أو عليها في المنازعات التي تنشأ عن العقود الادارية العامة : كعقود الانشاءات والتوريد وغيرها .

٥- الدعاوى التأديبية التي ترفع من هيئة الرقابة والتحقيق على الموظفين أو المستخدمين بسبب الأخطاء الادارية أو المالية التي يرتكبونها أثناء تأديتهم وظائفهم:

وقد كان هذا الاختصاص في السابق لهيئة الرقابة والتحقيق بموجب المرسوم الملكي رقم م/٧ في ١٣٩١/٢/١هـ الذي نصت المادة (٣٠) منه على أن

لهيئة التأديب أن تفسر القرار التأديبي وتصحح ما يقع فيه من أخطاء مادية. وقد نقل هذا الاختصاص إلى ديوان المظالم بموجب المادة (٥٠) من نظامه الجديد، وبهذا تم الفصل بين سلطة التحقيق وسلطة القضاء.

٦- الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب جرائم التزوير والجرائم المنصوص عليها في نظام مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٧٧ في ٢٣/١٠/١٣٩٥هـ ، والدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في أى نظام صدر أو أمر من رئيس مجلس الوزراء بنظرها :

ومن الجدير بالذكر أن اختصاص ديوان المظالم بهذا النوع من الدعاوى هو اختصاص مؤقت كما نصت على ذلك المذكرة الإيضاحية لنظام ديوان المظالم الصادر عام ١٤٠٢هـ حيث نصت على أنه " بما أن الديوان جهة قضاء إداري فإن اختصاصاته الجزائية مؤقتة إلى حين عمل الترتيبات اللازمة لقيام المحاكم بالفصل في تلك القضايا وفق نظام القضاء " .

٧- الدعاوى المتعلقة بطلب تنفيذ الأحكام الأجنبية :

وقد أسند هذا الإختصاص إلى ديوان المظالم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥١ في ٢٨/١٢/١٣٧٩هـ الذي نص على أن السلطة المختصة التي ترفع إليها طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية هي ديوان المظالم، وأكد

هذا الاختصاص نظام الديوان الجديد في الفقرة (ز) من المادة الثامنة منه .

٨- الدعاوى التي لم ينص على اختصاص الديوان بها في نظامه ولكن

نص في أنظمة أخرى على اختصاصه بها :

ومن أمثلة هذه الأنظمة نظام شق الطرق وحفريات "الكوابل" ، ونظام الغابات والمراعي ولائحة تنظيم المكاتب العقارية ، فقد نص قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٢ في ١٨/٤/١٣٩٨هـ بإصدار نظام الغابات والمراعي على أنه يجوز للمحكوم عليه بالسجن التظلم أمام ديوان المظالم خلال شهر واحد من تاريخ ابلاغه بالقرار ، كما تضمنت المادة السابعة من لائحة تنظيم المكاتب العقارية الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٤ في ٧/٧/١٣٩٨هـ النص على جواز التظلم من تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة إلى ديوان المظالم خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

ويمكن القول بأن اختصاص ديوان المظالم يشمل كل ما كان عائدا بالنظر إلى ولاية المظالم مع بعض الإضافات التي تستجيب لتطور نظام الإدارة واتساع دائرة علاقتها بأفراد المجتمع لذلك نرى اختصاصات ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية يهتم بمكافحة بعض نقائص الإدارة التي تعددت واجباتها وأصبح الفرد في حاجة إلى خدماتها كما نجد إختصاصاته تشمل ما له صلة بقضايا الموظفين في سعيهم إلى أن تكون قرارات الإدارة ومعاملتها بعيدة عن الفردية والآنية والميول الذاتية ، فديوان المظالم أصبحت له

اختصاصات قضائية ادارية تبحث فيما يصدر عن الادارة من قرارات وأحكام إذا ما كان فيها ظلم لهذا الموظف أو ذاك، أو فيها اعتداء على أملاك هذا أو ذاك أو فيها غبن لما قدمه هذا المقاول أو ذاك المستشار. ان اختصاص ديوان المظالم يزداد إتساعا كلما كثر عدد المتعاملين مع الادارة بالفكر أو بالساعد أو بالمال، والى جانب هذه الإختصاصات التي يمكن ان نطلق عليها اختصاصات التوسع الاداري والحكومي في العصر الحديث أصبحت لديوان المظالم اختصاصات ناتجة عن العلاقات الخارجية للدولة فحماية رأس المال الأجنبي والنظر في تنفيذ الاحكام التي تصدرها المحاكم الاجنبية اختصاصات لها صلة بعلاقة الدولة المسلمة بالدول الاخرى التي تتعامل معها.

وهكذا يتضح أن ولاية المظالم في الماضي والحاضر تسير حسب ضوابط يحدد بعضها مجال اختصاصها الذي يبقى بالدرجة الأولى الفصل فيما يحدد بين الأفراد والجماعات من خلاف وتزاحم على أن القضايا المعروضة عليها لها ميزات تجعل القضاء العادي يتخلى عنها، أو هي لاتعرض عليه من أصحابها الذين ينشدون قوة السلطة ونصفة القضاء. نعم ان القضايا التي تدخل في مجال اختصاص ولاية المظالم تعود إلى حماية الدين والنفس والعرض والمال، ولكن الاخير هو الأكثر ورودا، فأغلب ما عرض ويعرض على ولاية المظالم هو ما له صلة بعقارات قد غصبت، وأموال نُهبت وأعتدى عليها هذا أو ذاك. ان هذه القضايا فيها في الغالب من التعقيد والاشكال الشيء الكثير، فأغلبها أحاطت به ظروف جعلت الحق وكأنه

مفقود والادلة والبراهين، وكأنها مطموسة لا أمل في ظهورها ، ومع كل ذلك يعمل والي المظالم وبالمناهج الخاصة به إلى تجلية الأمور وإظهار العدل ، ولعل الذين قالوا بأن ولاية المظالم هي محاكم استثنائية نظرو إليها من هذا الجانب . أما الذين قارنوها بالمحاكم التي تنصب لمحاكمة رؤساء الدول والوزراء وأصحاب الوظائف العليا في الانظمة المعاصرة فقد رجعوا في ذلك إلى أن ولاية المظالم تنظر في القضايا التي يكون المدعى عليه فيها صاحب سلطة أو وظيفة قضائية أو علمية ، وأنه كثيرا ما كان يظن أنه فوق العدل والقانون والمحاسبة، أما الذين ذهبوا إلى أن ولاية المظالم هي قضاء اداري فقد نظروا إلى الجانب المتمثل في مراقبة الولاة والكتاب وغيرهم والذي نشأ منذ عصر النبوة ونجده اليوم حاضرا في ديوان المظالم بالملكة العربية السعودية وفي المحاكم الادارية التي أنشئت في بعض البلدان الإسلامية وغيرها .

لأتوقف الآن عند هذه المقارنات فالباب الثالث من هذه الرسالة مؤهل لذلك ، ولكن نشير إلى أن ولاية المظالم لا تخلو من جانب له علاقة بالقضاء العالي والقضاء الاداري وأن صاحبها في حاجة إلى اعوان متعددة اختصاصاتهم ووظائفهم والأمر الاخير هو موضوع المبحث الرابع من هذا الفصل .

المبحث الرابع: أعوان والى المظالم

أثبتت الدراسات التنظيمية للخطط المختلفة أنه كلما تشعبت حوائج الناس ومطالبهم وقضاياهم، فإن القائم على شؤونهم العامة والخاصة تكثر مسؤولياته وتعدّد طريقة عمله وتتطلب منه الاستعانة بأعوان يعينونه على تلقي هذه القضايا وترتيبها وتبويبها وتهيئتها للدرس والحل ثم هو في حاجة إلى من يبلغ القرارات إلى من لم تبلغه وينفذها تنفيذًا حكيماً.

فنحن نعلم أن الرسول ﷺ استعان بمجموعة من الصحابة رضي الله عنهم فقدم له بعضهم المشورة وتحمل البعض الآخر مسؤولية كتابة القرآن الكريم وحفظه حفظ كتاب اشترك مع حفظ الصدر في الحفاظ على النص المنزل وتبليغه إلى الناس حتى يبقى بين ظهرائي العباد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. كما نعلم أنه كان له كتاب يكتبون ما يصدر عنه ﷺ إلى الملوك والأمراء. وآخرون يكتبون العهود والعقود وكان له العسس وغيرها من الخطط التي كان المجتمع في حاجة إليها وتأسى الخلفاء الراشدون بالرسول ﷺ فاستعانوا بأعوان استجاب تخصصهم وعددهم إلى التوسع الذي شهدته المجتمع الإسلامي. ولما كثرت التظلمات ابتكر بعض الخلفاء طريقة لتلقيها مكتوبة إلى جانب تلك التي تصلهم مباشرة. وقد مر بنا أن مجلس ولاية المظالم يضم من بين أعضائه كاتباً يدون أقوال الخصوم ويثبت الحقوق ويحفظها.

ونضيف إلى ما تقدم أن كتابة احكام القضاء ظهرت منذ عصر بني أمية فسلم بن عتر^١ قاضي مصر من قبل معاوية بن أبي سفيان اختصم إليه في ميراث ففضى بين الورثة ، ولكنهم تناكروا ورجعوا إليه ففضى بينهم وكتب كتابا بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند^٢ فسلم بن عتر يعتبر في هذه القضية واليا للمظالم فقد راجع قضية كان قد نظر فيها وأصدر فيها الحكم المناسب ، ولكن المتخاصمين ولاسباب لم يذكرها الخبر عادوا إليه مرة ثانية رافعين خصومتهم طالين العدل والانصاف . واستجاب القاضي إلى طلبهم ونظر في قضيتهم من جديد وأصدر فيها حكمه الذي وثقه بالكتابة وبشهادة الجند حتى يكسبه قوة تنفيذية . لم يعلمنا الخبر أن هذا القاضي كان له كاتب محصص لتدوين الاحكام فالكتابة لم تنتشر بعد ووسائلها صعبة المنال في ذلك الوقت ولكنها سوف تنتشر ويكثر أصحابها وتوضع لهم الضوابط والتراتب العلمية والعملية ، بل إنه ستألف منهم نخبة يلتحق افرادها بقصور الخلفاء والوزراء والولاة وسوف يتخصص بعضهم في مجال القضاء . فبعض من تولى المظالم اتخذ لنفسه كاتبا خاصا فقد ذكرت الاخبار أن " مثل " التي جلست بالرصافة تنتظر في المظالم سنة ٣٠٦ هـ كان لها كاتب خاص هو احمد بن عبيد الله بن احمد بن الخصيب . لقد اصبحت وظيفة

١ سلم بن عتر النجبي : ولي قضاء مصر سنة اربعين من قبل معاوية وكان قبل القضاء قاصا فجمعا له ، كان ممن شهد خطبة عمر رضي الله عنه (كتاب الولاة وكتاب القضاء لابن عمر محمد ابن يوسف الكندي المصري ص

٣٠٥ ط بيروت ١٩٠٨)

كاتب الحكم من الوظائف التي هـى فى حاجة إلى تخصص وإلى قوانىن وتراتبى تسارى العصر لما لها من تأثر على سىر القضاء عامة وولاية المظالم خاصة.

ومن النصوص التى بن أىدىنا نستطىع الوصول إلى اهمىة كاتب الحكم فى الفكر الإسلامى كما نستطىع التمىز بن وظىفة كاتب التثبىت وكاتب الانشاء وكاتب النسخ وكاتب التحرىر وكاتب الحكم الذى كانوا يعىنون صاحب المظالم فى اداء عمله.

كاتب الحكم :

بن ابو الحسبن بن ابراهىم بن سلىمان بن وهب الكاتب مكانة كاتب الحكم فقال^١ "وأما كاتب الحكم ، فهو كاتب الحكم ، ولىس شىء من أمور الدىن أو أعمال السلاطىن هو أعظم خطرا ، ولا أجل قدرا ، ولا أبقى على الأيام أثرا ، من الحكم ، وكىف لا يكون كذلك ، وهو خلافة النبوة ، وأمر الله فى الفرج والدماء والأموال الباقى على تصرف الأحوال والزمان ، ولذلك جعل الله - تعالى - الحكومة إلى العدول دون غىرهم ، فقال - جل من قائل ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^٢ ، وجعل الشهادة - اىضا - فى العدول ،

١ البرهان فى وجه البىان لآبى الحسبن بن ابراهىم بن سلىمان بن وهب الكاتب ، تحقىق الدكتور أحمد

مطلوب ، والدكتورة خدیجة الخدیثى، ص: ٣٦٩ - ٣٨٥ .

٢ سورة المائدة - الآىة ٩٥

فقال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^١ . واعلمنا - رَجُلٌ - أنه إنما يوفق من الحُكَّام من حسنت نيته ، وكان الصلاح طويته ، فقال - رَجُلٌ : ﴿إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾^٢ .

وأمر الحُكَّام من ملة الإسلام ، جارية على أربعة أوجه : .
اولهما : وهو أعظمها حكم القضاء ، ثم حكم المظالم ، ثم حكم الديوان وهو حكم الخراج ، ثم حكم الشرطة .

والذي يعم جميع هؤلاء أنهم لا يستحقون تقلد شيء من هذه الأحكام الا بأن يكونوا عدولا في أنفسهم ، عالمين بما توجبه مراتب أعمالهم ، غير متعدين لرسم أحكامهم ، ولا يميلون مع الهوى ، ولا يشرهون إلى حطام الدنيا .

ثم على القاضي أن يختار لنفسه كاتباً يكون مثله ، يقاربه في النزاهة والأمانة والعفة والعدالة والعلم بالحلال والحرام والسنن والأحكام وما يوجبه أقسام الكلام، ودليل على أنه يشترط عدالة الكاتب قوله تعالى : ﴿وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾^٣ . ووجه الدليل أنه لا يكتب الا بالعدل ، لأن الفاسق متهم ويحمله فسقه على خلاف المصلحة والعدل المأمور به ، فوجب أن يكون كما ذكرناه . وإذا كان كذلك ، فتد إليه كتب

١ سورة الطلاق - الآية ٢

٢ سور النساء - الآية ٣٥

٣ سورة البقرة - الآية ٢٨٢

الشروط والاقترارات والمحاضر والسجلات ، وتجعله مؤتمنا على خزن ذلك وحفظه ، واخراج ما يحتاج إليه في وقت الحاجة إلى اخراجه .

وقد ذكر الناس في كتاب الشروط والمحاضر والسجلات ما يغني من نظر فيه ، الا أننا لا نحب أن يخلو كتابنا من مقال لكل ما نذكره لتكون معانيه كاملة فيما قصد له .

فجملة الشروط أن يذكر المشتري والمشتري عليه ويعرفهما بأسمائهما وأنسابهما وبتجارتهما ان كانا تاجرين ، أو بصناعتهما ان كانا صانعين ، أو أجناسهما أو أسماء بلدانها ، أو أنسابهما في العرب أو العجم .

ثم يذكر الشيء الذي يجمع الشرط فيه ، فإن كان بيعا ، ذكرت البيع ووصفته ، وحددت المبيع ، ان كان مما يحدد كالارضين والدور ، أو بجنسه ووصفت عينه ، ان كان مما لا يحدد كالرقيق والدواب وعروض التجارات .

ثم تذكر الثمن ومبلغه وتصف بعده ووزنه ، ثم تذكر التقابض منهما أو الفرق بعد الرضا .

ثم يضمن البائع الدرك للمشتري ، وان كان اجارة ذكرت الاجارة ومدتها ، والشيء الذي استؤجر ونعته وحددت ما يحدد منه ، ووصفت ما لا يحدد ، وذكرت مال الاجارة وأوقات وجوبه ، وذكرت قبض المستأجر ما استأجر ، ورضاه به ، وتفرقهما بعد الرضا ، وان كان فيما استؤجر نخل أو

شجر استثيت بذلك وبما وضعه من الارض من الاجارة ، وجعلته في آخر الكتاب معاملة ومساقاة بجزء من الثمرة ، فإنه لا يجوز في الاحكام غير ذلك ، وضمنت المؤجر^١ الدرك^٢ للمستأجر ، وان كان صلحا ذكرت الشيء الذي صولح عليه ، وان كان براءة وصفت ما تبريء منه ، وان كانت البراءة بعرض ذكرت العرض ، وان كان اقرارا ذكرت مبلغه ، وهل هو حال أو مؤجل ، وان كان مؤجلا ذكرت أجله ، ووقت حلوله ، وحددت ذلك بشهور العرب ، وان كان وكالة سميت الوكيل ونسبته وذكرت ما وكل فيه من خصومة ومنازعة وقبض ، أو صلح ، أو قسمة ، أو بيع ، أو شراء ، أو غير ذلك من الأشياء التي تقع الوكالة في مثلها ، وقررت الوكيل بالقبول . وان كان رهنا ذكرت أولا الدين في صدر الكتاب ووقت محله ، ثم ذكرت قسمته وصفته وحددته ، وحددت ما يحدد منه ، ثم قررت المرتهن بقبض ذلك . وان وكلته في بيعه عند الحل ذكر الوكالة بذلك بعد فراغك من أمر الدين والرهن . وان كان وصية قررت الوصي بعد تسميتك اياه في صدر الوصية (على)^٣ شرائع الإسلام ، ثم ذكرت أنه أوصى بكذا وكذا ،

١ في الاصل المؤاجر ، والصواب : المؤجر ، لانه من الرباعي آجره يؤجره إيجارا لا من فاعله يفاعله . المرجع السابق .

٢ في الأصل : أزرك ، والدرك : النبعة ، قال في مختار الصحاح : الدرك النبعة يسكن ويحرك يقال : ما ألحقك من درك فعلى خلاصة ، ففي الأشياء المؤجرة تبعات أحيانا ينهض بها المؤجر للمستأجر . المصدر السابق .

٣ لعله سقط منه (على أو (على حسب) لتنسق الجملة - المصدر السابق

وبدأت بالدين وقررت بمبلغه ، ثم ذكرت الوصية بعد الدين فيما يوصى به ،
وليس له أن يوصي في أكثر من ثلث ماله ، ثم سببت ذلك في الوجوه التي
نذكرها ، ثم ذكرت الموصى إليه وسميته ، قررت بالقبول ان كان حاضرا ،
وان كان غائبا فلا بأس ، وهو بالخيار ، ان شاء قبل وان شاء لم يقبل .

ثم يورخ جميع هذه الكتب بالشهر والسنة اللذين أنت فيهما من شهور
العرب وسني الهجرة ، ثم توقع الشهادة على المشترطين ، والمشرط عليهم ،
وتقريرهم بأن ما عقده على أنفسهم في صحة منهم وجواز أمر منهم قد
أقروا به طوعا بعد تفهمه ومعرفة ما فيه .

وأما المحاضر ، فإن الكاتب يكتب إذا حضر القاضي رجلان ،
فادعى أحدهما على صاحبه حقا فأقر له به ، ويذكر اسمه ونسبه في يوم
كذا ، من شهر كذا ، من سنة كذا ، فلان بن فلان ، وفلان ابن فلان .
فعرفهما بأسمائهما ونسبهما ، وان لم يكن يعرفهما بأسمائهما ونسبهما قال :
رجل ذكر أنه فلان بن فلان ، ويصفه ويحليه أيضا . فادعى فلان ، أو الذي
ذكر أنه فلان على فلان ، أو على الذي ذكر أنه فلان كذا وكذا ، فأقر له
بذلك ، وان كانت وكالة قال: قد ذكر أنه وكيل فلان بن فلان ، ويذكر ما
وكله به ويقول حضر فلان بن فلان ، فقبل منه ذلك وتولاه له . فإن أحضر
المدعي كتابا ادعى فيه على فلان بن فلان ، أو الذي ذكر أنه فلان بن فلان
ما فيه نسخته ، وينسخ الكتاب ثم يقول : وأحضر معه من الشهود فلان بن

فلان ، وفلان بن فلان ، وادعى شهادتهما له بما تضمنه الكتاب الذي أحضره . فسألهما القاضي عما عندهما في ذلك فشهدا أن فلان بن فلان أقر عندهما وأشهدهما على نفسه في صحة منه وجواز أمر مما سمي ووصف فيه ، فقبل القاضي شهادتهما بذلك وأمضاها . وإن أراد القاضي أن يسجل بذلك ، وليس يجوز أن يسجل إلا على من عرفه ، فليذكر في صدر الكتاب اشهاد القاضي ويسميه وينسبه في مجلس حكمه وقضائه وهو يلي القضاء لعبدالله فلان بن فلان ، ويذكر لقبه ، والناحية التي استقضاه عليها ، ويذكر حضور من حضره ، ونسخة الكتاب الذي ادعى عنده بما فيه ، ويذكر بعد ذلك شهادة الشاهدين ولا يسميهما ، بل يقول: رجلا عرفتاهما القاضي بما قبل معه شهادتهما ، ثم يقول : فإنفذ القاضي الحكم بما ثبت عنده من اقرار فلان بن فلان بجميع ما سمي ووصف في الكتاب المنسوخ في صدر هذا الكتاب بشهادة الشاهدين المذكورين فيه ، وحكم به ، وأمضاه بعد أن سأل فلان بن فلان ذلك ، وقد جعل القاضي فلان بن فلان كل ذي حجة على حجته ، ثم يشهد على نفسه بانفاذ ذلك ، ويؤرخ الكتاب بالوقت الذي يسجل فيه جملة في الشروط مقنعة ، وإذا أضاف إليها علم الكاتب باختلاف الفقهاء والعلماء حتى يحاط على الفاظه ويخرجها من الخلاف إلى الاجماع فيحوطها من تأويل يبطلها ، وذلك مثل قولهم : لا شرط فيه ولا خيار ، وتفرقا جميعا بعد عقد البيع بينهما عن

تراض بذلك ، وقوله: واختاراً فيما وقع عليه عقد هذا البيع قتباً على امضائه ، وانما ذلك لما قد روي في باب الخيار من الاختلاف ، وانه قد جاء البيع صفقة أو خياراً ، وجاء أن الخيار إلى ثلاث ، وجاء : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا" ^١.

فقوله : لا شرط فيه ولا خيار ، يوجب الصفقة ، وقوله : واختاراً بعد عقد هذا البيع فيما وقعت عليه عقدة هذا البيع قتباً على امضائه ، يزيل الخيار ^٢ في ترك الثلاث ، وقوله : وتفرقا بعد عقدة هذا البيع عن تراض منهما ، يزيل هذا التأويل في قوله : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فتكرار هذه الالفاظ قد أخرج البيع عن شروط الخيار كلها ، وأوجب صحته.

وكان مع علمه بمذاهب الفقهاء وخلافهم ، عالماً بوجوه الكلام ، مميزاً لما تحتمله ألفاظ الخواص والعوام حتى يأتي في لفظه ، وتعلم قوله بجراحة الشروط من الاشتباه في المعاني ، والاشتراك فيها ، وذلك مثل استعمال كثير

١ في النهاية لابن الاثير ج ٢ ص ٩١٠-٩٢ - البيعان بالخيار ما لم يتفرقا : الخيار : الاسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين : اما امضاء البيع أو فسخه ، وهو على ثلاثة أضرب : خيار المجلس ، وخيار الشرط ، وخيار النقيصة ، أما خيار المجلس فالاصل فيه قوله : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، اي : لا بيعاً شرط فيه الخيار فلا يلزم بالتفرق.

وقيل : معناه : لا بيعاً شرط فيه نفي خيار المجلس فلزم بنفسه عند قوم ، وأما خيار الشرط فلا تزيد مدته على ثلاثة ايام عند الشافعي وأولها من حال العقد أو من حال التفرق .

وأما خيار النقيصة : فإن يظهر بالمبيع عيب يوجب الرد أو يلتزم البائع فيه شرطاً لم يكن فيه ونحو ذلك - وينظر لسان العرب - خير .

٢ هذه من مبالغات المؤلف رحمه الله في الاحتياط فغير لم ترد وحدها لتكون مشركة وانما أيد نفيها قوله " ولا مانع " - المصدر السابق.

من أصحاب الشروط في موضع ذكر التسليم قولهم: بغير دافع ولا مانع ، وظنهم أن " غير " لما كانت جحدا في بعض أحوالها أنها تقوم مقام " لا " وليس الأمر كذلك ، لأن " لا " حرف جحد لا يجوز أن ينصرف في معناه في هذا الموضع إلى معنى آخر ، ، " غير " قد تكون بمعنى الكثرة فيقال : لقيت فلانا غير مرة ، و : جاءني أكثر أصحابنا فإذا قلت : بغير دافع ، جاز أن يحتمل معنى القول أنك أكثر من دافع وإذا قلت : بلا دافع . جاز أن يحتمل شيئا من ذلك . فإذا فهم هذا الاشتراك والاشتباه ، وأخرج لفظه عن التأويل والاشتباه ، وأخرج لفظه عن التأويل والاحتمال مع إخراج إياه عن الحادث الذي يوجب الفقه ، كان بالكفاية موصوفا ، وبالحذق في صناعته معروفا - ان شاء الله .

لقد ذكرنا هذا النص لتقف على الصفات الواجب توافرها في كاتب الحكم والمنهج الواجب اتباعه في تحرير محاضر الحكم حتى تكون حجة تحمي الحقوق وتقيم الحجة والبرهان .

فمن شروط الكاتب أن يكون متحليا بالعدل وساعيا إليه (وليكتب بينكم كاتب بالعدل) وهذا كما أكد النص يتعارض مع الفسوق والجور ويتطلب صفات أخرى منها الأمانة على الأموال والأعراض والأسرار . ان العدالة والأمانة شرطان ضروريان ولكن لا بد من ان يضاف إليهما الفطنة والدقة والثقافة الفقيه . فإذا ما توافرت في الكاتب هذه الصفات تهيأ

ليكون. إلى جانب القاضي يسجل في محضر الجلسة ما يفضله يعرف المتقاضون معرفة دقيقة وثامة لا يمكن الطعن فيها ولا الاعتداء عليها فإنه يعرف بالمتقاضين تعريفًا دقيقًا وأمينًا فإن كان هو العارف بالاسماء والالقب والانساب ذكر ذلك وان لم يكن كذلك فعليه ان يشير إلى أنه سجل المعلومات التي تعرف بالاشخاص كما صدرت عنهم. فهذا التحري وذاك التدقيق يحققان ما تحققه اليوم بطاقات الهوية. وإذا ما اثبت هذه المعلومات كان على كاتب الحكم أن يفصل في وصف القضية المتنازع فيها مع بيان كل ما يفضله تحمي الحقوق من الضياع. ولا يغفل الكاتب عن التدقيق المكاني والزماني. وهكذا رسم لنا هذا النص الشروط الواجب توافرها في كاتب الحكم وفي منهج عمله فإذا نحن أمام وظيفة عزيزة على الانسان في كل زمان ومكان. وما ان كاتب المظالم هو كاتب حاكم وزيادة فمن الضروري أن تتحقق فيه شروط الاول وزيادة وان يكون له منهج في الكتابة قد يلتقي مع منهج كاتب الحكم في الجوهر وقد يعنى من بعض التفصيلات أو التدقيقات. جاء في كتاب البرهان في وجوه البيان ...

وأما كاتب صاحب المظالم ، فهو مثل كاتب القاضي في جميع أوصافه وعلمه بواجب الكلام ومتمنعه ومحتمله ومعرفة الشروط ، وما يوجبه الحكم فيها . غير أنه لا يحتاج إلى الكتب والشهادات ، لأنه لا يحكم بشيء يسجل به ، وإنما عليه أن يخرج الأيدي الغاصبة، ويثبت الأيدي المالكة، ويلزم الناس

الحقوق بالخبر الشائع والشهرة والاستفاضة، وشهادة صلحاء المجاورين وأهل الخير المستورين. وليس إليه تعديل شاهد، ومتى تكافأت الشهادات عنده من هذه سبيله في الستر والخبرة وتوازنت الاستفاضة والشهرة حتى لا يوجد في أحدهما من القوة على صاحبه ومشابهة الحق في بعض أحواله ما يجوز له أن يغلب على الخير ويحكم به، وأعجزه مع ذلك أن يقع بين الخصوم في منازعتهم صلحا يرضون به ردهم إلى القاضي ليقطع بينهم الحادثة باليمين التي جعلت عوضا من البينة^١، فليس بين كاتب صاحب المظالم، وبين كاتب القاضي كبير فرق يذكر فنستقصيه^٢.

ان الفرق بين كاتب الحكم وكاتب صاحب المظالم ليس كبيرا ولكن من الضروري أن يكون الثاني مدركا أنه يتبع نوعا خاصا من القضاء : هو قضاء هدفه الاول اثبات الملكية إلى أصحابها واخراجها من الذين اغتصبوها. ان وسائل هذا النوع من القضاء وطرق عمله تختلف على القضاء العادي، فعلى كاتب صاحب المظالم أن يدرك ذلك حتى تكون سجلاته في مضمونها وفي منهجها مسايرة لقضاء المظالم. هذا هو الكاتب الذي يمكن ان يقارن بكاتب الحكم في قضاء المظالم.

والي جانب هذا الكاتب الذي يمكن أن يسمى بكاتب محاضر المجالس القضائية كان لولاة المظالم اصناف أخرى من الكتاب :

١ وهي ما يثبت الحق ويؤيد الصدق عند القاضي - المصدر السابق

٢ أي : نتقصاه ونبلغ بالتفصيل منتهاه - المصدر السابق

١- كاتب تشييت :

ومهمته أثبات ورود التظلمات في سجل خاص ، وأثبات موضوع الدعوى والمدعى والمدعى عليه ، ويعد ملخصا بهذه البيانات لرئيس ديوان مجلس المظالم الاداري .

٢- كاتب انشاء :

ويتولى كتابة الكتب (الخطابات) التي توجه إلى أجهزة الدولة ذات العلاقة، ويقوم كاتب الانشاء بعمل رئيس مجلس المظالم الاداري عند غيابه، وذلك في عرض المظالم على الخليفة ، أو السلطان ، أو الوالي حسب الأحوال .

٣- كاتب النسخ :

يقوم باستنساخ خلاصة الشكاوى التي يطلبها رئيس المجلس .

٤- كاتب تهريرو :

يتولى تحرير الكتب التي تصدر عن مجلس المظالم بشأن أية قضية يحتاج الديوان في أمرها إلى توجيه كتب^١ . ان هؤلاء الأعوان الذين يمثلون ما يمكن أن يطلق عليه اليوم " أعوان التوثيق الاداري " و"اعوان" ضبط الحالة المدنية "

وكل ما له صلة بالبطاقات الشخصية كانوا بالنسبة إلى ولاية المظالم المنظم والمعرف والحافظ والمدقق. فمنهم من يجمع المظالم الواردة ويرتبها ويجهزها للعرض على المجلس بعد أن استوفت جملة من الشروط. ومنهم من يثبت الأحكام الصادرة بحجثياتها وادلتها، ومنهم من يتكفل بتبليغ الجهات المختصة بأحكام مجلس ولاية المظالم حتى تتخذ القرارات المناسبة.

ان هذا التنظيم وهذه الوظائف مسائرة لتطور مؤسسة ولاية المظالم الذي واكب ما نشأ في المجتمع الإسلامي من نماء وما واكبه من توسع عمراني وتفاعل اجتماعي وتشعب فكري وحضاري. لقد كانت ولاية المظالم خطة بسيطة يقوم بها صاحب السلطة العليا. ثم أصبحت في حاجة إلى مجلس لا يقتصر على القضاة أو الفقهاء فقط بل يشترك معهم من يناسب مركزه وعلمه هذه الوظيفة. ثم ان الاعوان لم يعودوا شخصا واحدا مكلفا بتقصي أخبار العمال والتحقيق في القضايا التي ترفع ضد بعضهم لعرضها بعد ذلك على الخليفة كما كان الشأن في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه^١ بل أصبحت وظيفة الكتبة متعددة تبعاً لما يفرضه الترتيب والتحقيق والتوثيق من اختصاص.

ان والى المظالم وهو يقوم بوظيفته مستعينا بأعوانه ومستمدا سلطته من العدل ومن قوة شخصيته وماركبه الله فيه من ملكات ذهنية وابداعية وما حباه به من فطنة ويقظة ومن مساندة السلطة الحاكمة ودعمها ، يعلم أنه يشترك في الاهداف وفي الوسائل مع أصحاب خطط تحملوا هم ايضا مسؤولية السهر على شؤون العباد العامة والخاصة ، الحكيم والقضائية والامنية ، فهو في حاجة إليهم فيبينه وبينهم علاقات متعددة ومتنوعة قد يكون فيها تكامل وقد يعتريها التزاحم.

وهذه العلاقات هي موضوع الباب الثالث والأخير من هذه الرسالة.

الباب الثالث

علاقة ولاية المظالم بالخطط الإسلامية

الفصل الأول : علاقة ولاية المظالم بالولاية العظمى

الفصل الثاني : علاقة ولاية المظالم بالخطط التنفيذية

الفصل الثالث : علاقة ولاية المظالم بالخطط القضائية

ذهب جمهور العلماء إلى أن الحكم والقضاء في الاسلام يستعملان بمعنى الامر والالزام ، ومعنى الفصل في الخصومات قال تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^١ ، وقال ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٢ ، اضاف الاستعمال الاصطلاحي للكلمتين تدقيقا وتحديدًا جعل بين الكلمتين عموما وخصوصا ، فالحكم قد يكون فيه قضاء يفصل في الخصومات وبين الحقوق والواجبات وقد يكون قضاء تنظيميا لا وجود فيه لخصومات أو ما شابهها . وقد يستخدم وسائل كثيرة ومتنوعة لبلوغ أهدافه ، فالحكم كما هو متداول هو القيام على شؤون الدولة بعناصرها الأساسية إبي الأقليم والسكان والمؤسسات . لا يتسع مجتثا التعمق في دراسة ما يتصل بالحاكم الاول أو برئيس الدولة أو بصاحب الولاية العظمى فتلك قضايا مجتثا أصحاب الاختصاص ، ولكننا نشير إلى أن رئيس الدولة أو صاحب الولاية العظمى في المجتمعات الاسلامية هو الذي يسهر على الحكم وعلى القضاء فهو الذي يتخذ القرارات وهو الذي له الحق في أن يقضي ويفتي ويصدر الاحكام وينفذها ويولي الولاة والنظرة وأصحاب الجند والشرطة وغيرهم من الاعوان ، قد يقوم هو بكل هذه الوظائف وقد يكلف من يعينه على القيام بها ، ان السلطان في نفسه ضعيف كما قال ابن خلدون^٣ وغيره . فهو كسائر البشر في تكوينه الجسمي والعقلي والوجداني . ولكنه يصبح بفضل ما يمنح من سلطات رأس للدولة التي يسيرها . فسلطته

١ سورة الاسراء - الآية ٢٣

٢ سورة النساء - الآية ٦٥

٣ انظر المقدمة ص ٢٠٩

تسمح له بأن يكون قاضيا وواليا للمظام ومحسبا ومسؤولا على الجند وعلى المؤسسات.

ان الجمع بين الوظائف المتعددة والتي تدخل تحت الحكم قد يحصل في المجتمعات الصغيرة التي يمكن ان يطلق على الواحد منها مصطلح "مجتمع المدينة"، ولكنه يتعذر إذا ما اتسعت الدولة وترامت اطرافها وتنوعت أجناس أفرادها وتشعبت العلاقة بينهم، فربيس الدولة في هذه الحالة لا يمكن ان يكون شمسا تضىء ليلا ونهارا وفي كل مكان، لذلك فهو يكلف الاعوان في المجالات المختلفة بجانب من مسؤولياته فيكلف القضاة بالفصل في النزاعات، ويكلف ولاية المظالم بالنظر في القضايا المشككة، ويستعين بالشرطة لتنفيذ الاوامر والسهر على الامن ورجال الحسبة والمراقبة بتفقد الاسواق والحسابات.

ان العلاقة بينه وبين هؤلاء الاعوان تحتاج إلى قوانين وإلى أخلاق حتى تحمى من الشوائب. كما أن العلاقة بين اعوانه في حاجة إلى تنظيم وإلى ضوابط حتى يكون التكامل والتعاون والتآزر. فوالى المظام في حاجة إلى تحديد علاقته بصاحب الولاية العظمى وبأعوانه التنفيذيين وبالسهر على الأمن والقضاء وهذا هو محور هذا الباب الذى قسم إلى ثلاثة فصول :

الفصل لأول : علاقة ولاية المظام بالولاية العظمى .

الفصل الثانى : علاقة ولاية المظام بالخطط التنفيذية .

الفصل الثالث : علاقة ولاية المظام بالخطط القضائية .

الفصل الأول

علاقة ولاية المظالم بالولاية العظمى

المبحث الأول : الولاية العظمى وتحقيق العدل .

المبحث الثاني : ولاية للمظالم من الخلفاء .

المبحث الثالث : دعم الخلفاء لولاية المظالم بحضور مجالسها .

المبحث الرابع : دعم الخلفاء لولاية المظالم بالمثول لدى اصحابها.

المبحث الأول : (الولاية العظمى وتحقيق العدل)

لم تكن ولاية المظالم في المجتمع الإسلامي خطه مستقلة فقد كان الرسول ﷺ وهو المبشر والمنذر والمرشد والحاكم والقاضي يقوم بهذه الخطة ضمن الرسالة التي كلف بها . لقد مر بنا ان اقراره لحلف الفضول جعل هذه الخطة داخلة في سنته الاقرارية وان قضاءه بين الزبير بن العوام وجاره الانصارى وتبرأه من حكم خالد بن الوليد الذي أدى إلى قتل مجموعة من اسرى بنى جذيمة وعزله العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين لما ثبتت الشكوى التي رفعها ضده وفد عبد القيس وحكمه بين سمرة ابن جندب وجاره الأنصارى وقائع جعلت الخلفاء والأمراء يدركون ان تلقي الظلمات والنظر فيها ورد الحقوق إلى أهلها داخلة ضمن الأمانة التي تحملوها بل ان بعضهم كان يرى ان هذه الخطة يستطيع ان يقوم بها كل مسلم عالم يرى في نفسه القدرة على ان يسهم في اظهار العدل ورد الحقوق وتعطيل الحكم إذا كان مخالفا للكتاب والسنة . فقد روى مالك قال : أخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ، أن غلاما سرق وديا من حائط رجل فغرسه في حائط سيده ، فخرج صاحب الودي يلتمس وديه فوجده فاستعدى عليه مروان بن الحكم فسجنه وأراد قطع يده فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج فسأله فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول " لا قطع في ثمر ولا كثر . والكثير الجمار " . قال الرجل ان مروان أخذ غلامي ، وهو يريد قطع

يده فأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله ﷺ فمشى معه حتى أتى مروان فقال له رافع أخذت غلام هذا؟ قال نعم . قال : فما أنت صانع به ؟ قال أريد قطع يده . قال : فياني يسمعت رسول الله ﷺ يقول : " لا قطع في ثمر ولاكثر " فأمر مروان بالعبد فأرسل^١ .

فهذه الحادثة تين أن المظالم في العصر الأول وأن وقعت إلا أنها كثيراً ما تكون ناتجة عن جهل ببعض النصوص أو بنهم قاصر للإفراطها ومعانيها . وأن صاحب الأمر . من خليفة أو وال أو حاكم كان يعدل عن حكمه ويتحول إلى ما هداه إليه هذا الصحابي أو ذاك . أو إلى ما أرشده إليه هذا العالم أو ذاك . ولذلك لم تدع الحاجة إلى أن يجلس الخلفاء الراشدون إلى المظالم في يوم محدد ولا أن يعينوا لها قاضيا أو صاحباً أو واليا قال الماوردي " ولم ينتدب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد لإنهم في الصدر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف إلى الحق أو يجره الوعظ عن الظلم^٢ " .

ونضيف إلى ما قاله الماوردي وغيره أن حدود العالم الإسلامي في ذلك الوقت وقرب الناس من مركز الخلافة . كل ذلك يضاف إلى بساطة العيش والمستوى الاقتصادي للأمة . كلها عوامل جعلت الخلافة لا تحتاج إلى ولاية للمظالم . ولا إلى تخصيص مكان ولا زمان للقضاء فيها . بل نستطيع القول بأن خطة القضاء بصفة عامة لم تظهر ولم تتحدد معالمها إلا في عهد

١ الموطأ برواية الشيباني ص ٢٣٧

٢ الماوردي = الاحكام السلطانية ٧٧

القول بأن خطة القضاء بصفة عامة لم تظهر ولم تتحدد معالمها إلا في عهد الخلافة الراشدة ، إذ كان كثيرا ما يقوم بها الوالي أو أحد الصحابة . فالذين ارسلهم الرسول ﷺ قضاة إلى هذا المصر أو ذاك قليل عددهم . إن اتساع رقعة الإسلام وانتشاره .

ونشأة القضايا بين أفرادها تتج عنها ظهور خطة القاضي إلى جانب خطة الوالي . ولما كثر عدد الولاة وغيرهم من الاعوان كالأمرء والوزراء والقضاة واصحاب الشرطة والحسبة كان لزاما أن تظهر خطة والي المظالم ، ذلك أن اتساع الدولة وكثرة الاعوان يولد في بعض النفوس دوافع الاعتداء على الأموال العامة والخاصة ويهيئ الظروف للتجاوزات القضائية وللشعور بالحاجة إلى نظام قضائي له خصائص لا تتوافر في القضاء العادي وازدادت هذه الحاجة لما كثرت الأموال بين أيدي بعض جبايتها والمتصرفين فيها والقائمين على جمعها وصرفها وانتشرت أخبار الإعتداء على هذه الأموال والأرزاق .

لقد عرضت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضايا فيها التشكي من ظلم الولاة واعتدائهم وكان رضي الله عنه كما مر بنا يرجع الحقوق إلى أهلها وينصف المظلومين ويردع الظالمين وينبه الولاة ويحذرهم من الظلم ويبين لهم الوظائف التي هم مطالبون بأدائها والسهر عليها وينبهم إلى أنه بعثهم إلى الأمصار للسهر على شؤون العباد والبلاد وأقامة الشعائر الدينية والحدود الشرعية

وحماية المجتمع من الآفات والأمراض ونشر العلم والفضيلة ، وانه لا يتردد في
الاقتصاص من كل ظالم ، لقد كان ﷺ حازما مع الولاة محاسبا إياهم .
ولما آل الأمر إلى عثمان ﷺ ولم يجد المسلمون في النصف الثاني من
خلافة حزميا في محاسبة الولاة وردعهم ورد المظالم التي تصدر عنهم ، لما وقع
هذا التحول سهل على الثائرين والحاquدين ان يجدوا إذانا صاغية وتربة
يزرعون فيها افكارهم ومذاهبهم فال الأمر إلى ما آل إليه من استشهاد
الخليفة الثالث عثمان ﷺ ، فدخلت الأمة في مراحل متعددة ومرت بإطوار
كثيرة وكانت في حاجة إلى الجواب على اسئلة متنوعة من أهمها ما له علاقة
بوظائف صاحب الولاية العظمي أو رئيس الدولة . ماهي سلطاته ؟ وما
هو مصدرها ؟ وكيف يقوم بها ؟ ومن هم الاعوان الذين يشاركونه في
تسيير الامور ؟ ، لقد كثرت المذاهب والاتجاهات . ودراستها للوقوف
عليها والتمييز بينها لا يدخل في موضوع هذه الرسالة ، ولكن الذي لا بد من
التذكير به هو أن الجميع يتفقون على أن صاحب السلطة العليا هو المسؤول
على حماية الدين وتطبيق أوامره والسهر على أن ينتشر العدل بين الناس وأن
ترد المظالم إلى أهلها . وقد عبر عن هذا أغلب الذين تناولوا واجبات
السلطان واعوانه . فقد ذكر ابن خلدون أن الكلام في وظائف الملك
والسلطان ورتبة يكون بمقتضى أحكام الشرع كما يكون بمقتضى طبيعة
العران ' .

لقد أدرك أغلب أصحاب السلطة في المجتمعات الإسلامية أن من أهم وظائفهم السهر على العدل وتحقيقه . وذلك بأمور كثيرة منها الوقوف على المظالم لإنه لا وجود لمجتمع مثالي يخلو من هذه الآفة . والوقوف وحده لا يكفي ، فلا بد من رفع هذه المظالم عن الذين وقعت عليهم ، إن هذا الإدراك كان موجودا وقد ظهر واضحا جليا في مواقف بعض الخلفاء الذين تأسوا بالرسول ﷺ وبصحابته الأخيار وخاصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخصصوا يوما أو أكثر للجلوس إلى المظالم ، ومن لم يقدر على ذلك لسبب من الأسباب ، فإنه كان يحضر هذه المجالس ويسهر عليها ويكسب الذين كفهم بالنظر في المظالم ما يحتاجون إليه من دعم وقوة وهناك نوع ثالث من أصحاب السلطة العليا أعطى المثل لغيره بأن يقف أمام وائي المظالم ليحاكم قبل أن يحاكم غيره وينفذ ما يصدر عن صاحب المظالم من أحكام ، وسوف نورد في هذا الفصل أمثلة لهؤلاء الخلفاء حتى نستخلص العلاقة التي كانت قائمة بين أصحاب السلطة العليا . وهي التي كانت تسمى بالخلافة الكبرى أو الأمانة العظمى وهي كما قال الوئشريسى أولى الخطط الإسلامية وأجلها وأعظمها^١ وبين ولاية المظالم التي كما وقع التأكيد عليه هي قضاء تسنده سلطات متعددة من أهمها سلطة صاحب الولاية العظمى فلا عجب إذا تحملها بعض الخلفاء والملوك ورؤساء الدول .

١ انظر كتاب الولايات للونشريسى ص ١٠ (ط المغرب بدون تاريخ)

المبحث الثاني : ولاية المظالم من الخلفاء

يكاد المؤرخون يتفقون على أن أول من أهتم بولاية المظالم اهتماما كبيرا بعد الخلافة الراشدة هو عمر بن عبدالعزيز رحمه الله حتى أن بعضهم وصف عمله بالمبالغة فقال " ويبدو أن عمر بن عبدالعزيز قد بالغ في قيامه برد المظالم تحقيقا للعدل بين الناس حتى غضب منه قومه من بني أمية واندروه بأن سيرته في ذلك قد تثير عليه تقمة من أخذ برد مظالمهم على الناس " ونقل صاحب هذا القول عن الماوردي أن بعض بني أمية قال لعمر بن عبدالعزيز " اننا نخاف عليك من ردها العواقب " ، وانه اجاب قائليه " كل يوم أخافه دون يوم القيامة لاوقيته " ^١ .

لقد جاءت في هذه الرسالة جملة من اخبار عمر بن عبدالعزيز في رد المظالم ولكن التوقف الآن سوف يهتم بأمرين :

(أ) الدوافع التي جعلت عمر بن عبدالعزيز يسالغ أن صح التعبير في رد المظالم .

(ب) بمن استعان في عمله هذا .

١ د/ محمد سليم العوا = قضاء المظالم في الشريعة الاسلامية وتطبيقه في المملكة العربية السعودية = مجلة ادارة قضايا الحكومة العدد الرابع السنة الثامنة عشره ص ٩٨٠ وما نقل عن الماوردي هو في كتاب الاحكام ص ٧٨

(١) الدوافع

لايشك باحث في أن الجور قد كثر أيام بني أمية عما كان عليه الأمر أيام الخلافة الراشدة وأن عوامل كثيرة ساعدت على هذا التكاثر . فالظروف التي نشأت فيها الدولة الأموية والأحداث التي صاحبت قيامها واعتزضت الخلفاء والولاة وأصحاب الأمر أملت كلها على الأمويين وأعوانهم سياسة معينة كان من نتيجتها أن وجد الظالمون مجالاً لظلمهم وخاصة ما كان من أمر بعض الولاة والذين كانوا في خدمتهم ، فحاجة الخلفاء إلى أعوان أقوياء وصارمين وما أنعم الله به على الأمة من توسع جغرافي وثروة مادية وما نشأ في المجتمع من فرق وأحزاب وتيارات فكرية واطماع سياسية أسباب جعلت معاوية رضي الله عنه وغيره يتنازلون عن أصول كانت متبعة في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين . فقد جاء في هذه الرسالة ما يبين التحول الذي شهده المجتمع الإسلامي في موقف صاحب السلطة من أعوانه الذين قد يعتدون على الحقوق فمعاوية بن أبي سفيان قد ثبت عنده أن وإليه على البصرة عبدالله بن عبلان قد بالغ في معاقبة أحد المسلمين هو جبير ابن الغمأك ، وإن المعايير التي كانت متبعة في عصر النبوة وفي عصر الخلافة الراشدة تقتضي بأن يكون القصاص من نوع الظلم الذي وقع على جبير ابن الغمأك ولكن معاوية ولأسباب سياسية وأمنية وحفاظاً على هيبة الدولة أكفي بالتعويض المادي ، وجنب وإليه ما قد ينقص من هيبة وهيبة أمثاله ،

فما فعله معاوية يطابق ما صدر عن عمرو بن العاص يوم قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه " يا أمير المؤمنين إن فعلت هذا (القصاص من الوالي) يكثر عليك ويكون سنة " ^١.

لقد كانت هذه التحولات من الدوافع التي جعلت بعض الناس في عصر بني أمية يركبون الصعب والذلّول ويبيحون لانفسهم ان يتسلطوا على أموال غيرهم ، فالذين خاطبوا عمر بن عبدالعزيز لم تكن لهم حجة في أن ما يريد الخليفة رده إلى اصحابه هو ملك لهم أو هم اسهموا في جعله منتجا ، لقد كانت حجتهم هي الخوف على الخليفة الذي صمم على رد الحقوق إلى أهلها . كانوا يخافون عليه من الظلم بل قل كانوا يهدّدونه ويحذرونه ويبينون له أن الذين سيمنعهم ثمرة ظلمهم لن يسلموا بالأمر الواقع ، لقد أدرك عمر مقصدهم كما أدرك أن الاموال التي جمعها بنو أمية وبعض اعوانهم مصدرها الظلم ، ادرك رضى الله عنه كل ذلك وصمم على أن يعمل بكتاب الله وبسنة رسوله وأن يسير في الأمة سيرة العدل أساسها ، والخوف من عذاب الله تعالى قائدها ومرشدها ، لذلك صمم على أن يكون خليفة عادلا وأن يكون واليا للمظالم نزيها . فعرفت خلافته فترة ذهبية لولاية المظالم .

(ب) بمن استعان

لم نجد في الاخبار ما يفيد أن عمر بن عبدالعزيز قد عين واليا للمظالم يجلس لها في مكان محدد وفي وقت معين ولكننا نجد أنه كان يستعين "بمزاحم" فيطلب منه ان ياتيه بدفتر الصوافي أو بالسجلات المتضمنه ملكية هذه الارض المغموصة أو تلك واستعان عمر بن عبدالعزيز في رد المظالم إلى أهلها بولاته الذين كانوا على الامصار . فكانت له معهم مراسلات توجيهية . فقد كتب إليهم برد المظالم ثم كتب إليهم بحبسها وأخيرا كتب إليهم بردها . وهو الأمر الذي اختاره واستقر عليه ، وإلى جانب خادمه ووزيره مزاحم وولاته في الامصار كان عمر بن عبدالعزيز يطلب من القضاة ان يقوموا بهذه الوظيفة خاصة إذا كان هو من المدعى عليهم كما كان الأمر في القضية التي اثارها الرجل الذي كان من حلوان بمصر وأدعى ان والد عمر بن عبدالعزيز لما كان واليا على مصر أقطعه عبدالملك بن مروان أرض حلوان . جاء هذا الرجل مطالبا برد حقوقه وسمعه عمر بن عبدالعزيز وأخبره ان النظر في قضيته لابد أن يكون من القاضي وهذا ما حصل فعلا .

فعمر بن عبدالعزيز كان يدرك ان النظر في المظالم من وظائف الخليفة يعينه على القيام به وولاته والقضاة ، فهذا يقيد ان بعض الخلفاء كانوا يرون انهم أول من يقوم بولاية المظالم . ولكنهم كانوا يدركون أنهم في حاجة إلى غيرهم من قضاة وولاة ليتعاونوا معهم ولينوبوا عنهم في الامصار وفي

المقاطعات وفي بعض المناسبات. ومن الخلفاء الذين كانوا يرون أن ولاية المظالم يجب أن تكون تحت إشرافهم وانهم مطالبون بمباشرتها والعناية بقضاياها أو بعضها ذكرت المصادر المهدي والهادي والرشيد والمأمون والمهدي. لقد وصف الأخير بأنه "امام عدل" لم تدم خلافته أكثر من أحد عشر شهرا، ولكن المظالم في هذه الفترة قد ردت إلى أهلها، قال الماوردي "ثم جلس لها من الخلفاء جماعة فكان أول من جلس لها المهدي ثم الرشيد ثم المأمون فأخر من جلس لها المهدي حتى عادت الاملاك إلى مستحقيها" ^١ ان الفترة القصيرة التي قضاها المهدي في الحكم كانت كافية لرد الاملاك إلى مستحقيها لأن الذي قام بولاية المظالم هو خليفة ادرك أن مسؤولياته تفرض عليه أن يكون إلى جانب من أخذت اموالهم حتى ترد إليهم كلفه ذلك ماكلفه. فقد روي عنه انه قال "معاذ الله أن ألزم الناس ظلما تقدم العمل به أو تأخر" وحين نوقش في ذلك بأنه قد ينقص من دخل بيت المال أجاب بما يفيد انه يختار أن يقرر حقا ويزيل ظلما حتى وان أجحف بيت المال ^٢.

فممارسة المهدي لولاية المظالم تلتقى مع سياسة عمر بن عبدالعزيز وتشكل معها وتتحد معها في الدوافع والأهداف. وقد مر بنا ان المهدي كان يجلس للمظالم وينظر فيما يرفعه إليه العام والخاص. وأنه بنى قبة لها

١ الماوردي = الاحكام السلطانية ص ٧٨

٢ انظر اسماء الخلفاء والولاة لابن حزم ضمن جوامع السيرة ورسائل اخرى لابن حزم ص ٣٧٤ دار المعارف بمصر بدون تاريخ

أربعة أبواب سماها قبة المظالم وإذا جلس للمظالم أمر بأن توضع كواوين الفحم في الأروقة والمنازل عند تحرك البرد^١.

وعندما نشأت الدويلات الإسلامية في الأمصار أدرك القائمون عليها أن من وظائفهم النظر في المظالم وردها إلى أهلها فخصصوا لهذه الخطة بعض أيامهم وجلسوا محاطين بمجموعة من القضاة والفقهاء وقادة الجند للبت في شكاوى المتظلمين.

فقد داوم أحمد بن طولون صاحب مصر النظر في المظالم فكان يجلس لذلك يومين في الأسبوع^٢، وكذلك فعل الأخشيدي وكافور^٣.

وفي عصرنا الحاضر أدرك بعض الملوك ورؤساء الدول أن رد المظالم إلى أهلها في حاجة إلى سلطتهم وفوذهم وحسن تدبيرهم، فما إن يظهر الواحد من أمثال هؤلاء حتى يرفع إليه المظلومون قضاياهم ويسعون إلى أن ترد إليهم حقوقهم فقد فتح الملك عبدالعزيز الباب لاستقبال المتظلمين وسماع الشكاوى منهم، والفصل فيها وأعلن للناس كافة أن باب العدل مفتوح للجميع على السواء والناس كلهم كبيرهم وصغيرهم أمامه واحد حتى يبلغ الحق مستقره^٤.

كما خصص في سنة ١٣٨٠ هـ ساعتين من وقته في كل يوم للنظر في الشكاوى المقدمة من المتظلمين^٥.

١ انظر ص ١١٢-١١٣ من هذه الرسالة

٢ 'القريري = الخطط ٢/٢٠٧

٣ انظر ص ١١٨ من هذه الرسالة وما بعدها

٤ محمد مصطفى الرحيلي = التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية

ص ١٢٠-١٢١

٥ الشيخ/ محمد بن عبدالله العجلان=ولاية المظالم . مجلة اضواء الشريعة العدد الثامن ص ٢٠

لقد ادت هذه السياسة إلى نشأة ديوان المظالم في المملكة وإلى صدور كثير من الأوامر والقوانين التنظيمية، وصدر عن بعض الرؤساء المسلمين ما يفيد إدراكهم بأن تدخلهم لانصاف المظلومين يكون أحيانا ضروريا . فقد حملت الصحف اليومية أن من الرؤساء من اهتم بقضية هذا المواطن أو تلك المواطنة، وعمل على ان ترفع المظالم وترد الحقوق إلى أهلها فعملوا على التعاون مع القضاء فكانوا ولاية للمظالم .

فهؤلاء الخلفاء والأمراء والرؤساء أدركوا أن ولاية المظالم في حاجة إلى سلطتهم وإلى قوتهم ونفوذهم . فغيرهم قد لا تنفذ أحكامه . وقد تجد أمامها المتطاولين والرافضين . فقد يتأخر عن الحضور المدعى عليه، وقد يستخف بغير الخليفة . وقد يظن إنه قادر على ان يتجاوز ما يحكم به القاضي فلا ينفذه، إن أغلب القضايا التي عرضت على هؤلاء الخلفاء ووجدوا لها حلا فردوا الحقوق إلى أهلها ومارسوا وظيفة والي المظالم هي من النوع الذي يكون فيه الظالم خليفة قد انقضي عهده وفات . وأن المتظلم ظل يتربص عصر الخليفة العادل الذي اشتهر بنظره في المظالم وردها وبعض هذه القضايا وقعت ضد ولد من أولاد الخليفة أو قريب من أقاربه أو وال من ولاته أو صاحب نفوذ يظن انه لا رقيب عليه ولا رادع .

ان صاحب السلطة العليا في كل هذه الحالات هو الملجأ الذي يهرع إليه ، وهو القادر على أن يعود بالناس إلى العدل والانصاف ، ذلك ان نصفه

القضاء وحدها وسلطة هذا أو ذاك لا تكفي ، فالنظر في المظالم كما قال الدكتور أحمد شلبي ينشط ويكثر مسؤوليات المسئول عنه إذا شاع ظلم العمال واشتد جبروت الأمراء وعجز القضاة عن احقاق الحق وانصاف المظلومين فحينئذ يكون والي المظالم مرجع الناس فهو شخص قوي الشكيمة واسع النفوذ ربما كان الخليفة نفسه أو مندوبه الذي يتمتع بتأييده وسلطانه .

ان الحالة التي وصفها شلبي هي التي يكون فيها صاحب السلطة العليا هو المسئول الأول على ولاية المظالم وقد شعر بعض خلفاء المسلمين كعمر ابن عبدالعزيز بهذه المسؤولية وسعوا إلى القيام بها وادركوا أن القضاء في حاجة إلى سلطانهم ونفوذهم وانهم اقدر الناس على ولاية المظالم . وإلى جانب هؤلاء وجد آخرون ولاسباب كثيرة رأوا أن واجبهم هو الوقوف إلى جانب القضاة أو غيرهم لرد المظالم لذلك كانوا هم مصدر القوة وغيرهم الناظر في الشكوى والباحث على الحق والعدل والحكم المناسب .

أن العلاقة بين ولاية المظالم والخلافة العظمى في هذه الحالة تكون في أتم وجوها وأكمل صورها فلا نستطيع أن نميز هذه من تلك فالمصدر واحد وكذلك المنهج والوسائل .

المبحث الثالث : دعم الخلفاء لولاية المظالم بحضور مجالسها

قد يشعر أحد الخلفاء بان الواجب يدعوه إلى ان يكلف غيره بالنظر في المظالم ويعمل هو على ان يحضر مجلس النظر في القضايا التي ينظر فيها القاضي أو صاحب المظالم ، جاء في الأحكام السلطانية : فكان أول من افرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان . فكان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ رده إلى قاضيه ابي إدريس الأودي^١ ، فنفذ فيه احكامه لرغبة التجارب من عبد الملك ابن مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب ، فكان ابو إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر^٢ ، ونجد تأكيدا لبعض هذا الخبر عند ابن الأثير وعند يعقوبي قال ابن الأثير : كان عبد الملك بن مروان أول خليفة يخصص يوما معيناً لسماع حالات المظالم^٣ ، وقال يعقوبي : واتبع الخليفة عمر بن عبدالعزيز في حماسة شديدة هذه السابقة (تخصيص يوم للمظالم) التي سنها عمه^٤ ونقل دكتور شليبي عن كتاب القضاء في الإسلام لإبراهيم نجيب ان عبد الملك بن مروان جلس بنفسه لسماع هذه

١ تقدمت ترجمته ص ٦٠

٢ الماوردي الاحكام السلطانية ص ٧٨

٣ ابن الاثير ص ٤٦

٤ يعقوبي = تاريخ ٣٧٦/٢

القضايا . ما عجز القضاء عن رده . وأجلس معه قاضيه ابا إدريس الازدي وأخذ يتصفح قصص المتظلمين ويحكم فيها فوراً^١ .

فهذه النصوص تجمع على ان عبد الملك بن مروان هو أول من خصص يوماً للنظر في المظالم وهذا التخصيص يعد أمراً طبعياً ذلك ان تشعب مسؤوليات الخليفة وتعدد القضايا التي تعرض عليه وتنوع الفئات الإجتماعية والسياسية التي هو في حاجة إلى النظر في شؤونها والبحث لها على الحلول المناسبة تفرض عليه أن يوزع أوقاته بطريقة محكمة حتى لاتعثر الأمور وحتى لايطمع في الدولة الطامعون ولا يعتدي على سلامتها الأعداء . فهذا التخصيص هو مظهر من مظاهر تطور التنظيم الذي كانت تعرفه الدولة الإسلامية وخاصة في أيام ازدهارها وترامى أطرافها . وحركة الافراد والجماعات التي تنسب إليها . ان هذا التنظيم كان مصاحباً لتنظيم آخر ذكره خبر الماوردي وهو المتصل بالقصص أو بالقصاصات التي أصبح الناس يضمنوها شكوايهم ويرفعونها إلى الخليفة أو الوالي أو القاضي مكتوبة والأمر الثالث الذي جاء في خبر الماوردي هو أن عبد الملك بن مروان كان يتصفح القصص المتضمن للشكاوى ليطلع عليها ويتف على ما فيها ويميز بين ما هو في حاجة إلى نظر وما لا يستحق ذلك . فإذا ما صح عنده ان تظلماً يحتاج

١ د/أحمد شلبي = تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢٤٠ ومما يلاحظ أن لقب القاضي ابي إدريس لم تتفق عليه المصادر فالطبري في تاريخ الامم والملوك لقبه بالخولاني وكذلك الشيرازي في طبقات الفقهاء كما تقدم ذلك في ص ٦٠ وهو عند الماوردي الاودي وعند ابراهيم نجيب الازدي

إلى بحث وتدقيق وتعمق في دراسته وجلاء أمره، فإنه يحيله على القاضي الذي يصدر الحكم المناسب وهنا تظهر العلاقة بين صاحب الولاية العظمى وقاضي المظالم، فالأول ينظر في القضايا ويطلع عليها ويميز بينها ويختار التي يحيلها على قاضيه فالعمل الذي يقوم به صاحب الولاية العظمى هنا يشبه في شكله ما يقوم به بعض الاعوان الذين يرتبون لرؤسائهم أعمالهم وينظمونها ويقدمونها مرتبة هذا من حيث الشكل. ولكن الهدف يختلف فبعد الملك بن مروان لا ينظر في هذه القصاصات ليرتبها للقاضي أو ليعينه حتى ينظر فيها. وإنما هو يفعل ذلك لأمرين على أقل تقدير :

أولهما أن يُشعر المتقاضين أنه مطلع على قضاياهم وعارف بمضمونها وأن المسيئين مكشوف أمرهم عنده.

أما ثانيهما فيتمثل في دعمه لما يصدره القاضي من أحكام ذلك أنه إذا ما صدر الحكم ووافق عليه عبد الملك بن مروان فموافقته تلك مبنية على معرفة وإطلاع. وهي تستدعي التنفيذ العاجل. فلا يجوز القول بأن عبد الملك بن مروان عاجز عن القضاء أو أن زاده الفقهي قليل. فالعكس هو الصحيح فقد كان مشهوراً بعلمه وفقهه وحسن فهمه فلا بد أن تكون الإستعانة بالقاضي لأمر أخرى، كشعور الخليفة بأن صاحب السلطة وإن كان قويا بما لديه من سلطة وجاه وما يتمتع به من نفوذ وعلم وغيرها من عناصر الاستطاعة إلا أنه يبقى كما قال ابن خلدون ضعيفا يحمل أمرا ثقيلا

فلا بد له من الاستعانة بابناء جنسه، وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر مهنة فما ظنك بسياسة نوعه ومن استرعاه الله من خلقه وعباده وهو محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمواقعة عنهم وإلى كف عدوان بعضهم على بعض في انفسهم بامضاء الأحكام الواقعة فيهم ١٠٠٠٠.

نعم كان عبد الملك بن مروان مدركا تنوع الواجبات التي تحملها وتشعبها وتمكنها من عقله وجسمه، وكان يعلم ان القضاء بين الناس يحتاج إلى فطنة ويقظة وجمع لجملة من النصوص والقواعد الفقهية والأحكام المقدمة. خاصة إذا كان في قضايا فيها من التعقيد الشيء الكثير، ومن الأشكال ما يحتاج إلى البحث على الجزئيات، ومن المواقف ما يثبت ان هذا المدعي أو المدعى عليه لم يثق في حكم سابق ورأى فيه نقائص وقصر نظر، كان عبد الملك بن مروان يدرك كل هذه الامور ويدرك أن من القضاة المتخصصين والحكام المفرغين من قد يتوصل إلى الغاية المنشودة ويحقق العدل بين المتخاصمين، وإن هؤلاء القضاة لا يحتاجون إلا إلى هيئة تحمى أحكامهم، وسلطة فاعلة تنفذها وتفرضها على المتعاليين والمتكبرين لذلك اختار أن يكون هناك تعاون بينه وبين القاضي أبي إدريس، فاجتماعهما يسهم كل واحد منهما في بلوغ المقصود وتحقيق ما دعت إليه الشريعة من ضرورة التناصف ورد الحقوق إلى أهلها. وبهذا التعاون وذاك التكامل

ظهرت ولاية المظالم في أتم صورة ذكرها العلماء، وهي المتمثلة في أن هذه الخطة تتطلب قوة السلطان وقدرته على الترهيب والترغيب وحمل المتخاصمين على التناصف، وزجر الشهود الذين يركبون الصعب والذلّول فيشهدون بالباطل وتنفيذ الأحكام. وإلى جانب ذلك فهي في حاجة إلى علم القاضي وفقهه وقدرته على استنباط الأحكام من مصادرها الأولى بواسطة الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية، والأصول المعبرة كما هي محتاجة إلى صفاء الذهن. والتخصص الوظيفي فما طرأ على المجتمع من توسع وما يتطلبه من قوى يتخصص بعضها في هذا الجانب أو ذاك هو الذي جعل عبد الملك بن مروان يتنازل لقاضيه عن إصدار الأحكام ويحتفظ هو بالسلطة التنفيذية. ويجدر هنا التوقف عند ما جاء في كتاب القضاء في الإسلام من أن ذوي الجاه والحسب استغلوا جاههم وحسبهم فاعتدوا على الناس وأخذوا بعض أموالهم وعجز القضاة عن ردهم ورد الحقوق التي اغتصبوها إلى أربابها وأحس عبد الملك بذلك فجلس بنفسه لسماع هذه القضايا وأجلس معه قاضيه إبا إدريس الأزدي وأخذ يتصفح قصص المتظلمين ويحكم فيها فوراً^١.

ما ذكره إبراهيم نجيب يحتاج إلى توقف للأسباب التالية :

- ١- لقد صور المجتمع الإسلامي أيام عبد الملك بن مروان وكأنه مجتمع كله ظلم وتجبر وأعتداء فذوو الجاه والحسب استغلوا الظروف ومارسوا القهر ، فلا نفس لومة تحاسب ولا تقوى تردع ولا خليفة يخشى .
 - ٢- ان هذا الظلم المنتشر والسلطة المستمدة حسب ما قاله إبراهيم نجيب كان إلى جانبها قضاء عاجز وعدل غائب .
 - ٣- لما أحس عبد الملك بن مروان بالحالة التي أصبح عليها المجتمع، جلس بنفسه للتقويم والعدل، فخصص وقته لسماع القضايا وأجلس معه قاضيه الذي كان يصفح قصص المتظلمين ويحكم فيها فوراً .
- ان التسليم بهذا التفسير لتطور ولاية المظالم في عهد عبد الملك بن مروان يعتمد على اظهار الجانب البطولي لهذا الخليفة أو لذاك الوزير أو القاضي ، وهو إلى جانب ذلك يقول اقوالاً تعارضه ، فنحن نعلم أن بعض العلماء تحدث عن سبب تأخر نشأة ولاية المظالم فقال : انه لم يتدب أحد من الخلفاء للمظالم، وإنما كانت المنازعات تجري بين الناس في فصلها حكم القضاة ، وذهب بعضهم إلى أن ولاية المظالم غريبة محدثة ، لقد ناقش الكثاني وغيره هذه الأقوال. وبينت هذه الرسالة في بابها الأول الجذور الدينية والإنسانية لهذه الحطة ووضحت سيرها في عصر النبوة وفي عهد الخلافة الراشدة ، ولكن يجب التنبيه إلى أن التعميم الذي ذكره إبراهيم

١ ذكر صاحب الترتيب الادارية هذه الاقوال وناقشها ، انظر الجزء الاول الصفحات ٢٦٨ وما بعدها

نجيب هو الذي لا يدعمه الواقع . فالجتماع الإسلامي في عهد عبد الملك بن مروان كان فيه الخليفة الصالح والوزير العادل والوالي اليقظ ، وكان بعض أفراد وأصحاب السلطة فيه من الظالمين المستبدين ، وحتى يوفق عبد الملك بن مروان بين أعماله وبين حرصه على العدل أستعان بقاضيه وقسم معه العمل حتى ترد الحقوق إلى أصحابها عن طريق ولاية المظالم دون أن يتوقف القضاء عن عملهم ، اما العجلة التي أكد عليها إبراهيم نجيب فليست شرطا من شروط ولاية المظالم والذين أكدوا عليها أرادوا أن يجدوا تماثلا بين هذه الخطة القضائية وبين القضاء الاستعجالي في العصر الحديث ، ولا يخفى على مدقق ان هذا التماثل ليس مطلقا فبين النوعين أوجه للشبه ، وبينهما أيضا جانب من الاختلاف .

نعم إن والي المظالم إذا كانت الأمور أمامه واضحة والأدلة بينة ، فإنه لا يؤخر البت في الحكم ، وهو يعلم ان حكمه لا يجوز الاعتراض عليه ولا نقضه ولا توقيف تنفيذه وهو في الغالب يعلم أن احد طرفي القضية من ذوي السلطة والنفوذ واليد القوية والدرجة الاجتماعية الرفيعة . أو يعلم ان غيره من القضاة قد اصدر في هذه القضية حكما وأنه اعتمد مجموعة من الادلة والقرائن والنصوص والشواهد وغيرها من الوسائل ، ولكن بانت له بعض العيوب والنقائص فنقض الحكم .

ان عمل والي المظالم يتطلب الدقة والعمق والادراك القوي بالنتائج .
ولذلك كان يطلب من قاضي المظالم أن يدقق في الأحكام بالكشف والفحص
والاستشفاف وجاء في وصف القاضي الذي رسمه على بن ابي طالب
رضي الله عنه إلى الاشر النخعي، لما ولاه على مصر وأعمالها " . . . وأقلهم
تبرما بمراجعة الخصم وأصبرهم على كشف الامور وأصرهم عند اتضاح
الحكم ممن لايزدرية اطراء ولايستميله اغراء " ^١ .

فالعجلة مطلوبة في اصدار الحكم إذا ما اتضحت القضية ، وفي
تنفيذه . أما القول بأن من شروط ولاية المظالم ان يصدر الحكم فيها فوراً
على الإطلاق فهذا يحتاج إلى توقف، ان الاسراع بالتنفيذ لايعارضه أحد بل
هو من أهم أهداف ولاية المظالم أما سرعة اصدار الحكم فهي مشروطة .
وقد جاءت بعض النصوص تفيد ان والي المظالم قد يستخدم طريقة التريث
ورد الخصوم إلى شخص يرجعون إليه مرات عديدة عساهم يجدون الحل
لقضيتهم أو يتنازل عنها احدهم .

ان حضور الخليفة مجلس القضاء واشرافه على أعماله دون ان يكون
هو القاضي قد تكرر في ظروف قد لا تتفق مع أسباب تخلي عبد الملك ابن
مروان على ان يكون هو الحاكم كما حدد ذلك إبراهيم نجيب، فقد تقدم في
هذا البحث أن المأمون حضر بعض مجالس ولاية المظالم وانه كلف قاضيه أو

١ ابن ابي الحديد : نهج البلاغة ج ٢ ص ٩٧ وما بعدها

أحد وزرائه بالنظر في القضايا المطروحة وقد ذكر في تعليل ذلك سببان قيل ان مركزه كصاحب الولاية العظمى جعله ينزه نفسه عن مخاطبة المرأة المتظلمة التي قد تسيء الأدب فيأتي على لسانها ما يحط من مكانة الخلافة. وقد نقد هذا السبب وقيل ان سبب ذلك هو ان المدعى عليه هو ابنه فلا يجوز في هذه الحال ان يكون هو الحكم. وهذا هو المرجح وتوجد له بعض السوابق فعمر بن عبدالعزيز لما كان ضمن المدعى عليهم أوكل النظر في القضية إلى القاضي^١.

فحضور الخليفة مجلس ولاية المظالم دون أن يكون هو الذي يصدر الحكم مظهر من مظاهر التكامل بين الولاية العظمى وبين ولاية المظالم.

(البحث الرابع): وهم (الخلفاء لولاية المظالم بالثول لرى أصحابها

ما وقع لعمر بن عبدالعزيز والمأمون يدخل تحت الحالة الثالثة من حالات علاقة صاحب الولاية العظمى بولاية المظالم. وهي الحالة التي يقبل فيها الخليفة أو الامير أو الوزير ان يحضر لدى والي المظالم كمدع عليه وكقابل للحكم الذي سيصدره القاضي أو الناظر في المظالم. إن هذا السوك فيه امتثال لمبادئ الإسلام في مساواة الجميع امام القضاء، وفيه تربية لافراد الأمة حتى يكونوا على دين ملوكهم وحتى يقبلوا أحكام القضاة فينفذوها لقد علمهم الرسول صلى الله عليه وسلم أن القرابة والمكانة الرفيعة والشرف لايجوز أن تكون معيارا من معايير القضاء. فالحق والعدل هما المعيار الوحيد. فقد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه غضب لما اتاه أسامة بن زيد يشفع في المرأة المخزومية التي سرقت فقال عليه الصلاة والسلام " ان بني اسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وان سرق فيهم الضعيف قطعوه ، لو كانت فاطمة لقطعت يدها "١.

كانت بعض القضايا ترفع إلى والي المظالم والمدعى عليه فيها خليفة أو امير أو وزير أو قائد أو وال فلا يجد بعض هؤلاء حرجا في المثول أمام القاضي والاستماع إلى الخصم وفهم حججه وبراهينه والاطلاع على مستنداته والجواب على اسئلة القاضي أو الحاكم ، لقد ذكرنا في الابواب

السابقة بعض الحالات وذكرنا في هذا الفصل بمثل عمر بن عبدالعزيز أمام القاضي الذي حكم في الضيعة التي أقطعها عبد الملك بن مروان إلى والده عبدالعزيز. لقد دار حوار بين الخليفة عمر بن عبدالعزيز والقاضي قدمت فيه المطالب والادلة والبراهين، وصدر فيه الحكم الذي رضي به الخليفة وشجع صاحبه. وقد صدر عن المنصور العباسي موقف قريب من الذي كان لعمر بن عبدالعزيز فقد جاء في كتاب تاريخ قضاة الاندلس للنباهي : "وقد كان الخليفة المدعو بالمنصور من بنى العباس بن عبد المطلب بالثابة التي كان عليها من شموخ أنه وسمو سلطانه، فما زاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعة. وعزة إلى عزته. فقد جرى حتى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عمران قاضي المدينة في وقته وذلك انه لما وصل إليها حاجا تظلم منه الجمالون وصاحوا على القاضي قال الشيباني " فكنت كاتبه فأمرني ان اكتب إلى المنصور رقعة في الحضور مع من تظلم منه " فقلت "تعيني من هذا فإنه يعرف خطي " فقال " إذا لايحملها غيرك " فكتب ثم ختم الكتاب ومضيت ودفعته إلى الربيع واعتذرت فقال " لاعليك ! " ودخل بالكتاب ثم خرج فقال : أيها الناس إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ويقول لكم : " قد دعيت إلى مجلس الحكم الشرعي فلا يتبعني أحد منكم ، ولا يكلمني ولا يقيم إذا خرجت " قال ثم برز وبعض وزرائه بين يديه وأنا خلفه وهو في مئزر ورداء فلم يقم إليه أحد فلما دخل المسجد

بدأ بالقبر فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال للربيع "أخشى ان تدخل ابن عمران مني هيبة فيتحول عن مجلسه، ولئن فعل لا ولي لي ولاية أبدا" ثم سار إلى القاضي فلما رآه، وكان متكئا، أطلق رداءه عن عاتقه ثم احتبى ودعا بالخصوم، ثم قضى لهم بحقتهم وانفصل الخليفة إلى محله فلما وصل أمر الربيع بإحضار القاضي. فلما دخل قال له "جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليقتك أحسن جزاء وأمر له بعشرة آلاف درهم"^١.

لقد خيرت نقل هذا النص لانه يمثل أحسن تمثيل قضاء المظالم، ولأنه يقدم مجموعة من المعلومات التي تظهر جانبا من التراتيب التي كان يتبعها القضاة وهو إلى جانب هذا وذاك يسمح بدراسة نفسية لمجموعة من الأصناف البشرية في المجتمع الإسلامي.

١- قضاء محمد بن عمران تابع لولاية المظالم: فالمظلمون مجموعة من عامة الناس الكادحون العاملون إنهم الجمالون. كانت لهم قضية مع الخليفة الثاني من خلفاء بني العباس أبي جعفر المنصور. لم يطلعنا النص على نوع القضية التي رفعوها، ولكنه وصف الغضب الذي صاحب رفع القضية والظروف التي وقع فيها. فالجمالون اغتموا فرصة قدوم الخليفة إلى المدينة المنورة حاجا فصاحوا وعبروا عن مطالبهم بأن ينصفهم

القاضي منه ، مرة ثانية يتركنا النص جاهلين بأمر من أمور هذه القضية وهو المتمثل في سبب الصياح وأهدافه ، هل تظلم الجمالون قبل ذلك فلم يستجب لهم ؟ هل أرادوا بصياحهم التأكيد على ان الحق إلى جانبهم وإن القاضي مطالب بأن يعيده إليهم ؟ ، المهم ان هؤلاء المتظلمين كانوا يدركون ان المدعى عليه اقوى منهم واكثر جاها واطلق يدا ولكنهم كانوا يعلمون ان الإسلام يسوى في المطالبة بالحقوق بين الناس وكانوا يعلمون ان الخليفة مطالب بالمثل امام القضاء لارجاع الحقوق إلى أهلها .

والمدعى عليه هو صاحب الولاية العظمى وهو خليفة المسلمين اتى حاجا وزائرا فوجد قضية تترقبه وجمالين يشكونه إلى القاضي ويطلبون ان يقف معهم في مجلس القضاء ليدافع عن نفسه وليرد الحقوق إلى أهلها إذا ما ثبتت الدعوى ويستجيب الخليفة إلى دعوة القاضي ويقبل ان يسمع من بعض افراد الأمة مايفيد أنه سلبهم حقوقهم أو اعتدى عليها ، بل أنه يرجو أن يعامله القاضي معاملة المدعى عليه لا معاملة الخليفة ، وينعقد مجلس القضاء فإذا هو مجلس لولاية المظالم في شكله ومضمونه ويصدر الحكم لصالح الضعفاء ويقبله الخليفة ويجازى القاضي عليه .

٢- تراتيب انعقاد هذا المجلس

لقد بدأت هذه التراتيب باثارة القضية والذين فعلوا ذلك هم الجمالون، فأصدر القاضي رقعة مكتوبة ومختومة طلب فيها القاضي من المدعى

عليه إن يحضر مجلس القضاء لان بعض الناس رفع ضده دعوى . ويطلع المدعى عليه على الرقعة فيستجيب ، ويذهب إلى حيث دعي دون ان تصحبه مظاهر الخلافة وجلالها ووقارها ، فالخليفة يريد ان يحضر المجلس بصفته مسلما ادعى عليه بعض الخصوم وشكوه إلى القاضي فصفة الخلافة وهو يقف أمام القاضي يجب ألا تظهر وأنه بعمله هذا يشبه ما تقوم به بعض الانظمة المعاصرة التي ترفع الحصانة عن رؤساء الدول أو عن الوزراء أو عن نواب الأمة إذا ما دعوا إلى الوقوف أمام القضاء ، ووقف الخليفة مع الخصوم وسمع مطالبهم وشكواهم وحججهم وبراهينهم ثم الحكم الذي صدر عن القاضي وهنا انتهى مجلس القضاء وما وقع بعد ذلك فهو خارج عنه .

٣- الجوانب النفسية

الجمالون = المدافعون عن حقوقهم والمطالبون بالمساواة في القضاء والمدركون أن الإسلام يسمح لهم بأن يشكوا خليفتهم . ان تربيتهم وماركب في نفوسهم ، وما عندهم من اخبار كل ذلك جعلهم لا يترددون في مطالبة القاضي بأن ينظر في قضيتهم . كان بمقدورهم ان يرفعوا قضيتهم إلى الخليفة وكان بأستطاعتهم ان يجدوا وسيلة تيسر لهم استعطافه ورجاءه بان ينظر إليهم بعين الرضا والرحمة وأن يرد إليهم ما سلب منهم ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل استعانوا بالقاضي .

الخليفة = لايشك أحد في أن أبا جعفر المنصور كان قويا وحازما ومهابا وقد عبر النباهي على ذلك بعبارات متعددة "شموخ الأنف" ، "سمو السلطان" ، "الرفعة والعزة" ولكنه كمؤمن يتبع ما جاء في القرآن والسنة ويسير على هدي بعض الخلفاء قبل ان يقف امام القضاء ليحاكم كغيره من الناس ، ان قبوله ذلك لا ينقص من قدره وجلاله بل هو يزيده رفعة إلى رفعة وعزة إلى عزته .

إن قوة القاضي لا تخيفه ولا تتعارض مع قوته ولا يمكن أن تكون خطرا عليه فهي لا تزيد سلطانه الا قوة ومركزه الا ثباتا ورفعة الا علوا ، لقد كان يفضل القاضي القوي الشخصية المتعمق في عمله المتسعة دائرة معرفته . القادر على حل القضايا المستعصية حالا تحقق به مقاصد الشريعة ، لقد عبر في هذه الحادثة عن خوفه من أن تدخل القاضي منه رهبة فيعامله كخليفة لا كواقف أمام القضاء . وعبر على وقوفه إلى جانب القاضي الصارم في الحق والجرى في أحكامه ، عند تولية شريك بن عبدالله النخعي^١ فلما قبل هذا الاخير أن يلي القضاء لابي جعفر المنصور ، قال له ابو جعفر " قد بلغنى عنك صرامة فازدد " قال شريك " فأعتمد عليك " ؟ قال "نعم" ، ان نفسا مؤمنة وقوية كالتي من الله بها على المنصور سوف تتعاون

١ شريك بن عبدالله النخعي ت ١٧٧ هـ ترجمته في اخبار القضاة لوكيع ص ١٤٩ وما بعدها

مع ولاية المظالم وتسهر على تنفيذ احكامها وتيسر لها ان يخضع الوزراء والأمرء والولاة إلى احكامها وان يعملوا على تنفيذها .

القاضي - كان القاضي محمد بن عمران كما بينت ذلك اخباره مدركا لعظم الخطأ التي تقلدها وكان يعلم انه قد يجد نفسه مدعوا للبت في قضايا قد يكون المدعى عليه فيها ارفع منه منزلة وأقوى منه سلطة واطول يدا، ولكنه كان يدرك ايضا انه قوي بالحق الذي يسعى إلى اظهاره ونشره وأنه قوي بالعدل الذي وصف الله به نفسه وطلب من الناس عامة والقضاة خاصة ان ينشروه بين الناس ، ان هذه القوة تسمح له بأن يحاكم الخليفة وغيره من البشر . ولذلك لم يقبل من كاتبه اعتذاره ولم يأخذ بحجته بل كلفه بأن يكون هو الكاتب لرقعة الدعوة وهو حاملها . ولذلك ايضا عامل الخليفة القادم عليه كما يعامل المدعى عليه وأوقفه إلى جانب المدعين ولم يتحول له عن مجلسه . لم يكن تصرفه هذا نابعا من استعلاء مزيف ، ولا تكبر متصنع ، ولا عرض للقوة امام من جمع بين يديه أسباب القوة ، وانما كان ذلك نابعا من الدستور الإسلامي في القضاء ، فبمجرد ان انقضى المجلس وطلب منه الخليفة الحضور، حضر لديه كما يحضر الفرد العادي .

الكاتب - ذكر النص ان نسبه الشيباني وانه كان كاتباً للقاضي وأنه كان يظن ان الكتابة إلى الخليفة لاعلامه بالقضية التي رفعت ضده ومطالبته بالحضور قد تنجر عنه بعض المتاعب، كغضب الخليفة . إن نفسه لم تشبع

بالتوجيهات الإسلامية ولم تتفاعل مع أصول القضاء ولم تنعم بما ركب في النفوس القوية من تفريق بين هيبة حقيقية ورفعة مبنية على العدل وبين هيبة مصطنعة ورفعة أساسها الظلم والجور . وقد ظل خائفاً إلى أن طمأنه وزير المنصور الرابع .

ان هذه الواقعة تظهر بجلاء علاقة التكامل بين الولاية العظمى وولاية المظالم وتظهر أن من خلفاء الدولة الإسلامية من ضرب المثل في الاستجابة إلى ولاية المظالم وتيسير عملهم وتشجيعهم حتى يرفعوا الظلم وخاصة ما كان مصدره أصحاب السلطة والنفوذ ، وإذا انتقلنا إلى العصر الحاضر وجدنا بعض اصحاب الولاية العظمى يباشرون بأنفسهم ولاية المظالم ويعملون على تقديم الدعم وتشريع القوانين وبعث المؤسسات التي تهتم بهذا النوع من القضاء كما نجدهم يعملون على ان تنظم العلاقة بين السلطة التنفيذية وولاية المظالم فقد نص نظام شعب مجلس الوزراء بالملكة العربية السعودية والصادر سنة ١٣٧٣ هـ في المادة (١٧) منه على ان يشكل ديوان مجلس الوزراء ادارة عامة باسم ديوان المظالم ويشرف على هذه الادارة رئيس يعين بمرسوم ملكي وهو مسؤول امام جلالة الملك وجلالة الملك المرجع الأعلى له ^١ ، ثم صدر نظام ديوان المظالم بالمرسوم رقم ٨٧٥٩/١٣/٢ وتاريخ ١٧/٩/١٣٧٤ هـ وقضت المادة الأولى منه على ان يشكل ديوان

١ حسن عبدالله آل الشيخ = التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية ص ١٢١

مستقل ويقوم بإدارة هذا الديوان رئيس من درجة وزير يعين بمرسوم وهو المسؤول امام جلالة الملك وجلالته المرجع الاعلى له^١. ويتشثل التطور الذي شهده الديوان بين المرسومين في انتقاله من التبعية إلى مجلس الوزراء إلى الاستقلال وهو في الحالتين مرتبط بالملك ارتباطا مباشرا وعلاقته به علاقة قوية اذ يستمد صلاحياته ومصادر قوته من صاحب السلطة العليا مباشرة.

يتضح مما تقدم وأعني قيام بعض اصحاب الولاية العظمى بخطوة والى المظالم وحضور البعض الآخر مجالسها لأكسابها الهيبة واحاطتها بجانب من القوة التي هي في حاجة إليه وامثال من دعي إلى مجالسها كدع عليه وسهر بعض حكام المسلمين اليوم على ولاية المظالم يسمح بالوقوف على جملة من العلاقات الموجودة بين الولاية العظمى وولاية المظالم ومن اهمها:

١- ولاية المظالم جزء من الولاية العظمى

فصاحب الولاية العظمى هو المسؤول الأول على ولاية المظالم وهو المقدم على غيره حتى يقوم بهذه الخطة ويسهر عليها ويظهر هذا في نشأة هذه الخطة وفي تطورها فقد استمر بعض الخلفاء يمارسونها وقد بينا ان بعض الملوك ورؤساء الدول في العصر الحاضر يمارسونها بانفسهم. ونستطيع القول بأن هذه الممارسة هي التي تميز ولاية المظالم على المحاكم الادارية أو

غيرها من المحاكم التي يسعى بعض الدارسين إلى مقارنة ولاية المظالم بها ، فصاحب السلطة العليا هو الذي تظهر فيه ولاية المظالم في اتم صورها ، نعم اننا لانستطيع القول بأن كل ملك أو كل رئيس مطالب بأن يكون هو صاحب المظالم ببلده ، فذلك من العسر بمكان . ولكننا نقول ان صاحب الولاية العظمى هو اقدر الناس على ان تكون إليه ولاية المظالم يمارسها بنفسه أو يختار لها من يشاء أو يعمل على ان تسن لها القوانين وان توجد لها المؤسسات الدستورية التي تكون لها من القوة والوضوح في العمل ما يفضلته تحقق أهداف ولاية المظالم ، ان هذه العلاقة هي التي جعلت تولية والي المظالم وتكليفه بهذه الخطة في حاجة إلى مرسوم يصدره صاحب الولاية العظمى أو من ينوبه في تكليف هذا أو ذاك بها .

ان العلاقة بين الخططين لايقوم على التساؤل الذي ذكره آدم متز في كتابه حين قال " وكانت المسألة الهامة دائما هي هذه : أيهما أقوى سلطان الإسلام الذي يمثله القاضي ام السلطة الدنيوية ؟ " ^١ .

ان مثل هذا التساؤل وان وقع فإنه لم يصدر الا عن أولئك الذين لم يقفوا على مقاصد الشريعة من تنوع الخطط وتنوعا الجانب التنظيمي أساسه ومصدره . فإذا ما وجد خليفة للولاية العظمى وقاض للمظالم فلا يعنى ذلك ان تزامنا بينهما موجود بالضرورة أو بالأصل . فالعكس هو الصحيح . فالأصل ان الخططين بينهما عموم وخصوص . وان احدهما جزء من الاخرى

وان الامور التنظيمية هي التي دعت إلى التفريق بينهما فاستقلال ولاية المظالم على الولاية العظمى لا يكون مطلقا وتعارض هذه مع تلك لا يكون الا لمن ينظر إلى الامور بعين واحدة فلو استقرأ متر النصوص التي ذكرها بعد هذا التساؤل لادرك الترابط الوثيق بين الأصل وفرعه ، فقد نقل ان قاضي القضاة بنوع خاص كان ينظر في المظالم بدار السلطان^١ ، كما نقل ما نتج عن مداومة أحمد بن طولون صاحب مصر النظر في المظالم. فقد استغنى الناس عن القاضي الذي اصبح ينعس في مجلسه ثم ينصرف إلى منزله دون ان يتقدم إليه احد^٢ ، فوجود الخطئين في المجتمعات الإسلامية لا يرجع إلى تراحم بينهما وانما إلى تكامل وإلى البحث على نشر العدل وتحقيقه .

٢- ولاية المظالم في حاجة إلى قوة الولاية العظمى

تكرر التأكيد على أن ولاية المظالم لا يستقيم أمرها ولا يظهر أثرها ولا تجد مبررا لوجودها الا إذا تمتع صاحبها بنفوذ يسمح له بهيئة تجعل كل المتخاصمين يلبون دعوته ويرضون بحكمه وينفذونه تنفيذا فوريا دون حجاج أو لجاج ويمكن هنا التذكير بحكم الرسول صلى الله عليه وسلم في قضية الزبير وجاره الانصارى^٣ .

فإذا لم يكن الخليفة أو أحد أعوانه هو القاضي في المظالم ، فان القائم عليها يحتاج إلى قوة معنوية ومادية تسنده. وقد مر بنا ان عبد الملك بن

١ آدم متر = الخسارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٤٢٧/١

٢ م . س ٤٢٩/١

٣ هذه الرسالة ص ٦١

مروان كان يمثل هذا السند بالنسبة إلى قاضيه. وكذلك الشأن بالنسبة إلى المأمون وغيره من الأمراء الذين كانوا يحضرون مجالس ولاية المظالم إذا كان الحاكم فيها من غير اصحاب السلطة والنفوذ .

وكان بعض الذين تولوا المظالم على بينة من هذا الدعم فلما قبل محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى^١ قضاء الكوفة ليوسف بن عمر قال "ان رأى الأمير أن يبعث معي حرسا حتى يقعدني في المسجد الاعظم ليراه الناس فيكون أجل لي"^٢ ، فالقاضي ابن ابي ليلى كان يدرك ان عمله لا تتوفر له شروط النجاح ولا يكون له الاثر المطابق لاحكام الشريعة ومقاصدها إلا إذا كان مدعوما بقوة مادية ومعنوية ترهب المتطاولين وتحلهم على تطبيق ما يصدره من أحكام ، وإذا كان هذا في القضاء العادي فان قضاء المظالم إليه أحوج.

لقد كان الخلفاء يدركون حاجة القضاة عامة وأصحاب المظالم خاصة إلى قوتهم ودعمهم وكانوا يدركون أن ذلك لاينتج عنه الا الخير لذلك كان اغلبهم يؤيد القائمين على القضاء وعلى ولاية المظالم فقد جاء في اخبار القاضي المصعب بن عمران الهمداني^٣ أن الحكم بن هشام أقره على

١ محمد بن عبدالرحمن بن ابي ليلى ت ١٤٨ هـ ترجمته في كتاب أخبار القضاة لوكيع ص ١٣٠ وما بعدها

٢ م . س ص ١٣١

٣ المصعب بن عمران بن شفي الهمداني من العرب الشاميين توفي في عهد الخليفة الحكم بن هشام : انظر تاريخ قضاة الاندلس ص ٤٥ - ٤٧ وكتاب قضاة قرطبة ص ٤٢ وما بعدها

قضاء الجماعة وكان يعرف صلابته وتنفيذه ، وكان يؤيده ولايفت في عصده ويجيز أفعاله وينفذ أحكامه وان وقعت منه بغير المحبوب^١ .

ان أغلب القضايا التي تعود إلى ولاية المظالم المدعى عليه يكون الدولة أو أحد الخلفاء أو الوزراء أو الولاة أو الذين لهم مكانة اجتماعية مرموقة . فحضوره لدى والي المظالم ووقوفه إلى جانب خصمه الذي كثيرا ما يكون من المستضعفين وتنفيذ الأمر الصادر . كل هذه الأمور تحتاج إلى سلطة صاحب الولاية العظمى ، وإلى دعمه الذي يبدأ بمرسوم التولية ويتمثل في مظاهر متعددة اقواها وانفعها حضوره مجلس القضاء .

وهكذا يتضح أن ولاية المظالم قد تكون داخلية في الامامة ، العظمى وإذا لم تكن كذلك فهي في حاجة إلى عهد الخليفة أو من ينوبه حتى يستطيع صاحبها أن يمارسها وإلى دعمه المادي والمعنوي حتى يكون صاحبها مهاب الجانب ، يستجيب لأوامره المتخاصمون وينفذ أحكامه من هم أعلى منه مرتبة من حيث المكانة السياسية والاجتماعية .

ان هذا الجانب المشرق من العلاقة بين أصحاب الولاية العظمى والقائمين على قضاء المظالم كانت بعض الحالات تجعله باهتا وضعيفا . وقد يصل إلى درجة التقابل والتزاحم خاصة إذا تدخلت بعض الخطط التنفيذية وعملت على افساد هذا التعاون والتكامل وسوف نذكر امثلة لذلك في الفصل الثاني من هذا الباب والذي اخترنا ان يكون تحت عنوان علاقة ولاية المظالم بالخطط التنفيذية .

الفصل الثاني

علاقة ولاية المظالم بالخطط التنفيذية

المبحث الأول : ولاية المظالم وعلاقتها بالوزراء والولاة

المبحث الثاني : العلاقة بين ولاية المظالم والشرطة

المبحث الثالث : العلاقة بين ولاية المظالم والحسبة

قسم بعض الباحثين^١ الخطط التي فيها نيابة عن صاحب الولاية العظمى في حفظ الدين وسياسة الدنيا إلى قسمين : أطلقوا على الأول قسم الخطط الدينية وعدوا منها القضاء والمظالم والشرطة والحسبة والسكة^٢ وأمامة الصلاة والفتيا والتدريس ، وأطلقوا على القسم الثاني الخطط السياسية وعدوا منها الأمانة على الاقاليم والبلدان والوزارة والحجابه والشرطة وقيادة الجيوش ، ثم إنهم قسموا النوع الأول إلى خطط قضائية وأخرى غير قضائية وادخلوا في الأولى القضاء والمظالم والشرطة بأنواعها والحسبة والرد وجمعوا ما بقي من القسم الأول في الخطط التي رأوا أنها غير قضائية ومما يلاحظ أن الشرطة في تقسيمهم تنتمي إلى الخطط الدينية وإلى الخطط السياسية ، وعلل الدكتور الرحموني ذلك بأن للشرطة مهمتين قضائية وإدارية لذلك اعتبرت من أجل الأولى خطة شرعية قضائية ، ومن أجل الثانية خطة سياسية ، ونتيجة لهذه الأزدواجية تعدد قسما صاحب الشرطة الذين يعملون معه في مجال واحد أو متقارب أمثال القضاة وأصحاب السوق وأصحاب البريد وغيرهم ، وما قيل في الشرطة يمكن أن يقال في أصحاب المظالم ذلك أن كل الدارسين تقريبا من فقهاء وغيرهم متفقون على

١ انظر مثلا : نظام الشرطة في الإسلام - ص ١٢٧ وما بعدها

٢ السكة - الختم على العملة

أن هذه الخطة هي قود المظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة وإنها مزيج بين قوة السلطنة ونصفه القضاء^١.

ونفضل في هذه الدراسة تقسيم الخطط التي فيها نيابة عن صاحب السلطة العليا إلى خطط سياسية وتنفيذية ، وخطط قضائية .

ونشير إلى أن كل خطة لاتستغني عن الأخرى سواء كانت سياسية أو قضائية أو إدارية ، وقد يكون التمايز بين هذه الخطط في مقدار حاجة إحدهما إلى الأخرى ، فالقضاء العادي يحتاج إلى السلطة التنفيذية ولكن مقدار هذه الحاجة تكون إدني من تلك التي يحتاج إليها قضاء المظالم ، وصاحب الشرطة يحتاج إلى القضاء ولكن احتياجه إلى ولاية المظالم يكون أقوى ، ومن هنا جاءت الحاجة إلى بعث العلاقة بين ولاية المظالم وبين الخطط السياسية التنفيذية التي منها الوزارة والشرطة وصاحب السوق في هذا الفصل الثاني على أن نخصص الفصل الثالث من هذا الباب إلى علاقة ولاية المظالم بخطة القضاء .

١ راجع تفاصيل ذلك في الباب الأول من هذه الرسالة - ص ٢٦ وما بعدها

المبحث الأول : ولاية المظالم وعلاقتها بالوزراء والولاية

المقصود بالسلطة التنفيذية الوزراء والولاية والذين يفوض لهم صاحب السلطة العليا أن ينوبوه فكل هؤلاء يستطيعون أن يمارسوا ولاية المظالم وأن يشاركون في مجالسها ، جاء في كتاب تاريخ الإسلام : " وكانت محكمة المظالم تعقد برئاسة الخليفة أو الوالي أو من ينوب عنه " ^١ .

وجاء في صلة تاريخ الطبري : " وكان الوزير هو الذي يعين أصحاب المظالم في البلاد " ^٢ .

وجاء في كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري : " فكانت ترفع الظلمات من حكم القضاة إلى أصحاب المظالم ولا سيما إلى الوزير الذي يجلس للمظالم " ^٣

ونقل متر عن الجهشيارى نصا فيه وصف لجمهور المستصرخين إلى الوزير الذي كان يقعد للمظالم بانهم كانوا " قوما كثيرين قد قصدوه من نواح بعيدة وأقطار شاسعة مستصرخين متظلمين من أمير ، وهذا من عامل ، وهذا من قاض ، وهذا من متعزز " ^٤

ونقل متر عن كتاب رفع الأصر وعن ملحق الكندي قصة البنت التي هربت إلى الوزير وعرفته بما فعله القاضي معها من ظلم وتناول .

١ د/ حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام - ٤٩١/١

٢ عريب بن سعد - صلة تاريخ الطبري - ص ٥٠

٣ متر : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - ٤٢٨/١

٤ الجهشيارى - كتاب الوزراء - ص ١٠٧

٥ ذكرت قصتها في هذه الرسالة ص ١٥٥

وجاء في كتاب الوزراء أن الوزير عبدالله بن سليمان قام مقام الخليفة المعتضد في النظر في المظالم وناب عنه القائد بدر في النظر في مظالم الخاصة^١ وذكر متر أن الوزير كان في أوائل القرن الرابع يجلس للمظالم يوم الثلاثاء وكان أكثر الكتاب يحضر مجلسه^٢.

وجاء في كتاب الوزراء أن جعفر البرمكي تولى رئاسة ديوان المظالم في عهد الرشيد وأنه فصل في يوم واحد في ألف قضية خاصة ووقع عليها توقيعات موجزه وأنه وبعد الفحص تبين أن واحدا من تلك الاحكام لم ينقض وأن واحدا منها لم يكن ضد العدالة^٣.

إن استقراء النصوص المقدمة يسمح باستخلاص النتائج التالية :

(١) عرفت المجتمعات الإسلامية الحكم الجماعي أي الذي يتكون مجلسه من أكثر من عضو ، فهناك محاكم كانت مختصة في المظالم وكانت تسمى في العصر العباسي بديوان المظالم ، وهذا النوع من المحاكم كان الساهرون عليه ينتسبون إلى السلطة السياسية والتنفيذية والقضائية وأن رئيس هذه المحاكم هو الخليفة أو وزيره أو واليه أو من ينوبهم فوزير المعتضد كان ينوبه في هذه الخطة القائد بدر .

١ الجهشباري - كتاب الوزراء - ص ٢٢

٢ متر - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٤٣٢/١ نقلا عن الجهشباري - ص ٦٦

٣ الجهشباري - كتاب الوزراء - ص ٢٤٩

(٢) اشتهر بعض الوزراء بجلوسهم للمظالم وأتشرت أخبارهم فكان المظلّمون يقصدونهم ويأملون إن تعود اليهم حقوقهم بفضل هذا الوزير أو ذاك فالجمهور حمل أفراده الذين قدموا من نواح متعددة واقطار بعيدة ما يعانونه من ظلم وما يأملونه من انصاف إلى الوزير الذي كان يتلقى تظلمهم ويرد اليهم حقوقهم. والبنّت فارقت الاهل والبلد وتوجّهت إلى الوزير الذي لا شك أنّها سمعت بعدله وعلمت بجلوسه للمظالم مرجحة أنّه سيقف إلى جانب العدل وأنّه سيرفع عنها ظلم من نصب قاضيا .

(٣) ان القضايا التي ترفع إلى الوزراء كانت كثيرة فجعفر البرمكي قد فصل في يوم واحد في الف قضية .

(٤) ان القضايا التي ترفع إلى الوزراء متنوعة من حيث مصدر الظلم الذي وقع على المظلّمين ، فالتشكي قد وقع حتى من القضاة الذين كان من المفروض أن يمثلوا العدل والانصاف .

(٥) ان بعض الوزراء كانت له معرفة جيدة بالأحكام من حيث مصادرها ومقاصدها فجعفر البرمكي قد فصل في الف قضية ولم يقع في خلل أو زلل ولكن البعض الآخر كان في حاجة إلى القضاة والفقهاء والحكام حتى تكون أحكامه مسيرة للكتاب والسنة وأصول الاجتهاد ومنهج استنباط الأحكام ، ولذلك كانت مجالس ولاية المظالم التي يرأسها هذا الوزير أو ذاك الامير أو الوالي في حاجة إلى أن يحضرها أهل الاختصاص

من فقهاء وقضاة وحكام ، وقد وقع بيان ذلك في الباب الثاني من هذه الرسالة^١ .

(٦) يمكن للوزير أو الوالي الذي ينظر في المظالم دون الحاجة إلى تفويض من صاحب الولاية العظمى أن يعين أصحاب المظالم في الأمصار والأقاليم .
إن هذه النتائج تحدد العلاقة بين ولاية المظالم والمقرين من الخليفة أو الملك أو رئيس الدولة وتظهر أن ما قيل في الفصل السابق يبقى مؤكداً ومقبولاً .

ولكن جاءت بعض الأخبار مبينة أن تنافساً وتراجحاً وتعارضاً وقع أحياناً بين هذا القاضي القوي وذاك الوزير أو الوالي ، فبعض الوزراء الذين وقع الحديث عنهم في النتائج الثانية والثالثة والرابعة والخامسة قصدهم المظالمون ، وحتى أولئك الذين كانت ظلماتهم لا تستدعي تدخل والي المظالم فأصبح بعض القضاة شبه عاطلين على العمل ، فعندما داوم أحمد بن طولون صاحب مصر النظر في المظالم بكل عناية " استغنى الناس عن القاض فوصل الحال ببعض القضاة إلى النعاس " ^٢ ، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى القاضي في عهد كافور الإخشيدي الذي كان يجلس للمظالم حتى " كان القاضي كالبحرور عليه لكثرة جلوس كافور للمظالم " ^٣ ، أن توجه المظالمين

١ الفصل الثاني من الباب الثاني - المبحث الثالث - ص ٢٠٤

٢ انظر الحضارة الإسلامية في القرون الرابع الهجري - ٤٢٩/١

٣ ملحق الكندي - ص ٥٨٣-٥٨٤

إلى الخلفاء والوزراء والامراء والولاة دون القاضي له مبرراته النفسية والأجتماعية والسياسية وكثيرا ما تكون للعلاقات القائمة بين أصحاب الخطط المختلفة دورها .

فالمظلم الذي يريد أن يت في قضيته بحزم وبسرعة والذي يعلم أن هذا الوزير أو ذاك القائد قد لا يتقيد بإجراءات القضاء العادي التي قد تطول وقد يستطيع أثناءها أصحاب السلطة والنفوذ والمتعودون على طرق أبواب القضاء ممارسة التضليل والتزييف والحصول على شهادات الزور وما شابه ذلك ، إن مثل هذا المظلم يفضل طرق أي باب يسمح له بإسترجاع حقوقه ، فإذا ما بلغه أن وزيرا من الوزراء قد فتح بابه لتلقي الظلمات والنظر فيها فانه يقصده حتى وأن كان على علم بأنه ليس من القضاة الفقهاء العلماء .

والمظلم الذي يعلم أن أبواب هذا الأمير أو ذاك القائد تتلقى التظلمات مشافهة أو عن طريق الكتاب وسواء كانت بمن هو مقيم في بلد المظلم أو في بلد آخر لا يتردد في رفع قضيته إليه ، قال المقريري : كانت الدولة اذا خلت من وزير صاحب سيف جلس صاحب الباب في باب الذهب بالقصر وبين النقباء والحجاب . فينادي المنادي بين يديه بإرباب الظلامات فيحضرون فمن كانت ظلامته مشافهة أرسلت إلى الولاة والقضاة رسالة يكشفها . ومن تظلم من ليس من أهل البلد أحضر قصة بأمره فيتسلمها الحاجب منه

أن مثل هذا التنظيم والتيسير يشجع الناس على أن يتظلّموا للوزراء وغيرهم من المقربين من صاحب الولاية العظمى وأن يزهّدوا في القضاء الذي قد يطالبهم بإحضار المدعى عليه واحضار الشهود وغيرها من المدعمات التي قد يعجزون عن أحضارها .

فهذا النوع من التّزاحم قد وقع وله مبرراته التي ذكر بعضها في الفقرة المتقدمة والتي يّبقى أهمها ما يّتمّع به المقربون من صاحب الولاية العظمى من نفوذ وإلى جانب ذلك نجد بعض القضاة الذين يمكن وصفهم بالشجاعة والأقدام يقفون من هؤلاء المقربين مواقف فيها تنافس ونوع من الصراع ، وكثيراً ما يكون الدافع إليها خوف القضاة من أن تحرف أحكام الله تعالى وتنزل بطريقة بترء ، فلما تقلد بعض العمال أمور الموارث ووقعوا في أخطاء أنهى الأمر إلى المقتدر بالله فكّـب إلى القاضيين يوسف بن يعقوب وعبد الحميد يسألهما عن العمل في الموارث فكّـبا إليه : " أن تقليد العمال أمر الموارث دون القضاء شيء لم يكن إلا في خلافة المعتمد على الله فانه خلط في ذلك " فأمر الخليفة بإبطال ما كان الأمر جرى عليه أيام المعتمد في الموارث وترك العمل فيما روي عن زيد بن ثابت بأن يرد على ذوي الأرحام ما أوجب الله رده وأولوا العلم من الأئمة^١ .

لقد سمح الخليفة الفاطمي على مصر المعتمد على الله لعماله وولاته بأن ينظروا في المواريث فنتج عن ذلك تطبيق فاسد لإحكام الشريعة. وتذمر الناس ، ورفعوا الأمر إلى الخليفة الجديد الذي طلب النصح من قاضين . فبينما أن ما فعله سلفه لا يستند إلى دليل وأن المواريث يتحملها الفقهاء والقضاة ، وهكذا نزعت هذه الخطة من الذين لم تجتمع فيهم نصفه القضاء وأن كانت لهم قوة السلطان ، إن الولاة في عهد المقتدر أرادوا ممارسة اختصاص القضاء فوجدوا قضاة يبينون ما ينتج عن ذلك من أخطاء . وهناك من الولاة من ظن أنه لا يخضع لسلطة ولاية المظالم فكان بينه وبين القائمين عليها صراع .

جاء في كتاب قضاة قرطبة وصف للصراع الذي كان بين القاضي المصعب ابن عمران^١ والعباس بن عبد الله المرواني في ولاية الحكم بن هشام فالعباس بن عبد الله المرواني غصب ضيعة من رجل بجيان وتوفي الرجل وترك أطفالا ، فلما بلغوا وانتهى اليهم عدل مصعب بن عمران قدموا قرطبة وأنهبوا إليه مظلمتهم وأثبتوها عنده ، فبعث القاضي في العباس بن عبد الله ، وأعلمه ما ذكره القوم وعرفه بالشهود عليه وأباح له الدفع وضرب له أجلا بعد أجل ، فلما انصرفت الآجال وعجز عن الدفع أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه ، فدخل العباس على الأمير الحكم وسأله أن يوصي إلى

القاضي بالتخلي عن النظر ، وأن يكون الأمير الناظر بينه وبين خصمه ، ولما قبل الأمير هذا المقترح وأرسل إلى القاضي طالبا منه التخلي عن النظر في القضية رفض الأخير المقترح وأعلم الأمير بأن القوم أثبتوا حقهم ولزمهم في ذلك عناء طويل ونصب شديد لبعد مكانهم ، وقد ثبتت دعواهم ، وأقدم القاضي في النهاية على تنفيذ الحكم دون موافقة الأمير ، فسعى العباس إلى أن يوقد غضب الأمير خاصة بعد أن حرف حامل الكذب كلام القاضي وتقل عنه أنه قال : "قد حكمت بحكم العدل ، فينتقض الأمير أن قدر" ، ولكنه لم يفلح ونفذ الأمير حكمه ^١ .

فهذه القصة توقفنا على جانب من تعرض العلاقة بين القاضي وصاحب الولاية العظمى وبعض المقرين منه إلى التوتر والتزاحم ، قد يري بعضهم أن الأمر هنا بين القضاء وأصحاب السلطة لا بينهم وبين ولاية المظالم ، والذي يجب التنبيه إليه هو أن بعض القضاة هم في الحقيقة ولاية للمظالم . فمصعب بن عمران وصف بأنه قاض ولكن القضية التي عرضت عليه لها مقومات تجعلها داخلة في ولاية المظالم ، فأصل القضية تعود إلى الغصب وهو من اختصاصات والي المظالم ، والمتظلمون ضعفاء : فهم أطفال ورثوا عن أبيهم ضيعة كان العباس بن عبد الله المرواني قد اغتصبها ومر عليهم وقت طويل لم يستطيعوا أثناءه استرداد حقهم ، ولكن لما علموا أن قاضياً عادلاً

١ انظر القصة في كتاب قضاة قرطبة - ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥

وحازماً كان قد دخل الأندلس قبل دخول الأمير عبدالرحمن بن معاوية وأن نسبه يلتقى بنسب ملوك الدولة الأموية بالأندلس وأنه عرف بالزهد والورع مما جعل الأمير هشام بن عبدالرحمن يستجلبه إلى نفسه ويستخلصه ويجعله وزيره وسميره ويقترح على إبيه أن يعينه قاضي الجاعة فأبى مصعب ذلك ولم يقبل هذه الوظيفة إلا بعد انتقال الخليفة عبد الرحمن بن معاوية إلى ربه واعتلاء أبنه هشام سدة الملك ، وبقي قاضياً إلى عهد الحكم بن هشام ، لما علم الورثة كل هذا شدوا الرحال وانها أمرهم إلى القاضي القوي بعلمه وزهده وورعه ، فسلوكهم هذا هو سلوك المظلمين إلى ولاية المظالم ، وما حصل بعد ذلك من حكم لصالحهم ومن سعى الظالم المقرب من الخليفة إلى تعطيل الحكم وتعويضه بآخر يصدره الخليفة لصالحه وتمسك القاضي بما أصدره بل أشهد الشهود على نفاذه قرائن تين أن القضية من اختصاص ولاية المظالم وتوضح جانباً من علاقة هذه الخطة ببعض المقرين من صاحب الولاية العظمى . إنه الجانب الذي قل أن تخلو منه علاقة الخطط بعضها ببعض خاصة إذا كان المنتمون إليها من المستلطين والمعتدين على الحقوق وعلى الأحكام فمثل هذه الحالات تصلح لكي تكون ميداناً لدراسات نفسية واجتماعية وسياسية تظهر الدوافع والأساليب وما يصدر في هذه الحالات من أقوال ورد فعل وتمسك بالآراء ، فالمقرب من الخليفة في هذه القضية عمل جاهداً على أن يكون الحكم لصالحه وأن يجعل الخليفة ينزع من قاضيه

قضية فيها دعوى عليه وهي واضحة وجلية ، فأساسها اعتداء هذا المقرب على ضيعة الرجل التي آلت إلى أبنائه عن طريق الإرث ، لم يكنف هذا المقرب بغصب أموال الناس ، وإنما سعى إلى أن يوقع الخلاف والشقاق بين والي المظالم وصاحب الولاية العظمى ، وكاد سعيه يثمر قطيعة بين المسؤولين ، ذلك أن الأول تمسك بما رآه حقاً وواجباً ، أما الثاني فإنه وإن أثر ، وبعث فيه دوافع الانتقام والإعتداء على أحكام عادلة ، إلا أن علاقته الحسنة بوالي المظالم وعلمه بأنه لابقاء للملك بدون عدل ولا تطبيق للشرعية بدون رد المظالم إلى أهلها ، كل ذلك تغلب على ما دعاه إليه هذا المقرب . وهكذا استطاعت العلاقة التكاملية بين سلطة القضاء والسلطة التي كثيراً ما سميت بالدينية الصمود أمام الظلم والظالمين ونصرة الحق والضعفاء المظلومين .

المبحث الثاني : العلاقة بين ولاية النظام والشرطة

لا يتسع مجال البحث إلى دراسة أصل نظام الشرطة وعلاقته ببعض النظريات التي بحثت في أصل المجتمع الانساني ، أهو الطبيعة والفطرة التي فطر الله الناس عليها ؟ أو هو التركيب الجسمي والنفسي ؟ أو هو الحاجة إلى المأكل والمشرب والملبس والأمن والأمان ؟ لا تتسع هذه الدراسة لمثل هذه القضايا ، ولكنها تنطلق من الواقع الذي يفيد أن المجتمع قد وجد وأن المصالح قد تكاثرت وتنوعت وتشابكت وأن الإعتداء على هذه المصالح قد وقع وأن العلاقات الإجتماعية كانت في حاجة إلى قوانين وحماة يحافظون عليها ويحمونها وأن المجتمع الإسلامي لم يشذ عن هذه القاعدة . فالأحاديث أثبتت أن الرسول ﷺ اتخذ احتياطات لحماية المجتمع ، فقد روي عن أنس بن مالك أنه قال : " إن قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير " ^١ .

وأخرج الأمام مسلم أن عليا عليه السلام بعث عامل شرطته أبا الهياج الاسدي فقال له : " أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا تدع مثالا إلا طمسته ولا قبرا مشرفا إلا سويته " ^٢ .

١ البخاري - كتاب الأحكام / ١٢ - الباب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الامام الذي فوقه

٢ صحيح مسلم - ج ٧ - ص ٣٦

وإذا أضفنا إلى هذين الخبرين ما اثبتته كتب الحديث والسيرة من أن النبي ﷺ كلف بعض الافراد وخاصة من أصحاب الصفة^١ على أن يسهروا على أمن المدينة ليلا تبين أن نظاما لا يختلف عن نظام الشرطة قد وجد منذ عصر النبوة^٢.

وفي عهد الخلفاء الراشدين أفادت الأخبار أن أصحاب الشرطة كانوا موجودين وأن وظائفهم قد توسعت لتشمل حماية النفس والمال والدين فقد روي عن معير السعدي رضي الله عنه أنه قال: "خرجت أسقي فرسانى في السحر فمررت بمسجد بني حنيفة وهم يقولون ان مسيلمة رسول الله، فأتيت عبدالله بن مسعود فأخبرته، فبعث الشرطة فجاؤوا بهم فاستأبهم فتأبوا فخلى سبيلهم وضرب عنق عبدالله بن النواحة^٣، وروي عن دخين كاتب عقبة بن عامر أنه قال "كان لنا جيران يشربون الخمر واني نهيتهم فلم ينتهوا، فقلت لعقبة بن عامر: إن جيراننا هؤلاء يشربون الخمر واني نهيتهم فلم ينتهوا فأنا داع لهم الشرطة"^٤.

فهذه الأخبار تفيد أن المجتمع الاسلامي في عصر النبوة والخلافة الراشدة رغم أن الناس كانوا قريين من نزول الوحي، الا إنهم كانوا في حاجة

١ اطلق هذا الاسم على جماعة من فقهاء المسلمين الذين كانوا يقيمون بالمسجد النبوي

٢ انظر الراتب الإدارية للكتاني ٣٥٧/١

٣ ابن النواحة - من رؤوس المرتدين قتل في الكوفة قيل في خلافة عمر وقيل في خلافة عثمان - البلاذري - فتوح البلدان - ص ٩٣

٤ المسند ٤٠٤/١

٥ سنن ابي داود ٤ / ٢٧٣

٦ عقبة بن عامر - والي الكوفة لعلي بن ابي طالب

إلى نظام يحمي المجتمع من الإعتداء على النفس والمال والعرض والدين ،
فنظام العسس الذي كان موجودا والذي كان أفراده بعض أهل الصفة كان
هدفه حماية المدينة المنورة من اللصوص وأمثالهم ، وقيس بن سعد كان يعين
الرسول ﷺ في احضار هذا أو ذاك ، وفي تبليغ بعض الناس ما يريد الرسول
ﷺ تبليغه ، وابوالهياج الأسدي الذي استعمله الخليفة الرابع على بن إبي
طالب على شرطته مطالب بأن يقوم بنفس العمل الذي قام به على
رضي الله عنه وهو يمثل في حماية المجتمع من أن يعود إلى عبادة الأوثان والأصنام
وذلك بأن يفسد الصور المجسمة ويسوي القبور والشرطة الذين كانوا تحت
أمرة وإلي الكوفة لعلي بن إبي طالب كان من وظائفهم أن يردعوا أولئك الذين
سمحوا لأنفسهم بشرب الخمر ، وهكذا يتضح أن الشرطة في الإسلام خطة
تنفيذية تسهر على تنفيذ الأحكام الشرعية وتحمي المجتمع من الإعتداء
على الدين والنفس والمال والعرض ، وأن نظامها قد تطور وتشعب وأن
بعض الدارسين قسمها إلى أنواع ، قال الونشريسي نقلا عن القاضي ابن سهل
وأعلم أن للحكام التي تجرى على أيديهم الأحكام ست خطط أولها القضاء
وأجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة الوسطى والشرطة
الصغرى وصاحب المظالم وصاحب رد وهو كصاحب الشرطة يسمى
صاحب رد بما رد إليه من الأحكام وصاحب مدينة وصاحب سوق^١ .

وإلى جانب بيان أقسامها أهتمت بعض الدراسات بوظائفها ويحتاج بحثنا إلى تحديد هذه الوظائف بإيجاز حتى يستطيع بعد ذلك إستخلاص العلاقة النظرية الموجودة بينها وبين ولاية المظالم ، ثم يقع الإنتقال إلى العلاقة الفعلية التي قامت بين الخطتين .

١ - وظائف صاحب الشرطة

جاء في كتاب سلوك المالك إلى تدير الممالك : يأمر صاحب الشرطة أصحابه بملازمة المحاسين وتفئيش الأطمعة وما يدخل السجون وليأمر الحراس من أول الليل بتفقد الدروب والشوارع وبحكم أمرها ولينظرها آخر وقت ومن يخرج منها عند فتحها في وقت الريبة . . ويجب عليه إقامة الحدود كما وردت في كتاب الله العزيز . . وليمنع المظلوم من الأتصار لنفسه بيده ^١ .

وجاء في كتاب البرهان في وجوه البيان أن من مهام صاحب الشرطة :

(أ) معونة الحكام وأصحاب المظالم والدواوين في حبس من أمره بجبسه وأطلاق من رأوا اطلاقه ، وأشخاص من كاتبه بإشخاصه . . .

(ب) النظر في أمور الجنايات وإقامة الحدود والعقوبات والتفحص عن أهل الريب والعناد والعبث والفساد وقمعهم . . . ^٢

١ ابن ابي الربيع - أحمد بن محمد (٢٧٢هـ) سلوك المالك في تدير الممالك - ص ١٠٤ - ط مصر ١٣٢٩هـ

٢ ابو الحسين الكاتب - (توفي في أوائل القرن الرابع) البرهان في وجود البيان ص ٣٩٣ - ط بغداد ١٣٨٧ - ١٩٦٧م

فالتصان يشيران إلى جملة من الوظائف التي لها علاقة بحماية المدن في الليل وفي النهار والإشراف على السجون وأقامة الحدود والسهر على أن يلجأ الناس إلى القضاء لحل مشاكلهم والحصول على حقوقهم وتقديم العون إلى أصحاب بعض الخطط كوالي المظالم حتى يحضر لديه الخصوم ويطبق ما يصدره من أحكام ، وغيرها من الوظائف التي تعمق في بيانها الكتاب المتخصصون في السياسة الشرعية على وجه الخصوص ، إذ ميزوا بين وظائف صاحب الشرطة القضائية ووظائفه الادارية فينبوا أن صاحب الشرطة ينظر في المخالفات التي تتطلب اجراءات فورية ، وفي جميع الجرائم مع اقامة الحدود والتعازير ، وأنه يسهر على استتباب الأمن بالوقاية من الجريمة وبحفظ النظام بمنع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وغيرها من الوظائف .^٢

٢ - شروط صاحب الشرطة

حتى تتضح علاقة صاحب صاحب الشرطة بصاحب المظالم يحسن الوقوف على أهم الصفات الواجب توافرها في صاحب الشرطة بعد أن جاء في الباب الثاني من هذه الرسالة الشروط الواجب توافرها في صاحب المظالم .

١ د/ الرهوني نظام الشرطة في الإسلام - ص ١١٣

٢ لمزيد من التفاصيل انظر المصدر السابق - ص ١١٣ وما بعدها

بعث مروان بن محمد الخليفة الأموي إلى بعض من ولاه رسالة جاء فيها
 "قول شرطتك وأمر عسكريك أوثق قوادك عندك وأظهرهم نصيحة لك
 وأنفذهم بصيرة في طاعتك واقواهم شكيمة في امرك وامضاهم صريمة
 وأصدقهم عفاً واجراهم غناء واكفاهم أمانة واصحبهم ضميراً وأرضاهم
 في العامة ديناً وأحمدهم عند الجماعة خلقاً . . . وأشدّه في دين الله وحقه
 صلابة . . . له نباهة في الذكر وصيت في الولاية معروف البيت مشهور
 الحسب^١ .

وعند ترجمته لمحمد بن عبدالرحمن بن محمد المكي المعروف بقنبل قال
 فيه ابن الجزري: "وكان على الشرطة بمكة لأنه كان لا يليها إلا رجل من أهل
 الفضل والخير ليكون ما يأتيه من الحدود والأحكام على الصواب"^٢ .
 وجمع أبو الحسن الكاتب بين صفات القضاة وأصحاب المظالم وأصحاب
 الخراج وأصحاب الشرطة فقال "لا يستحقون تقلد شيء من هذه الأحكام إلا
 بأن يكونوا عدولاً في أنفسهم عالمين بما توجهه مراتب عملهم غير معتدين
 لرسم أحكامهم يرحمون المظلوم ويخشون على الظالم ويؤثرون الحق ولا يميلون
 مع الهوى ولا يشهرون إلى حطام الدنيا"^٣ .

١ القلقشندي - صحيح الأعشى ٢١٥/١٠

٢ ابن الجوزي - طبقات القراء ١٦٥/٢

٣ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي الخزومي بالولاء ابو عمر الشهير بقنبل انتهت إليه رئاسة
 الاقراء بالحجاز ، اخذ القراء عن الامام ابن كثير بواسطة اصحابه توفي سنة ٢٩١ هـ - (انظر
 ترجمته في معجم الادباء لياقوت ١٨/١٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٦٥/٢ .
 الوافي بالوفيات للصفدي ٢٦٦/٣)

٤ البرهان في وجوه البيان - ص ٣٦٩ ، ٣٧٠

فهذه النصوص توقفنا على جملة من الشروط الواجب توافرها في صاحب الشرطة ومن أهمها :

العدالة : وتمثل في صدق العقيدة والأخلاص لها والعمل بالأحكام الإسلامية والإيمان بأن ذلك ضروري في بناء المجتمع الإسلامي ، ومع هذا وذاك فهي ملكة يكسبها من كان العدل في القول والفعل هدفه ومنهج.

الفضل : وذلك يكون بجملة من الصفات منها تأدية الأمانة والنصيحة لله ولرسوله ولأولى الأمر وللناس عامة . والصدق والعفاف والعطف والرأفة والإقدام على إعانة الضعفاء والمحتاجين وكل من يطلب ذلك ويستحقه .

العلم : ويكون بمعرفة الأحكام والحدود وتنزيل الناس منازلهم ومعرفة ما هو داخل في عملهم وما هو ليس من اختصاصهم .

القوة : وذلك لنصرة المظلوم من الظالم ولتنفيذ الأحكام .

وهكذا نرى أن أغلب الصفات الواجب توافرها في صاحب الشرطة اشترطت في والي المظالم ، وهذا يؤكد جمع أبي الحسن الكاتب بين صفات القضاة وأصحاب المظالم وأصحاب الخراج وأصحاب الشرطة .

٣- العلاقة بين والي المظالم وصاحب الشرطة.

(أ) الجانب النظري

بينت الفقرة السابقة أن والي المظالم وصاحب الشرطة يشتركان في أهم الصفات الواجب توافرها في كل منهما ، وهذا يفرض أن تكون العلاقة بينهما

علاقة مبنية على التشابه في الصفات فكل منهما عدل وفاضل وعالم قوي ، فلا يجوز بعد ذلك أن يكون بينهما تنافر بل لابد من أن يكاملا وأن يشعرا بأن وظيفة هذا في حاجة إلى الآخر وأنها في خدمة الخلفاء والولاة وأصحاب الأمر والنهي حتى تطبق أحكام الشريعة ويسود المجتمع الأمن والأمان ، فقد قال أبو جعفر المنصور مرة : " ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم فقيل له يا أمير المؤمنين : من هم ؟ قال : هم أركان الملك لا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم أن نقصت واحدة وهى ، أما أحدهم فقاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر أحب خراج يستقضي ولا يظلم الرعية ، فإني عن ظلمها غني ، والرابع ثم عض على أصبعه السبابة ثلاث مرات يقول في كل مرة آه آه قيل له ومن هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : صاحب برید يكتب إلي بخبر هؤلاء على الصحة .

فالخليفة العباسي كما يدرك أن الحكم في حاجة إلى تعاون أربع خطط هي : القضاء والشرطة والخراج والبريد أي بتعبير معاصر القضاء بدرجاته المتعددة والتي منها قضاء المظالم وهو المسؤول على الحكم بين الناس وبيان أحكام الله تعالى في القضايا الناشئة وفي ما يجد بين الأفراد والجماعات من خصومات وتباعد وتنافر وتشابك للمصالح لا يخلو منها مجتمع بشري ، وإنما التفاوت في طرق حلها والتغلب عليها ، ولا يخفى ما لولاية المظالم من دور

في تحقيق هذه الأهداف . إن القضاء بدون الخطط الأخرى يكون كالمقعد أو كالأعرج فلا بد من سلطة تنفيذية قوية تقف إلى جانبه وتيسر له الوسائل العملية حتى يتغلب على ما اكتسبته بعض النفوس من صفات شيطانية أبعدتها عن التقوى وخشية الله ، وزينت لها الاعتداء على حقوق الغير والتمسك بما ناله من منافع غير مشروعة ، أن صاحب الولاية العظمى هو مصدر هذه القوة التي يحتاج إليها قاضي المظالم إذا لم يكن خليفة أو أميرا أو وزيرا أو واليا ، نعم إن الأحكام التي يصدرها القضاء سواء كان عاديا أو للمظالم تتمتع بالقوة والسلطان مما يجعلها نافذة على جميع الأفراد بمجرد صدورها ، ولكن يبقى هذا المستوى النظري ، وإن وجد له تطبيق في عصر النبوة وشطر من الخلافة الراشدة ، ولكن بعد ذلك أصبحت هذه الأحكام في حاجة إلى السلطة المادية وإلى خشية السلطان حتى تنفذ . وبما أن صاحب السلطة العليا لا يمكن أن يكون هو المنفذ في كل الأحوال فإن نوابه والذين كفهم بالخطط التنفيذية هم المسؤولون على ذلك ومن هؤلاء أصحاب الشرطة .

لقد جاء عند الحديث عن أعوان والي المظالم أن من بينهم الحماية وهم الذين يستطيعون التغلب على من يلجأ إلى القوة والعنف أو الفرار من وجه القضاء وعلى الذين لا يمثلون لإحكامه . فهؤلاء الأعوان كان جلهم من الشرطة ، وهكذا يتضح أن علاقة قاضي المظالم بصاحب الشرطة كانت نظريا تمثل في :

(١) يعد كل منهما عوناً لصاحب الأمانة العظمى وفي حاجة إلى أمر يتقصد بمقتضاه خطته ويحددها من حيث المكان والزمان .

(٢) لا تخلو وظيفة كل منهما من جانب قضائي وآخر تنفيذي .

(٣) شعور كل منهما بحاجة إلى الآخر .

(٤) شعور والي المظالم بأن صاحب الشرطة هو من أعوانه الذين ينفذون أوامره وأحكامه .

وهكذا يتضح أن العلاقة بين والي المظالم وصاحب الشرطة مرشحة لتكون علاقة تكامل كما هي مرشحة لأن يكون فيها تراحم وهذا ما ستوضحه العلاقة الفعلية التي كانت بين الوظيفتين .

(ب) الجانب الواقعي

إن استقراء أخبار صاحب المظالم وصاحب الشرطة في المجتمعات الإسلامية يسمح ببلوغ النتائج التالية :

(١) التكامل بين الخطتين :

إن التكامل بين القضاء والشرطة كان واضحاً وجلياً في بعض العصور وبالنسبة إلى بعض الأفراد فلما قدم مسلمة بن مخلد الفسطاط عزل السائب عن الشرطة وولى عليها عابس بن سعيد وعزل سليم بن عتر عن

١ مسلمة بن مخلد بن الصامت بن نيار الأنصاري ولي مصر - من قبل معاوية ت ٥٦٢ - الكندي - الولاة وكتاب القضاة - ص ٣٩٠ وما بعدها

القضاء وجعله إلى عابس فجمع له القضاء والشرطة وهو أول من جمعا له^١
فعابس بن سعيد مثل القضاء بصفة عامة وكذلك الشرطة فكان بحق ممثلا
لولاية المظالم أحسن تمثيل ، ويمكن القول بأنه من أوائل ولاية المظالم الذين عينهم
وال من الولاة .

إن الجمع بين القضاء والشرطة هو الذى تنتج عنه خطة المظالم ولكن
بعض القضاة وولاة المظالم لم يكونوا من أصحاب الشرطة فكانوا يشعرون
ب حاجتهم إلى أن يكملوا هذا النقص وذلك بأن يطلبوا ممن ولاهم أن يبعث معهم
من يمثل هيبة السلطان وقوته حتى يخشاهم من لا يخشى الله في تنفيذ
أوامرهم وأحكامهم .

فقد روي أنه لما قبل ابن أبي ليلى أن يلى قضاء الكوفة ليوسف ابن
عمر قال : ان رأى الأمير أن يبعث معي حرسا حتى يقعدني في المسجد
الأعظم ليراه الناس فيكون أجل لي^٢ .

فما صدر عن هذا القاضي يظهر ما يشعر به بعض القضاة من حاجة
إلى صاحب شرطة يسندهم وينفذ أحكامهم ويعينهم على تطبيق شرع الله
في الظالمين والمعتدين . إن هذا الشعور يكون أقوى بالنسبة إلى والي المظالم
الذي يدرك أن خطته تقوم على ركنتين هما نصفة القضاء وقوة السلطان ،
فإذا لم يكن صاحب المظالم من الذين يملكون الهيبة والسلطة المادية فلا

يستطيع أن يقوم بوظيفته إلا إذا أكمل ما به من نقص . وذلك لا يكون إلا عن طريق صاحب الشرطة .

(٢) التزام بين الخطتين:

كان بعض رجال الشرطة يتضايقون من تدخل القضاة في سير أعمالهم، ويطلبون ممن يسعى منهم إلى أن يقوم إلى جانب وظيفة القضاء بالوظائف التنفيذية أن يلزم حدوده وأن يقتصر في عمله على إصدار فتاويه وما شابهها فلما كان الفرج بن كنانة قاضيا على قرطبة في عهد الأمير الحكم بن هشام اتهم أصحاب الشرطة جارا له بالمشاركة في هرج عرف عرف بوقعة الربرض وتسوروا عليه وصاح نساؤه فسمع القاضي الصراخ فقال : ما هذا ؟ ف قيل جارك فلان تعلق به الحرس فأخرجوه ليقتل ، فبادر الخروج وكف القوم عن جاره وقال لهم : ان جاري هذا بريء الساحة سليم الناحية وليس فيه شيء مما تظنون . فقال له رئيس الحرس المرسل معهم : ليس هذا من شأنك فعليك بالنظر في أحباسك وحكومتك ودع ما لا يعينك . فغضب الفرج عند ذلك ومشى إلى الأمير الحكم ، فاستأذن عليه فلما دخل قال له بعد السلام : أيها الأمير إن قريشا حاربت الرسول ﷺ وناصبته العدوان في الله تعالى ، ثم إنه صفح عنهم لما ظفره الله تعالى بهم وأحسن اليهم . وأنت أحق الناس بالاعتداء به لقربك منه ومكاتك من خلاقته في عباد الله ، ثم

له قصة جاره وما عرض له في الدفاع عنه فأمر بتخليه سبيله وبعباب الناظر الذي عارض القاضي^١.

فالقاضي الفرج بن كنانة لم يكن أمامه تنازع بين شخصين ولم تعرض عليه قضية بين متخاصمين ، وإنما كانت أمامه حالة فيها قوي يملك سلطة تنفيذية ويسهر على أن يستتب الأمن وأن يقضى على الثورات وعلى أصحاب الهرج وفيها ضعيف متهم جاء الأعوان ليأخذوه وربما قتلوه . لقد كان تصرفه هنا قريب من تصرف والي المظالم الذي ينظر في أحكام الأقوياء وأصحاب السلطة ليعدها أو ينقضها ، إن عمله هذا لم يرض رئيس الحرس ووجد فيه نوعاً من التدخل في سلطته والإعتداء على خطته . فالقاضي مكلف فقط بالنظر في الأحباس وفي القضاء بين المتنازعين في الأمور الشخصية ، وما سوى ذلك فهو يعود إلى صاحب الشرطة ومعاونه ، لقد كانت العلاقة بين هذا القاضي الذي مارس خطة وال للمظالم وبين صاحب شرطة متوترة فيها تراحم وتنافر إلى درجة جعلت أحدهما يشكى من الآخر إلى الأمير ويستخدم أسلوب التذكير والتمثيل ليكسب القضية ، ويتفوق على الآخر ، ويثبت أن خطته أوسع مما يظنه الخصم . فهي قضائية وتنفيذية وتراقب ما يصدر عن أصحاب الشرطة فكان له ما أراد . أن مثل هذا التراحم قد تكرر فبعض أصحاب الشرطة أرادوا أن يارسوا إلى

جانب وظيفتهم التنفيذية وأعمالهم الممثلة بالدرجة الأولى في السهر على أمن الأفراد والجماعات وحمايتهم من الظالمين والمضلين وأن يكونوا اعواناً لولاة المظالم ولبعض أصحاب الخطط الأخرى. أراد بعض أصحاب الشرطة أن يكون إلى جانب ذلك قاضياً يحكم في قضايا الأحوال الشخصية ورد المظالم إلى أهلها وغيرها من الأحكام التي تحتاج إلى علم القاضي وتدبره وطرق استنباطه وبجته .

حدث ذلك في سنة ٣٦٩ هـ لما حكم صاحب الشرطة في شيء ليس من اختصاصه ويعود إلى القضاء فأ نكر القاضي حكمه واعترض عليه فرفع الأمر إلى الوزير الذي حكم بأنه ليس لاحد الفريقين أن يعترض على الآخر فيما يحكم به ^١.

أن ما أمر به الوزير لم يحل القضية من جذورها ولم يبين هل يجوز لصاحب الشرطة أن يحكم في الفرائض مثلاً ، لقد اقتصر الأمر على أن القاضي لا يجوز له أن يعترض على حكم صاحب الشرطة والعكس صحيح أيضاً . فهذه الحادثة توقفنا على مثال للعلاقة بين صاحب المظالم وصاحب الشرطة إذا ما ظن أحدهما أنه قادر على الاستقلال بجانب من اختصاص الآخر ، فعندما يرفض الثاني التسليم له بما حكم أو بما نفذ يصل الأمر إلى رفع القضية إلى الخليفة أو الوزير . إن ما صدر عن الوزير لا يحل في الحقيقة

الاشكال بل هو يقره ، وقد يفتح الباب أمام مزيد من التزاحم بين الخطتين ، وهذا ما سعى إلى تجنبه أحد حكام الدولة الفاطمية بمصر ، فلما منع القاضي مالك بن سعيد الفارقي^١ أصحاب الشرطة من التكلم في الأحكام الشرعية ورفع الأمر إلى الحاكم العبيدي أضاف إليه النظر في المظالم في رجب سنة ٤٠١هـ وقرئ سجله في القصر بحضرة الأمراء وغيرهم ، وتوجه إلى الجامع العتيق ومعه الشهود وقرئ سجله بذلك فجلس للحكم ونظر في القصص^٢ .

لقد سعى أصحاب الشرطة في أواخر القرن الرابع الهجري أن يفصلوا بين المتنازعين في القضايا التي تعود بالأساس إلى الأحكام الشرعية والتي تحتاج إلى تعمق في الوقوف على الأحكام من مصادرها الأساسية وحسب أصول قد لا تكون متوافرة عند صاحب الشرطة. وحتى لا يقع المجتمع في مكروه ويبعد عن أصول الأحكام الشرعية ومقاصدها ووسائلها منع القاضي أصحاب الشرطة من النظر في أمور لا تدخل تحت اختصاصهم ورفع الأمر إلى صاحب الولاية العظمى فوقف إلى جانب القاضي وأضاف إليه ولاية المظالم حتى يدرك الجميع أن عند والي المظالم تجتمع السلطان القضائية والتنفيذية ، ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض ولاية المظالم من

١ قاضي العبيدين على مصر ابتداء من سنة ٣٩٨هـ انظر ترجمته في كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي - ص ٦٠٣ وما بعدها

٢ م س ص ٦٠٤

قضاة وغيرهم يسعون أحياناً إلى الجمع بين وظائف الشرطة ووظائف ولاية المظالم ، أو يريدون أن يكونوا قيمين على أعمال أصحاب الشرطة ، فقد حاول رجال الشرع مرتين في القرن الرابع الهجري أن يشرفوا على أعمال الشرطة ففي سنة ٣٠٦ هـ - ٩١٨ م أمر الخليفة المقدر صاحب شرطته ببغداد أن يجلس في كل ربع من الأرباع فقيها يسمع من الناس ظلماتهم ويفتي في مسائلهم حتى لايجرى على أحد ظلم^١ ، وكذلك فعل الخليفة الحاكم بمصر إذ جعل إلى جانب صاحب الشرطة في كل بلد شاهدين من العدول وأمر ألا يقام على ذي جريرة أو مرتكب جريمة حد إلا بعد أن يصح عن ذينك الشاهدين أنه مستوجب لذلك^٢ . فالحاولتان تفيدان أن أصحاب الشرطة صدرت عنهم في بعض الحالات تجاوزات قضائية أو سلوكية ، وأن الأمر يستدعي أن يجتمع سلطان الشرطة بنصفه القضاء أي أن يتكامل عمل الشرطة مع عمل القضاء حتى لا يظلم أحد ولا يتجاوز العقاب الحد . إن هذا الدمج وإن كان محموداً على المستوى النظري إلا أنه يبقى في حاجة إلى جملة من الشروط التي يصعب أن تتحقق في الحياة العملية ، ذلك أن المجتمع وإن كان في حاجة إلى نصفه القضاء وقوة السلطان^٣ إلا أن تحقيق اجتماع الأمرين في شخص واحد تعترضه صعوبات ، لذلك رأينا عبد الملك ابن مروان وغيره من الخلفاء يستعينون بالقضاة والفقهاء ، ورأينا مجلس قضاء

١ عريب - صلة تاريخ الطبري - ص ٧١

٢ متر تاريخ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - ٤٢٨/١

المظالم يتألف من أصحاب السلطة والنفوذ ومن القضاة والحكام والفقهاء ،
ونضيف هنا أن أصحاب الشرطة كانوا يتعون في الأخطاء القضائية كلما
ارادوا الاستقلال بولاية المظالم أو القيام بخطة القضاء . وأن القضاة لم يوفقوا
عندما جمعوا إلى عملهم أعمال صاحب الشرطة ، فلما أشرف الفقهاء أيام
المقتدر على أعمال أصحاب الشرطة حتى تكون مطابقة لقواهم ، ولما
تدخلوا في أعمالهم وأرادوا مسايرتها لشروطهم أصيب المجتمع بفقدان
الأمن . يقول ركن الدين بيبرس المنصوري الدوادار المتوفى عام ٧٢٥هـ وهو
يذكر هذه التجربة : "فضعت هيئة السلطة بذلك وطمع اللصوص والعيارون
وكثرت الفتن وكبست دور التجار وأخذت ثياب الناس في الطرق
المنقطعة"^١ .

وهكذا يتضح أن صاحب الشرطة وصاحب المظالم يشتركان في أمور
ويمتاز أحدهما على الآخر بميزات وأن العلاقة بين الخطتين علاقة تكامل
وتعاون وأن التزاحم بينهما وجد في بعض الحالات وأنه يعود في الغالب إلى
أن أحدهما يريد أن يختص بما هو مشترك بينهما أو بما هو من اختصاص
الآخر فقد تبن من هذا المبحث أن وظيفة كل منهما لها علاقة بالقضاء
وبالتنفيذ وهذا هو الأمر الذي جعل البعض منهم يرى أنه قادر على القيام
بالأمرين بمفرده وحسب اجتهاده وقدراته خاصة وأن مراسيم توليتها تحمل

ذلك . فقد جاء في ظهير تقليد صاحب الشرطة أن المقلد (بكسر اللام) توجه إلى من قلده هذه الخطة بقوله : " وأمره أن يراقب الله تعالى في أوامره ونواهيه وليعلم أنه زاجره عن الجور . . . وسائله عما حكم به وقضاه وأنفذه وأمضاه يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله " . فهذا الظهير يثبت لصاحب الشرطة قدرته على القضاء ، ولذلك عد بعضهم هذه الخطة من الخطط القضائية إلى جانب كونها من الخطط السياسية أو التنفيذية . وكذلك الأمر بالنسبة إلى ولاية المظالم التي لا يكون لها وجود إلا إذا اجتمع فيها القضاء بالسلطان .

المبحث الثالث : العلاقة بين ولاية المظالم والحسبة

تناول الباحثون قديما وحديثا خطة الحسبة فيبينوا أنها قديمة النشأة، وأنها تجدد في السنة النبوية مصدرها الأول ، وحجية وجودها ذلك أن الرسول ﷺ كان يسهر على ما يجري في السوق ويحذر من الغش واعتداء التجار وغيرهم على من هم في حاجة إلى اقتناء المواد الاستهلاكية ، كما أنه عليه الصلاة والسلام كان يحث على أن يعطى الطريق حقه وأن لا يستخدم إلا لما هو موضوع له وأن الذين يجلسون فيه مطالبون بالتقيد ببعض القيود ، وبعد الرسول ﷺ أدرك بعض الصحابة أن أمور السوق وأمور الطرقات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تتطلب أن يسهر عليها بعض من توافرت فيه بعض الصفات فقد ذكر أن عمر بن الخطاب كان يتفقد أحوال السوق وأحوال الطرقات بالليل . وأنه رأى يضرب جمالا ويقول له : " حملت جملك ما لا يطيق " ، وروي عنه رضي الله عنه أنه ولي الشفاء بنت معوذ حتى تكون على السوق وعلى كل فان خطة الحسب وجدت مع قيام الحكومة النبوية بالمدينة ثم أنها أصبحت تعرف تحت الأسم المذكور في عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨- ١٦٩) ^٢ ، وأن وجد في كتب التراجم ما يفيد أن بعضهم استقل بها منذ عهد أبي جعفر المنصور ^٣ وأصبحت لهذه الخطة في بعض

١ د/ حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام - ٤٨٩/١

٢ د/ حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام - ٤٨٩/١

٣ ابن حجر - تهذيب التهذيب ٤٣/٥

المجتمعات الإسلامية دار خاصة بها . يطلب المحتسب الباعة أن يقدموا عليه فيها في أوقات معينة ومعهم موازينهم وصنوجهم ومكاييلهم فيعابرها ، فان وُجد فيها خلل صادرها وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره بإصلاحها ، وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية . إن وظيفة المحتسب تسع إلى أكثر من مراقبة الموازين وغيرها من آلات التجارة ، لذلك سعى العلماء إلى أن يبينوا مجال ولاية الحسبة وصفات القائمين عليها وطرق عملهم ووسائلهم وعلاقتهم بأصحاب الخطط القضائية والتنفيذية ومنها خطة ولاية المظالم^١ .

١ - اختصاصات صاحب الحسبة

لا يتسع المجال للتعلم في دراسة هذه الاختصاصات ، لذلك نكتفي بالإشارة إليها حتى نستطيع بعد ذلك مقارنتها باختصاصات والي المظالم ونقف على أوجه التكامل بين الخطتين .

جاء في مقدمة ابن خلدون^٢ أما الحسبة فهي وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين ، يعين لذلك من يراه أهلاً له ، فيتعين فرضه عليه ويتخذ الأعوان على ذلك ، ويبحث عن المنكرات ، ويعزر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على

١ القريري - خطط ١/٤٦٣-٤٦٤

٢ انظر المقدمة - ص ٦٢٤-٣٧ ط (٣) تحقيق - د. عبد الواحد وافي

المصالح العامة في المدينة ، مثل المنع من المضايقات في الطرقات ، ومنع الحمالين وأهل السفن من الاكثار في الحمل ، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها ، وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة ، والضرب على أيدي المعلمين في الكتابات وغيرها في الإبلاغ^١ في ضربهم للصبيان المتعلمين . ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداد ، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع إليه . وليس له امضاء الحكم في الدعاوي مطلقا ، بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعاش وغيرها ، وفي المكايل والموازين ، وله أيضا حمل الماطلين على الأنصاف ، وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينة ولا إنفاذ حكم .

وكأنها أحكام ينزه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها ، فتدفع على صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها ، فوضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء . وقد كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل العبيدين بمصر والمغرب ، والأمويين بالأندلس داخلية في عموم ولاية المظالم يولي فيها باختياره . ثم لما تفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظره عاما في أمور السياسة اندرجت في وظائف الملك وأفردت بالولاية .

فالحسبة في نص ابن خلدون وعند أغلب الذين تناولوها بالبحث والدراسة تدخل تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر به القرآن

١ يعني المبالغة في الضرب والايذاء

الكريم وحثت عليه السنة وبينته السيرة النبوية وعمل الصحابة أن لهذا الأصل شروطاً وأحكاماً ودرجات ووقع الاتفاق على أنه فرض على القائم بأمور المسلمين وأنه يعين لذلك من يراه أهلاً له . وأقرب الناس إلى هذه الأهلية هو المحتسب ، لذلك عرف بعضهم الحسبة تعريفاً شرعياً فقال : " هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله " ١ .

إن وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي جعلت الأساس لصاحب الحسبة متسعة اتساع الشريعة الإسلامية ، بل قل اتساع الدين الإسلامي ولذلك قسم بعضهم الحسبة إلى حسبة عامة ولا يختص بها صاحب الحسبة وحده ، وحسبة خاصة وهي التي تدخل تحت نظر صاحب الحسبة ، وهذه الحسبة الخاصة هي التي تحدد وظيفة المحتسب في الأمور التالية والتي نجدها في مقدمة ابن خلدون :

* الوقوف على المنكرات في الناحية التي يسهر عليها ويعزر ويؤدب مرتكبها على قدرها .

* يحمل الناس على المصالح العامة في المدينة ويدخل تحت هذا مراقبة الطرقات والمجالس العامة حتى لا يقع فيها مضايقات لمستعمليها أو ما هو منافع للدين والحياء والذوق السليم .

١ انظر الأحكام السلطانية للماوردي - ص ٢٤٠ ، ولابي يعلي - ص ٢٨٤ وانظر أيضاً الحسبة في

* السهر على سلامة المارين في الطرقات من الحوادث كسقوط المباني
فالمحتسب يطالب أصحاب المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما
يتوقع من ضررها على الناس . ويمكن أن نجد في عصرنا الحاضر
تطبيقات كثيرة لهذا الاختصاص .

* مراقبة وسائل النقل حتى لا ينشأ عنها مضرة لمستخدميها أو لغيرهم
فقد مر بنا أن عمر بن الخطاب عاقب جمالاً لأنه كلف دابته فوق
طاقها .

* مراقبة أصحاب المهن المختلفة كالمعلمين والتجار حتى يجنب المجتمع
العود على العنف البدني . والغش والتدليس وغيرها من الآفات .
وهكذا يتضح أن خطة المحتسب لها علاقة وثيقة بالأمور التالية:
* سلامة أحكام العرف السائد في المجتمع وليس له أن ينظر في الآراء
الخلافية الفقهية .

* سلامة المجتمع من المنكر أو ما يوصل إليه ، ولكن لا يجوز له هنا أن
يجاوز الحدود .

* يجب من استعداء أي الذي وقع عليه اعتداء من بعض الأفراد بغش
أو تدليس أو بيع به عيب أو ما شابه ذلك وطلب منه الإنصاف .

وهكذا يتضح أن صاحب الحسبة قد يبت في قضايا قد لا يكون فيها
تخاصم وقد يكون أصحابها من عامة الناس أو من أواسطهم أو من أرفعهم

درجة ونفوذاً ، ولكن لا يجوز القول بأن سلطته تفوق سلطة انماضي أو صاحب المظالم أو صاحب الشرطة فقد بين العلماء أن الحسبة تعد من الناحية الدينية بين خطة القضاء وخطة الشرطة ، إلا أن صاحب الشرطة كان أعظم قوة . وأوسع نظراً وأكثر أعواناً . وستضح خلال هذا المبحث المكانة التي تحتلها الحسبة بالنسبة إلى ولاية المظالم ، بقيت الإشارة هنا إلى أن المحتسب عند الإمام سحنون له نفوذ واسع فقد أستخلص الدكتور فرحات الدشراوي عند تحقيقه كتاب النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ليحيى ابن عمر أن المحتسب عند الإمام سحنون له القدرة على الوقوف في وجه السلطة متى حادت عن الجادة وليس هو من ينظر في شؤون الأسواق^١ وهذا الإستنتاج يحتاج إلى توقف ذلك أننا بينا في الباب الأول أن ولاية المظالم في الأندلس وبلدان المغرب العربي هي محكمة تتحول إلى الأسواق لمراقبتها وقد قال الدكتور الدشراوي بعد استنتاجه السابق مباشرة : " وقد كان سحنون قاضياً محتسباً فباشر بنفسه كثيراً من شؤونها ونها ما يهم الأسواق فأدب على الغش ونفى مرتكبيه ونظر في شؤون المعاش وأمر بقتل الكلاب"^٢ .

وهكذا يتضح أن صاحب الحسبة عند الإمام سحنون يشترك مع والي المظالم في بعض الصفات وخاصة تلك التي لها علاقة بقوة الشخصية والقدرة

١ النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ليحيى بن عمر - تحقيق د. فرحات الدشراوي - ص ٢٣

٢ المرجع السابق نفس الصفحة

على بيان الأخطاء التي تصاحب هذا الحاكم أو ذاك ، فقد يتحول صاحب الحسبة إلى وال للمظالم وقد تنوب هذه الخطوة تلك ، وقد ذكر الأستاذ فرحات الدشراوي ما يفيد ذلك عندما قال : " وكان من تنظيماته (سحنون) أن عين أمناء في البادية يكتب اليهم فيما يتعلق بشؤون جهاتهم وأما في العاصمة فقد أحدث ولاية المظالم وعين لها حبيب بن نصر التميمي أول صاحب مظالم وذلك سنة ٢٣٦ هـ "٢ .

وحدد المقرئ سلطة المحتسين في الأندلس فقال : " كان لهم في أوضاع الأحساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تدارس أحكام الفقه لانها عندهم تدخل في جميع البياعات "٣ .
وهكذا يتضح أن بين والي المظالم ووالي الحسبة أوجهها للاتفاق وأوجهها للاختلاف .

أوجه الاتفاق بين ولاية المظالم وولاية الحسبة

إن كلا من والي المظالم ووالي الحسبة يقوم بوظيفته ويؤدي اختصاصاتها لصالح المجتمع وطهارته وضمان استقامته على طريق الخير والهدى ، ملتزما في ذلك أحكام الشريعة الإسلامية . ومن هذا المنطلق فإن لكل منهما أن يأمر

١ حبيب بن نصر التميمي : صاحب مظالم سحنون - كان معدودا من أصحاب سحنون ، وكان نبيلاً في نفسه قد أدخل له ابن سحنون سؤالاته سحنونا ومطلعتة له في أحكامه في الكتاب الذي ألفه في أدب القاضي (كتاب طبقات علماء إفريقية - ص ١٤١)

٢ النظر والأحكام - ص ٢٣

٣ المقرئ - نفح الطيب ١٠٣/١

بالمعروف وينهى عن المنكر . وهذه المهمة إذا كانت جوهر وظيفة والي الحسبة في جانبها الخاص ، فإنها إحدى مهام وظيفة والي المظالم في جانبها العام والخاص ، وتأسيساً على ذلك لحص الماوردي أوجه التشابه بين ولاية المظالم وولاية الحسبة في أمرين :

الأول : أن موضوع كل من الولايتين مبنى على الرهبة المختصة بسلامة السلطة وقوة الصرامة .^١

الثاني: أن لكل من والي المظالم ووالي الحسبة أن يثير قضايا يحاكم بموجبها هذا أو ذاك، أو يعاقب هذا أو ذاك دون أن يطلب منه أحد ذلك .^٢

فقد رأينا أن لوالي المظالم أن يتصفح بعض السجلات فإذا اطلع على ظلم فإنه يعمل على رفعه . وإذا لاحظ أن كاتباً قد زور فإنه يردعه . جاء في نص ابن خلدون أن صاحب الحسبة لا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداء ، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه .

ونضيف إلى هذين الأمرين أن والي المظالم يشترك مع صاحب الحسبة في كونه لا يترفع عن النظر في بعض القضايا كما هو الأمر بالنسبة للقاضي . وإذا نظرنا إلى أوجه التشابه هذه نجد أن والي المظالم ووالي الحسبة يتفقان في أن كلا منهما يتميز بالغلظة واستطالة الحماة لارهاب من ظهر

١ - الماوردي - لأحكام السلطانية - ص ٢٤٢

- أبو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٢٨٦

٢ المرجعين السابقين .

عدوانه فهو بمنزلة الأمر المطاع^١ بالعدل والصدق ، كما يجوز لكل منهما التصدي للمصالح العامة التي لا تخص متخاصمين بذاتها وإنما تتعلق بمصلحة الناس كافة ، فإذا اعتدى شخص على الطريق مثلاً فيمكن لكل منهما رد عدوانه ، لأن الطريق العام ملك للجميع فلا يجوز لفرد بذاته أن يتصرف فيه بمفرده ، ويكون تصدي والي المظالم أو والي الحسبة لهذا الأمر من تلقاء نفسه ولا يتوقف نظره فيه على دعوى متظلم^٢ .

كما أن لكل من والي المظالم ووالي الحسبة أن يشرف على إقامة صلاة الجمعة وصلاة الجماعة في المساجد في سائر الأوقات المفروضة لأنهما من شعائر الإسلام ، وتعلق بحق الله تعالى . فهم من قبل الأمر بالمعروف . ولكل من والي المظالم ووالي الحسبة أن ينهى عن افطار رمضان . أو الإمتناع عن اخراج الزكاة والتعامل بالربا والغش في المبيعات والتدليس^٣ في الأثمان فهم من قبل النهي عن المنكر^٤ .

ويتفق والي المظالم ووالي الحسبة في أن كلا منهما موظف عام يوليه الحاكم العام أو الخليفة . ولوالى الاقليم ان يولي محتسب وكل منهما يتقاضى

١ ابن قيم الجوزية - الطرق الحكيمة - ص ٢٧٨

٢ - الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٢٤٢

٣ التدليس - لفظ فقهي معناه : الغش والكذب واستخدام لنفي الإدعاء والتزييف عن الرواة الشفاعة للأحاديث الشريفة فقال ليس في روايته تدليس ، وعلى ذلك فهو اصطلاح في علم الحديث . راجع ذلك : علوم الحديث - المقدمة - د . سيد عبد الغفار - دار النشر الجامعي - الطبعة الأولى ١٩٨٠ م - الاسكندرية .

٤ عبد العظيم قوره - الحكم بما أنزل الله - ص ١٧٤ دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع - الكويت

رزقه أو راتبه من بيت المال ، كما يتفقان في ضرورة توفير شروط معينة لتعيين كل منهما مثل الايمان والتكليف والحرية والعدالة والعلم بأحكام الشرع ، ويجب أن يتحلى كل من والي المظالم ووالي الحسبة بالخلق الحسن وقلة الطمع وظهور العفة والصبر والتأني والبعد عن الرعونة كي يصل إلى منع الظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

أوجه الاختلاف بين والي المظالم ووالي الحسبة

كما تحدث الماوردي عن أوجه الاتفاق بين ولاية المظالم وولاية الحسبة فقد تحدث عن أوجه الاختلاف وحصرها في أمرين هما :

الأول : أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاة أما النظر في الحسبة فموضوع لما ترفع عنه القضاة ، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى من رتبة القضاة ورتبة القضاة أعلى من رتبة الحسبة ، ولهذا الاعتبار قالوا إنه يجوز لوالي المظالم أن يوقع إلى القضاة والمحتسب أي يأمرهم ، ولا يجوز للقاضي أن يوقع لوالي المظالم ، كما يجوز للقاضي أن يوقع للمحتسب ولا يجوز للمحتسب أن يوقع للقضاة أو لوالي المظالم .^١

الثاني : أن من اختصاص والي المظالم الحكم بين الخصوم ، أما والي الحسبة فلا يجوز له ذلك لأن موضوع الحسبة يتعلق بالإلزام بالحقوق المعترف

بها والمعونة على استيفائها وليس لوالي الحسبة أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناجز والفصل البات ^١.

ومن خلال الأمرين اللذين أوضحهما الماوردي أستطيع أن أسجل الفروق الآتية بين ولايتي المظالم والحسبة وهي :

١- إن والي المظالم يتميز بالقدر الجليل ويكون نافذ الأمر عظيم الهيبة يتناسب مع مكانته الإجتماعية والوظيفية .

٢- إن والي المظالم يستطيع أن ينظر فيما عجز القضاة عن النظر فيه خوفاً على أنفسهم ، أما والي الحسبة فيتولى البت في الأمور السهلة الواضحة التي لا تحتاج إلى عناء في الإثبات ^٢ فعمل المحتسب تنفيذي محض ، أما عمل والي المظالم فمزيج من العمل القضائي والتنفيذي .

٣ - لوالي المظالم من الأعوان عدد يزيد عما لوالي الحسبة ، ليعينوه على التوصل إلى الحكم السليم .

٤- يختص والي المظالم بالفصل في الظلمات الظاهرة التي تصدر من الموظفين العموميين أو من ذوي الأيدي القوية أو الجاه تجاه حقوق الأفراد . كجور العمال فيما يجبونه من أموال ، وتزوير كتاب الدواوين وغصب الولاية ونقص رواتب الموظفين أو تأخيرها . بينما يختص والي الحسبة بالمنكرات الظاهرة والتي تصدر من الأفراد تجاه حقوق الله أو حقوق الأفراد الآخرين أو

١ المرجع السابق

٢ المرجع السابق

الحقوق المشتركة بينهم ، كعاطى الخمر ، وتدليس الأثمان والغش في البيع والتطفيف في الموازين والمكايل .

٥- لوالي المظالم أن ينظر في أعمال المحتسب التى ضعف عن تنفيذها كمنع المجاهرة بمنكر أو دفع التعدي على طريق التحيف في حق لم يقدر على رده ، فيأخذه بحق الله تعالى ويأمر بالحمل على موجب الحق لكن المحتسب لا يستطيع أن يتصدى لما يختص به والي المظالم .

٦- لوالي المظالم أن يتأنى في إصدار الحكم إذا احتاج إلى التحري عن موضوع النزاع ، أما المحتسب فلا يجوز له ذلك لأن عمله مبني على الشدة والسرعة^١ .

ومما تقدم نستطيع القول بأن علاقة والي المظالم بصاحب الحسبة تشمل في الأمور التالية :

(١) يشتركان في القيام ببعض الأعمال وفي بلوغ بعض الأهداف وخاصة المتعلقة برفع المظالم التي تقع في الأسواق والطرق والسهر على سلامة المجتمع من خوارم المروءة ومظاهر الإعتداء على حقوق الله وحقوق العباد ، وهذه المجموعة من الوظائف يظهر فيها التكامل بين الخطتين كما يظهر هذا التكامل في أن كلا منهما قد ينتقل إلى موطن القضية التي يبحث فيها ، إن هذا الانتقال ضروري بالنسبة إلى صاحب الحسبة ولكن والي المظالم قد يلجأ إليه أحيانا .

(٢) قد يكلف والي المظالم صاحب الحسبة ببعض الأعمال ، أو يلفت نظره إلى ما يوجد في هذا السوق أو ذاك من تقائص ، وقد يكلفه بالبحث على أحوال هذا الشخص أو ذاك ، ذلك ان المحتسب يكون اوسع اطلاعا في معرفة الذين يعيشون في المنطقة التي يشملها عمله . وفي هذه الحالة يكون صاحب الحسبة عوناً من أعوان والي المظالم وقد يحضر مجلسه .

(٣) قد يستعين صاحب الحسبة بوالى المظالم إذا كان أصل ما يعرض عليه في حاجة إلى بحث ودراسة ، أو إذا كان المدعى عليه من أهل السطوة والنفوذ وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين الخطتين مبنية على التعاون والتكامل، وليس ذلك بالأمر العسير خاصة اذا علمنا أن ما يشترط في والي الحسبة قريب مما يشترط في والي المظالم ، فقد كانوا يشترطون فيه الفقه في الدين والعدل والنزاهة وعلو الهمة مع الأناة والحلم واليقظ والمعرفة بجزئيات الأمور وسياسات الجمهور ، لا يستقره طمع ولا تلحقه هوادة ولا تأخذه في الله لومة لائم .

هذه أهم ضوابط العلاقة بين صاحب المظالم وصاحب الحسبة ، ونجد بعضها واضحاً في بعض الأنظمة المعاصرة .

علاقة ولاية المظالم بولاية الحسبة في العصر الحاضر: أصبحت ولاية الحسبة في أغلب البلدان الإسلامية في عصرنا الحاضر من اختصاص رجال

الشرطة وحدهم أو يتقاسمونها مع القائمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في البلدان التي توجد فيها مثل هذه الخطة ، واختصاصات ديوان المظالم بالملكة العربية السعودية يشعر أن سلطة الحسبة تحتاج إلى ولاية المظالم، لذلك جاء في نظام ديوان المظالم أن من مشمولاته النظر في القضايا التي تتصل بالغش والتي لم يستطع القائلون على الحسبة أو ما حل محلها إنهاء النزاع فيها .

فقد جاء في نظام مكافحة الرشوة^١ أن يتولى التحقيق في قضايا الرشوة محقق من ديوان المظالم ومحقق من الشرطة ، ثم تحال القضية بعد انتهاء التحقيق فيها إلى مجلس قضائي يشكل من رئيس ديوان المظالم ونائب رئيس الديوان ومستشار قانوني من الديوان وآخر يعينه رئيس الوزراء .

إن هذا النظام يشعر بأن الرشوة هنا نوع من المخالفات التي توجد في الإدارات أو في الأسواق ولا يستطيع صاحب الحسبة ولا أعوان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يحكموا فيها ، لذلك فهم في حاجة إلى قضاء المظالم ذلك أن الرشوة قد تكون من أصحاب سلطة ونفوذ ومن أصحاب مال وتحتاج إلى تحقيق وتدقيق فقد تكون الدولة هي المتضررة .

وهكذا تتضح معالم العلاقة بين ولاية المظالم وولاية الحسبة ويبرز ما بين الخطتين من تكامل وتشابه وتفوق للاولى على الثانية بما لاصحابها من علم ودراية ونفوذ .

١ نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ في ١٣/٣/١٣٨٣هـ

الفصل الثالث

علاقة ولاية المظالم بالخطط القضائية

المبحث الأول : الخطط القضائية .

المبحث الثاني : ولاية المظالم جزء من عمل القاضي .

المبحث الثالث : التكامل بين ولاية المظالم والخطط القضائية .

المبحث الرابع : تميز ولاية المظالم على الخطط القضائية .

المبحث الأول : المحط (القضائية)

جاءت النصوص المنزلة مبينة أن الجماعات الإنسانية في حاجة إلى من يحكمها وإلى من يفض النزاعات إذا ما وقعت بين أفرادها ، فالإسلام دين الواقعية فلم يتناول القضايا النظرية التي بحثها الفلاسفة : هل الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ؟ ، هل اجتماعه أتى نتيجة للخوف أو الضرورة ؟ ، وغيرها من الأسئلة التي عرفها الفكر الإنساني ووجدت حولها النظريات والإفتراسات . بين الإسلام أن المجتمع قد أسس منذ ظهور آدم وحواء على الأرض . وأن النفس الأمارة بالسوء كان لها نشاط إلى جانب النفس اللوامة التائبة المستغفرة ، وأن اعتداء الإنسان على أخيه الإنسان قد وقع منذ القديم ، وأن الحكم بالعدل والقضاء بين الناس قد ظهر أيضا وكنا مطلبنا أنسانيا قال تعالى ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (٧٨) فَهَمَّهَا سُلَيْمَانُ وَكُلًّا ءَاتَيْنَاهُمْ حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ (٧٩) . وقال أيضا ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ ٢ ، والآيات الدالة على أن الناس في حاجة إلى الحكم بمعنى القضاء أي فصل النزاعات وإعطاء كل ذي حق حقه كثيرة وبينة ومحكمة

١ سورة الأنبياء -- آية ٧٨ ، ٧٩

٢ سورة النساء - آية ٥٨

تفيد كلها شرعية القضاء ولزومه حتى يفصل في القضايا الناشئة بين الناس ،
وحتى لا يكون هذا الفصل منطلقاً للعداوة والفوضى والنسيية . وجاءت
السنة منزلة النصوص القرآنية إلى الواقع ، فبعد أن كان المسلمون بمكة يعملون
بما نزل عليهم حسب اجتهاداتهم وحسب توجيهات الرسول ﷺ خاصة إذا
علمنا أن مجتمعهم لم يكن مهياً لظهور الظلم بينهم ، فلا وقتهم ولا نمط حياتهم
ولا علاقاتهم ولا قوتهم الإجتماعية والإقتصادية تسمح لهم بالتنازع
والتخاصم والتقاضى ، ولكن ما أن استقر الرسول ﷺ وصحبه بالمدينة
المنورة حتى ظهرت الحاجة الى نشأة النظام القضائي ، فاجتمع المدينة الأول
كان في حاجة إلى إن يتعايش فيه المسلمون مع اليهود وغيرهم ، ولذلك
جاءت المعاهدة التي كتبها ﷺ بين السكان لتنظيم الحياة داخل المجتمع
المدني . وثق حميد الله^١ هذه الوثيقة . مبينا مصادرها ومؤكداً وجودها
واتشار خبرها . فرد بذلك على الذين انكروها وضعفوا الروايات التي
نقلها . ونود التنويه بما قام به حميد الله بمنهج علمي لدحض الشبهات وتركز
على أن هذه الوثيقة تعد ميثاقاً سياسياً ، وأخلاقياً ، وقضائياً والأخير هو
الذي تهتم به هذه الرسالة . جاء في هذه الوثيقة : "وإنه ما كان بين أهل هذه
الصحيفة من اشتجار يخاف فسادة فان مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد
رسول الله"^٢ . فأهل الصحيفة هم الأوس والخزرج وقد أسلم الكثير منهم

١ د/ حميد الله : الوثائق السياسية - ص ٦٧

٢ ابن هشام = السيرة : ٩٤/٢ . ٩٨.

وانصروا الرسول فهم الأنصار ، وهم الذين أسلموا من قريش وهاجروا الى المدينة المنورة وهم الذين لم يسلموا من الأوس والخزرج ، وهم اليهود ، والجميع كما جاء في الوثيقة قد يختلفون وقد يحتاجون إلى قاض يفصل ما يحدث بينهم من تشاجر وتدافع واختلاف وتعارض بين المصالح. إن الذي يقوم بهذه الوظيفة هو الرسول ﷺ ومصدره في ذلك ما علمه الله تعالى من الكتاب والحكمة ، وما حباه به من عصمة تقيه الخطأ والزلل ، فالوحي إلى جانبه يرشده ويدله ويبين له ما هو في حاجة إليه من بيان . لقد كان للرسول ﷺ منهج في سماع المتخاصمين وفي طرق الأثبات التي من أهمها البينة ، فقد روي عنه أنه كان يقول: (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر) ^١ . وكان يؤكد على أنه عندما يقضي بين الناس فإنه يبنى أحكامه على الأدلة المقدمة وعلى طرق بيانها وقوتها ، لذلك فإن الحكم قد يجانب الحق إذا كانت هذه الأدلة مزورة أو منمقة فعلى المزور والمنمق أن يترقب الجزاء المناسب ، ذلك أن قضاء القاضي لا يكون سببا في اكساب حق من الحقوق إلا إذا تجنب المتخاصمون التضليل ، فقد خرج الإمام البخاري في باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فإن قضاء الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا " بسنده عن الرسول ﷺ أنه قال: (إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلفل بعضكم إن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك ،

فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها^١ .
 لقد كان هذا الحديث مصدرا لأصول قضائية سار عليها القضاء الإسلامي
 وأهتدى بهديها كما كان مصدرا لمباحث عقدية وتشريعية لها علاقة
 بعصمة الرسول ﷺ، وهل كانت بعض أحكامه اجتهادية؟^٢، والذي له
 علاقة بما نحن بصددده هو ما تضمنه الحديث من دعوة الى أن يتحمل بعض
 الناس القضاء وأن يكونوا على علم أنهم مع الاجتهاد والتحري والإلتزام بجملة
 من القواعد القضائية فإنهم قد يقعون في الخطأ . فإذا ما وقع لهم ذلك فقد لا
 يكون ذلك عن قصور منهم ، فالأدلة الكاذبة هي التي أبعدتهم عن العدل ،
 لذلك قال ﷺ : (إذا حكم الحاكم - وفي رواية القاضي - فاجتهد فأصاب
 فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر)^٣ .

فمن أهداف الحديث حث المتقاضين على التزام الصدق ، وحث
 العلماء على تحمل القضاء إذا توافرت فيهم جملة من الشروط وأن يوظفوا ما
 تعلموه وما فقهوه في الأمور التي تنفع المجتمع وتفيد الأفراد والجماعات فقد
 روي عن الرسول ﷺ أنه قال : (لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا
 فسلطه على هلكته في الحق وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها)^٤ ،
 وإلى جانب الأحاديث التي فيها حث على القضاء وبيان لمشروعيته والحاجة

١ البخاري = كتاب الأحكام - ٢٠ - باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه

٢ أنظر فتح الباري ١٤٨/١٣ وما بعدها

٣ من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص رواه الحاكم في المستدرک .

٤ البخاري = كتاب الأحكام = الباب الثالث = أجر من قضى بالحكمة .

الناس إليه جاءت الأخبار مبينة أن الرسول قد أرسل هذا الصحابي أو ذلك ليحكم مجموعة من المسلمين وليقضي بينهم ، فقد روي عن علي ابن أبي طالب أنه قال : " بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقلت : يا رسول الله تبعثني وأنا شاب لا علم لي بالقضاء . قال : فضرب يده على صدري ودعا لي فقال : (اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ولقنه الصواب وثبته بالقول الثابت . ثم قال : يا علي إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تعجل بالقضاء بينهما حتى تسمع ما يقول الآخر ، يا علي لا تقض بين اثنين وأنت غضبان ، ولا تقبلن هدية محاصم ، ولا تضيفه دون خصمه ، فان الله عز وجل سيهدي قلبك ويثبت لسانك)^١ . وقبل عودته عليه الصلاة والسلام إلى المدينة بعد أن فتح مكة استخلف عليها عتاب بن اسيد^٢ والياً وقاضياً وقال له : (يا عتاب انهم عن بيع ما لم يقبضوا وعن ربح ما لم يضمنوا)^٣ ، لا نريد في هذا البحث التأكيد على عناية الرسول ﷺ بالقضاء وأهله ولا نريد الجمع بين الأحاديث التي تحذر من القضاء وتبين مصير القضاة وبين الأحاديث التي ذكرناها فهذه الرسالة لا تسع لمثل هذه القضايا ولكن نريد التأكيد على أن المجتمع الإسلامي بعد عصر الرسالة قد اعتنى بالقضاء والقضاة وأن التاريخ لم يذكر لنا أن مدينة من المدن الإسلامية بقيت ولمدة طويلة بدون سلطة قضائية .

١ أحمد بن حنبل : المسند : ٩٦ ، ٩٠/١ ، ١١١ ، ١٤٩ ،
 ٢ عتاب بن أسيد الأموي . أسلم يوم الفتح ، استعمله النبي ﷺ علي مكة لما سار إلى حنين ، مات في آخر خلافة عمر رضي الله عنه . الأصابة حرف العين ترجمة رقم ٥٣٩١ - ٤٥١/٢ .
 ٣ الدرامي = سنن بيوع وإلحاد في المسند ١٧٥/٢ - ٢٠٥ روايات متقاربة في اللفظ .

نعم لقد امتنع بعض الذين عرضت عليهم هذه الخطة عن تحملها ، وذلك لإسباب قد تكون شخصية ، وقد تكون اجتماعية ، وقد تكون سياسية ، ولكن المجتمعات الإسلامية عرفت القضاء وسعت الى حماية القضاة ، فهم المسؤولون على الفصل في المنازعات وهم القيمون بالدرجة الأولى على آيات الأحكام وعلى احاديث الأحكام وعلى حل القضايا التي تعود إلى الأسرة وبنائها وحل مشكلاتها ، وعلى فض النزاعات التجارية والفلاحية والصناعية وعلى الحكم في ما له صلة بالدماء . لقد انتشر القضاة منذ بدأ تعيينهم في عهد عمر بن الخطاب في الأمصار ليحكموا بين الناس وليطبقوا شرع الله وليسهروا على حقوق الأفراد والجماعات .

كان الواحد منهم في الأول يجمع بين يديه كل ما له صلة بفرض المنازعات وبتطبيق الشريعة ، وكان يجتهد الاجتهاد الشرعي الذي ينطلق صاحبه من القرآن والسنة ويحمي نفسه بحملة من القواعد والأصول ، لم يكن معروفا في هذا العصر على وجه التخصيص ما يدخل في نطاق اختصاص القاضي وما يخرج عنه ، كان القاضي هو المرجع الوحيد في حل المنازعات ورفع الأشكال كما أنه لا وجود لسلطة قائمة ومتخصصة في تنفيذ ما يصدره القضاة ، بل قل إن السلطة كانت ذاتية مصدرها التقوى والإيمان بأن ما يصدره القاضي من أحكام لا يمكن معارضته أو رده لأن ذلك يعارض قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِيْ- أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾^١، لقد كانت الأحكام تنفذ فور صدورها فلم تدع الحاجة إلى تقييدها أو تدوينها، كما لم تدع إلى أن يشترك مع القاضي أحد سواه، فمجلس القضاء يتعقد بحضور القاضي والمتخاصمين والشهود، وينفض وقد صدرت الأحكام في القضايا المعروضة. وربما بدأ تنفيذها في الحين. إن هذه البساطة والتقوى وسعة العلم والإقدام التي كانت أهم مميزات القضاء في العصور الأولى شهدت تطوراً فرضته التحولات الاجتماعية والحضارية والبعد الزماني والمكاني، فبعد أن كان القضاء مقصوراً على الفصل بين الخصوم قبل العصر العباسي إذ كانت الحدود والقصاص والجروح من اختصاصات الخلفاء والولاة في الصدر الأول، ثم انتقلت إلى القضاء بالتدرج^٢، كما انتقلت إليه اختصاصات أخرى على فترات متتالية وحسب عوامل عديدة لعل من أهمها اتساع الدولة وكثرة القضايا وشعور الخلفاء والولاة والوزراء بضرورة التفرغ إلى ما له علاقة بالقضايا الكلية وقيادة الأمة وحماية الثغور. وهكذا استقر الأمر في العصر العباسي على أن يجمع القاضي مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين. فأصبح ينظر في أمور المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيتام عند فقد الأولياء^٣.

١ سورة النساء - آية ٦٥

٢ د/ حسن إبراهيم حسن = تاريخ الإسلام

٣ أنظر السلطة القضائية في الإسلام للدكتور شوكت محمد عليان ص ٧٦

ان دائرة اختصاص القضاء لم تزدها الأيام إلا اتساعاً فقد أضيف إلى القضاء النظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من تعلقات وظيفته وتوابع ولايته . لقد تطورت اختصاصات القضاء تطوراً تشعرنا النصوص أن الساهرين عليه قد كثر عددهم ، وتفاوتت درجاتهم ، وتباينت قدراتهم فأنشئت وظيفة قاضي القضاة وهو الذي يكون قريباً من السلطة المركزية وإليه يعود أمر اختيار القضاة وتعيينهم ومراقبة أعمالهم ، لقد كان أول من تحمل هذه المسؤولية القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة^١ في عهد هارون الرشيد . وانتقلت هذه الخطة إلى الأندلس وسمي صاحبها بقاضي الجماعة وحكمه نافذ في جميع أرجاء الدولة .

إن مكانة القاضي في المجتمعات الإسلامية بقيت دائماً محترمة ورفيعة سواء تعلق الأمر بأيام ازدهار الدولة وقوتها وانتشارها أو في أيام الدويلات الصغيرة التي نشأت هنا وهناك كالدولة الطولونية أو الفاطمية أو الأيوبية أو غيرها .

إن اتساع دائرة اختصاص القضاء وانتشار أصحابه في الأمصار واتباعهم مذهباً معيناً تجت عنه أمور من أهمها :

١ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (ت ١٨٢)

(أ) ظهرت خطط قضائية هي نوع من أنواع التخصص فأصبح هناك قاض متخصص في عقود الأنكحة والفسوخ وقاض متخصص في أحكام السوق وقضاياه وفضها ، بل أن الحسبة وهي التي اصطلح بها للدلالة على قضاء السوق قد تفرغت إلى حسبة خاصة وحسبة عامة ، وهناك قاض ترد إليه الأمور التي تحتاج إلى مراجعة الخصوم والتأني معهم ، وفي العصر الحديث تنوع القضاء إلى قضاء ابتدائي وآخر للاستئناف وثالث للتعقيب في بعض البلاد الإسلامية وتنوع إلى قضاء شرعي وقضاء للتمييز وغيرها من التسميات ، بل نحن نرى نشأة قضاء إداري وآخر تجاري وغيرها من الأنواع وما بينته هذه الدراسة هو أن نظام المظالم في الإسلام هو نوع من أنواع القضاء له خصائصه وله ميزاته التي جعلته مستقل عن القضاء العادي وإن بقيت بينه وبين القضاء أمور مشتركة يسعى هذا الفصل إلى بيانها والوقوف عليها .

(ب) تأثر القضاء بالمذاهب الفقهية فتخلى كثير من القضاة عن الإجتهد والإستنباط من القرآن والسنة وتقيّدوا بما وضعه أئمة المذاهب الفقهية وأتباعهم ، فحين ولي القضاء أبو يوسف اختار القضاة من تلاميذ أبي حنيفة والمتّزمين بمذهبه ، وكذلك فعل كل من كانت له سلطة قضائية . وهكذا ضعفت روح الإجتهد وانتشر التقليد وتولد عن كل ذلك ظهور بعض القضاة القاصرين في عملهم وفي شخصيتهم . وعمّم بعضهم هذه الظاهرة وحكم على القضاء بالضعف وقال : " إن القائم عليه

أصبح لا يقدر على أقناع الخصوم بعدالة أحكامه ومسايرتها للشرعة ومقاصدها وضوابطها .

(ج) أدى انتشار المذاهب العقيدية والمذاهب الفقهية في الأمصار وتزاحمها إلى وجود أكثر من قاض في المدينة الواحدة وعند النظر في قضية واحدة، فهذا قاض حنفي وذاك مالكي وثالث شافعي ورابع حنبلي وخامس زيدي وسادس إمامي وكلهم يقضي بين الناس ، فلا عجب إذا وجدنا أحكاماً مختلفة في قضيتين متشابهتين .

(د) إن العوامل المقدمة أفقدت دون شك بعض القضاة استقلالهم وحدت من هيبته وأظهرت كثيراً من عيوبهم فلا عجب بعد ذلك إذا وجدنا كثيراً من الناس يطرقون أبواب الخلفاء والأمراء والوزراء طالين العدل والإنصاف متحملين مشاق التنقل والإرتحال إذا ما سمعوا أن خليفة أو أميراً أو وزيراً أو صاحب شرطة قد تحمل ولاية المظالم وفتح قصره لتقبل الظلمات أو استعان بقاض أو وزير أو حصيف رأي ، فقد ذكر المقرئ بن أن أول من جلس بمصر من الأمراء للنظر في المظالم هو أحمد بن طولون فكان يجلس لذلك يومين في الأسبوع فلما مات وقام من بعده ابنه خمارويه جعل على المظالم بمصر محمد بن عبيدة بن حرب في شعبان (٢٧٣هـ) ^١ ، وقد تقدم في هذه الرسالة أن الناس استغنوا عن القاضي في عهد أحمد بن طولون وأن كل شيء كان يرد إلى الناظر في المظالم وأن

القاضي كان في عهد كافور الأخشيدي كان كالحجور عليه لكثرة جلوس كافور للمظالم^١.

وهكذا يتضح أن عوامل كثيرة أدت إلى أن تستقل ولاية المظالم عن القضاء منها ما هو تاريخي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما له علاقة وثيقة بضعف بعض القضاة وبتنهجهم في الفصل بين المتخاصمين ومنها ما يعود إلى شخصية هذا القاضي أو ذاك فلا عجب إذا قيل بأن ولاية المظالم وثيقة الصلة بالقضاء مع أنها تمتاز عليه بميزات لم تخرجها عن دائرته وأنها أوجدت بينه وبينها تكاملاً لم يمنع من ظهور جانب من التمايز وهذا ما ستسعى المباحث الأخيرة من هذا الفصل إلى بيانه .

١ انظر ص ١١٨ وما بعدها من هذه الاسلة ومصدر هذه الأخبار هو ملحق الكندي لعريب ص ٥١٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤

المبحث الثاني : ولاية المظالم جزء من القضاء

وقعت الإشارة في المبحث المتقدم إلى أمر اتفق عليه أغلب من أرخ للقضاء الإسلامي ويتمثل في أن القاضي في العصور الأولى كانت وظيفته بالدرجة الأولى الفصل في القضايا التي تحصل بين الأفراد عامة . فلا تفرق بين مظلّم وآخر ، ولا بين مدعى عليه موصوف بالقوة والجاه وصاحب سلطة ونفوذ ، وبين مدعى عليه ضعيف الجسم أو النسب أو الحسب أو المكانة الإجتماعية ، كما أنه لا فرق بين قضية لها علاقة بالأموال أو الأحوال الشخصية أو التجارة أو الفلاحة ، فالكل يدخل تحت حل النزاعات . والمستقري للتوجيهات والكتب التي وجهت الى القضاة يلاحظ هذا الشمول .

فعندما وجه الرسول ﷺ معاذ بن جبل الى اليمن قال له : (كيف تقضي إن عرض لك قضاء ؟ قال : إقضي بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : اجتهد برأيي ولا آلو جهداً . فalcضاء الذي تحمله معاذ بن جبل قضاء شامل لا يميز بين المتخاصمين ولا بين مضمون خصوماتهم ولا بين مناهج البحث على حلول مشاكلهم ، فالقرآن والسنة والإجتهد هي مصادر الأحكام ، وشخصية القاضي هي الحكم ، وتقوى المتقاضين هي المنفذ ، فمعاذ قاض ووال للمظالم ومحتسب . إن هذا الشمول

نجدّه في الكتب التي صدرت عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب إلى كل من شريح القاضي والأشتر النخعي . فالقاضي هو وال للمظالم يقوم بهذه الخطة ضمن ما كلف به من أعمال وما تحمله من مسؤوليات ، وعندما تفرع القضاء واستقلت بعض مشمولاته وظهرت الضرورة إلى نشأة خطة يجمع صاحبها بين نصفه القضاء وقوة السلطان كان بعض القضاة الذين يمكن وصفهم بقوة الشخصية ، وسعة العلم ويقظة النفس اللوامة ، والجرأة على إظهار الحق والمطالبة به بالطرق الشرعية التي لا تخشى في الله لومة لائم والتي تنضبط بالقاعدة التي وضعت منذ العصور الأولى والمتمثلة في أن النهي عن المنكر لا يجوز إذا ما تولد عنه منكر آخر قد يكون أشد أثراً على الأفراد والمجموعات . إن هذا النوع من القضاة قد وجد وتراجم أصحابه منتشرة في بعض الكتب ورأينا من المفيد ذكر بعضها .

(١) القاضي أبو إدريس

تقدم ذكر هذا القاضي أكثر من مرة في هذه الرسالة^١ ، فقد بينا أن المصادر اتفقت على أنه أدريس بن عائذ وأنه الخولاني والأزدي والأودي ، وأنه جالس أبا الدرداء وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس . وأنه أخذ عنهم الحديث النبوي وغيره وأنه كان من فقهاء أهل الشام . كما اتفقت كل المصادر على أن عبد الملك بن مروان كان يحيل عليه قصص التظلمات التي

ترد عليه وأنه كان يقضي فيها ، فعلم هذا القاضي وفقهه وسعة اطلاعه على الفتاوى والنوازل والأحكام ، أمور جعلت عبد الملك بن مروان يختاره ليشاركة في رد الحقوق الى أهلها قد يذهب بعضهم إلى أن أبا أدريس هذا لم يكن قاضياً للمظالم بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هو يمثل التكامل الذي كان بين هذه الخطة والولاية العظمى ، فهذا الاعتراض مقبول، ولكن يحتاج الى مكمل يمثل في أن جوانب القوة التي كانت متوافرة في هذا القاضي هي التي دعت عبد الملك بن مروان إلى اختياره وإلى الأطمئنان إلى أحكامه .

(٢) عبدالله بن شبرمة^١ (١٤٤هـ)

جاءت امرأة إلى عبدالله بن شبرمة فقالت " يا ابن شبرمة إني امرأة من العرب مات رجالي وكثر عيالي ، فعمدت إلى كل ذخيرة من سوار وقلب وغيره فبعته واشتريت جارية نائحة تأتينا بالخمسة والستة وما فيه سد الخلة، فنحن نتقوت ذلك ونعرف ذلك وسوء طعمته ، فلما كان صدر هذا اليوم بعث القعقاع اليها فحبسها . إن رأيت أن تكون عند حسن ظني بك . قال : بالحب والكرامة ، يا غلام امض معها الى القعقاع فأخرج جارتها^٢ . تعد هذه القضية التي عرضت على عبدالله بن شبرمة من قضايا ولاية المظالم ، فهذه المرأة التي وجدت طريقة لكسب ما تحتاجه وأبناؤها من قوت

١ محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع = أخبار القضاة ٦٣/٣ ، ١٠٥

٢ م س ٣/١٠٥

رأت في عمل الوالي ظلماً لها وتعدياً على حقوقها ما كانت تظن أن مهنة النياحة مهنة لا يقبلها المجتمع الإسلامي رغم مرارتها ولم تدر أن مفهوم بعض الأحاديث قد نهى عنها وحذر منها . ما فكرت في ذلك ، فكرت فقط في أن رصيدها المالي ومورد رزقها قد حرمها منه القعقاع ، وكانت تعلم أن هناك قاضياً قوياً قادراً على أن يرد إليها جارياتها فقصدته ورفعت إليه قضيتها . لم يذكرها هذا القاضي بموقف الإسلام من البكاء على الميت الذي ارتفعت فيه الأصوات ولم يعطها درساً فقهيّاً ولا وعظيّاً وإنما استجاب لطلبها وهو متحقق من أنه قادر على اخراج جارياتها من السجن وردها إليها . إن قدرته وإقدامه ومنزله عند الوالي وغيره هي مصدر الإستجابة إلى طلب المرأة . قد يأتي بعد ذلك حل قضية شرعية هذا العمل ، وقد يوجد له بديل ، ولكن المهم أن ترجع الجارية إلى سيدتها وهذا ما حصل بفضل هذا القاضي الذي قام بوظيفة والي المظالم دون أن تبن لنا أخباره أنه نصب لهذه الخطوة .

(٣) القاضي يحيى بن سعيد

هو أبو سعيد يحيى بن قيس الأنصاري البخاري وقد عرف تضلعه في الحديث إلى جانب تميزه في القضاء ، ومما يدل على علمه وقوة شخصيته ونزاهته أنه ولي القضاء في الدولتين الأموية والعباسية ، ولاه يوسف بن محمد الثقيي قضاء المدينة المنورة في عهد أيام الوليد بن عبد الملك أي في عصر

شهد المجتمع الإسلامي فيه فترات صعبة نتيجة الحروب الداخلية وظهور الفرق والملل والتطاول على الصحابة رضي الله عنهم ، وعلى ما نقلوه من أخبار وما صدر عنهم من فتاوى ، لقد تحمل يحيى بن سعيد القضاء في هذه الظروف العسيرة كما تحمله في عصر العباسيين وفي مواطن بعيدة عن المدينة المنورة فانتقل بين قضاء الحيرة وبغداد^١ .

(٤) أبو يوسف الأنصاري قاضي القضاة في بغداد.

ذكرت المصادر نبذة عنه : فهو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، وقد سمي بالكوفي لأنه ولد في الكوفة سنة ١١٣ هـ^٢ ولعل أبا يوسف الأنصاري كان من أرفع القضاة منزلة في العلم والاحاطة بالفقه ، وذلك أنه تلمذ على يد أبي حنيفة مما أتاح له الفرصة بأن يتولى القضاء ببغداد في عهد المهدي والهادي ثم هارون الرشيد ، وكان فقيها حافظا للقرآن الكريم والحديث الشريف ، وقد غلب عليه الرأي والقياس تأثر بأبي حنيفة فقد كان تابعا له ، ومع ذلك كان يخالفه الرأي أحيانا ويبدى آراء لم يقل بها أبو حنيفة ذلك أنه جالس الكثير من الفقهاء وأبرزهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^٣ ، وكان أبو يوسف بعد توليته القضاء يصلي كل يوم مائتي ركعة^٤ .

١ م . س

٢ القضاء والقضاة في غلاسلام ص ٢٣٣

٣ هو محمد بن عبد الرحمن أبي ليلى ، يسار بن بلال الأنصاري الكوفي (٧٤ - ١٤٨ هـ) فقيه من فقهاء بغداد البارزين وقد أشاد به الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٢٤٢ ،

الأعلام ٦٠/٧ ، مداخل المؤلفين والأعلام العرب ص ٤٨٠

٤ السابق ص ٢٣٤

* مكانته عند أبي حنيفة

كان لأبي يوسف الأنصاري مكانة خاصة عند الفقيه أبي حنيفة ، وأمتدت علاقتهما معاً ، فإذا تعرض أبو يوسف لمكروه أحاط به الفقيه أبو حنيفة بما يعكس مكانته الخاصة في نفس أستاذه ومعلمه ، ومما يؤكد أنه كان من المقرين لديه أنه ذات مرة مرض أبو يوسف مرضاً شديداً كاد يقضي عليه ، فزاره أستاذه أبو حنيفة ومعه تلميذه محمد بن الحسن فقال أبو حنيفة جملة المشهورة : " إن يمت هذا الفتى فإنه أعلم من عليها " وأوماً الى الأرض ، وهذه شهادة من الإمام بمكانة أبي يوسف في الفقه .^١

* تنصيب أبي يوسف قاضياً ببغداد

وبعد وفاة أبي حنيفة ترك أبو يوسف الكوفة وقصد بغداد في أيام هارون الرشيد ، وبدأت أحواله تتحسن . ثم طلب هارون الرشيد فقيها يستقته بعد أن شاهد ابنه يزني ، فجاء له القائد بأبي يوسف الذي سأله الرشيد : ما تقول في أمام شاهد رجلا يزني ، هل يحده ؟ قال أبو يوسف : لا يجب ذلك لأن الرسول ﷺ قال : (ادروا الحدود بالشبهات) ، وهذه شبهة يسقط الحد معها . . . والواقع أن أبا يوسف كان على حق في فتواه ، فالحدود لا تقام بشهادة الإمام فإذا رأى الخليفة أو الحاكم أو القاضي رجلاً زنى لا ينبغي أن يقيم حد الزنى برويته لذلك حتى تقوم عنده بينة وشهود . . . الخ .^٢

١ القضاء والقضاة ص ٢٣٤

٢ القضاء والقضاة ص ٢٣٤ وما بعدها

* مكاتته عند الرشيد

تحسنت أحواله وأخذ الرشيد يستقيته في أموره الخاصة ، ومنها : أنه على سبيل المثال فقد عقد جوهر ، فاتهم جارية من جواريه وحلف بالطلاق والعاق والحج حتى تعترف ، فأنكرت وخاف الرشيد أن يكون قد حنث بيمينه ، فاستدعى أبا يوسف يستقيته ، وهنا تجلت براعته حين اتفق مع الجارية وطلب من الرشيد أن يسألها ثلاث مرات مواءية عن العقد ، فلما سألها أنكرت في المرة الأولى ، ثم اعترفت في الثانية ثم أنكرت في الثالثة ، فاستغرب الرشيد ، وقال له أبو يوسف : لقد خرجت من يمينك لأنها أخبرتك أنها أخذته وأخبرت أنك لم تأخذها ، فلا يخلو أن تكون صادقة في أحد القولين ، فسر الرشيد من فتواه حتى قلده القضاء^١ .

* توليته في منصب قاضي القضاة في بغداد

كان أبو يوسف يلزم الرشيد في تجواله ، وارتفعت مكاتته عنده حتى قلده قضاء القضاة ، وكان أول من تقلد هذا المنصب في الإسلام زمن الرشيد الذي رأى ضرورة تنظيم القضاء بعد اتساع الدولة العباسية ، فابتكر هذا المنصب وقلده إياه ، وبذلك استقل أبو يوسف في أمور القضاء والقضاة في الدولة ، فهو الذي عين القضاة ويراقب أعمالهم ويعزلهم عند الاقتضاء ، وكان زي القضاة والعلماء العمامة الفارسية . فكان أبو يوسف

أول من ابتكر زياً خاصاً بالقضاة وهو عبارة عن عمامة سوداء وطيلسان، وإننا إذا نظرنا إلى الزي الذي يرتديه القضاة فيما بعد حتى يومنا هذا نجد أنه تطويراً للزي الذي ابتكره أبو يوسف وهو الجبة والعمامة السوداء^١.

* منهجه

١ - كان لأبي يوسف منهجه القضائي الخاص إذ لم يكن قبله أحد يفكر في تقييد القاضي بالقضاء برأي معين لأن القضاة كانوا يجتارون من المجتهدين فقط إلى أن تولى أبو يوسف منصب قاضي القضاة في بغداد ، فأصبح لا يشير بتولية قاض في أنحاء الدولة إلا إذا كان من أتباع أبي حنيفة ، مما جعل كل راغب في تقلد القضاء ينتقل من مذهبه إلى مذهب أبي حنيفة ، حتى أصبح المذهب الرسمي للدولة العباسية ، مما يعكس وفاءه لأستاذه^٢.

٢ - التأليف يعاضد القاضي في عمله ، كان من مبادئه أن التأليف يعاضد القاضي في عمله ، لذلك فإنه كان أول من دون من تلاميذه أبي حنيفة وأخرج كتباً ، ومنها كتاب الآثار ، وكتاب الرد على سير الأوزاعي ، وكتاب الأمصار ، وكتاب الرد على الفقيه مالك بن أنس ، وقد وصل منها "الخراج" و "إختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى"^٣.

١ السابق ص ٢٣٨

٢ القضاء والقضاة ص ٢٣٨

٣ القضاء والقضاة ص ٢٣٨

* الخراج

كان لتأليفه أهمية كبرى في خدمة مسائل القضاء ، والدليل على ذلك أن "الخراج" عبارة عن رسالة تتناول مسائل الخراج والعشور والصدقات والجزية كتبها أبو يوسف الى هارون الرشيد ، وأما الكتاب الثاني فيحوي مسائل كثيرة اختلف فيها أبو حنيفة وابن أبي ليلى ومنها اختلاف ذكره التنوخي^١ في كتاباته^٢ .

فأبو يوسف من القضاة الذين ليسوا في حاجة إلى عهد يتولون به منصب ولاية المظالم فهذه الأخيرة جزء من القضاء عندهم .

(٥) القاضي شريك بن عبدالله النخعي (ت ١٧٧هـ)

جاءت أخباره دالة على أنه كان صارماً في الأحكام متشديداً على الظالمين ، فلما قبل القضاء لأبي جعفر المنصور قال له هذا الأخير : "قد بلغني عنك صرامة فازدد" قال : "فاعتمد عليك ؟" قال : "نعم" ، ولما قدم الكوفة قاضياً وكان واليها محمد بن سليمان بن علي كانت له معه أخبار تظهر حزمه وتشدده وقوة شكيمة ، فقد عرضت عليه قضية كان المدعى عليه فيها كاتب الوالي ويدعى حماد بن موسى ، وكان شريك لا

١ هو : أبو القاسم علي بن محمد أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم (٢٧٨ - ٣٤٢هـ) . قاض أديب شاعر ، عالم بأصول المعتزلة ، ولد بـانطاكية ، ورحل إلى بغداد في حادثة سنة ، ففقه بها علي مذهب الإمام أبي حنيفة ، وكان معتزلياً ، ولي قضاء البصرة والأهواز . الأعلام : ١٢٤/٥ ، مداخل

المؤلفين والأعلام العرب ص ٤٣٤

٢ القضاء والقضاة ص ٢٣٨ باختصار

يعرفه ، فلما قضى عليه طلب منه أن ينفذ الحكم إلا أنه أبى فحبسه ، ولكن الوالي أطلق سراحه ، وعلم شريك بذلك ، فحكى عن نفسه أنه قال : " هذه أول وهلة وأن ضعفت فيها لم ازل ضعيفا فخمت قمطري وقمت فدخلت عليه فقلت : إن أمير المؤمنين أمرني أن أعتمد عليه لتقوى بذلك أحكامي ، وأنت أضعفتها . أخرجت رجلا من حبسي والله لئن لم تردده لا يكون وجهي إلا أمير المؤمنين من بساطك . . . فرده إلى الحبس " ، فشريك مع ما امتاز به من قوة وصرامة أخذ احتياطاً مهما يسمح له بأن يكون في حكمه مستقلاً لا يخشى في الله لومة لائم ، ولا يعتبر إلا ما جاءت به الشريعة في أحكامها ومقاصدها ومناهجها ، فلا فرق عنده بين كاتب وال وصانع بقال، لقد تأكد من أن الخليفة يعضده ويشد أزره ، فلما وقع التراحم بينه وبين الوالي نبهه إلى علاقته بالخليفة وأخبره بأنه مصمم على أن يأخذ العدل مجراه ، وأن الظالم يجب أن يرد الحقوق الى أهلها ، وأن المتطاول على القضاء يجب أن يعاقب . وبفضل ذلك تحقق له ما أراد . فلا عجب إذا قيل بأن هذا القاضي قد جمع بين القضاء وولاية المظالم وغيرها من الخطط القضائية .

(٦) الأمام سحنون

هو سحنون بن سعيد بن حبيب التوخي : لقي في الفقه ابن القاسم وأشهب وغيرهما ، ولقي في الحديث سفيان بن عيينة وابن وهب وولي

القضاء بالقيروان سنة ٢٣٤هـ وتوفي سنة ٢٤٠هـ^١، وكانت له مواقف كثيرة ليس مجالها هذا البحث، ولكن نريد هنا التأكيد على أن من شروطه في القاضي أن يكون غير مخدوع في عقله، وهذا الشرط وإن بدا بديها إلا أن له دلالة مميزة عند الامام سحنون ذلك أن سيرته ومواقفه وأحكامه تنفد أن هذا الشرط مرتبط بقوة القاضي وجرأته وإقدامه ويقظته حتى لا تغيب عنه الأحكام، وحتى يكون قادراً على تنفيذها وتنزيلها إلى الواقع العملي وفرضها على المتخاصمين ولو كان بعضهم من أهل الشوكة والنفوذ، ولا يخفى على باحث في ولاية المظالم أن يؤكد أن الامام سحنون بن سعيد التنوخي كان أول من أنشأ ولاية للمظالم بالضوابط التي سارت عليها هذه الخطة في المغرب العربي وفي الأندلس، فقد جاء في الأخبار أن خطة المظالم أحدثت لأول مرة من طرف الامام سحنون أيام ولايته قضاء أفريقية، وهي عبارة عن محكمة استجالية تنصب بالأسواق وتحكم في دائرة محدودة لتطبيق أحكام السوق^٢.

فقاظ ينشئ خطة متخصصة في نوع من أنواع ولاية المظالم ويقال فيه إن مواقفه كانت من أسباب إبعاد أصحاب الشرطة عن الوظائف القضائية، وأنه كان لا يقبل أن يقاسمه أحد ميدان اختصاصه ولو كان أميراً. شأنه في

١ أبو العرب محمد بن أحمد بن عيم = طبقات علماء أفريقية ص ١٠١

٢ يحيى بن عمر = أحكام السوق ١٠، الدباغ : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ١٩٨/٢ و

ذلك شأن قضاء إفريقيه^١، أن قاضياً كسحنون لا يتصور أنه لا يحكم في المظالم سواء كانت خصائصها كما هو الشأن في المغرب أو المشرق .

(٧) عيسى بن مسكين بن منصور

لا يذكر القضاء في القيروان إلا ويستتبع ذلك العرض لذكر القاضي عيسى بن مسكين بن منصور^٢، ذلك أنه لما حفظ عنه التاريخ انطبقت عليه الصفات والمعايير التي أهلته لأن يكون من قضاة الظروف الحرجة. ولقد كان رجلاً صالحاً، فاضلاً، طويل الصمت، رقيق القلب، متقناً في العلوم^٣، ومن ثم فإن صفات ومعايير اختيار هذا القاضي في القيروان تتلخص فيما يلي:

- ١ - الشخصية السوية الصالحة .
- ٢ - التؤدة قبل إصدار القرار .
- ٣ - الرحمة .
- ٤ - المعرفة العميقة بالعلوم القضائية وما يتصل بها من معارف .

١ أنظر نظام الشرطة في الإسلام ، د/ محمد الشريف رهوني ص ٩٤

٢ نشأ في القيروان ودرس على علمائها وفقهائها ، كما درس الفقه في مصر ، وبعد أن عاد إلي القيروان كان له شأنه في وعظ أمرائها وحكامها ومنهم الأغلب ، النباهي المألقي : تاريخ قضاة

الأندلس ص ٣٠

٣ السابق ص ٣٢

* توليته

ذكر الشيخ أبو الحسن بن عبد الله النباهي الملقب في كتابه " تاريخ
قضاة الأندلس " كيفية ولاية هذا القاضي المرموق على يد الأمير إبراهيم بن
أحمد بن الأغلب^١ كما ذكر الظروف المحيطة باختياره وتنحى يحيى بن
عمر^٢ عن ولاية القضاء تنحيا تاما لوجود من هو أجدر منه ، مؤكدا للأمير
أهمية الاطمئنان الى ملاءمة عيسى بن مسكين وأحقية لهذا المنصب ،
ويدل على ذلك النص التالي : " ان الأمير ابراهيم بن أحمد بن الأغلب كان
قد اضطر يحيى بن عمر الى ولاية القضاء فقال له : ان ذلك على من هو
أفضل مني في الوجه الذي تحب تعفيني ؟ فقال له : نعم ، فدل على عيسى
ابن مسكين ، وكان بالحضرة حمد يس بن عمر القطاف^٣ ، ممن تولوا الامارة
بمصر . وجاء في بعض الروايات انه قال : انه والله أيها الأمير صاحبنا عند
سحنون جمع الله فيه خلال الخير ، أردت أن أوليه القضاء ، وألم شعث
هذه الأمة الخ " ^٤ .

والموقف المذكور بتفصيلاته ، وحرى بهذا البحث أن يقف على بعض
ما جاء ويحلله ، فذلك يسمح بالوصول الى ما يلي :

١ أحد الأمراء تولي الحكم في القيروان لمدة ثماني سنوات ، وكان الحكام ذوي الاهتمام بالفقه ،

السابق ص ٣٢

٢ هو : أبو زكريا يحيى بن عمر بن تكلاكسين ، المتوفي سنة ٤٤٧ هـ ، الأعلام ٩/٢٠٠ ، ابن خلدون

١٨٣/٦

٣ تاريخ قضاة الأندلس ص ٣٢ ، ٢٢٠

٤ السابق - ص ٣١

١- تولى القاضي عيسى بن مسكين بن منصور مهمته القضائية في أصعب الأحوال والظروف التي كانت تحيط بالقيروان وذلك في عهد الأمير ابراهيم بن أحمد بن الأغلب .

٢- جاء توليته بتنحي القاضي يحيى بن عمر عن الولاية لادراكه بفطنة ابن مسكين وجدارته بتولي المهمة القضائية واستئناسا برأي حمديس من أكبر رجالات القيروان .

٢- كانت القيروان على عهد الأمير الأغلب تتر بأحرج الظروف التي دعت القضاة أمثال يحيى بن عمر يدركون حجم المسؤولية الواقعة على عاتق القاضي في هذا العهد ، ومن ثم فإن اختيار ابن مسكين ليلم شعث الأمة جاء في موضعه خاصة وهو كما روى عنه النباهي : كان رجلا صالحا . . . الخ وأنه قد اجتمعت فيه الصفات والمعايير التي تفوق بها على غيره من القضاة .

(٨) نصر بن ظريف اليحصبي

ولي قضاء قرطبة وجاء اختلاف في اسمه عند كل من النباهي في تاريخ قضاة الأندلس والحشني في كتاب قضاة قرطبة . فالأول سماه نصر ابن ظريف اليحصبي والثاني عبدالرحمن بن ظريف اليحصبي . وكل منهما ذكر أنه ولي القضاء لعبدالرحمن بن معاوية ، وكل منهما ذكر قصته في الحكم الذي أصدره في قضية حبيب القرشي فقد اتفقا على أن هذا الأخير دخل

على الأمير عبدالرحمن بن معاوية وشكى إليه القاضي (لم يذكر النباهي اسمه) ، وأثبت الحشني أنه (عبدالرحمن بن طريف) ، واتفقا على أن أصل القضية يتصل في ضيعة أثبت القاضي أن حبيب القرشي قد اغتصبها ، وأنه مطالب بردها ، لم يرض حبيب القرشي هذا الحكم فلاذ بالأمر عبدالرحمن بن معاوية يشكى من اسراع القاضي في الحكم عليه من غير تريت ، فغضب الأمير غضبا شديدا ، وارسل الى القاضي . وكان بينهما حوار بدأه الخليفة بالتعير عن غضبه من صنع القاضي وسؤاله عن سبب تعجله ، في حين أمره بالتريت . وكان جواب القاضي فيه حجة وبرهان : فأعلم الأمير أن الذي أقدمه على تنفيذ الحكم هو التأسّي بالرسول صلى الله عليه وسلم والعمل بتوجيهات الاسلام التي تدعو الى القضاء بالحق على القريب والبعيد والشريف والدنيء . وبعد هذا التعليل سأل القاضي الأمير وبأدب عن العوامل التي تجعله يتحمل لبعض رعيته على بعض ، وانتهى الحوار بشكر الأمير قاضيه وقوله : " جزاك الله يا ابن ظريف خيرا " ، لم يظهر هذا القاضي بهجته وسروره ، ولم توجه باللوم أو التقرع الى حبيب القرشي ، وإنما خرج الى القوم الذين صارت اليهم الضيعة بالاستحقاق وطلب منهم أن يقبلوا بيعها اليه فاستجابوا لطلبه وصار المشتكى منه الى الأمير يقول فيه : " جزى الله ابن ظريف عنا خيرا ، كانت بيدي ضيعة حرام فجعلها حلالا " ^١ . لانتوقف هنا لترجيح ما جاء به عند هذا المترجم

أو ذاك في أسم هذا القاضي ولكن نحن في حاجة الى دراسة تحليلية لاقوال كل من حبيب القرشي والخليفة عبدالرحمن بن معاوية والقاضي .

فحبيب القرشي يفيد ما نقل عنه أنه كان يريد أن يتصرف كما يحلوه وكما تمليه عليه غريزة حب التملك ، يريد من القضاء أن يكون تحت أوامره ومسائرا لما يرغب فيه ، وإذا ما عارضه قاض فإنه يلجأ الى صاحب السلطة العليا يغريه بالقاضي ويصفه بالبغضة له والاستخفاف به ^١ . فسلوكه هذا سلوك الذي يثير القوى الغضبية في صاحب سلطة عليا ضد هذا أو ذاك من الوزراء أو الولاة أو القضاة أو عامة الناس ليحقق لنفسه بعض المكاسب . نعم لقد ثاب حبيب القرشي الى رشده في الأخير ودعا للقاضي بالخير ، ولكن ذلك لم يقع الا بعد فشل خطته وعودة الضيعة اليه بطريقة مشروعة .

أما الخليفة عبدالرحمن بن معاوية فتؤثر فيه الأقوال . لذلك غضب على القاضي في الأول ، ولكن لما قدم له الحجج والبراهين وابقظ نفسه اللوامة فإنه رضي عنه وشكره .

يبقى القاضي فإنه وكما وصفه مترجموه كان ذا صلاح وصلابة وورع ، وأنه لما ولي القضاء سار فيه بأجمل سيرة وأفضلها . كان مؤمنا أن القضاء مسؤولية اذا تحملها الإنسان فعليه أن يدرك أنه مكلف بأن يتأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم وان يعمل بتوجيهات الشريعة ومقاصدها وان يترفع

عن اتباع الهوى أو نصرة الظلم . وهو يعلم أن التمسك بهذه الأصول من الاسس التي يقوم عليها العدل ، وهو يعلم أنه مطالب بأن يكون قوي الحجة والبرهان ، ولكن دون التناول والإساءة الى الغير ، وهو يعلم أيضا أن اقناع الخليفة أو غيره بضرورة ملازمة العدل أمر واجب وممكن ، فما على القاضي الآن يتمسك بنشره والدفاع عنه بالطرق الاسلاميه .

ان قاضيا كاليحصبي هذا لا يحتاج الى مرسوم يوليه أمر المظالم فهو يؤمن أنها داخلة ضمن وظيفته ، وهو يدرك أنه مسؤول على رد المظالم وانصاف الظالم والمظلوم على حد سواء مهما كانت مكانتهم الإجتماعية أو العلمية أو السياسية .

لا يتسع هذا البحث الى ذكر كل القضاة الذين اتصفوا بالقوة والجرأة والفتنة فكانوا ولاية للمظالم الى جانب تحملهم أمر القضاء فنكفي بالإشارة الى من ذكر منهم اثناء هذه الرسالة وهم : القاضي مهدي بن مسلم ، والقاضي المصعب بن عمران ، ومحمد بن بشير المعافري ، فهؤلاء يمثلون أحسن تمثيل الجمع بين القضاء وولاية المظالم ويعدون امتدادا للفترة التي قيل فيها : " ان النظر في المظالم على كل حال ظل حتى مطلع العهد الأموي مختلطا بالقضاء " ^١ ، كما يعدون نظراء للخلفاء والأمراء والوزراء الذين مارسوا ولاية المظالم . فقد جمعوا مثلهم بين خطتين تمثل احدهما في رد المظالم إلى أهلها بفضل العدل وبفضل القوة التي تسند مصدر الأحكام .

لم يكن كل القضاة متصفين بالصفات التي توافرت في القضاة الذين ذكروا في هذا المبحث . فبعضهم ولاسباب متعددة قد تحلى عن ولاية المظالم أو هي أسندت الى غيره ، ومع ذلك فان حرصه على العدل وعلى تطبيق شرع الله وأحكامه جعله يتعاون مع صاحب المظالم ويقدم له النصح والدعم وكل ما ييسر عمله .

المبحث الثالث : التكالل بين ولاية المظالم والقضاء

لا خلاف بين الباحثين في أن ولاية المظالم والقضاء ينبعان من معين واحد ويسعيان الى تحقيق أهداف مشتركة ويستخدمان طرقا متقاربة وقد يختص والي المظالم بمخاض يفقدها القاضي والعكس صحيح . وقد يستخدم والي المظالم وسائل لا يلجأ اليها القاضي بل قد تكون منها عنها في أصول القضاء ، وقد تكون لدى القاضي علوم لم يحصل عليها والي المظالم ولم يكن على دراية بها . ومع كل ذلك يبقى بينهما نصيب كبير من أوجه التكامل والتآزر المبنية على أسباب موضوعية .

فوالى المظالم يدرك ان اختصاصه ومجال عمله يعتمد بالدرجة الأولى على القضاء ، فهو مطالب برد الغصب الى أصحابها وانصاف المعتدى على ماله وعقاره من المعتدي ، سواء كان خليفة أو وزيرا أو حاكما أو فردا من أفراد الأمة . ان هذه الخطة قد يقوم بها القضاء العادي وقد يجد لقضاياها الأحكام المناسبة التي يستمدّها من الكتاب والسنة ومصادر الأحكام الأخرى وخاصة ما له علاقة بالاجتهاد وبنفقه القضاء . قد يتفوق القاضي في الجانب العلمي ، وقد يكون أكثر الماما بالنصوص والنوازل والفتاوى وقد يكون أقدر على القياسات والاستنباطات ولكنه قد يكون عاجزا على جلب الخصم العنيد والمعتدي ذي القرابة بهذا الوزير أو ذاك الأمير أو ذي المكانة الرفيعة عند هذا الخليفة أو ذاك السلطان ، فيدرك

اذك أن الواجب يدعوه الى أن يتنازل عن مثل هذه القضايا الى من يكون أكثر منه قوة وسلطانا وان كان دونه علما وفقها ، ولعل الذين قارنوا بين الخطتين اكدوا على هذا الجانب .

قال الماوردي : " والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة اوجه أحدها أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التغلب والتجاذب " ^١ .

واكد ابن خلدون هذا الأمر عندما بين ان ولاية المظالم فيها سطوة السلطة ونصفه القضاء ، وانها تحتاج الى علويد وعظيم رهبة ، بفضلها يقمع الظالمون ويزجر المعتدون ويحمل على احترام القضاء المتطاولون وذهب بعضهم الى ان النظر في المظالم ينشط وتكثر مسؤوليات القائمين عليه اذا شاع ظلم العمال واشد جبروت الأمراء وعجز القضاة عن احقاق الحق وانصاف المظلومين ، فحينئذ يكون والي المظالم مرجع الناس ، فهو شخص قوي الشكيمة واسع النفوذ ربما كان الخليفة نفسه أو مندوبه الذي يستمع بتأييده وسلطانه ^٢ .

كان القضاة من أفراد الأمة يتأثرون بما يجد فيها وينتشر . فاذا ما انتشر الظلم وشاع ، واذا ما كان مصدره من كان من المفروض أن يكونوا حماة للأفراد والجماعات وساهرين على أصول بناء المجتمع وعلى القوانين التي

١ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٣

٢ د. أحمد شلبي . تاريخ التشريع الإسلامي - ص ٢٣٧

تسيره ، فهل يمكن للقاضي أن يكون شمساً تضيء ليلاً ؟ وهل يطلب منه أن يسبح ضد التيار وأن يقاوم الأمواج العاتية بمركب كاد الزمن يقضي على أخشابه ؟ . لا يجوز التيسير على القضاة حتى يتهاونوا ويجدوا الأسباب لضعف العدل وانتشار الظلم ، ولكن لا يقبل أيضاً أن يكلفوا ما لا يطيقون . ان التحولات التي ذكرها الدكتور شلبي تستدعي ظهور خليفة عادل أو وزير منصف أو أمير يتصف بالقوة والتقوى أو شخص وهبه الله من الصبر والشجاعة والحكمة الشيء الكثير ، فاذا ما وجد أمثال هؤلاء وجلسوا للقضاء فلا يجوز للقاضي أن يقول هذا اختصاصي بل عليه أن يتعاون مع صاحب المظالم وأن يكون تحت أمره وأن يشجعه وهذا ما وقع فعلاً في المجتمعات الإسلامية ، فقد كان بعض القضاة يقدمون العون والتأييد لصاحب المظالم ، لقد ذكرت في هذه الرسالة قصة قهرمانه أم المقتدر التي جلست للمظالم فاستنكر العامة جلوسها وظنوا أن ذلك مخالف للدين والعرف ، فكان القاضي سندها والداعي إلى قبول أحكامها .

قد يكون الجالس للمظالم من غير القضاة مفتقراً إلى النصوص والأدلة والبراهين . وقد يكون زاده في معرفة الأحكام وطرق استنباطها قليلاً . فالقضاء هو القادر على تدارك هذا النقص بما يقدمه من علم وفهم ودراية ، وقد أكد هذا التكامل الماوردي وغيره حين نصوا على أن مجلس والي المظالم يحتاج إلى أصناف من المشاركين فيه منهم القضاة والحكام ، جاء في الأحكام السلطانية " ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا

يستغني عنهم ولا ينتظم نظره الا بهم : أحدهم الحماية والأعوان لجذب القوي وتقويم الجريء ، والصنف الثاني القضاة والحكام لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم ، والصنف الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما اشبه وأعزل . . . " ١ .

وهكذا يتضح أن ما عد من اوجه التمايز بين القضاء وولاية المظالم هو مظهر من مظاهر التكامل بينهما أملت التطورات التي شهدتها المجتمع الإسلامي شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات المتحركة والساعية الى أن مؤسساتها وخططها وقوانينها مسايرة لما يحدث في المجتمع من تحولات ولما يكون عليه الأفراد والجماعات من صفات وميول . فالقضية ليست راجعة الى عجز القضاة أو نقص في ثقافتهم الدينية أو تقواهم . وإنما تعود بالدرجة الأولى الى القوانين التي تسير عليها المجموعات .

إن ادراك القضاة لما يتطلبه المجتمع وواقعيتهم وغيرتهم على القضاء هي التي جعلتهم يقفون الى جانب ولاية المظالم كمعينين ومرشدين ومدعين ، إن هذا التكامل هو الأصل وهو الدليل على ان القضاء والنظر في المظالم كانا يقومان جنباً لجنب في جميع البلاد الإسلامية . فالقضية لا ترجع الى التساؤل الذي سعى آدم متز الى ان يقدم جوابه : أيهما أقوى سلطان الإسلام الذي يمثلته القاضي أم السلطة الدينية ؟ ٢ فهذا السؤال مبني على افتراضات لا

١ الماوردي - الحكام السلطانية - ص ٨٠

٢ آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ٤٢٧/١

دليل عليها فالقاضي لا يمثل وحده سلطان الاسلام ولا يخلو عمله من جانب ديني ، فهو مسؤول على حل ما ينجم بين العباد من تخاصم تكون الشؤون الدنيوية هي باعته الاساسي ومحركه . نعم هو يهتدي في عمله بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم ومن سبقه من قضاة ومجتهدين ، ولكنه لا يعفى من ان يعمل رأيه وان يجتهد في البحث على الأصول التي يبنى عليها حكمه وعلى الشهود الذين ينيرون امامه الطريق وعلى كل وسيلة يوثق بفضلها ما يقدم اليه من أدلة وبراهين حتى يستقرها الأستقراء الأمثل وعمله هذا لا يمكن أن يتحول الى قوالب جامدة ، فقد جاءت التوجيهات تدعوه الى أن يكون دائم البحث وان يستمر تفكيره في الأحكام التي أصدرها أي ان يقوم بما يسمى اليوم بالتقدي الذاتي فاذا ما ظهر عنده ان حكمه قد جانب الحقيقة ووقع في المحذور ، ولم ينصف المظلوم من الظالم فذهب بعض القضاة الى ان التدارك ممكن واستئناف الحكم جائز وذلك مطلقا واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما كتبه عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري لما ولاه أمر القضاء : " لا يمنعك قضاء قضيت به بالامس ، ثم راجعت نفسك فيه اليوم فهديت لرشدك ان تراجع فيه الحق ، فان الرجوع الى الحق خير من التماسي في الباطل " ^١ ، لا شك ان ما صدر عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه مطابق للنصوص ولمقاصد الشريعة . فقد جاء في قصة خالد بن الوليد مع بني جذيمة ما يفيد ان الرسول صلى الله عليه

١ أخرجه الدار قطني في سنن باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ٢٠٧، ٢٠٦/٤

وسلم أصلح الأخطاء التي جاءت في حكم الصحابي رضي الله عنه ، ان هذه القضية قد بسطت كتب الحديث وشرحه وأصول الفقه والأحكام^١ . ادلتها وبراهينها وبينت القيود التي لابد من اشتراطها فوقع التمييز بين مصدر المراجعة أهو القاضي الأول أو قاض آخر ، وبين حكم خالف الكتاب والسنة والإجماع ، وحكم خالف الإجماع فقط كما ذهب بعض المحدثين الى أن هذا النوع من القضاء هو الذي يعرف في بعض البلدان بالاستئناف ومحاكم الدرجة الثانية أو التمييز والذين ذهبوا الى أن من أهم اختصاص ولاية المظالم هي مراجعة الأحكام قالوا : " ان كل قاض راجع حكما هو وال للمظالم " ، ومن هنا جعلوا ولاية المظالم داخلية في المحاكم التي تتألف الأحكام وذكروا أمثلة على ذلك ذكر بعضها في هذه الرسالة وجاء البعض الآخر في كتب تاريخ الفقهاء أو في قضاء المظالم ، فقد جاء في الأخبار أن أولياء امرأة تزوجت من غير كفء رفعوا دعوى الى القاضي أبي خزيمة الرعيني^٢ فأبى ان يفسخ النكاح ، فرفعوا الأمر الى أمير مصر يومئذ وهو يزيد بن أبي حاتم الذي نقض حكم القاضي مستعملا سلطته القضائية^٣ ، وجاء أيضا أن قاضي مصر عبدالرحمن بن عبدالله العمري أصدر حكما أثبت

١ انظر مثلاً سنن البيهقي - باب من اجتهد من الحكماء ثم تغير اجتهاده ١٢٠/١٠ وما بعدها -

فتح الباريء - ١٣/١٥٤، ١٥٥

ابن قدامة - المغني ٣٦/١٤ وما بعدها .

٢ تولى قضاة مصر سنة ١٤٤هـ ومات وهو في منصبه سنة ١٥٤هـ، انظر ولاية مصر وقضاها - ص

٣٦٦، ٣٦٧

فيه انتساب فريق من الأقباط يعرفون بأهل الحرس الى عرب قضاة ، وتبين الأمين بن هارون الرشيد بطلان حكم القاضي وقام بذلك الأمر القاضي هاشم بن أبي بكر البكري .

لأنريد الدخول في الحوار العلمي الذي دار بين بعض المعاصرين حول نشأة ولاية المظالم وتطورها وتشبيها بمحاكم الاستئناف^١ فقد يحتاج ذلك الى مباحث مستقلة ولكننا نريد الإشارة الى :

- (١) ان مراجعة الأحكام في القضاء الاسلامي له جذوره وضوابطه .
- (٢) ان القائمين بتلك المراجعة ليسوا بالضرورة من غير القاضي صاحب الحكم الأول.
- (٣) ان هذه المراجعة قد تدخل في نظام ولاية المظالم اذا توافرت بعض الشروط التي من أهمها أن يكون أحد اطراف القضية من الذين لا يقدر عليهم القضاء العادي لاسباب سبق ذكرها في هذه الرسالة.

١ انظر : جرجي زيدان - تاريخ التمدن الإسلامي ٢٤٩/١ وما بعدها.

: أحمد فريد رفاعي : عصر المأمون ٣٠٩/١ وما بعدها.

: د. حسن وعلى إبراهيم حسن - النظم الإسلامية - ط ١٩٣٩ م

: د. حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي.

: د. مصطفى الرافعي - الإسلام نظام إنساني

: فتحي عثمان - الفكر القانوني الإسلامي

: محمد سليم العوا - قضاء المظالم في الشريعة الإسلامية وتطبيقه في المملكة العربية السعودية

- مجلة إدارة قضايا الحكومة - العدد الرابع السنة الثامنة عشر - أكتوبر - ديسمبر

١٩٧٤ م ص ٩٧٣ وما بعدها.

(٤) ان هذه المراجعة اذا ما حصلت طبق أصول ولاية المظالم فان القاضي صاحب الحكم الأول يؤيدها ويدعمها لأنه يعلم أن عمله فيه جانب قد يكون في حاجة الى الآخرين لتوضيحه أو لتطبيقه.

(٥) ان مقارنة ولاية المظالم بمحكمة الاستئناف لا يمكن ان يكون مطلقا . فالنظم المعاصرة تخضع الى قوانين والى مناهج والى خلفيات قضائية قد لا نجد لها مثيلا في الإسلام ، ثم ان المراجعة كما بينا سالفا قد تدخل في نظام المظالم وقد تكون تابعة للقضاء العادي أما اذا جعلنا من كل مراجعة قضاء للمظالم فان ذلك يؤدي الى افتراض أن كل قاض يقوم بهذه المراجعة له سلطة تنفيذية وهذا ما لا يقبله القانون المعاصر الذي يدعو الى الفصل بين السلطات .

فولاية المظالم في الاسلام خطة قضائية تنفيذية تتطلب أحيانا تعاوننا وتكاملا بين القائم عليها والقضاة والفقهاء بالدرجة الأولى ، وما عده بعضهم مظهرا لتمايز الخطتين هو في الحقيقة تكامل بينهما ويتدعم هذا التكامل بدراسة الشروط التي اشترطت في القاضي وفي والي المظالم فهناك جانب كبير من الشروط التي يشترك فيها هذا وذاك .

الأمر المشترك بين والي المظالم والقاضي العادي :

يتولى كل من والي المظالم والقاضي العادي جزء من اختصاصات الأمانة الكبرى ، المتعلقة بإقامة العدل والنصفة وإحقاق الحق وإبطال الباطل ، وتأسيسا على ذلك وجدت أمور تتفق فيها ولاية المظالم مع ولاية القضاء العادي ومن هذه الأمور مايلي :-

١ - شرط صحة التولية وصحة الحكم :

تتفق ولاية المظالم مع ولاية القضاء العادي بالنسبة للشروط التي يجب توافرها فيمن يتولى القضاء ويزيد والي المظالم فيشترط صحة توليته بضرورة توافر شروط من يصلح لولاية العهد ووزارة التفويض^١ ، والشروط التي يتفق فيها والي المظالم والي القضاء العادي هي : العقل والحرية والاسلام وسلامة الأعضاء والعفة والورع^٢ ، أما باقى شروط تولية القاضي العادي فمختلف عليها^٣ .

٢ - يتفق قاضي المظالم والقاضي العادي في أن لكل منهما اختصاصات محددة يتفقان في كيفية مباشرتها :

فلكل واحد منهما سماع دعوى الخصوم والنظر في البينات والتثبت منها ، وموعظة الخصوم وإصدار الحكم في الدعوى .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية ٦٥

٢ الماوردي السابق ص ٦٥ ، ابن حزم الظاهري ج ٤ ص ١٦٧ ، أبو يعلى - الأحكام السلطانية ص ٢٠

٣ السيوطي - الأشباه والنظائر ص ٣٨٧

٣ - إن كلا من والي المظالم والقاضي العادي يستهدف من عمله رفع الظلم إقامة العدل وإعطاء الحقوق لأصحابها .

٤ - إن كلا منهما يستمد الأحكام من مصادر التشريع الإسلامي ويستند اليها في حكمه : امتثالا لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾^١ .

٥ - إن لوالي المظالم والقاضي العادي أعوان يحضرون مجلسه : وهؤلاء يعينونه على التوصل الى الحكم في الواقعة التي ينظر فيها .

٦ - إن كلا من والي المظالم والقاضي العادي يحتاج الى تفويض من صاحب السلطة لممارسة عمله .

وهكذا يتضح أن التكامل بين والي المظالم والقاضي العادي له أوجه متعددة أدخل بعضها احيانا في الأمور التي تفرق هذه الخطة عن تلك . وتلك نظرة فيها جانب من العيوب وكذلك الأمر بالنسبة الى مقارنة ولاية المظالم بالقضاء الذي ينجز في محاكم الاستئناف اليوم . إن التكامل الذي بينه هذا المبحث لا ينكر أن يكون بين الخطتين تمايز .

المبحث الرابع : (التمايز بين ولاية المظالم والقضاء)

إن التكامل بين ولاية المظالم والقضاء يشعر أنه من الضروري ان يكون بينهما تمايز يحمي الخطتين من ان تكون إحداهما نسخة مطابقة لأصل الثانية، ذلك ان هذا التطابق لو حصل فإنه يدخل اضطراباً على العملية القضائية ويجعل القائمين عليها عالة على المجتمع ، بل قد ينشأ عنه اضطراب ومضيعة للوقت ، لامانع من أن ينتشر القضاء في الأمصار ولا مانع من أن تعدد أنواع القضاء ودرجاته ، ولا مانع من أن تكون له دوائر وهيئات مختلفة، ولكن الخطر من أن يوجد قضاء ان من نوع واحد ومن درجة واحدة ويخضع كل منهما الى منهج يخالف منهج الآخر مخالفة جذرية أو يستمد أصوله وفروعه من مصادر قد تتعارض مع مصادره من حيث المورد والمقصد . ان الدعم الذي قدمه قضاة الاسلام وفقهاؤه يعتمد على وحدة المصدر والمقصد ، ولكن لامانع من أن يمتاز والى المظالم بميزات تسهم في نشر العدل وتطبيق الأحكام ، وقد سعى بعض العلماء الى تحديد ما يمتاز به قضاء المظالم على القضاء العادي ، وقد بينا في المبحث المتقدم أن الأمر الأول الذي أكدوا عليه وقدموه على أنه ميزة لوالى المظالم وهي المسئلة في قدرته التي تقابل عجز القاضي وسعة علم الأخير مقابل النقص العلمي الذي قد يكون عليه قاضي المظالم ، هو في الحقيقة مظهر من مظاهر التكامل بين الخطتين وأن كلا منهما قبل ان يكون في خدمة الآخر . أما أهم الميزات التي لولاية المظالم على القضاء العادي فيمكن ان نلخصها في أمرين :

الأول : سعة اختصاص ولاية المظالم بالنسبة الى القضاء العادي من حيث نوع القضايا التي تنظر فيها هذه الخطة وتلك ، وأكدت هذا الأمر كثير من النصوص وقد لخصها ابن خلدون فقال بعد ان عدد اختصاص ولاية المظالم : (وذلك اوسع من نظر القاضي)^١ ، وأبين اوجه هذا الاتساع يتمثل في أن والي المظالم يستطيع النظر في القضايا العامة والخاصة وفي كل قضية نظر فيها القضاء العادي ، ولم ينفذ حكمه فيها لسبب من الأسباب ، ان اتساع نظر ولاية المظالم يميزها على القضاء العادي الذي وقع التقلص في دائرة اختصاصه في بعض الحالات . فالأشياء العشرة التي قال بعض العلماء ان ولايته تحتويها : وهي الفصل بين المتخاصمين ، وقمع الظالمين ، واقامة الحدود ، والنظر في الدماء والجراح ، والنظر في أموال اليتامى والمجانين ، والنظر في الأحباس ، وتنفيذ الوصايا ، وعقد نكاح النساء اذا لم يكن لهن ولي أو عضلهن الولي ، والنظر في المصالح العامة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^٢ . بقيت في الحقيقة على المستوى النظري . ثم ان بعضها قد خرج عن دائرة اختصاصه ، فأسندت أحكام السوق الى المحتسب ، وخصص قاض لبعض قضايا الأسرة ، وآخر للقضاء في بعض الأمور الزراعية .

١ المقدمة : ١٣٦/٢ ط ثلاثة مصر بدون تاريخ

٢ انظر : القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٩٨ ، وانظر أيضا : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لعلاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي .

ان عمل هؤلاء بقي أحيانا تحت نظر القاضي ، ولكن القضايا المشكلة كانت ترجع في الغالب الى ولاية المظالم . ومن مظاهر اتساع دائرة هذه الأخيرة بالنسبة الى القضاء العادي اثاره الدعوى ، فقد جاء في الباب الثاني من هذه الرسالة أن والي المظالم يستطيع أحيانا ان يثير هو الدعوى اذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك ، أما القاضي فلا يجوز له ذلك إلا إذا اتصل الأمر بحقوق الله تعالى ، قال الفراء : "واذا كانت ولاية القاضي عامة فنظره يشتمل على عشرة أحكام يمثل السابع منها في اقامة الحدود على مستحقها ، فان كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير مطالب اذا ثبت بالأقرار والبينة ، وان كانت من حقوق الآدميين وقفت على طلب مستحقها"^١ .

فاستراطه أن تكون ولاية القضاء عامة لتدخل تحتها الاختصاصات التي ذكرها دليل يؤكد أن هناك ولاية للقضاء خاصة وأن القاضي فيها لا يمارس الأحكام العشرة المذكورة ، أما قوله ان الحدود التي هي من حقوق الآدميين فلا يثيرها القاضي وإنما مستحقها هو الذي يفعل ذلك ، فدليل على ان سلطة والي المظالم أوسع من سلطة القاضي ، ويضاف هذا الى ما ذكره ابن خلدون وهو يبين الأحكام التي يتظر فيها والي المظالم ولا يتظر فيها القاضي قال ابن خلدون متحدثا عن والي المظالم : "ويكون نظره في البيئات

والتعزير واعتماد الامارات والقرائن وتأخير الحكم الى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستحلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضي "١".

ما ذكره ابن خلدون يشمل ما يعود الى اتساع اختصاص وظيفة ولاية المظالم بالنسبة الى ولاية القضاء من حيث المضمون ومن حيث المنهج .

والأمر الأخير جعلناه الأمر الثاني الذي يميز ولاية المظالم على القضاء

الثاني : عني العلماء ببيان الفروق بين نظر المظالم ونظر القضاة وغالبا ما حصروها في عشرة اوجه واتفقوا أو يكادون على أن الأول منها هو الذي يعود الى الهيبة وقوة اليد وسعة العلم والتعمق في التفقه ، وقد بينا أن هذه الأمور تعود في الحقيقة الى التكامل بين الخطتين ، وان كنا نؤكد على أن التكامل لا يعارض التمايز في هذه الأمور وأغلب الأمور الأخرى التي ذكرت كأوجه للتمييز بين الخطتين فهي تعود الى منهج كل منهما ووسائله لبلوغ الأحكام ، ففي حين يتقيد القاضي بقيود تحتم عليه اتباعها والخضوع اليها يكون والي المظالم اطلق يدا ، فنحن نعلم أن الفقه الاسلامي تناول قضية هل يجوز للقاضي ان يحكم بعلمه في أمر الناس ؟ ، فقد عقد البخاري في صحيحه بابا بعنوان : من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس اذا لم يخف الظنون والتهمة ، وخرج فيه حديث هند بنت عتبة بن ربيعة التي شكت شح زوجها أبي سفيان ، وقد تعرض ابن حجر عند شرح الحديث الى المذاهب في هذه القضية ، ذلك ان هناك من رأى أن القاضي يجوز له

أن يحكم بعلمه في حقوق الناس وليس له أن يقضي بعلمه في حقوق الله كالحدود لانها مبنية على المساحة وهناك من رأى أن ذلك يمنع منعاً مطلقاً، ذلك ان القاضي غير معصوم في علمه واجتهاده^١، أما والي المظالم فيجوز له أن تكون وسائله أوسع وأكثر تنوعاً وارتباطاً بالجانب الاجتهادي، وكثيراً ما ضبط المتقدمون تميز والي المظالم على القاضي العادي بما يلي :

- ١ - والي المظالم أفسح مجالاً وأوسع فعلاً من القاضي العادي .
- ٢ - لوالي المظالم أن يستعمل من فصل الارهاب وكشف الأشياء بالامارة الدالة وشواهد الحال ما يؤدي الى ظهور الحق بخلاف القضاة
- ٣ - لوالي المظالم أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب بخلاف القاضي العادي .
- ٤ - لوالي المظالم أن يتأني في تردد الخصوم عند اللبس ليعن في الكشف عن الحقيقة بخلاف القاضي العادي الذي لا يستطيع التأجل مادامت عناصر الحكم قد اكملت .

٥ - لوالي المظالم رد الخصوم الى الأمناء اذا أعضلوا ليفصلوا بينهم صلحاً ، وليس للقاضي العادي ذلك الا برضى الطرفين .

٦ - لوالي المظالم أن يفسح في ملازمة الخصمين اذا ظهرت أمارات التجاحد ووضحت ، وله أن يأذن في الالتزام بالكفالة فيما يجوز فيه التكافل ، ليحمل الخصوم على التناصف وترك التجاحد ، وليس هذا للقاضي العادي .

- ٧ - لوالي المظالم أن يسمع شهادة المستورين بخلاف القاضي العادي .
 ٨ - لوالي المظالم أن يحلف الشهود ان ارتاب فيهم بخلاف القاضي العادي .
 ٩ - لوالي المظالم أن يبدأ باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في النزاع بخلاف القاضي العادي .

واستقراء ما كتب عند تفصيل هذه الأصول التي تميز ولاية المظالم على القضاء يبيح الوصول الى النتائج التالية :

أولاً : تبرز قوة والي المظالم وهيبته في كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب^١ وهذا يعنى أن والي المظالم ينفرد بالارهاب ، وقد يشترك معه القاضي العادي في موعظة الخصم ، الا أن موقف القاضي وشدته مهما بلغت فلن تصل الى سلطة والي المظالم^٢ .

ثانياً : قضاء المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز فيكون أوسع مقالاً وأفسح مجالاً وهذا يعني ألا يتقيد ولاية المظالم فى استثبات الحقوق بما يلتزم به القضاة من اجراءات وقواعد المقاضاة العادية ، وهذا يمكن والي المظالم من أن يكتفي ببينة واحدة ان عرف وجه الحق فيها ولا يشترط البينة القاطعة .

ثالثاً : لوالي المظالم أن يستعمل من فضل الارهاب وكشف الأسباب بالامارات الدالة وشواهد الأحوال ، فيصل بها الى ظهور الحق ومعرفة

١ الماوردي - احكام السلطانية - ص ٨٣ ، ابو يعلى - الأحكام السلطانية - ص ٧٩

٢ الطرابلسي - معين الحكم - ص ١٧٤

٣ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٣ ، أبو يعلى الأحكام السلطانية ص ٧٩

٤ الأستاذ ظافر القاسمي - نظام الحكم في الشريعة والتاريخ - ص ٥٦٤

الباطل ، وهو مالا يستطيعه القاضي العادي ، وإن كان له أن يأخذ بالامارات وقرائن الأحوال^١ ، لكن الفارق بين والي المظالم والقاضي العادي يظهر في استعمال الإرهاب مع الخصوم للوصول إلى الحقيقة ، وهذه يملكها والي المظالم ولا يملكها القاضي العادي .

رابعا : لوالي المظالم أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ويأخذ من باب عدوانه بالتهذيب ، ويقول بعض الفقهاء ان هذا الحق مقرر للقاضي أيضا^٢ ، ولكن الذي لا خلاف فيه هو أن والي المظالم يتميز على القاضي العادي في أن له استكشاف واستظهار الحق .

خامسا : لوالي المظالم أن يتأنى في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم واسلاهم حقوقهم ، فله أن يمعن في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم ، وعلى خلاف ذلك لا يجوز للقاضي العادي تأخير الفصل في الدعوى إلا إذا طلب أحد الخصوم ذلك أو كان التأخير للصلح بين ذوي الأرحام .

سادسا : لقاضي المظالم أن يرد الخصوم إذا أعضلوا إلى وساطة الأئمة ليفصلوا في التنازع بينهم صلحا عن تراض ، ولا يجوز ذلك للقاضي العادي إلا برضى الطرفين ، ومعنى ذلك أن لوالي المظالم أن يلزم الخصوم بالالتجاء إلى التحكيم ، وهذا يعنى وساطة الأئمة ، وهذا لا يمتنع أن يكون لوالي المظالم معالجة النزاع بالأمور الواضحة أو بالعمل الخيري^٣ .

١ ابن القيم الجوزية - الطرق الحكمية - ص ٥

٢ ابن فرحون - تبصرة الحكام - ج ٢ ص ١١١

٣ د. سليمان الطماوي - السلطات الثلاثة - ص ٤٤٩

سابعاً : لوالي المظالم أن يفسح في ملازمة الخصمين اذا وضحت أمارات التجاحد وأن يأذن بالالزام بالكفالة لينقاد الخصمان الى التناصف ويعدلوا عن التجاحد والتكاذب ، وهذا الاجراء من جانب والي المظالم هو اجراء استثنائي يلجأ اليه عند الضرورة فيلزم المدعى عليه بتقديم كفيل عنه قبل أن يثبت الحق عليه ، وهذا مالا يستطيعه القاضي العادي ، فلا يطلب الكفالة الا عند ثبوت الحق .

ثامناً : لوالي المظالم أن يسمع شهادات مستوري الحال ، على خلاف القاضي العادي .

تاسعاً : لوالي المظالم احلاف الشهود عند ارتيابه بهم ، وله أن يستكثر من الشهود ليزيل عنه الشك وينتضي الارتياب^١ والأصل أن القاضي لا يطلب اليمين من الشهود الا بناء على طلب من المشهود عليه عند ارتيابه ، ومع ذلك فان احلاف الشهود بمعرفة والي المظالم يكون عند الارتياب فقط وعند الضرورة ولا يجوز اجبار الشهود على الحلف بل لابد أن يذلوأ أيمانهم طوعاً واختياراً لا عن اجبار واكراه .

عاشراً : لوالي المظالم أن يبدأ في النزاع بشهادة الشهود ويسألهم عما عندهم ، ولا يكون تكليف الخصوم باحضار الشهود من قبل القاضي العادي الا بناء على طلب المدعى .

١ الماوردي - الأحكام السلطانية - ص ٨٣ ، ٨٤

ابو يعلي - الأحكام السلطانية - ص ٧٩

د. أحمد مسلمة - التنظيم القضائي - ص ١٠

وهكذا يتضح أن ولاية المظالم تمتاز على القضاء بأمور يعود بعضها الى أصل القضايا محل النزاع أو البحث والأطراف الذين اثاروا هذه القضايا والمنهج المتبع في حلها .

ولا يفوت الباحث أن ينبه الى أمر وقعت الإشارة اليه سابقا ويتمثل في أن قاضي المظالم قد يجد نفسه يقضي في قضية المدعى عليه قاض من القضاة ، فقد تقدم خبر القاضي الذي احتال على المرأة الغنية كي يتزوجها وأنها رفعت أمرها الى ولاية المظالم فنال القاضي وشهود الزور الذين شهدوا له العقاب المناسب .

ان ولاية المظالم لا يترددون في مقاضاة القضاة ويقومون بذلك أيضا مع أصحاب السلطة العليا وأعوانهم والساهرين على الأمن وحماية المجتمع ، وهذا لا يمنع من قيام علاقات تكامل وتأزر بينهم وبين أصحاب الخطط الإسلامية الذين يشرفون على قيادة الأمة وتسيير شؤونها والسهر على أمنها الداخلي والخارجي والسياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري .

يقوم ولاية المظالم بكل ذلك وقد يكون منهم خليفة أو وزير أو وال أو صاحب شرطة أو قاض أو قاض متخصص في المظالم ، وعند قيام الواحد منهم بهذه الخطة يدرك أن لها مجالها وضوابطها ومنهجها وأهدافها التي يجعلها متميزة على الولاية العظمى أو الولايات الأخرى التي كانت منتشرة في المجتمعات الإسلامية .

الخاتمة

يجوز للبحث الآن أن يبرز أهم النتائج التي توصل إليها وأن يشير إلى بعض القضايا التي قد تجد من الباحثين من يفرد بها بالتأليف والدراسة :

(١) ولاية المظالم مصطلح يفيد أن ظلماً قد وقع وتؤكد وكاد الظالم أن ينجح في الحفاظ على ما حصل عليه. ولكن تصميم المظلوم على رفع الظلم والحصول على حقوقه جعله يرفع قضيته إلى القضاء من جديد ، ودون أن يخشى بطش الظالم وقوة سلطانه. فقد يجد من ينصفه ويرد حقوقه. فإن وقع له ذلك فولاية المظالم هي صاحبة الفضل .

(٢) إن هذا النوع من القضاء قد جاء ذكره في بعض قصص الأنبياء : فسلیمان بن داود عليهما السلام لم يتردد في النظر من جديد في قضية. كان أبوه قد حكم فيها وأن يستخدم وسائل لاستخدام في القضاء العادي. فرفع بذلك ظلماً وأثبت أن الإنسان يستطيع أن يواصل البحث على وسيلة يحقق بها سنة من سنن الله في الكون وهي الممثلة في أن الانسان يعز عليه أن يرى حقوقه تضيع منه .

إن الانبياء جميعهم كانوا دعاة للعدل وولاية للمظالم وقد نشروا ما كلفوا به وعلموه الإنسانية. وعملوا على أن تكون سنن الله في الكون محمية بما نزل

عليهم من وحي وما ركب في النفوس . فلا عجب إذا كان بعض ملوك فارس أو الروم أو غيرهم يمارسون أحيانا وظيفة ولاية المظالم ويعملون على أن ترد الحقوق إلى أهلها . ولا عجب إذا وصلت أخبار بعض هؤلاء الملوك إلى العرب الذين قد يعودون إلى السنن الكونية فيسعون إلى رفع المظالم والوقوف أمام المعتدين ، وعقد الأحلاف لنصرة المظلومين .

(٣) وحضر الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة حلف الفضول الذي توافرت فيه أركان ولاية المظالم وأصبح من السنة التقريرية . وهكذا يمكن القول بأن ولاية المظالم في الإسلام أصل تشترك كل الأمم في قبوله وفي المطالبة به في هذه المناسبة أو تلك .

(٤) في عصر النبوة وفي عصر الخلافة الراشدة حدثت قضايا اعتمد في حلها على ضوابط ولاية المظالم ، ويجدر ببعض الباحثين أن يجمع من كتب السنة وكتب السيرة كل هذه الأحداث وطرق حلها فقد يصلح ذلك لكتابة موضوع علمي .

(٥) كل حاكم مسلم كان يدرك أن رد المظالم إلى أهلها من الثوابت العزيزة على المسلمين وأنه لا بد من طرق ومن منهج ومن تربية حتى يصبح ذلك من السلوك العادي ومن العمل اليومي لصاحب الأمر والقائم على شؤون العباد . والقضايا التي رفع أمرها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تبين

الأصول والدعائم التي تقوم عليها ولاية المظالم. فهذا المصطلح وإن لم يظهر في عهد النبوة إلا أن معالمة قد رسمت وأخباره قد عرفت والدعوة إليه قد انتشرت. أما الجزئيات والمؤسسات وكل ما هو من المتغيرات فقد تركت للاجتهاد. وهذا ما حصل في عهد الخلفاء الراشدين. فولاية المظالم وإن ظلت بدون مؤسسة لها ضوابطها الشكلية والموضوعية الدقيقة إلا أنها شهدت تطوراً تمثل في الدعوة إلى ضرورة التظلم إلى الخليفة لرفع مظالم الولاة وغيرهم، وفي تخصص بعض الاعوان في البحث على المظالم وفي مراقبة الولاة.

(٦) إن هذا التطور أملت بعض العوامل من أهمها اتساع المجتمع الإسلامي وسوف يتأكد عندما يصدر الظلم عن هذا الخليفة أو ذاك، وعن هذا الوالي أو ذاك. فعمربن عبد العزيز وجد نفسه أمام قضايا الظالم فيها خليفة من خلفاء تربطه بهم روابط القرابة. ولكنه فضل العدل على القرابة، وبحث في الدفاتر والسجلات وعمل على رد الحقوق إلى أصحابها. فعد بحق من أشهر ولاة المظالم في الدولة الأموية. ومع ذلك فلم يبعث مؤسسة خاصة بهذه الخطة ولم يفصل بينها وبين السلطات السياسية والتنفيذية.

(٧) انتقل المسلمون من الدولة الأموية إلى الدولة العباسية. ومن مظاهر الاستمرارية بين الدولتين أن الأصول التي كانت في هذه الدولة تواصل العمل بها في الدولة الثانية ويجوز للبحث العلمي أن ينطلق من ولاية المظالم ليبرهن على أن تواسلا وجد بين الدولتين . وأن التطور هو الذي جعل لولاية المظالم في الدولة العباسية مكانا مخصصا ويوما معلوما ، وجعل منها مجالا للعود التي تقدم لأحقية هذا أو ذاك في أن يكون خليفة أو أميرا .

(٨) تنوعت الخطط في الدولة العباسية وظهرت وظيفة قاضي القضاة ومع ذلك كان الأمراء والوزراء والولاة وأصحاب السلطة والنفوذ والمتصفون برجاحة العقل يجلسون للمظالم . فمثل القهرمانه استطاعت أن تقوم بهذه الخطة وأن يتحول الرفض الشعبي لجلوسها للمظالم إلى تأييد . ذلك أن المتظلمين أدركوا أنها قادرة على رد المظالم والوقوف أمام الظلم والظالمين.

(٩) ومع نشأة الدويلات في الأمصار ظهر نوع من التسابق نحو ظهور هذا الملك أو ذاك بأنه نصير الحق وقامع الظلم وملاذ الضعفاء . وهكذا ظهرت الخطط المتنوعة ونشأت مؤسسات يمكن أن يطلق عليها مؤسسة ديوان المظالم . وأصبح لها نظام تنقيد به وتراتب تبعتها وساهرون يقومون على تسييرها وتنظيمها . فظهرت قصص المتظلمين واحتاج بعض الخلفاء إلى الرجوع إلى السجلات والدفاتر قبل البت في هذه القضية أو تلك . فكان

لزاماً أن تكون لولاية المظالم تراتيب إدارية وأساليب عملية ، وضوابط تحدد شروط القائمين على هذه الخطة وتقيّد ولايتهم بمرسوم تولية وتبين ظروف انعقاد مجلس حكمهم والمراحل التي تمر بها القضايا والاختصاص الذي يعود إليهم والذي لا يدخل تحت نظرهم .

(١٠) بين الباب الثاني من هذه الرسالة التراتيب الإدارية التي نشأت متصلة بولاية المظالم . ومن خلال هذه التراتيب المتصلة بمرسوم تولية صاحب المظالم وبالأعضاء الذين يشاركون في مجلسه وبالمراحل التي يمر بها التظلم حتى يصل إلى من ينظر فيه بعد الوقوف على أطرافه وعلى قرائنه ، من خلال كلّ ذلك اتضح التطور الذي طرأ على ولاية المظالم من حيث الشكل ومن حيث المضمون . فمن حيث الشكل أصبح المتظلم مطالب بأن يسلك مراحل معينة ويلتزم بضوابط محددة . أما من حيث المضمون ، وإن استمرت أهم قضايا المظالم عائدة إلى الغصب ، وإلى ظلم أولي القوة والجاه ، إلا أن ما تولد في المجتمع الإسلامي من ظواهر اجتماعية واقتصادية وفكرية جعلت المظالم تتنوع بتنوع أصحابها . فلا عجب إذا رأينا بعض القضاة يفتنون مدعى عليهم ، ولا عجب إذا قلنا إن وإلى المظالم أصبح في حاجة إلى النظر في نفسية المتخاصمين والشهود وغيرهم من الذين يفتنون بين يديه .

(١١) إن هذا الشعب أُملى تطورا آخر تمثل في انتقال ولاية المظالم من القضاء الفردي إلى القضاء الجماعي المستعين بأهل الاختصاص كالحاسين والعارفين بالخطوط ، وبعد أن كان قضاء قل أن يعتمد التدوين والكتاب أصبحت أحكامه تسجل في سجلات وتصدر مكتوبة وترفع إلى الخليفة أو الأمير ليكسبها القوة ، خاصة إذا لم يحضر مجلسها . نعم إن قصص المتظلمين كانت ترفع إلى الخليفة مكتوبة في عهد عبد الملك بن مروان ولكن الأمر تطور بعد ذلك ونشأ أدب متصل بقصص المتظلمين وبالكُتب التي تصدر عن هذا الخليفة أو ذاك أمرة برد المظالم أو منبهة إلى وقوعها وضرورة النظر فيها . . لقد أورد الباب الثاني من هذه الرسالة مجموعة من هذا الادب الذي قد يطلق عليه أدب التوقيعات وبين أنها بليغة في عبارتها ومؤثرة في مضمونها وتنصف بالايجاز وبالائقاع الموسيقي الذي يترك أثرا في النفس قد يقودها إلى الخشية والرهبة ورد المظالم إلى أهلها . ويمكن لهذا الأدب أن يكون موضوعا لدراسة علمية تجلّي منهجه وخصائصه وتقارنه بسجلات القضاء في عصرنا الحاضر .

(١٢) إلى جانب التطور الذي أملتّه العوامل التي يمكن أن توصف بأنها تقنية وجد تطور آخر تمثل في جانب الاختصاص والضبط . فقد حددت في العصور المتأخرة اختصاصات والي المظالم حتى لا يتداخل عمله بعمل غيره من أصحاب الخطط الأخرى، وضبطت طرق عمله وأصبح لكل

نوع من القضايا ما يناسبها من وسائل البحث والتدقيق وإصدار الأحكام ووقع التفريق بين القضايا التي يجوز لوالي المظالم أن يثيرها، وإن لم يتظلم إليه أحد وبين القضايا التي يشترط فيها متظلم . كما ضببطت الحالات التي يكون فيها شهود وتلك التي يكفى فيها بشواهد الحال . أما في العصر الحاضر فأصبحت ولاية المظالم مقيدة بقوانين وأوامر تنظيمية وترتيبية تحميها من التداخل وتضبط لها متى تكون مطالبة بالكشف عن المظالم ومتى تكون مسؤولة على التحقيق فيها ومتى يتوجب عليها الفصل والحكم .

(١٣) كان للتوسع الإداري والحكومي والعلاقات الدولية دور في تطور اختصاصات ولاية المظالم ويبقى هذا المجال قابلاً للبحث العلمي حتى تظهر الأصول التي بنت عليها الدولة الإسلامية معاملتها مع من لا يدينون بالإسلام وهم من أفرادها، ومع الذين يجاورونها أو يتعاملون معها ولهم أنظمة لم يكن الإسلام أصلها .

(١٤) إن اتساع البلاد الإسلامية وتشعب القضايا الناشئة وتولد الدوافع النفسية عوامل جعلت والي المظالم في حاجة إلى أن يستعين بمجموعة من الاعوان الذين تعددت اختصاصاتهم . فهؤلاء للتوثيق والترتيب ، وأولئك للتنفيذ . بل إن من كتابه من تخصص في التثبيت، ومنهم من تخصص في

الإشياء أو النسخ أو التحرير . فلم يعد معاونو والي المظالم مكلفين بتقصي أخبار العمال فقط بل أصبحت وظائفهم متعددة ومتنوعة تستجيب لما تولد في المجتمع من دوافع للترتيب والتحقيق والتوثيق والتنفيذ .

(١٥) إن هذا التطور وذاك التنوع جعلوا والي المظالم في حاجة إلى أن تكون له علاقات مع أصحاب الخطط الأخرى وأن يتقيد وإياهم بضوابط حتى تسلم علاقاتهم من التزاحم والإختلاف . وفعلًا تبعت الرسالة هذه العلاقات وميزت بين ماهو مظهر من مظاهر التكامل وبين ماهو مظهر من مظاهر التزاحم . وأبرزت أن التزاحم وإن وقع فهو أمر طبيعي وله مبرراته ولكنه مع ذلك يبقى محدودا . إذ أن التكامل هو الصفة المميزة التي تجمع بين خطط هدفها واحد ومصادرها واحدة والكليات التي تعود إليها مصدرها الوحي المتلو والمروي على حد سواء . ومع كل ذلك فولاية المظالم تبقى الخطة الأقرب إلى أن تتجمع فيها الخطط القضائية والتنفيذية ، فهي كما جاء في أغلب التعريفات مزيج من نصفه القضاء وقوة السلطان . ولهذا السبب رأى بعضهم فيها خير ممثل لمحاكم الاستئناف أو التعقيب أو التمييز أو القضاء الإداري . إن ما ذهب إليه هؤلاء فيه جانب من الصحة ولكن لا بد من التحذير من أمرين .

الأول :

أن يقع اسقاط كل ما هو حديث ومصدره التجارب البشرية الصرفة على ما يستمد أصوله وجذوره وتوجيهاته مما هو شرعي ، وإن كان لا يستثني دور العقل والاجتهاد .

الثاني :

أن يخفى على الباحث أن ولاية المظالم يمكن أن تنظر في القضايا الاستثنائية أو العقابية أو الإدارية أو ماله علاقة بأمن الدولة أو بالقضاء العالي فهي أعم من تخصيصها بنوع من هذه الأنواع .

والذي نود إنهاء هذه الرسالة به هو أن ولاية المظالم في الإسلام قد تدخل في السلطات الإستثنائية التي تمنح إلى رؤساء الدول في العصر الحديث .

هذا . . . وما توفيقي إلا بالله . عليه توكلت وإليه أنيب وهو حسبي ونعم الوكيل ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- (١) فهرس الآيات القرآنية .
- (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
- (٣) فهرس الآثار .
- (٤) فهرس الأقضية .
- (٥) فهرس الأبيات الشعرية.
- (٦) فهرس المصطلحات.
- (٧) فهرس الاعلام.
- (٨) فهرس البلدان والأماكن.
- (٩) فهرس الجماعات والفرق.
- (١٠) فهرس المصادر والمراجع.
- (١١) فهرس الخطط.
- (١٢) فهرس المؤسسات.
- (١٣) فهرس الموضوعات.

(١) فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة
٢٣٤	١٨٨	البقرة
٢٦٣	٢٨٢	"
١٨	٢٨٦	"
١٩٤	١٥٩	آل عمران
٨٦	١٢	النساء
٢٦٣	٣٥	"
١٨٨ + ١٧١	٥٨	"
٢٧٢ + ٦٢	٦٥	"
١٧٥	٨٣	"
١٦٨	١٤١	"
٣٣	٣٠-٢٧	المائدة
١٧٥-١٤٠	٤٢	"
٤	٤٩	"
١٦٩	٥١	"
٢٦٢	٩٥	"
١٨٥	٧	الأنعام
٣	٤٤	الأعراف
٨٦	٧٥	الأنفال

(١) فهرس الآيات القرآنية - تابع

الصفحة	الآية	السورة
١٨٨	١٨	التوبة
١٦٩	٢٩	"
١٨٧	٩٠	يوسف
١٨٤	١٥	الرعد
٢	٤٤	النحل
٢	٩٠	"
٢٧٦	٢٣	الأسراء
١٩٣	٨١	"
٢	٤٩	الكهف
١٧٢	٢٨+٢٧	طه
١٨٥	٣٣	فاطر
٣٤	٢٦-٢١	ص
١٧٥	٢٦	ص
١٧٤	٦	الحجرات
١٨٧	٤	الحديد
٢٦٣	٢	الطلاق

(٢) فهرس الأحاديث

الصفحة	مصدره	طرف الحديث
٣٢٧	ص. مسلم	ابعثك على ما بعثني عليه رسول الله ان لا تتبع تمثالا
١٦٠-١٥٩	ص. مسلم	أندرون من المفلس
٣٦٣	المستدرک	إذا حكم الحاكم فاجتهد
١٤٤	من أبي داود	ألا تعلمين هذه رقية النملة
١٤٣	س. الترمذی	أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتعلم السريانية
١٤٣	س. أبي داود	أمرني رسول الله فتعلمت له كتاب يهود
٣٠١	ص. البخاری	إن بني اسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف . . .
٦٣	س. أبي داود	انت مضار
١٦١	ص. البخاری	فإن دماءكم وأموالكم
٢٣٩	ص. البخاری	إن رسول الله لم ينتقم لنفسه في شيء
٣	ص. مسلم	إن الظلم ظلمات
٣٢٧	ص. البخاری	إن قيس بن سعد
٢٣٣	ص. البخاری	إنك تأتي قوما من أهل الكتاب
٣٦٢-١٦١	ص. البخاری	إنما أنا بشر
٣٧١-٣٦٤	م. أحمد بن حنبل	بعثني رسول الله إلى اليمن
٢٦٨	متفق عليه	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
٣٦٢	س. الترمذی	البينه على من ادعى
١٤٤	ص. البخاری	خيركم من تعلم القرآن وعلمه
٥٦	البخاری	أخرج إلى هؤلاء القوم
٦٢	البخاری	اسق يا زير ثم ارسل الماء
٧٠ ٤١٩	ص. مسام	اشترى رجل من رجل عقارا

(٢) فهرس الأحاديث - تابع

الصفحة	مصدره	طرف الحديث
١٤٤	م. أحمد بن حنبل	علمت ناسا من أهل الصفة الكتابة والقرآن
٣٦	ص. البخارى	كانت امرأتان معهما ابنتهما
٢٣٢	ص. مسلم	لتؤذن الحقوق إلى أهلها
٥٤	م. أحمد بن حنبل	لقد شهدت في دار عبد الله ابن جدعان
٥٩	ص. البخارى	اللهم أبرأ إليك من فعل خالد
٤٦+٦٣	ص. البخارى	ما بال العامل نبهته
٣	ص. مسلم	المسلم اخم المسلم
٨٩	س. ابى داود	من ولاة الله شيئا من امور المسلمين
٣٤+٣٣	ص. مسلم	ياعبادي اني حرمت الظلم على نفسي
٣٦٤	س. ابى داود	اعتاب انهم عن بيع مالم يقبضوا
٢٧٩	الموطا برواية الشيبان	لا قطع في ثمر ولا كثر
٣٦٣	ص. البخارى	لا حسد إلا في اثنتين
٢٠١	ص. البخارى	لا يقضين حكم بين اثنتين وهو غضبان

ملاحظة :

ص = صحيح .

س = سنن .

م = مسند .

(٣) فهرس الآثار

الصفحة	صاحبه	طرف الأثر
٦٦	أبو بكر الصديق	أيها الناس قد وليت عليكم
٧٣	عمر بن الخطاب	أيها الناس اني والله ما ارسل إليكم عمالا ليضربوا
٩٥	عمر بن عبد العزيز	إن دعيتك قدرتك على ظلم الناس . . .
٢٣٨	عمر بن عبد العزيز	إن السابقين اعطوا عطايا
٣٥	ابن عباس	جزاً داود عليه السلام زمانه
٦٨	أبو بكر	ادفع حسابك
٩٥	عمر بن عبد العزيز	قد كان قوم منعوا الحق
٨٢	عثمان بن عفان	قد وضع لكم عمر ما لم يغب
٣٦	مقاتل	كان سليمان اقضى من داود
٩٢	عمر بن عبد العزيز	كل يوم اتقيه وأخافه
١٤٩	عمر بن الخطاب	لئن عشت إن شاء الله لاسيرن في الرعية دولا
٧٧	عمر بن الخطاب	اللهم لك الحمد حيث لم تمتين
٧٨	ابو سفيان	اللهم لك الحمد إذ لم تمتني
٧٩	عمر بن الخطاب	والله إنك على لكريم
٧٤	عمر بن الخطاب	لم لا اقيد وقد رأيت
١٠٩	المأمون	لو عدلت لم يشبعوا
٣٥	عمر بن الخطاب	ما أعطى هذه اهلها وهم طائعون
٨٠	عمر بن الخطاب	ما هذا يا عتبة
٣٥	على بن أبي طالب	من حدث بحديث داود عليه السلام
٧١	عمر بن الخطاب	من ظلمه عامله بمظلمة
٦٧	أبو بكر الصديق	هل من أحد يشتكي من ظلامه
١٥٠	عمر بن الخطاب	والذي بعث محمدا بالهدى
٢٣٣	عمر بن الخطاب	لا تضربوا المسلمين فتذلوهم
٨١	عمر بن الخطاب	لا يمنعك قضاء

(٤) فهرس الأفضية

موضوع القضية	مصدر ورودها	القاضي الذي رفعت إليه	الصفحة
المرأتان والطفل الذي أكله الذئب	حديث نبوي	دواد - سليمان	٣٦
خيانة الكتاب والعمال في عهد كسرى انوشروان	الجهشياري	انوشروان	٤٠
الاستيلاء على الضياع أيام بهرام	ابن خلدون	صاحب الدين عند الفرس	٤١
اعتداء بني عبد مناف على بن عبد الدار	سيرة ابن هشام	سادة العرب	٤٦
المعتمر الذي ظلم بالكعبة	سيرة ابن هشام	سادة قرش العباس بن عبد المطلب ابو سفيان حضرها الرسول ﷺ	٥٢
خالد بن الوليد وبنو جذيمة	البخاري	الرسول ﷺ	٥٦
العسيف الزاني	البخاري	الرسول ﷺ	٥٩
الزير وجاره	البخاري	الرسول ﷺ	٦١
سمرة بن جندب وجاره الانصاري	س. أبي داود	الرسول ﷺ	٦٢
ابن الأتية والأموال	البخاري	الرسول ﷺ	٦٣
الكز الذي وجد بالخل بعد بيعه	مسلم	رجل من المسلمين	٦٩ + ٧٠
العقاب الذي ساطه عمرو ابن العاص دون حد	الترايب الإدارية	عمر بن الخطاب	٧٤

(٤) فهرس الأقضية - تابع

موضوع القضية	مصدر ورودها	القاضي الذي رفعت إليه	الصفحة
تظلم الجندي من أبي موسى الأشعري	مجلة أضواء الشريعة	عمر بن الخطاب	٢١٩
تظلم المصري من ابن عبد الله بن عمرو بن العاص	قضية متوارة	عمر بن الخطاب	٧٦
تظلم المخزومي من أبي سفيان	الطبقات الكبرى	عمر بن الخطاب	٧٧
الأموال التي انفقها خالد بن الوليد	الطبقات الكبرى	عمر بن الخطاب	٧٨-٧٩
ميراث ابن العم (للأم)	البيهقي	علي بن أبي طالب	٨٥
تظلم الحلواني	سيرة عمر بن عبد العزيز	قاضي عمر بن عبد العزيز	٩٤-٩٥
اليمني والوليد بن عبد الملك	الاحكام السلطانية للماوردي	عمر بن عبد العزيز	٩٦
التظلم من عامل اذربيجان	الحاسن والمساوي	عمر بن عبد العزيز	٩٧
تظلم الحضرمي	الحاسن والمساوي	عمر بن عبد العزيز	٩٨
التظلم من عدي بن اربعة	الحاسن والمساوي	عمر بن عبد العزيز	٩٨
تظلم الذمي	الحاسن والمساوي	عمر بن عبد العزيز	٩٩
تظلم النصراني من هارون الرشيد	الماوردي	القاضي ابو يوسف	١٠٥
تظلم المرأة من العباس بن المأمون	الماوردي	يحيى بن أكثم	١٠٦
قضية الزيادة	الحاسن والمساوي	المأمون	١١٠

(٤) فهرس الأقضية - تابع

موضوع القضية	مصدر ورودها	القاضي الذي رفعت إليه	الصفحة
الفارسي ووزير المأمون	الحاسن والمساوي	المأمون	١١٠
تظلم الفاهي	الحاسن والمساوي	المأمون	١١١
تظلم التجار إلى المقدر بالله	صلة تاريخ الطبري	المقدر بالله	١١٣
تظلم الجياني	قضاة قرطبة	القاضي محمد بن بشير	١٢٨
حجز أرض من جهة حكومية	احكام هيئة تدقيق القضايا	ديوان المطالم بالملكة العربية السعودية	١٣٣
تظلم شركة تجارية من جهة حكومية	"	"	١٣٤
فصل مدرس عن عمله	"	"	١٣٤
التظلم من عمارة بن حمزة	"	موسى الهادي	٢١٩
تظلم أبناء المسافر الذي قتل	"	على بن ابي طالب (شرح القاضي)	٢٤٧
تخاصم الورثة المصريين	"	سليم بن عتر	٢٦١
الغلام سارق الودي	"	رافع بن خديج	٢٧٩
ابو جعفر المنصور والجمالون	تاريخ قضاة الأندلس	محمد بن عمران	٣٠٣
تظلم المرأة من القاضي	الجهشياري	وزير المعتمد	١٥٥ و ٣١٧

(٥) فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القائل	الصفحة
بأل قصي لمظلوم بضاعته (البسيط)	رجل من اليمن	٥٢
بأل قصي كيف هذا في الحرم (الرجز)	قيس بن شيبه السلمي	٥٢
إن كان جارك لم تنفعه ذمته (البسيط)	العباس بن مرادس السلمي	٥٣
تدعون حيران مظلوما ببابكم	رجل من البيت	٩٦
ياخير منتصف يهدي له الرشد (البسيط)	امراة مظلمة	١٠٦
من دون ماقلت عيل الصبر والجلد (البسيط)	المأمون	١٠٧
المجلس السبت إن يقضى الجلوس لنا (البسيط)	المأمون	١٩٧
أطال الله عمرك في صلاح (الرجز)	شاب في حضرة المنصور	٢٣٦
أؤكل مالي بعد عشرين حجة	رجل مظلم	٢٤٥

(٦) فهرس المصطلحات

١٧٤	الأحاد
٣٩٤-٣٧١-٣٦٨-٣٨٩-٢٤٩	الاجتهاد
٣٩٤	الاجماع
٣٣٩	الاحباس
٣٧١-٣٤٠	الاحوال الشخصية
٣٤	الاسرائليات
٣٨٩-٣٦٨-٢٩٦-٣٧	الاستنباط
٣٦	الاسناد
٩	اصول الحكم
٣٤١	اصول الاحكام
٣٩٤	اصول الفقه
٢٣	الاقواق
٤٠٤-٤٠١-٣٧٦-٢٧١-٢٤٤-٢١٥-١٠٠-٣٧	البينة
١٤٩-١٤٥-١٣٩-١٧	التراتيب الادارية
٢٥٦-٢٥٤-٢٥٣	التزوير
٣٣١	التعازير
٣٧٩	الجزية
٢١٥	الحجر
٥١-٧	الحداثة
٣٧٢-٣٢٨-١٦٠-١٥١-١٤٥-١٤٢-١١٢-٣٧-٣٦	الحديث
٣٩٤-٣٧٥-٣٧٤	
٤٠١-٣٣١-٣٣٠-١٩٣-١٥٢-٧٥-٧٣	حد / حدود
٣٦٨-٣٥٤-٣٤٨-٣٤٦-٣٤٥	الحسبة

(٦) فهرس المصطلحات - تابع

١٧٤	الحقيقة
٢٧٩-٥٥-٥٤-٥٢-٥٠	حلف الفضول
٣٧٩	الخراج
١٧٤	الخاص
٢٨٧-٢٤٤-٩٦	دفتر الصوافي
٩١	الدية
٦٤	الديمقراطية
٣٧٥	الرأي
٢٥٤-٢٥٣-٢٥٢	الرشوة
٣٥٢	السجلات
١٨١-١٧٥-١٤٣-١٣٧-١٠١-٦٦-٥٥-٥١-٥٠ ٣٩٤-٣٨٩-٣٧١-٣٦٨-٣٦١-٣٤٥-٣١٩-٢٧٩-٢٢٣	السنة
٢٧٩-٥٥	السنة التقريرية
١٤٠-١٣٦-٥١-٤٨-٤٥-٤٢-٣٩-٣٨	السنن الكونية/ سنن الله في الكون
٣٢٨-١٤٥-١٤٢-٦٦	السيرة
٤٠٤-٤٠٣-٢١٨-٢١٧	شواهد الحال
١٧٤	الصحيح
٣٤٦	الصنوج
٥٨	عاقلة الحاكم
١٧٤	العام
٣٤٩	العرف
٣٨٩-٣٢٤-٢٤٥-٢٤٤-١٩٠-١٢٦-٩٦	الغضوب

(٦) فهرس المصطلحات - تابع

٣٨٩	الفتاوى
٣٤٠	الفرائض
١٤٢	الفقه
١٣٠-١٢٨	قاضي الجماعة
٣١١-٢٣٦-٢٠٢-١٥٩-١٤٦-١٣٠-١٢٨-١١٨-١١٤	قاضي القضاة
٣٧٢-٣٤١-٢٩٣-٢٢٧-٢٢١-٢٢٠-١٥١-١١٨-١٠٣	القصة (قصص المظلّمين)
١٠٧	القواعد الفقهية
٢٠٥	القواعد الاصولية
٣٧٥-٣٨٩-١٧٤	القياس
١٧٤	المتصل
١٧٤	المؤثر
١٧٤	المجاز
١٧٤	المجمل
١٧٤	المرسل
١٧٤	المطلق
٣٤١-٣١٠-٢٠٧-١٥٩-١٠٤-٨٥-٢١-١٩-١٦	مقاصد الشريعة = المقاصد الشرعية
١٧٤	المقيد
١٧٤	المنسوخ
١٧٤	المنقطع
١٧٤	الناسخ
٣٨٩	النوازل
٣٢٨-١٤٢-٥١-٣٩-٣٦-٣٣	الوحي

(٧) فهرس الاعلام

أ	
٢٣٣-٦٣	ابن الأتية
٢٩٢	ابن الأثير
٣٨٤ - ٣٨٣ - ١٢٢	إبراهيم بن أحمد بن الأغلب
٢٩٩ - ٢٩٨ - ٢٩٧ - ٢٩٢	إبراهيم نجيب
٥٢	أبي بن خلف
١٠٧	أحمد بن أبي خالد (وزير المأمون)
١١٨-١٢٠-١٥٤-٢٨٩-٣١١-٣٢٠-٣٦٩	أحمد بن طولون
٢٦١	أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخصب
١١٠	أحمد بن هشام
٢٨٩-١٩٨-١٥٤-١٢٠	الأخشيذ
٩٢-١٥١-١٩٨-٢٠٨-٢٢٤-٢٩٢-٣٧٣-٣٧٢-٢٩٦-٢٩٣	ابو ادريس الأزدي
٣٧٤-٢٩٩	الأشتر النخعي
٧٨	الأشعث بن قيس
١٤٣	أكثم بن صيفي
٣٩٥	الأمين بن هارون الرشيد
٣٢٧	انس بن مالك
٦٠	انيس (صحابي)
٣١-٢٣٦	أنوشروان (كسرى)
٣٧٨	الأوزاعي (الامام)

(٧) فهرس الاعلام - تابع

ب	
٥٦	الباقر (محمد)
٤٠٢-٣٦٢-٢٠٠-٩٥-٥٦	البخاري (الامام)
١٠٠	بدر (القائد)
١٢٥	ابن بشكوال
٥٨	ابن بطال
١٤٢-٨٣-٧١-٦٩-٦٨-٦٧-٦٦-٢٣٩-٢٢٣-١٤٤	ابو بكر الصديق
٢٠١	ابو بكر (صحابي)
٧٩	بلال بن رباح
١٢٠	بيبرس (الظاهر)
٣٤٣	بيبرس (المنصوري)
٤١	بهرام
ت	
٣٧٩	التوخي (ابو القاسم)
(انظر ابن الانبئية)	ابن التينة
ث	
٣٩١-٢٦١-١٧٧-١٥٧-١١٥	ثمل (قهرمانه ام المقدّر)

(٧) فهرس الاعلام- تابع

ج	
٢٨٥-٨٩	جبير بن الغمك
٢٣٩	الجعد بن درهم
٣١٩-٣١٨-٢٢٧-١٠٥	جعفر البرمكي
١٠٥-٢٢٥-٢٣٦-٢٣٧-٣٠٢-٣٠٦-	ابو جعفر المنصور
٣٧٩-٣٤٥-٣٣٤	
٣١٧-٢٢٠-١٥٩-١٣	الجهشياري
٣٣٢	ابن الجزري
٧٥	ابن الجوزي
١١٨	جوهر الصقلي
ح	
١٤٢	الحارث بن عوف
٣٤٢-١٥٧-١١٨	الحاكم بأمر الله الفاطمي
٣٦٨	حبيب القرشي
٣٨٥-٣٨٤-٣٥١-١٢٢	حبيب بن نصر التميمي
٤٠٢-١٦٣-٦٤	ابن حجر العسقلاني
١٤٩	ابن ابي الحديد المدائني
١٧١	ابن حزم
٣٣٢	ابو الحسن الكاتب
١٩٥	الحسن العلوي

(٧) فهرس الاعلام - تابع

٢٦٢	ابو الحسين بن إبراهيم
٣٣٨-٣٢٥-٣٢٣-٣١٢-٢٢٨-١٢٦	الحكم بن هشام
٣٧٩	حماد بن موسى
١٢٦	حمدون بن فطيس
٣٨٤-٣٨٣-١٢٣	حمد يس بن عمر القطان
٣٦١	حميد الله
١٤٣	حنظلة بن الربيع
٣٧٩-٣٧٨-٣٧٦-٣٧٥-٣٦٨-٣٦٧	ابو حنيفه (الامام)
خ	
٨٠-٧٩-٧٨-٦٨-٥٨-٥٧-٥٦	خالد بن الوليد
٣٩٣-٢٧٩-١٤٨-١٤٢	
٢٣٩	خالد بن يزيد العشري
٣٩٤	ابو خزيمة الرعيني
٣٨٥-٣٨٤-١٢٩	الخشني
٥٨	الخطابي
١٢٤-١٢١-٤١-٢٨-٢٧-٢٦-١٥	ابن خلدون
٣٤٦-٢٨٣-١٩٤-١٤٧-١٤٥-١٢٥	
٤٠٢-٤٠١-٤٠٠-٣٩٠-٣٥٢-٣٤٨	
٣٦٩-١١٨	خماروية

(٧) فهرس الاعلام- تابع

د	
١٤٥	ابو دجانه الساعدي
٣٢٨	دخين
٣٧٢	ابو الدرداء
٣٥٠	الدشراوي (فرحات)
٢٠١	ابن دقيق العيد
ر	
٢٧٩	رافع بن خديج
١٢٢	ابو الربيع بن سالم الكندي
٣١٥-٢٠٦-٦	الرحموني (د . محمد الشريف)
١٤٥	رفيدة بنت سعيد
ز	
٥٢	الزبير بن بكار
٢٧٩-١٩٩-١٤٨-١٤٢-٦١	الزبير بن العوام
٣٢-٣١-٢٨	ابو زهرة (محمد)
٣٢٢-١٤٣-١٤٢	زيد بن ثابت
س	
٣٣٦	السائب
٠	سالم بن عبد الله

(٧) فهرس الاعلام-تابع

١٤٥	سباع بن عرفطة
١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٥-١٩٨-١٩٩-٣٨٣-٣٨٢-٣٨١-٣٨٠-٣٥١-٣٥٠	سحنون (الامام)
٧٥	ابن سعد
٨٠-٧٩	سعد بن ابي وقاص
١٥٦	سعيد (ابن الخال)
٢٢٥-٩٩	سعيد بن مالك
٥٣-٧٧-٤٠٢	ابو سفيان (صخر بن حرب)
٣٨٠	سفيان بن عيينة
١٦١	ام سلمة (أم المؤمنين)
٢٤٥	سليمان بن حبيب
٩٨	سليمان بن عبد الملك
٢٦١-٣٣٦	سليم بن عنتر
٦٣-١٤٨-٢٧٩	سمرة بن جندب
١٢٣-١٢٤-٣٢٩	ابن سهل (القاضي)
ش	
٨٥-٢٤٧-٣٧٢	شريح (القاضي)
٣٠٦-٣٧٩	شريك بن عبد الله النخعي
٣٧٢	شداد بن اوس
١٤٤-٣٤٥	الشفاء بنت عبد الله بنت مسعون
١٣١-٢٩١-٣٩١	شليبي (د. أحمد)

(٧) فهرس الاعلام-تابع

ص	
١١٩	صلاح الدين الايوبي
ط	
١٣	الطبري (ابن جرير)
ظ	
٢٤٩	ظافر القاسي
١١٤	الظاهر بأمر الله
ع	
٢٣٩	عائشة (أم المؤمنين)
٣٣٦	عابس بن سعيد
٥٥	العاصي بن واثلي
٣٧٢-١٤٤	عباده بن الصامت
٣٢٤-٣٢٣	العباس بن عبد الله المرواني
٥٣	العباس بن عبد المطلب
١٠٧-١٠٨-١١٠-١٩٨-٢١٢-٢١٣-٢٤٥	العباس بن المأمون
٥٣	العباس بن مرادس السلمي
٧٧	ابن عبد البر
١٠٠	عبد الحاكم بن - عبيد الفارقي (قاضي)

(٧) فهرس الاعلام-تابع

٤٦	عبد الدار بن قصي
٢٠٠	عبد الرحمن بن أبي بكر
	عبد الرحمن بن زيد
٣٨٥	عبد الرحمن بن طريف
٣٩٤	عبد الرحمن بن عبد الله العمري
٣٨٦-٣٨٥-٣٨٤-٣٢٤	عبد الرحمن بن معاوية
١٥٦	عبد الرحمن بن موسى بن حدير (وزير)
٤٦	عبد شمس بن عبد مناف بن قصي
١١	عبد العال عطوة
٢٨٩-١٦٤-١٣٥-١٣٢	عبد العزيز آل سعود (الملك)
٩٤	عبد العزيز بن مروان
١١	عبد الفتاح مصطفى الصيفي (الاستاذ)
١١	عبد الكريم بن يحيى العثمان
١٧٣	عبد الله بن أم مكتوم
٥٤-٥٣	عبد الله بن جدعان
٦١	عبد الله بن الزبير
٣١٨-١٠٠	عبد الله بن سليمان
٣٧٣	عبد الله بن شبرمة
٣٥	عبد الله بن عباس
٢٨٥	عبد الله بن عبلان
٥٧-٥٦-٣	عبد الله بن عمر

(٧) فهرس الاعلام - تابع

١٢٧	عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن
٣٢٨	عبد الله بن مسعود
١٥٣-١٥١-١٠٣-٩٤-٩٣-٩٢-٩١ -٢٩٢-٢٨٧-٢٢٤-٢٢١-٢٠٨-١٩٨ -٢٩٩-٢٩٨-٢٩٧-٢٩٦-٢٩٥-٢٩٣ ٣٧٣-٣٧٢-٣٤٢-٣١١	عبد الملك بن مروان
٧٩	ابو عبيدة عامر بن الجراح
١٥٨	عبيد الله بن احمد بن الخصيب
٣٦٤	عتاب بن أسيد
٨٠	عتبة بن أبي سفيان
٢٨٢-١٥١-١٤٢-١٣٧-٨٩-٨٣-٨٢	عثمان بن عفان
٣٢-٣١-٣٠	العجلان (محمد بن عبد الله)
٣٠	العجلاني (منير)
٩٨	عدي بن ارطاة
٧٧	عروة بن الزبير
١٩٤-١٩٣-١٩٢	عقبة بن الحجاج
٣٢٨	عقبة بن عامر
٢٧٩	العلاء بن الحضرمي
٣٢-٣١-٣٠	عليان (شوكت)
- ١٤٢-٨٩-٨٥-٨٤-٨٣-٥٨-٥٦-٣٤ ٣٧٢-٣٦٤-٣٢٩-٣٢٧-٢٩٩-٢٤٧-١٤٥	علي بن أبي طالب

(٧) فهرس الاعلام-تابع

١١٥	علي بن عيسى
٢٢٥	علي بن هشام
٢١٩	عمارة بن حمزة
٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٩- ٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٦-٩٢-١٠١- ١١١-١١٢-١١٤-١٣٧-١٤٩-١٥٠- ١٦٦-٢١٩-٢٢٠-٢٢٣-٢٣٣-٢٣٤- ٢٣٥-٢٣٨-٢٧٣-٢٨١-٢٨٣-٢٨٦- ٣٤٥-٣٤٩-٣٦٥-٣٧٢-٣٩٣	عمر بن الخطاب
٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩- ١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٥-١٠٩- ١١٤-١٥٠-١٥٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٣٨- ٢٤٤-٢٨٤-٢٨٧-٢٨٨-٢٩١-٣٠٠- ٣٠١-٣٠٢	عمر بن عبد العزيز
٢٢٥-١٠٩	عمرو بن مسعده
٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٢٨٦	عمرو بن العاص
٧٦	ابن عمرو بن العاص
٨٩	عمرو بن مرة الجهيني (ابو مريم)
٤١-٤٢	العويزان
١٢٢-٣٨٢-٣٨٤	عيسى بن مسكين

(٧) فهرس الاعلام-تابع

غ	
غربال (شفيق)	٣٢-٣١-٢٩
ف	
فاطمة (بنت الرسول ﷺ)	٣٠١
الفراء (القاضي ابو يعلي)	٤٠١-٢٠٣-٥٠-٢٧-٢٦-٢٥-١٦-٧
ابن الفرات (الوزير)	٢٣٧-٢٣٦
الفرج بن كنانة	٣٣٩-٣٣٨
الفضل بن فضالة	٥٤
الفضل بن وداعة	٥٤
فضيل بن الحارث	٥٤
الفضيل بن شراة	٥٤
ق	
قابيل	٣٣
ابن القاسم	٣٨٠
القاهر (خليفة)	١٥٤-١١٥
ابن قدامة	٢٢٠
قصي بن كلاب	٤٦
القعقاع	٣٧٤-٣٧٣
القلقشندي	١٩٠-١٨٣-١٥

(٧) فهرس الاعلام - تابع

٣٢٩	قيس بن سعد
٥٥-٥٢	قيس بن شعبة السلمي
ك	
١٢٠-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٩٨-٢٠٤-٣٧٠-٣٢٠-٢٨٩	كافور (الاششدي)
٢٩٧-١٤٥	الكتاني (عبد الحي)
١٤٥	كمبة بنت سعيد الاسلمية
ل	
١٣٠	ليفى بروفنسال
م	
٣٧٨-٢٧٩	مالك بن انس
٩٤	مالك بن الحارث الاشتر
٣٤١-١٥٧-١١٨	مالك بن سعيد
١٠٣-١٠٥-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١١-١١٢-١٥٠-١٩٨-٢١٠-٢١٢-٢١٣-٢٢٥-٢٤٢-٢٤٣-٢٨٨-٢٩٩-٣٠١-٣١٢	المامون (ابن هارون الرشيد)
٧-١٦-٢٥-٢٦-٢٧-٣٩-٤٢-٥٠-٦١-١٠٣-١٤٨-١٤٩-١٥١-١٥٣-١٥٤-١٦٠-٢٠٥-٢٠٩-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢٨٤-٢٨٠-٢٣٧-٢٣١-٢١٤-٢١٣-٢٨٨-٢٩٣-٣٥٢-٣٥٤-٣٥٥-٣٩٠-٣٩١	الموردي

(٧) فهرس الاعلام - تابع

٣٩٢-٣١٧-٣١٠-٢٢٠-١٥٩-١٠٣	متز (آدم)
٧٧	مجاهد
٣٨٧-١٢٨-١٢٦	محمد بن بشير المعافري
٣٧٦-٦٠	محمد بن الحسن الشيباني
٣٧٩	محمد بن سليمان بن علي
٣٧٩-٣٧٨-٣٧٥-٣٣٧-٣١٢	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
٣٦٩-١١٨	محمد بن عبيدة
٣٠٧-٣٠٣-٣٠٢	محمد بن عمران
١٢٢	محمد بن محمد بن خالد القيسي
٨١-٨٠-٧٩-٧٢	محمد بن مسلمة
٢٧٩	محمد بن يحيى بن حيان
٣٠١	المخزومية
٣٢-٣١-٢٩	مذكور (محمد سلام)
٢٨٠-٢٧٩	مروان بن الحكم
٣٣٢	مروان بن محمد
٢٨٧-٩٦-٩٣	مزاحم
١١	مسعد حمدان الجهني
٣٢٨-٣٢٧-٦٩-٣	مسلم (الإمام)
٣٣٦	مسلمة بن مخلد
٣٢٨	مسيلم (الكذاب)
١٠	مصطفى يحيى مصطفى

(٧) فهرس الاعلام - تابع

٣٨٧-٣٢٤-٣٢٣-٣١٢-٢٢٧	مصعب بن عمران
٤٦	المطلب بن عبد مناف بن قصي
١٩٥	المطيع لله
٣٧١-١٤٥-٦٩-٦٨	معاذ بن جبل
٢٨٦-٢٨٥-٢٦١-١٤٢-٩١-٩٠-٩٨	معاوية بن أبي سفيان
٣١٨-١٠٠	المعضد
٣٢٣-٣٢٢	المعتمد على الله
٣٢٨	معيذ السعدي
-٣٤٢-٣٢٣-٣٢٢-١٦٢-١١٤-١١٣	المقتدر بالله
٣٤٣	
١٩٧-١٥٨-٤٠	ام المقتدر
١٢٧	المقري
-٢٢٠-٢٠٢-١٥٤-١٤٦-١٢٠-١٥	المقرئ
٣٦٩-٣٢١-٢٢٧-٢٢١	
١١٤-١١٣	المكتفي
٢٢٢	مهاجر بن نوفل
٢٨٨-٢٠٠-١٩٩-١٥٤-١١٢-١٠٣	المهتدي
٣٧٥-٢٨٨-١٩٨-١٥٤-١٠٤-١٠٣	المهدي العباسي
٣٨٧-١٩٤-١٩٣-١٩٢	مهدي بن مسلم
٣٩٣-٢٢٠-٢١٩-١٤٥-٨١-٧٦-٧٥	ابو موسى الاشعري
١٢٩	موسى لقبال
٢١٩	موسى الهادي

(٧) فهرس الاعلام - تابع

ن	
٣٨٥-٣٨٤-٣٨٣-٣٠٢-١٢٩-١٤	النباهي (ابو الحسن المالقي الأندلسي)
٣٨٧-٣٨٤	نصر بن ظريف اليحصي
٣٢٨	ابن النواحة
٤٦	نوفل بن عبد مناف بن قصي
هـ	
٣٣	هابيل
٣٧٥-١٠٤-١٠٣	الهادي (الخليفة)
٣١٨-٢٨٨-٢٢٧-١٠٦-١٠٥-١٠٣	هارون الرشيد
٣٧٩-٣٧٧-٣٧٦-٣٧٥-٣٦٧	
٣٩٥	هاشم بن ابي بكر البكري
٤٦	هاشم بن عبد مناف بن قصي
٥٩	ابو هريرة
١٢٦	هشام بن عبد الرحمن
٣٢٥-٢٤٥-٢٣٩-٢٢٥-٤٦	هشام بن عبد الملك
٤٠٢	هند بنت عتبة
٣٢٩-٣٢٧	ابو الهياج الأسدي
و	
١٤	وكيع بن محمد بن خلف

(٧) فهرس الاعلام - تابع

٣٧٤-٩٧-٩٦-٩٣	الوليد بن عبد الملك
٣٢٩-٢٨٣-٢٣٠-١٦٢-١٦١-١٢٤	الوشريسي
٣٨٠	ابن وهب
ي	
٢١٢-١٠٧-١٠٦	يحيى بن أكرم
٢٢٦	يحيى بن خالد
٣٧٥-٣٧٤-٢٧٩	يحيى بن سعيد
٣٨٣-٣٥٠	يحيى بن عمر
٢٩٢	اليقوبي
١٦٢	يحيى الطولوني
١٠٥-٣٦٧-٣٦٨-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-	ابو يوسف الانصاري (القاضي)
٣٧٩-٣٧٨	
٣٣٧-٣١٢	يوسف بن عمر
٣٧٤	يوسف بن محمد الثقفي
٣٢٢	يوسف بن يعقوب

(٨) فهرس البلدان والاماكن

٩٧	اذربيجان
٢٤٢-١٠٩	ارمينيا
١٥٦	اشبيلية
٣٨١-١٩٩-١٢١	افريقية
١١٧-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠- ١٥٦-١٥٧-١٩٢-٢٢٢-٢٤٤-٣٢٥-٣٥٠-٣٥١- ٣٦٧-٣٨٤	الاندلس
١١١	باب الجسر
٣٢١-٢٢١	باب الذهب
١٢٧	باب العدل
٢٧٩-١٤٩	البحرين
٢٨٥-١٤٩-٨٩	البصرة
٣٧٨-٣٧٦-٣٧٥-١٩٥-١٦٢-١١٦-١٠٩	بغداد
١٥٩	الترکستان
١٣١-٢٠-٧	تونس
٤٤-٤٣	الجزيرة العربية
٣٢٣-١٢٨-١٢٦	جيان
٩٨	حضر موت

(٨) فهرس البلدان والاماكن - تابع

٢٨٧-٩٤	حلوان
٣٧٥	الجيزة
٣١١-٢٠٣-١٥٩-٨٧	دار الخلافة
٥٤	دار عبد الله بن جدعان
٢٠٢-١٢٠-١١٨	دار العدل
٦٧	دار الندوة
١١٦	دمشق
٢٦١-١٩٧-١٥٧	الرصافة
٤٣	الرها
٢٠١	سجستان
٢٠٢-١٤٧	السقيفة
٣٧٢-١٤٩-١٠٠-٧٨	الشام
١٥٠	شط الفرات
١١٥-١٠٠	العراق
٢٠	فارس
٣٣٦	الفسطاط
١٤٧	قاعة الخيم
١٤٧	قاعة السفارة
١٤٧	قاعة الشوك

(٨) فهرس البلدان والاماكن - تابع

١٤٧	قاعة الفقه
٢٨٩-١٥٤-١١٢	قبة المظالم
٣٨٤	قرطبة
٣٨٤-٣٨٢-٣٨١-١٩٩-١٢٥-١٢٣-١٢١-١١٧	القيروان
٣٧٩-٣٧٦-٣٧٥-٣٣٧-٣٢٩-٣١٢-١٤٩-٧٩	الكوفة
٣٢٨-٣٠٢-١٧٣-١٤٥-١٤٤-١١٦-٧٩-١١	المدينة المنورة
٣٧٥-٣٧٤-٣٦٤-٣٦٢-٣٦١-٣٤٥-٣٢٩	
٣٠٣-٨٧	مسجد رسول الله ﷺ
١٩٩-١٢٧-١٤	المشرق
١٤٩-١٣١-١٢٠-١١٩-١١٨-١١٧-٩٤-٢٠-٨-٧	مصر
٢٨٧-٢٦١-٢٤٨-٢٠٢-١٦٣-١٥٩-١٥٥-١٥٤	
٣٩٤-٣٨٣-٣٦٠-٣٤١-٣٢٣-٣٢٠-٣١١-٢٨٩	
٩٣-١٤	المغرب
٣٨١-٣٥٠-١٩٩-١٤	المغرب العربي
٣٦٤-٣٦١-٣٣٢-١٥٩-٦٧-٥٥-٥٣-٥٢-٤٦	مكة المكرمة
١٣٣-١٣٢-١٣١-٢٠-١٢-١١-١٠-٨-٧-٥	المملكة العربية السعودية
٣٠٨-٢٩١-٢٥٠-٢٠٧-١٦٧-١٦٥-١٦٤-١٣٥	
٤٥	يشرب
٣٧١-٣٦٤-١٤٥-٩٦-٦٨	اليمن

(٩) فهرس الجماعات والفرق

١٠٩	آل زياد
١٧٤-١٦٩	الاحناف (الحنفية)
١٣	الاخباريون
٣٩٥	الاقباط
١٣٦-٣٨-٣٤-٣٣-٢٢	الانبياء
٣٦٢	الانصار
٣٦٢-٣٦١-٤٤	الاولس
١١٩	الايبويون
١٥٢	اصحاب الاهواء
٢٨١-١٨٩	اصحاب الحسبة
٣٣٣-٣٣٢	اصحاب الخراج
١٥٧-١٥٤-١٢٣-٨٠-٦٤-٤٤-٢٧	اصحاب السلطة
٣٣٥-٣٣٣-٣٢٨-٢٨١-١٨٨-١٥٧-١٥٥-١٥٤	اصحاب الشرطة
٣٨١-٣٤٠-٣٣٩	
٣٩٠-٣٨٧-٣٤١-٣٢١-٢٩٠-٢٨١-١٥٤-٩	الامراء
٤٠٥-٤٠٣	الامناء
٣٢٩-٣٢٨	اهل الصفة
٦٣	بنو اسد بن شريك
١٢٧-١٢٤-١٠٢-١٠١-١٠٠-٩٤-٩٣-٩٢-٨٢	بنو امية
٢٨٦-٢٨٥-٢٨٤-٢٦١-٢٣٨-٢٢٤-١٢٩-١٢٨	
٢٧٩-١٤٨-٦٥	بنو جذيمة
٥٢	بنو حجب

(٩) فهرس الجماعات والفرق - تابع

٥٢	بنو زبيد
٥٢-٤٥	بنو سهم
٩٠-٨٩	بنو ضبه (الضبيون)
٨٩	بنو ضرارة
٣٠٢-٢٢٤-١٥٤-١١٢-١٠٣-١٠٢	بنو العباس
٤٦	بنو عبد الدار
٤٦	بنو عبد مناف
٤٤	بنو مخزوم
١٠٠	بنو مروان
٥٤	جرهم
٥٤	الجرهميون
٣٢١-٢٢١-١٩٤	الحجاب
٧١-٦٧	الحكام
٣٩٢-٣٣٥-٣٢٧-٢٠٦-١٩٦-١٧٧	الحماة
١٧٤-١٧٣	الحنابلة
٣٦٢-٣٦١-٤٤	الخرزج
١٢١-١١٨-١١٢-١٠٩-١٠٨-١٠٧-١٠٣-٨٩-٩ -١٩٩-١٧٨-١٥٤-١٥٣-١٥٠-١٤٩-١٢٦-١٢٥ -٢٩٧-٢٩٠-٢٨٣-٢٧٩-٢٦١-٢٦٠-٢٠٨-٢٠٤ ٣٨٧-٣٦٩-٣٦٦-٣٣٤-٣٢١-٣١٣-٣١٢-٣٠٩	الخلفاء

(٩) فهرس الجماعات والفرق - تابع

الخلفاء الراشدون	١٢-١٧-٢١-٤٩-٦٥-٦٦-٨٤-٨٦-٨٧-١٠١-١٠٤-١٠٨-١٣٧-١٤٠-١٤٨-١٥٢-١٧٧-٢٠٨-٢٢٣-٢٣٠-٢٣٧-٢٦٠-٢٨٠-٢٨٥-٣٢٨
الدولة الاموية	١٢-١٢-٨٨-٨٩-٩١-٩٧-١٢٥-١٣٧-١٤٧-١٤٨-١٥٣-٢٢٣-٣٢٥-٣٧٤
الدولة الايوبية	١١٩-٣٤٦
الدولة العباسية	١٢-١٢-٨٨-١٠٣-١١٤-١١٥-١٢٥-١٣٧-١٥٣-١٦٦-٣٧٤
الدولة الفاطمية	٢٠٢-٣٤١-٣٤٦
الذميون	١٦٩
الروم	٤٤-٤٥
سادة قرش (الشافعية)	١٧٣-١٧٤
الشهود	٣٧-١٥٣-١٨٨-١٩٠-١٩١-١٩٨-٢٠٤-٢٠٧-٢١٤-٢١٥-٢٤٧-٣٢٣-٣٦٧-٣٩٢-٤٠٢-٤٠٦
الصحابة	٥٦-٥٨-٨٥-١٠٤-١٤٥-١٤٦-١٨١-٢٦٠-٢٨١-٣٤٥-٣٤٨-٣٧٥-٣٩٢
العرافون	٤٥
العرب	٢٢-٤٣-٤٤-٤٥-٥٠-٣٧٣
العسس	٢٦٠
العيارون	٣٤٣
الفراغنة (فراغنة مصر)	٣٩

(٩) فهرس الجماعات والفرق - تابع

١١٠-٥٠-٤٤-٤٣-٤٢-٤١	الفرس (أهل فارس)
١٧٠-١٦٩-١٦٨-١٦٣-١٥٣-١٢٣-١٢٠-٧٧-٣٧ -٢٠٧-٢٠٦-٢٠٤-١٩٥-١٨٧-١٨٢-١٧٧-١٧١ ٤٠٥-٣٧٥-٣٤٣-٣٢٣-٢٧٣-٢٣٤-٢٣٢	الفقهاء
١٥	قادة الجند
-٣٣٨-١١٠-١٠٩-٦٧-٥٥-٥٤-٥٣-٥٠-٤٦-٤٥ ٣٦٢	قريش
-١٠٧-١٠٤-٧٢-٦٩-٦٧-٣٧-١٤-١٣-١١-٩ -١٤٩-١٤٧-١٤٠-١٣٠-١٢٨-١٢٧-١٢٠-١١٩ -١٧٨-١٧٣-١٦٣-١٦٠-١٥٨-١٥٥-١٥٤-١٥٣ -٢٧٣-٢٤٤-٢٢٨-٢٢١-٢١٠-٢٠٦-١٩٥-١٨٨ -٣١٩-٣١٧-٣٠٧-٣٠٣-٣٠١-٢٩٧-٢٩٦-٢٨٧ ٣٨٨-٣٨٧-٣٥٥-٣٤٠-٣٢٤-٣٢٣-٣٢٢	القضاة
٣٩٥	قضاة
٣٥٥	كتاب الدواوين
٤٥	الكهان
١٧٤-١٧٣	المالكية
١٣٠	المحاسبون
٣٤٦	المعلمون
٢٥٥	المقاولون
٣٥٥-٢٥٥-٢٥٤-٢٤٢-١٦٦	الموظفون

(٩) فهرس الجماعات والفرق - تابع

٣٢١-٢٢١	النقباء
٩-١٣-١٤-١٥-١٠٧-١٢١-١٤٠-١٥٠-١٥٢- ١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٧٨-١٩٤-١٩٦- ٢٠٤-٢١١-٢٣٧-٢٦١-٢٨١-٣١٣-٣١٩-٣٢١- ٣٨٧-٣٦٩	الوزراء
٩-٢٥-٦٧-٦٨-٦٩-٧١-٧٢-٨٢-٨٧-٨٩-٩٠- ٩١-٩٥-١٠١-١٠٧-١٠٨-١٣٦-١٤٠-١٤٩-١٥٠- ١٦٦-١٦٧-١٧٧-١٧٨-٢٢١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٧- ٢٣٨-٢٦١-٢٨١-٣٢٣-٣٢٤-٣٣٧	الولاة
٤٥-٣٦١-٣٦٢	اليهود

(١٠) فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- مجموعة الكتب الستة *
- الاحكام السلطانية :
- القاضي ابو يعلي الفراء الحنبلي صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي - ط . اولى . . مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .
- الاحكام السلطانية والولايات الدينية (ابو الحسن الماوردي) ط . ثانية . . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- احكام السوق
- يحيى بن عمر - تحقيق فرحات الدشراوي . ط . تونس .
- أخبار الدولة العباسية *
- مؤلف من القرن الثالث الهجري . تحقيق د . عبد العزيز الدوري . د . عبد الجبار المطليبي . ط . بيروت ١٩٧١ م .
- أخبار القضاة *
- محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع ت : ٣٠٦ هـ . ط . بيروت بدون تاريخ
- ادب القاضي
- الماوردي (ابو الحسن) تحقيق محي هلال السرحان . ط . بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- اسبانيا الاسلامية في القرن العاشر *
- ليفي بروفنسال - باريس ١٩٣٢ م .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- الاصابة في تمييز الصحابة
- ابن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ ط. مصر ١٣٥٨ - ١٩٣٩ م.
- الاعلام
- خير الدين الزركلي ط. ٢ بدون تاريخ ولا مكان الطبع .
- أفضية رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
- ابو عبد الله محمد فرج المالكي القرطبي ط. الثانية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- البرهان في وجوه البيان
- أبو الحسن اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب تحقيق د. احمد مظلوب وخديجة الحديثي ط. اولى جامعة بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب *
- ابن عذارى المراكشي ت ٦٩٥ - ط. بيروت ١٩٥٠ م.
- تاريخ الرسل والملوك الطبري (ابن جرير) *
- ط. دار سويدان بيروت .
- تاريخ التشريع الاسلامي وتاريخ النظم القضائية في الاسلام *
- د. احمد شلي بدون تاريخ ومكان الطبع .
- تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي .
- د. حسن ابراهيم حسن ط. سابعة. مصر ١٩٦٤ م.

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- تاريخ الخلفاء *

السيوطي جلال الدين (٩١١هـ) تحقيق محمد محيي عبد الحميد ط. ثلاثة
مصر ١٣٨٣ - ١٩٦٤ م.

- تاريخ القضاة الاندلس

ابو الحسن النباهي المالقي - تحقيق ليفي بروفنسال. مصر ١٩٤٨ م.

- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالاندلس

ابن الفرضي (ابو الوليد عبد الله بن محمد ابن يوسف الازدي ت ٤٠٣
ط. مصر ١٣٧٣ هـ .

- تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام

ابن فرحون (برهان الدين) ط. مصر ١٣٠١ هـ .

- تحرير احكام اهل الاسلام

بدر الدين بن جماعة. تحقيق د. فؤاد عبد المنعم احمد . ط. دولة قطر
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- التراتيب الادارية (نظام الحكومة النبوية)

عبد الحي الكتاني ط. الرباط ١٣٤٦ هـ .

- تراجم اغلبية *

عياض (القاضي ابو الفضل) تحقيق محمد الطالبي ط. تونس ١٩٦٨ م.

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية
 - د. محمد عبد الجواد محمد . الاسكندرية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- تفسير القرآن الكريم : ابو السعود محمد بن محمد العمادي *
 - ت ٩٥٠هـ . ط . لبنان بدون تاريخ .
- التنظيم القضائي في الفقه الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية
 - د. محمد مصطفى الزحيلي . ط . دمشق ١٤٠٢ - ١٩٨٢م .
- تهذيب التهذيب *
- ابن حجر العسقلاني ط . لبنان بدون تاريخ .
- الثقافات *
- ابن حيان البستي ت ٣٥٤هـ - ٩٦٥ م .
- الحدود والتعزيزات عند ابن القيم *
- د. بكر بن عبد الله ابو زيد دار العاصمة بدون تاريخ .
- الحسبة في الاسلام
- ابن تيمية (تقي الدين احمد) مصر ١٣٨٧م .
- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي *
- موسي لقبال
- الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري *
- آدم مزر - تعريب محمد عبد الهادي ابو ريده ط . بيروت بدون تاريخ .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- الخلافة الاموية *

د. عبد الامير عبد حسين دكس ط. اولى بيروت ١٩٧٣ م.

- الخراج

ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم ت ١٨٢ هـ ط. اولى مصر ١٣٠٢ هـ.

- الدراري المضيئة شرح الدرر البهية

محمد بن على الشوكاني . ط. بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م.

- الدعائم الخلقية للقوانين الشرعية

د. صبحى صافي . ط. بيروت ١٩٧٣ م.

- دولة الظاهر بيبرس في مصر

د. محمد جمال الدين سرور .

- دولة الفرنجة وعلاقتها بالامويين في الاندلس حتى أواخر القرن العاشر الميلادي *

د. محمد مرسي الشيخ . ط. مصر ١٤٠١ - ١٩٨١ م.

- الذيل على طبقات الحنابلة *

ابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥ تحقيق محمد حامد الفقي ط. القاهرة

١٣٧٢ - ١٩٥٣ م.

- ذيل تاريخ الطبري ويضم *

- صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي

- تكملة تاريخ الطبري لمحمد عبد الملك الحمداني

- المنتخب من كتاب ذيل المذيل لمحمد بن جرير الطبري

تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط. مصر بدون تاريخ .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- السلطة القضائية في الاسلام .
- د . شوكت محمد عليان - ط . اولى الرياض ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- سيرة عمر بن عبد العزيز
- ابن عبد الحكم - مصر - ١٣٤٦ .
- السيرة النبوية
- ابن هشام (ابو محمد عبد الملك) ط . مصر بدون تاريخ .
- شرح نهج البلاغة *
- ابن ابي الحديد ط . ثانية بيروت ١٩٥٦ .
- صبح الاعشى
- القلقشندي مصر ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
- الصلة (كتاب) *
- ابن بشكوال (ابو القاسم خلف بن عبد الملك ت . ٥٧٨هـ) ط مصر ١٩٦٦
- صلة الطبري *
- عريب بن سعد القرطبي - انظر ذبول تاريخ
- الطبري - طبعت صلة الطبري ايضا مع تاريخ الامم والملوك للطبري دار
- السويدان بيروت .
- طبقات الحنابلة *
- ابن أبي يعلى (ابو الحسين محمد)
- تحقيق محمد حامد الفقي . ط . مصر بدون تاريخ .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- طبقات الشافعية *
- جمال الدين عبد الرحمن الاسنوي ت. ٧٧٢
- تحقيق عبد الله الجبوري . ط. الرياض ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- طبقات علماء افرقية *
- ابو العرب محمد بن احمد تميم .
- ومعه - طبقات محمد بن الحارث الخنثني وطبقات علماء تونس
- ابو العرب محمد بن احمد بن تميم التميمي ط. لبنان بدون تاريخ .
- طبقات الفقهاء *
- ابو اسحاق الشيرازي ت. ٤٧٦ ط. بغداد ١٣٥٦ .
- الطبقات الكبرى *
- ابن سعد (محمد الزهري ٢٣٠هـ = ٨٤٤م) ط. لبنان ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- عبقرية الاسلام في اصول الحكم
- د . منير العجلاني = دار الكتاب الجديد ط. ثانية ١٩٦٥ .
- عمر بن الخطاب زأصول السياسة والإدارة الحديثة
- د . محمد سليمان الطماوي - القاهرة ١٩٧٦م .
- غاية النهاية في طبقات القراء *
- ابن الجزري = محمد بن محمد ت. ٣٣٠ هـ ، ٨٠٠ ط. مصر ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢م .
- غيات الامم
- الجويني (الامام) تحقيق د . فؤاد عبد المنعم أحمد ود . مصطفى حلمي
- ط. الاسكندرية بدون تاريخ .
- فتح الباري *
- ابن حجر العسقلاني ط. ثانية ١٤٠٢ لبنان

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- فتوح مصر *

ابن عبد الحكم : عبد الرحمان بن عبد الله ط. بريل ١٩٢٠ هـ .

- الفخري في الآداب السلطانية

ابن الطقطقي (محمد بن علي بن طباطبا ط. بيروت بدون تاريخ .

- القاموس المحيط

الفيروز ابادي (مجد الدين) ط. = خامسة مصر .

- القضاء الاداري وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية

د. عيد مسعود الجهيني - ط. الرياض ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

- القضاء في الاسلام وحماية الحقوق *

د. عبد العزيز خليل - مصر ١٩٧٩ .

- قضاة قرطبة *

الخشني القروي (ابو عبد الله محمد بن الحارث ت. ٣٦٠)

حققه ابراهيم الابياري ط. لبنان ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

- قضاء المظالم

د. شوكت عليان - الرياض ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ .

- قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية

المالكي (محمد بن احمد بن جزى الغرناطي المالكي) ط. القاهرة ١٩٧٥ .

- القوانين الفقهية

ابن جزى (ابو القاسم محمد بن احمد بن جزى المالكي الغرناطي)

ليبيا - تونس ١٩٨٢ م .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- الكامل في التاريخ *
- ابن الاثير (٦٣٠هـ) ط. مصر ١٣٤٨ .
- كتاب الولاة وكتاب القضاة *
- الكندي محمد بن يوسف ت. ٣٥٠هـ تصحيح وفن
- لسان العرب
- = ابن منظور = ابو الفضل جمال الدين ط. بيروت بدون تاريخ .
- مدخل المؤلفين والأعلام العرب
- ناصر محمد السويدان ومحسن السيد العربي ، عماد شؤون المكتبات بجامعة الرياض سابقا ، ط ٢ ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.
- المستدرك على الصحيحين *
- الحاكم النيسابوري ت. ٤٠٥ هـ ط. اولى حيدر آباد الدكن ١٣٤١ هـ .
- مروج الذهب
- المسعودي (ابو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي) .
- دار الأندلس ، بيروت .
- المصباح المنير
- أحمد بن محمد على المقرئ الفيومي ، تصحيح مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٦٩ هـ ، ١٩٥٠ م .
- مصنفه النظم الإسلامية
- الدستورية والدولية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية :
- د. مصطفى كمال وصفي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- المتبس في انباء اهل الاندلس *

ابن حيان القرطبي ت. ٤٦٩ هـ ط. مصر ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

- معالم الايمان في معرفة اهل القيروان

الدباغ ابو زيد ٦٩٦ ط. = مصر تونس ١٩٦٨ م.

- معالم القرية في احكام الحسبة

ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي عرف بابن الأخوة) ، تحقيق

د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة العامة

للكتاب

١٩٧٦ م.

- معجم مقاييس اللغة

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تعليق وضبط عبد السلام محمد

هارون ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ .

- معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام

علاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي - شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

- معجم البلدان *

ياقوت الحموي ت. ٦٢٦ ط. لبنان ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .

- المغني *

ابن قدامة (موفق الدين ابو محمد ت ٦٢٠ هـ) ط ثانية مصر ١٤١٢-١٩٩٢

مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م.

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- مقدمة ابن خلدون
- (عبد الرحمن بن محمد التونسي (٨٠٨) ط. عبد الواحد وافي في أجزاء ط. الشعب في جزء واحد .
- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار
- نقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، دار صادر ، بيروت مصورة .
- موسوعة الإدارة في الاسلام
- مصادر النشر : سامي زين العابدين حماد ، دار العلم للطباعة والنشر جدة .
- نظام الحكم الإدارة في الدولة الإسلامية
- محمد عبد الله الشيباني ، مؤسسة الروبة للنشر والتوزيع ، الرياض الناشر عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ١٣٩٩ هـ .
- نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي
- ظافر القاسمي ، دار النفائس ، بيروت ط ١ ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية
- د . محمد نعيم ياسين ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .
- نظم الحكم والإدارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية
- المستشار علي منصور دار الفتح للطباعة والنشر بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م
- نفخ الطيب *
- المقري = ابو العباس احمد بن محمد ت . ١٠٤١ هـ ط. اول مصر ١٩٤٩ .

(١٠) فهرس المصادر والمراجع - تابع

- نهاية الرتبة في طلب الحسبة
ابن بسام المحتسب ، تحقيق وتعليق حسام الدين السامرائي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٨ م.
- نهاية الرتبة في طلب الحسبة
(الشيرزي عبد الرحمن بن نصر) ، دار الثقافة بيروت ، بدون تاريخ .
- النهاية في غريب الحديث والاثار *
ابن الاثير (مجد الدين ٦٠٦ هـ) ط . اولى مصر بدون تاريخ .
- الوزراء والكتاب *
الجهشياري (ابو عبد الله محمد بن عبدوس) تحقيق مصطفى السقا
وابراهيم الايباري وعبد الحفيظ شلبي ط . اولى ١٣٥٧ - ١٩٣٨ .
- ولاية مصر *
الكندي محمد بن يوسف ت . ٣٥٠ هـ = ط . لبنان ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م .
- ولاية الولايات *
الونشريسي نشره هنري برونو وجودفرو د مونيسني ط . الرباط بدون تاريخ

ملاحظة :

تفيد العلامة * ان المصدر أو المرجع استخدم بعد التحويل الذي أدخل على الرسالة .

(١١) فهرس الخطط

٩	الاحكام السلطانية
٣٣٤-٣١٥	البريد
٣١٤-٣١٣-١٩٦-١٧	الخطط التنفيذية
٣٦٠-٣٥٩-٣١٦-١٩٦-١٨	الخطط القضائية
١٠-١٢-٢٤٨-٣١٤-٣١٥-٣٥٠-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٥	الحسبة
٣٥٧-٣٥٦	
٣١٥-٤٦	الحجابة
٤٦	الرفادة
٤٦	السقاية
٦٨-٦٩-٧١-٧٢-٧٥-٨٠-٨٧-٩٣-٩٧-١٢٣-١٢٤	السلطة العليا
١٢٩-١٤٨-١٤٩-١٨٦-١٨٨-١٨٩-١٩١-٢٠٢-٢١١	
٢٤٠-٢٤٧-٢٧٣-٢٨٢-٢٨٣-٣٠٩-٣١٦-٣٣٥-٤٠٧	
٦-١١٨-١٢٤-٢٣٠-٣١٤-٣١٥-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩	الشرطة
٣٣١-٣٣٦-٣٣٨-٣٤٢-٣٥٨	
١٢٤-١٢٩-١٧٨-٢٠٦-٢٣٠-٣٢٩	الشرطة الصغرى
١٢٣-١٢٧-١٢٨-٢٣٠-٣٢٩	الشرطة الكبرى
١٢٤-٢٣٠-٣٢٩	الشرطة الوسطى
٩-١٢-١٤-١٦-١٩-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣١-٣٢-٨٧	القضاء
٩١-١٠١-١١٩-١٢٣-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٣١-١٣٣	
١٣٤-١٣٥-١٣٧-١٤٠-١٤٧-١٤٨-١٥١-١٥٢-١٥٣	
١٥٥-١٥٨-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٧٠-١٧٣-١٧٤-١٧٥	
١٨٠-١٩٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢١١-٢١٣-٢١٨-٢٢٢	
٢٣٠-٢٣٢-٢٤٤-٢٦١-٢٦٢-٢٧٦-٢٩٠-٢٩١-٣٠١	
٣٠٥-٣٢٢-٣٢٣-٣٣٦-٣٦١-٣٧٤-٣٨٣	

(١١) فهرس الخطط - تابع

٩	القضاء الاداري
٢٩٨-١٩٩	القضاء الاستجالي
٣٢٩-٣١٣-٢٣٠-١٢٣	قضاء الجماعة
١٥١	القضاء الشرعي
١٧٨-١٧٠-١٣٣-٧٦-٧٠-٥١-٣٧-٣٢-٣١-٢٨-٢٧ -٢٤٧-٢٤٠-٢١٩-٢١٨-٢١٧-٢١٤-٢٠٨-١٩١-١٨٨ -٣٩٩-٣٩٧-٣٩٦-٣٩٥-٣٢١-٣١٦-٢٨١-٢٧١-٢٤٨ ٤٠١	القضاء العادي
٥٧-٣٢	القضاء العالي
٥	المحكمة الدنيا
٥	المحكمة العليا
٣٩٧	وزارة التفويض
٢٢٨-١٩٥-١٨٢-١٧٨-١٥٠-١٤٨-١٤٧-١٠٤-١٧ -٣٢٢-٣٢٠-٣١٥-٣١٣-٣١١-٣٠٩-٣٠٤-٣٠١-٣٠٠ ٣٧٣-٣٤١-٣٢٤	الولاية العظمى
لم يُخل ذكرها إلا في صفحات قليلة .	ولاية المظالم

(١٢) فهرس المؤسسات

٥٨-٨٠-٩٣-٩٩-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٧-٢٣٨-٢٤٢-٢٤٩-٢٨٨-٣٥٤	بيت المال
٨	جامعة الازهر
١١-١٠	جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
١٨-٦-٥	الجامعة الزيتونية
٨	جامعة القاهرة
١١-١٢-١٣٢-١٣٣-١٣٥-١٦٤-١٦٥-٢٠٧-٢٢٠-٢٢٧-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٦-٢٩٠-٣٠٨-٣١٨-٣٥٨	ديوان المظالم
٣٠٩-٢٥٩-١٣١	الحكمة الادارية
٦	محكمة التعقيب
١١٥-٣٣٠-٣٣١-٣٧٤	المطبق (السجن)
٦	المعهد الاعلى للحضارة (ج . الزيتونية)
١٨-٥	المعهد الاعلى للشرعة (ج . الزيتونية)
١١	المعهد العالي للدعوة (ج . الامام)
١١	المعهد العلي للقضاء (ج . الامام)
١٣١	مجلس الدولة

١٣- فهرس الموضوعات

(الصفحة)

(الباب)

المقدمة

- ٢ تحديد موضوع الرسالة وأسباب إختياره
- ٩ المصادر والمراجع ونقدها
- ١٠ (١) ولاية المظالم دراسة مقارنة
- ١١ (٢) ولاية قضاء المظالم في الإسلام وتطبيقاتها بالملكة العربية السعودية
- ١١ (٣) ولاية المظالم في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة في المملكة العربية السعودية
- ١٧ ابواب الرسالة
- ١٩ الصعوبات التي اعترضت وطرق حلها

الباب الأول

- ٢١ ولاية المظالم عبر التاريخ
- ٢٢ الفصل الأول : ولاية المظالم في اللغة والمصطلح وجذورها الدينية والإنسانية
- ٢٣ المبحث الأول : ولاية المظالم في اللغة
- ٢٣ أولاً : الولاية
- ٢٣ ثانيا : المظالم
- ٢٥ المبحث الثاني : ولاية المظالم في المصطلح
- ٢٥ أولاً : تعريفات المتقدمين
- ٢٥ (أ) تعريف الماوردي
- ٢٥ (ب) تعريف أبي يعلى الخبيلي
- ٢٦ (ج) تعريف ابن خلدون
- ٢٦ تحليل هذه التعريفات
- ٢٨ ثانيا : تعريف المعاصرين
- ٢٨ (أ) تعريف الشيخ محمد أبو زهرة
- ٢٩ (ب) تعريف الدكتور محمد سلام مدكور
- ٢٩ (ج) تعريف شفيق غريال
- ٣٠ (د) تعريف الدكتور منير الجلاي
- ٣٠ (هـ) تعريف الشيخ محمد بن عبد الله العجلان
- ٣٠ (و) تعريف الدكتور شوكت عليان
- ٣١ نقد تعريفات المتأخرين

- المبحث الثالث : ولاية المظالم في قصص الأنبياء ٣٣
- المبحث الرابع : ولاية المظالم في المجتمع الفارسي ٣٩
- المبحث الخامس : ولاية المظالم في المجتمع العربي قبل الإسلام ٤٤
- الفصل الثاني : ولاية المظالم من البعثة إلى آخر الخلافة الراشدة ٤٩
- المبحث الأول : ولاية المظالم في عصر النبوة ٥٠
- (أ) حلف الفضول ٥٢
- (ب) قصة خالد بن الوليد مع قبيلة جليمة ٥٦
- (ج) قصة العسيف ٥٩
- (د) قصة الزبير مع جاره ٦١
- (هـ) محاسبة الرسول صلى الله عليه وسلم عماله ومنهم من قبول الهدايا ٦٣
- النتائج ٦٥
- المبحث الثاني : ولاية المظالم في عهد الخلفاء الراشدين ٦٦
- ١- في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ٦٦
- ٢- في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٧١
- ١- محاسبته لعمرو بن العاص ٧٢
- ٢- محاسبته لابي موسى الأشعري ٧٥
- ٣- محاكمته لابن عمرو بن العاص ٧٦
- ٤- انصافه المخزومي من ابي سفيان ٧٧
- ٥- وقاية الولاة من الظلم بمحاسبهم ٧٨
- ٣- في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ٨٢
- ٤- في عهد علي رضي الله عنه ٨٣
- الفصل الثالث : ولاية المظالم بعد الخلافة الراشدة إلى العصر الحديث ٨٨
- المبحث الأول : ولاية المظالم في عهد الدولة الأموية ٨٩
- ١- التظلم من عامل اذربيجان ٩٧
- ٢- تظلم الحضرمي ٩٨
- ٣- التظلم من عدي بن ارقطة ٩٨
- ٤- تظلم الذمي ٩٩
- المبحث الثاني : في عهد الدولة العباسية ١٠٣
- * الخيفة المهدي ١٠٤
- * الخليفة الهادي ١٠٤
- * هارون الرشيد ١٠٥
- * المأمون بن هارون الرشيد ١٠٦
- (١) ارجاع الزيادة إلى زوجها ١٠٩
- (٢) حمل أحمد بن هشام على رد حق الفارسي ١١٠
- (٣) انصاف القامي ١١١

١١٢* المهتدي بالله محمد بن الوائلي
١١٣* المقتدر
١١٤* الظاهر بأمر الله
١١٧المبحث الثالث : ولاية المظالم في الأمصار الإسلامية
١١٨١- في مصر
١٢١٢- في القيروان
١٢٣٢- في الأندلس
١٢٤(١) مباشرة الحكام لولاية المظالم
١٢٧(٢) مباشرة القضاء لولاية المظالم
١٢٩(٣) مباشرة صاحب الشرطة الكبرى لولاية المظالم
١٣١المبحث الرابع : ولاية المظالم في العصر الحديث
١٣٢نشأة ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية

الباب الثاني

١٣٩التراتيب الإدارية والأساليب العملية لولاية المظالم
١٤١الفصل الأول : القائمون على ولاية المظالم وما يشترط فيهم
١٤٢المبحث الأول : الخطط الإسلامية
١٤٢١- كتابة الوحي
١٤٢٢- كتابة العقود والمعاهدات
١٤٢٣- مسك خاتمة عليه الصلاة والسلام
١٤٣٤- الترجمة
١٤٤٥- التعليم
١٤٤٦- الولاية
١٤٨المبحث الثاني : أصحاب الولاية العظمى هم ولاية المظالم
١٥٥المبحث الثالث : الوزراء وأصحاب الشرطة والنفوذ هم من يقوم بولاية المظالم
١٥٩المبحث الرابع : استقلال القضاء بولاية المظالم
١٦٤المبحث الخامس : ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية
١٦٨المبحث السادس : شروط والي المظالم
١٦٨أولا : الشروط الضرورية
١٦٨١- الاسلام
١٧٠٢- البلوغ
١٧٠٣- العقل
١٧١٤- الحرية
١٧٢٥- سلامة الخواص

١٧٤	٦- العدالة.....
١٧٤	٧- الاجهاد.....
١٧٦	ثانيا : الشروط الخاصة بقاضي المظالم.....
١٧٦	١- ظهور العفة.....
١٧٦	٢- قلة الطمع.....
١٧٦	٣- كثرة الورع.....
١٧٧	٤- جلاله القدر.....
١٧٧	٥- نفاذ الأمر وعظم الهية.....
١٧٩	الفصل الثاني : تولية والي المظالم ومجالس حكمه.....
١٨٠	المبحث الأول: مرسوم التولية.....
١٩٨	المبحث الثاني : توقيت مجلس ولاية المظالم.....
٢٠٤	المبحث الثالث : المشاركون في المجالس.....
٢٠٦	١- الحماية والأعوان.....
٢٠٦	٢- القضاة والحكام.....
٢٠٦	٣- الفقهاء.....
٢٠٧	٤- الكتاب.....
٢٠٧	٥- الشهود.....
٢١٠	المبحث الرابع : تسيير أعمال المجالس.....
٢١٠	أ) رئاسته.....
٢١٣	ب) طريقة البحث في القضايا.....
٢٢٣	المبحث الخامس : اصدار الأحكام وتنفيذها.....
٢٢٩	الفصل الثالث : اختصاص والي المظالم وأعوانه.....
٢٣٠	اختصاص والي المظالم.....
٢٣٢	المبحث الأول : الاختصاصات العامة.....
٢٣٢	١- تعدي الولاه ورجال الدولة على أفرادها.....
٢٣٤	٢- جور العمال فيما يجبونه من الأموال.....
٢٣٥	٣- النظر في كتاب الدواوين.....
٢٣٧	٤- النظر فيما يأخذه ولاية الجور من الرعية.....
٢٣٩	٥- النظر في العبادات الظاهرة وهي ما فيه حق الله.....
٢٤٠	٦- النظر في ظلم الأقوياء وأصحاب النفوذ.....
٢٤١	٧- النظر في الوقوف العامة.....
٢٤٢	المبحث الثاني : الاختصاصات المقيدة.....
٢٤٢	١- النظر في ظلم الموظفين.....

- ٢٤٣ ٢- النظر فيما تغلب عليه ذو الأيدي القوية.
- ٢٤٥ ٣- النظر في الوقوف الخاصة.
- ٢٤٦ ٤- النظر في تنفيذ ما لم ينفذ من أحكام القضاة.
- ٢٥٠ المبحث الثالث : اختصاصات والي المظالم في العصر الحديث.
- ٢٥٠ النوع الأول : اختصاصات تتعلق بالكشف والتحقيق.
- ٢٥٢ النوع الثاني : اختصاصات تتعلق بالنظر في الفصل بالحكم في القضايا.
- ٢٥٤ اختصاصات ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية.
- ٢٦٠ المبحث الرابع : أعوان والي المظالم.
- ٢٦٢ ١- كاتب الحكم.
- ٢٧٢ ٢- كاتب تثبيت.
- ٢٧٢ ٣- كاتب إنشاء.
- ٢٧٢ ٤- كاتب النسخ.
- ٢٧٢ ٥- كاتب تحرير.

الباب الثالث

- ٢٧٥ علاقة ولاية المظالم بالخطط الإسلامية.
- ٢٧٨ الفصل الأول : علاقة المظالم بالولاية العظمى.
- ٢٧٩ المبحث الأول : الولاية العظمى وتحقيق العدل.
- ٢٨٤ المبحث الثاني : ولاية للمظالم من الخلفاء.
- ٢٨٥ أ) الدوافع.
- ٢٨٧ ب) بمن استعان.
- ٢٩٢ المبحث الثالث : دعم الخلفاء لولاية المظالم بحضور مجالسها.
- ٣٠١ المبحث الرابع : دعم الخلفاء لولاية المظالم بالثول لدى أصحابها.
- ٣٠٣ ١- قضاء محمد بن عمران تابع لولاية المظالم.
- ٣٠٤ ٢- تراتيب انعقاد هذا المجلس.
- ٣٠٥ ٣- الجوانب النفسية.
- ٣٠٩ أ) ولاية المظالم جزء من الولاية العظمى.
- ٣١١ ب) ولاية المظالم في حاجة إلى قوة الولاية العظمى.
- ٣١٤ الفصل الثاني : علاقة ولاية المظالم بالخطط التنفيذية.
- ٣١٧ المبحث الأول : ولاية المظالم وعلاقتها بالموزراء والولاة.

٣٢٧	المبحث الثاني : العلاقة بين ولاية المظالم والشرطة.....
٣٣٠	١- وظائف صاحب الشرطة.....
٣٣١	٢- شروط صاحب الشرطة.....
٣٣٣	٣- العلاقة بين والي المظالم وصاحب الشرطة.....
٣٣٣	أ) الجانب النظري.....
٣٣٦	ب) الجانب الواقعي.....
٣٤٥	المبحث الثالث : العلاقة بين ولاية المظالم والحسبة.....
٣٤٦	١- اختصاصات صاحب الحسبة.....
٣٥١	أ) اوجه الاتفاق بين ولاية المظالم وولاية الحسبة.....
٣٥٤	ب) اوجه الاختلاف بين والي المظالم ووالي الحسبة.....
٣٥٩	الفصل الثالث : علاقة ولاية المظالم بالخطط القضائية.....
٣٦٠	المبحث الأول: — الخطط القضائية.....
٣٧١	المبحث الثاني : ولاية المظالم جزء من القضاء.....
٣٧٢	١- القاضي ابو ادريس.....
٣٧٣	٢- عبد الله بن شرمه.....
٣٧٤	٣- القاضي يحيى بن سعيد.....
٣٧٥	٤- ابو يوسف الانصاري قاضي القضاة في بغداد.....
٣٧٩	٥- القاضي شريك بن عبد الله النخعي.....
٣٨٠	٦- الامام سحنون.....
٣٨٢	٦- عيسى بن مسكين بن منصور.....
٣٨٤	٧- نصر بن طريف اليحصي.....
٣٨٩	المبحث الثالث : التكامل بين ولاية المظالم والقضاء.....
٣٩٧	١- الأمور المشروكة بين والي المظالم والقاضي العادي.....
٣٩٩	المبحث الرابع : التمايز بين ولاية المظالم والقضاء.....
٤٠٨	الخاتمة.....

(الفهارس)

٤١٨	(١) فهرس الآيات القرآنية
٤٢٠	(٢) فهرس الأحاديث النبوية
٤٢٢	(٣) فهرس الآثار
٤٢٣	(٤) فهرس الاقضية
٤٢٦	(٥) فهرس الأبيات الشعرية.....

- ٤٢٧ (٦) فهرس المصطلحات.
- ٤٣٠ (٧) فهرس الاعلام.
- ٤٤٦ (٨) فهرس البلدان والأماكن.
- ٤٤٩ (٩) فهرس الجماعات والفرق.
- ٤٥٤ (١٠) فهرس المصادر والمراجع.
- ٤٦٦ (١١) فهرس الخطوط.
- ٤٦٨ (١٢) فهرس المؤسسات.
- ٤٦٩ (١٣) فهرس الموضوعات.
